الدكتور علي أبو المكارم

كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

الظواهر اللغوية في التراث النحوي

الجزء الأول

الظواهر التركيبية

القاهرة ١٣٨٧ — ١٩٦٨



الطبعة الأولى

القاهرة الحديثة للطباعة
ت ٩٣٤٣١٠

المقدمة

فى البحوث النحوية المعاصرة ظواهر عديدة مختلفة الشكل والدلالة ، منها ماهو عرضى لايعبر عن طابع فيها عميق ولايمتد عن كيان فيها راسخ . كما أن منها ماهو جوهرى يمتد عن خصائص بالغة العمق فى حياتنا الفكرية ويعكس مقومات عظيمة الرسوخ فى تركيبنا الاجتماعى . وعلى الرغم من كثرة مايمكن لحظه وتسجيله فى البحوث النحوية من ظواهر عرضية فإن هذا النمط من الظواهر لايتصف فى التحليل العلمى بأهمية حقيقية إلا بقدر ما يحمل من دلالة على مدى اطراد سلطان الظواهر الجوهرية وتمكنها ؛ إذ أن التحليل العلمى للظواهر — فكرية واجتماعية معا — لا تهمه الكثرة بقدر ماتعنيه الدلالة ، أو لنقل إن الكثرة تعنيه بدلالتها ، فهو إذن معنى بالدلالة قبل كل شيء .

وأبرز مايلحظه الدارس للبحوث النحوية المعاصرة من ظواهر جوهرية وجود نوع من الانفصام والثنائية فى هذه البحوث . ففيها اتجاه تقليدى يخضع خضوعا كاملا لسلطان المناهج التى اتبعها النحاة العرب السابقون ، على نحو ما استقرت عليه فى أخريات القرن الثالث الهجرى وأوائل القرن الرابع ، وكما استمر الأخذ بها منذ ذلك التاريخ حتى عصرنا الحديث دون تغيير فيها أو إضافة لها . وهذه التبعية الكاملة عند أصحاب هذا الاتجاه مطلقة ؛ إذ تمتد عندهم من الأصول الكلية إلى القواعد الجزئية ، وتشمل مع ذلك ومن قبل ذلك التصور الذهنى لوظيفة البحث النحوى وغاية الباحث فيه ، كما تتناول — أيضا — تحديد الأساليب المختلفة التى ينبغى أن يصوغ بها الباحث النحوى أحكامه ويتحتم أن يقرر — بوساطتها — مسائله . ولايقف أصحاب هذا الاتجاه

عند تبعيتهم المطلقة هذه لإطارات التفكير و البحث والتأليف التقليدية ، وإنما يضيفون إلى ذلك كثيرا من التعصب الضار بها ، ذلك التعصب الذى يصيبهم بحساسية تجاه كل محاولة لإعادة النظر فى بعض هذه الأطر التقليدية ، وإزاء كافة صور النقد التى تتناول بعض أحكامها أو تزيف بعض اتجاهاتها . ومن عجب حقا أن كثيرا من أصحاب هذا الاتجاه يحسون بالحاجة الملحة إلى ضرورة إعادة النظر فى الأساليب التقليدية فى البحوث النحوية ، ومنهم من تبلغ به الشجاعة إلى تقرير ذلك فى بحث يكتبه أو كتاب ينشره . ولكن هؤلاء - عادة - تقف بهم شجاعتهم عند هذا القدر ، دون أن يتجاوزوا ذلك إلى العمل على تحقيق مايدعون إليه وينادون به ، بل سرعان ما يتحول بعضهم - إزاء أية محاولة لاستكشاف أساليب جديدة للبحث النحوى - إلى مهاجم للجديد صلب ، ومدافع عما يتناوله هو نفسه بالنقد عنيد .

وثمة اتجاه آخر يحس أصحابه بما فى أساليب البحث التقليدية من مشكلات ، ومايتنتج عن التبعية الكاملة لها والالتزام المطلق بها من أخطاء . ومن بين أصحاب هذا الاتجاه من يجعلون أحاسيسهم المباشرة سنداً لموقفهم الفكرى بأسره ، ومن ثم فإنهم سرعان ما يضطربون فى تحديد موقف من المناهج النحوية التقليدية - بالقبول أو بالرفض - بكل ما تمثله تلك المناهج من اتجاهات وما تتضمنه من أصول ، فتراهم حينا يقبلون تحديد وظيفة الباحث النحوى على نحو ما استقر عند المعاصرين من النحاة نقلا عن المتأخرين منهم ، وحينا آخر يفندون كثيرا من الأصول النحوية لامتدادها عن نظرة غير لغوية ، ومن ثم يتشككون فى كثير من الأحكام الجزئية لبنائها على أصول أدنى مايقال فيها إنها غير مسلم بها . ومن بين أصحاب هذا الاتجاه أيضا من يرتكزون فى رفض المناهج النحوية التقليدية على دعامات من الاتصال المباشر بالفكر اللغوى العالمى المعاصر ، وهؤلاء

وإن بدوا فى صورة المبشرين بالعلم إلا أنهم كما يقول شاعر معاصر: « لبسوا قشرة الحضارة والروح جاهلية » ، فإنهم – فى الحقيقة – يغفلون وجود ظروف موضوعية تجعل من المستحيل خضوع اللغة العربية فى مستوى التركيب للتحليل اللغوى الذى تخضع له اللغات العالمية الأخرى ، وتصم كل محاولة من هذا النوع بعدم الدقة ؛ لصدورها عن منهج لا يتلاءم مع المادة وإغفالها للظروف الموضوعية لموضوع الدراسة.[1] ومن عجب أيضا أن هؤلاء وأولئك ممن يرفضون المناهج النحوية التقليدية — يقفون عند مرحلة نقد هذه المناهج ونقض نتائجها ، دون أن يحاولوا الانطلاق إلى ماهو أبعد من ذلك ، ومن ثم فإنه يبدو — إلى حين — من غير المستطاع فهم ظاهرة واضحة فى نتاج هؤلاء الباحثين ، وهو كلفهم البالغ بالكلام دون التطبيق ، وعنايتهم الواضحة بنقد ماهو قائم دون أن يقدموا له بديلا يصور مايأخذون به من أصول ومايبشرون به من اتجاهات .

تحليل البحوث النحوية المعاصرة إذن يكشف عن وجود نوع من الانفصام فيها والثنائية بها ، فإن إلى جوار الانقسام بين ما يبدو أنه الفكر العلمى والفكر التقليدى يفصل كل من أتباع هذه المناهج أو تلك بين النظر والتطبيق ، ويقفون عند الكلام المجرد من غير أن يقدموا تطبيقا لما يدعون إليه وينادون به . والواقع أن وجود هذا الانفصام وهذه الثنائية فى البحوث النحوية المعاصرة ليس غريبا ؛ إذ أن البحوث النحوية حقل من حقول الدراسات اللغوية ، وفى الدراسات اللغوية نجد هذا الانفصام قائما وهذه الثنائية واضحة : فثمة أتباع

---

(١) فى دراستنا للدكتوراه وموضوعها : (مناهج البحث عند النحاة العرب) حددنا الخصائص الجوهرية للغة العربية الفصحى التى تمنع من الالتزام الكامل بتطبيق المناهج اللغوية الغربية فى مستويات التركيب ، وتجعل مثل هذا العمل إغفالا للظروف الموضوعية ذاتها .

للمناهج التقليدية ، وأشياع للمناهج اللغوية . وأولئك يتصورون البحث اللغوى محدودا بما استقر فى التراث القديم لايتجاوزونه ، وهؤلاء لايتصورون البحث اللغوى إلا كما اتصلوا به فى البحوث العلمية العالمية وعرفوه . وأولئك يتجمدون فى إطار التاريخ ولا يملكون فى ظل إمكانياتهم الفكرية إلا أن يكونوا كذلك، وهؤلاء وإن انفلتوا من أسر الولاء للقديم فإنهم انزلقوا فوقعوا أسرى شعار المعاصرة فتمزقت علاقتهم بالماضى وانبتت صلاتهم بالواقع صلاتهم .

ووجود هذه الظواهر فى بحوثنا النحوية بشكل خاص ودراساتنا اللغوية بصورة عامة منطقى ، ومرد هذه المنطقية – على تجوز فى هذا التعبير يسير – إلى أن حقول الدراسات اللغوية على اتساعها ليست سوى جانب من حياتنا الفكرية بأسرها ، وهوجانب تتمثل فيه ماتتمثل فى حياتنا الفكرية كلها من ظواهر . هذه الظواهر التى يمكن اعتبارها – فى تضافرها وتكاملها – إطارات كلية وجوهرية لهذا الفكر ، تتحكم خصائصها فى مستوياته ومناهجه وعلومه جميعا.

وأولى هذه الظواهر أو الخصائص أن فكرنا المعاصر فكر متلق وتابع معا . فنحن نجيد اقتباس الأفكار ونقلها ، سواء أكانت أفكار الأقدمين من الأسلاف أم أفكار غيرنا من الأجانب ، وليس اقتباس الأفكار أيا كانت مصادرها فى حد ذاته عيبا ، ولكن الذى يؤرق حقيقة أننا لا نقف عند حد النقل بل نضيف إلى ذلك التعصب لما ننقل ، ومن ثم تجد فى حياتنا الفكرية ثنائية غريبة فى صورتها المجردة ، مبررة فى ظل هذه الحقيقة ، فثمة تعصب واضح للتراث القديم وقضاياه من ناحية ، وتعصب لا يقل عنه وضوحا أيضا للأفكار الأجنبية واتجاهاتها من ناحية أخرى . وقد أفقدنا هذا التعصب القدرة على النقد ، ودمر فينا روح الاستكشاف ، فلم تعد لدينا الطاقة لكى نقف عندما نتعصب له أوضده بالتحليل ، استشرافا لآماد أوسع مما نعرف ،

وأبعاد أفسح مما نتصور ، واستسلمنا على العكس من ذلك إلى ما يتقرر في تلك الأفكار الموروثة أو المنقولة من معالم فكرية لا نتجاوزها ، واتجاهات علمية وإنسانية لا نكاد نخرج عنها .

الظاهرة الثانية أن في حياتنا الفكرية ميلا إلى مناقشة المشكلات دون عمل على حل هذه المشكلات ، وفي تناول المفكرين المعاصرين للظواهر على وجه العموم يبدءون بالدراسة النظرية لها دون أن يعنوا كثيرا بالمعاناة الفعلية فيها ، حتى في علاجهم لمشكلات التطبيق فإنهم يحيلون هذه المشكلات من واقع حي ملح إلى مفاهيم نظرية يسهل على كل من يمضغ الكلمات أن يبدى فيها رأيا وأن يحدد فيها موقفا ، وإن لم يكن على اتصال مباشر بالمشكلات ذاتها . وهذا الميل إلى الكلام والإغراق فيه دفع المفكرين المعاصرين إلى موقف يمكن أن يوصف بأنه قد فصل فصلا حاسما بين النظر والتطبيق ، وعالج ما اتصل به من المشكلات التطبيقية علاجا نظريا صرفا . دون محاولة للالتحام المباشر بالواقع والمعاناة الحية لمشكلاته .

والظاهرة الثالثة : أن في حياتنا الفكرية إدعاءا كثيرا ؛ إذ كثيرا ما يلجأ الدارسون المعاصرون إلى تجسيد ما يؤيد وجهة نظرهم في الدراسة ويؤكد اتجاهاتهم في التحليل ويصحح مناهجهم في البحث ، دون اعتبار لما يخالف ما يذهبون إليه ويناقض ما يحكمون به . ولو وقف الأمر عند حد الادعاء وحده لكان محتملا وإن لم يكن مقبولا ، مبرراً وإن لم يكن مستساغا ؛ إذ يظل في الإمكان دائما الرجوع إلى مثل تلك الأحكام بالنقد والتحليل ، ولكن هذا الادعاء يصحبه قدر من التنفج عظيم وقسط من الاستضخام هائل . ونادر بين الباحثين من يقرر شيئاً دون أن يقدم بين يدى ما يقرره ما يفيد أنه قد صنع المعجزات ، وأنه لا سبيل إلى تطاول

مايقول أو تزييف مايقرر . والأمر كذلك أيضاً في المناهج المتبعة في حياتنا الفكرية ، فما من أحد يقيم منهجا منها إلا يزعم أنه أصلح المناهج للأخذ به ، إذ هو — عنده — أكثرها علمية وأعمقها موضوعية وأعظمها دقة ، حتى إذا حاول باحث أن يتناول شيئاً من هذه الأحكام بالنقد ليمحص صحيحها من فاسدها ويقف على مدى أصالتها قوبل بمجابهة تقصد إلى النيل منه ، وقد تهدف الى تحطيمه ، دون عناية بأفكاره نفسها وآثاره ذاتها . وهكذا لايلبث الصراع العلمي عندنا قليلا حتى يتحول بتضافر الادعاء والاستضخام معا إلى صراع شخصي ، ولا تلبث الأحكام الصادرة طبقاً لذلك حتى تصبح بتآزر الاستقرار التاريخي مع الكسل العقلي أو الخوف السياسي بمثابة حقائق بدهية لاسبيل إلى مناقشتها فضلا عن تفنيدها .

أما الظاهرة الرابعة : فهي أن فكرنا المعاصر يمكن أن يوصف بالاستسلام ، فالمفكرون المعاصرون يستسلمون ، لما يعرفون وإن لم يحترم بعضهم حدود مايعرفون ، وهم يقفون عند معطيات المعرفة التي تلقي بها السبل في طريقهم أو يلقي بهم في طريقها دون أن يحاولوا تنمية معارفهم بالاتصال بغيرها ، ثم إنهم — فوق ذلك — لا يشقون على أنفسهم باستكناه حقيقة مايعلمون وما لا يعلمون ، فلا يحاولون تحليل ما يتعصبون له ، ولا درس ما يعارضونه وينصبون أنفسهم ضده . ومن ثم فإن من أهم الخصائص التي تميز المفكر المعاصر أنه يتصف باليسر ويتجنب المشقة ، ولذلك يقبل كافة الظواهر الموجودة في حياتنا الفكرية على علاتها تجنبا لأية محاولة للتصدي لها ، لما تستلزمه مثل تلك المحاولة — بالضرورة — من بذل الجهد وفير وتحمل لعناء كثير واستعذاب للعذاب شاق .

والتحليل العلمى لهذه الظواهر فى الفكر العربى المعاصر، على اختلاف مناهجه وتعدد اتجاهاته وتنوع علومه، يكشف عن وجود صلة عميقة بينها والواقع الاجتماعى لشعبنا العربى، حتى إنه ليمكن القول بأن هذه الظواهر فى مجال الفكر إمتداد الظواهر مثيلة فى نطاق المجتمع، أو بتعبير آخر: هى انعكاس طبعى للقيم السائدة فى مجتمعنا المعاصر. هذه القيم التى تمتد عما يوشك أن يكون مسلمة فى التحليل العلمى للواقع الاجتماعى، وهى أن مجتمعنا العربى المعاصر لازال يمارس وجوده بأسلوب بورجوازى، ومن ثم فإنه يستلهم قيمه من المقومات البورجوازية، والخصيصة الأساسية فى هذه المقومات أن الولاء فيها للذات وليس للآخرين، أيا كان ما يمثله هؤلاء الآخرون. وتقوقع البورجوازية فى إطار الولاء الذاتى يفصم بشكل حاسم بين قيمها وكافة المثل التى تهدف إلى المشاركة فى العمل دون احتكار نتائجه، وفى ظل هذه الحقيقة تصبح كافة الظواهر الفكرية المعاصرة ظواهر منطقية. ويكون التزام المفكر المعاصر بالتلقى دون الاستكشاف، وميله إلى الكلام لا التطبيق، ولجوؤه إلى الادعاء دون الحقيقة، واقترابه من اليسر وابتعاده عن المشقة، واتصافه بالاستسلام لا بالمقاومة، يكون كل ذلك متسما بالصدق فى التعبير عن مرحلتنا الاجتماعية هذه، بما لها من آثار فى تشكيل أطر التفكير وأبعاده وخصائصه الجوهرية وسماته الموضوعية. وإن لم يكن مصحوبا — فى بعض الأحيان — بالوعى الكامل بامتداد هذه الظواهر إلى الفكر من المجتمع، والإدراك العلمى لتلاحم الفكر وعلاقات المجتمع معاً.

* * *

ولقد كان هذا التحليل للخصائص الجوهرية فى البحوث النحوية، وامتداد

هذه الخصائص عن ظواهر واضحة فى الدراسات اللغوية ، واتصال هـــذه الظواهر بأصول راسخات فى حياتنا الفكرية ، ثم التحام هذه الأصول بمقومات الواقع الاجتماعى وقيمه ، كان هذا كله نقطة البدء فى إصدار « المكتبة النحوية » .

المكتبة النحوية إذن تصدر عن الحاجة إلى طريق ثالث غير الطريقين القائمين بالفعل فى الدراسات اللغوية بوجه عام والبحوث النحوية بصورة خاصة، طريق لا يدين فيه الباحث للقديم ولا يعنو فيـــه للجديد ، فلا يدفعه احترام الأسلاف إلى تقديسهم ولا الإعجاب بالمعاصرين إلى تقليدهم ؛ فإن الاحترام العظيم للأسلاف — وهو خصيصة من الخصائص الممتازة لشعبنا العربى — يجب أن يبرأ من كل محاولة لتقديس أفكار هؤلاء الأسلاف ، إذ معنى ذلك تحجر الأجيال المتتابعة فى جيل قديم ، وغفلة الأجيال المتلاحقة عن إدراك واقعها ، ومن ثم عجزها عن المشاركة فى مشكلاته ، وفقدها القدرة على تقديم إضافة حقيقية إليه . كذلك فإن تقليد المعاصرين لا يعنى المعاصرة ، فإن التقليد موقف ساذج يعبر عن غباء فى تصور مقومات الحضارة على أنها مجموعة من الكلمات يسهل حفظها وأنماط من التصرفات يمكن محاكاتها ، ومن ثم فإنه يظل — مهما طال استقراره وامتد زمنه — قشرة خارجية هشة تتحطم تحت إلحاح المشاعر الحقيقية أو الأفكار الموروثة .

والمكتبة النحوية تصدر عن يقين بأن هذا الطريق الثالث هو الطريق الذى ينبغى أن تبذل كافة الجهود العلمية لاستكشافه ، وترصد كل القوى الفكرية لتمهيده ، وذلك للخلاص من التقاليد المدمرة التى تحيل حياتنا الفكرية إلى شيع وأحزاب يترصد بعضها لبعض ويناقض بعضها بعضاً ، عن غير وعى

أحيانًا بأن تعدد وجهات النظر لا يستلزم بالضرورة تناقض الحقائق ، واختلاف الآراء لا يجعل من المحتم تضاربها . وعن غير فهم أحيانا لدور التناقض بين الحقائق فى الكشف عن أبعادها ، وأثر تضارب الآراء فى بلورتها .

والمكتبة النحوية تصدر عن إيمان بضرورة إرساء تقاليد جديدة وحتمية استخلاص قيم بديلة لما فى بحوثنا النحوية واللغوية من تقاليد وما فى حياتنا الفكرية من قيم، تقاليد لا تستمد مقوماتها من الواقع الاجتماعى الذى يعانيه شعبنا العربى ومايفرضه هذا الواقع من ذاتية الإحساس والتناول عكسا لكل مايجمجم به من موضوعية الإدراك والتفسير ، وقيم لا تستند كأنها على أسس من الخوف والاستسلام والتعصب. وإنما تستمد هذه التقاليد مقوماتها من الإيمان بضرورة ريادة الفكر للتطور الاجتماعى ، ومايستلزمه ذلك من تثبيت العناصر الأصيلة الصالحة فيها وفيه لتكون بمثابة قيم تهدى أجيالنا المتتابعة وتصقل نمطنا الحضارى الذاتى الخاص. وبذلك تستند القيم الفكرية إلى ماهو أكثر صدقا من الواقع الاجتماعى المتغير ، وهو روح الحضارة التى عاشها شعبنا والتى ينبغى أن لا ينسينا التطور الاجتماعى بما يصحبه من تحولات أساسية فى العلاقات الطبقية أن وجودنا المعاصر بأمره ليس إلا حلقة من حلقاتها ، ومن ثم يجب أن تكون خصائص هذه الروح الجوهرية فوق كل تطور ، لأنها أعمق من كل تطور ؛ إذ هى التعبير الحقيقى عن كياننا واقعاً وتاريخا معا، ومستقبلا أيضاً . وإن إحياء مثل هذه القيم والحفاظ عليها هو الذى يضمن تحقيق أقصى قدر من الفاعلية فى مواجهة مشاكل الواقع فى نفس الوقت الذى يوفر فيه الاتساق الضرورى بين مرحلتنا المعاصرة وغيرها من المراحل الماضية والمستقبلة ، حتى لا تكون — لضلالها عن روح حضارتها وفقدها جوهر أمتها — مرحلة تتصف بالضياع .

ولهذا كله فإن المكتبة النحوية تهدف — أول ما تهدف — إلى الانفتاح على الثقافات المختلفة والاتصال بالمناهج المتباينة ، وغايتها من ذلك تحقيق نوع من التكامل الفكرى بين هذه الثقافات والمناهج ، لا لأن مثل هذه التكامل طريق وسط يسهل فيه إرضاء الطرفين المتناقضين ، وإنما لأن التكامل هو الأساس الذى ينبغى الأخذ به منهجا فى حضارتنا المعاصرة ، وبمقتضى هذا الأساس يصبح من المحتم الاتصال المباشر بالتراث القديم والوقوف الدقيق على اتجاهاته والإلمام الكامل بمذاهبه ، كما يكون من الضرورى الاطلاع على معطيات الحضارة المعاصرة فى مجال الفكر وإدراك العناصر الأساسية فيها والخصائص الجوهرية لها . من غير ثنائية تستلزم الانفصام ، ودون انفصام يدفع إلى التعصب ، وبلا تعصب يزيف الواقع ويعمى عن الحق .

وإذا كانت الموضوعية تفرض التكامل أساساً وتستلزم الانفتاح وسيلة . فإن مما يزيد هذا الأساس رسوخا وهذه الوسيلة وضوحاً أن ندرك أن هذا الأساس وهذه الوسيلة مما كانا يشكلان بعض السمات الرئيسية فى حضارتنا الإسلامية (١) . ويصوران بذلك علمية هذه الحضارة وموضوعية فكرها ، وقدرتها على الإفادة الكاملة من الثقافات المختلفة دون أن يصدها عن ذلك تعصب لجنس أو ولاء لعقيدة . بل إن الولاء العظيم للعقيدة — الذى اتصف به المسلمون الأولون — كان أبرز البواعث التى دفعت المثقفين الإسلاميين إلى الاتصال بكافة العلوم التى أنتجتها الحضارات السابقة بقلوب مفتوحة وعقول واعية مدركة أن الاسلام تحضر ، وأن الحضارة أخذ لما يتلاءم مع تصوراته وعطاء بما يتسق مع قيمه وغاياته . وإذا كان العطاء بلا حدود فإن الأخذ محدود،

---

(١) حول فلسفة التكامل واتصالها بالمقومات الأساسية للمنهج الاسلامى انظر دراستنا عن المنهج الإسلامى ودوره فى نشأة الدراسات اللغوية ، (تحت الطبع) .

وهو يقوم بالضرورة على أساس من الاختيار ، ويجعل من المحتم الاتصال بما يُختار ومالا يُختار .

ولعل من الطبيعي — بعد هذا كله — أن تحاول المكتبة النحوية العمل فى جبهتين معا : الأولى النصوص ، والثانية الدراسات .

وإذا كان نشر كل النصوص النحوية غاية نبيلة فإن من الحق الاعتراف بأنه لا طاقة للأفراد بها ، ولعل الجامعات المختلفة تسهم بقدر فيها ، ومن ثم فإن من المحتم اللجوء إلى نوع من الاختيار لما ينشر . ونحن ندرك أن الاختيار صعب ، ولكنه الطريق الذى الذى لابديل له إلا نشر الكل ، وهو — كما قلنا منذ قليل — مالاطاقة لنا به . أما إهمال الكل — وهو الاحتمال المنطقى لهذين القسيمين معا — فيرفضه طبيعة المنهج الذى التزمنا به ، وتأباه حاجة الفكر المعاصر إلى إقامة توازن فيه لا يحققه غير الاتصال المباشر بما فى التراث من أصول والإلمام بما فيه من اتجاهات .

والأسس التى سيقوم عليها اختيار نص ما من نصوص التراث لنشره ضمن هذه المكتبة تلتقى حول مافى النص نفسه من خصائص وماله من تأثير . ومن ثم فإننا سنحاول أن تكون النصوص المنشورة فى هذه المكتبة معبرة فى دقة عن ظواهر شائعة فى التراث النحوى ، فى نفس الوقت الذى يكون لها فيه تأثير واضح فى هذا التراث ، إما بالمتابعة والالتزام ، أو بالشرح والتعليق والتفسير ، أو بالنقد والتخطئة والمعارضة . وسنحاول أن نبدأ منها بما يتصل بالأصول النحوية ، إذ أن هذا النوع من الكتب — فضلا عن عظيم تأثيره فى الدراسات النحوية — لم يلق من الاهتمام ما لقيته كتب القواعد التطبيقية ، وإذا استثنينا كتاب الخصائص ورسالتى ابن الأنبارى فإننا لا نكاد نجد فى العالم العربى نصا من النصوص التى تعالج أصول النحو منشوراً .

والدراسات التي تعنى هذه المكتبة بنشرها هي الدراسات التي يتوفر فيها عنصران أساسيان: أولهما الخبرة الواسعة بالتراث ، وثانيهما الاتصال الواعي بالفكر اللغوى المعاصر . وبتوفر هذين العنصرين معا نرجو أن تبرأ هذه الدراسات من التبعية ، وتنأى عن التعصب ، وتجانب الأحكام المطلقة والمسبقة . وتفتح — بذلك — عهداً جديداً بقيمه وخصائصه في حياتنا الفكرية بصورة عامة ، ودراساتنا اللغوية وبحوثنا النحوية بشكل خاص . وذلك أدنى ما يمكن أن يقدمه الباحث المخاص للمساهمة في تشكيل قيم الفكر الجديد الذى يمهد لعالمنا الذى نحلم به، ومن أسف أنه — أيضاً — أقصى ما يمكن في هذه الظروف تقديمه.

* * *

وهذه الدراسة عن «الظواهر اللغوية في التراث النحوى» باكورة الدراسات التي تنشرها هذه المكتبة ، والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل الظواهر اللغوية التي تناولها النحاة العرب بالتقعيد والتفسير . وقد تطلب تحقيق هذا الهدف تصنيف ما في التراث النحوى مما يتصل بهذه الظواهر إلى مستويين ، ومن ثم تقسيم الدراسة إلى جزءين : أولهما يختص بالظواهر التركيبية ، وثانيهما يدرس الظواهر غير التركيبية : صوتية وصرفية ومعجمية ودلالية .

وفي هذا الجزء الذى نتناول فيه « الظواهر التركيبية » حاولنا الوقوف على ما قدمه التراث النحوى في مجال دراسته للظواهر الناتجة عن تحليل التراكيب اللغوية . وقد استلزم ذلك تصنيف الركام العظيم الذى يضمه هذا التراث ؛ إذ أن النحاة العرب لم يقدموا دراساتهم لهذه الظواهر بشكل متكامل وأسلوب متسق . وإنما طغى عليهم الإحساس بظاهرة واحدة وهي ظاهرة التصرف الإعرابي ، ومن ثم كانت دراستهم لغير هذه الظاهرة مبثوثة في دراستهم لهذه الظاهرة نفسها ، ومتناثرة في الأبواب النحوية المختلفة التي تعقد في الغالب ملحوظاً فيها اعتبار هذه الظاهرة وحدها . وإن كان ذلك لم يحل دون إدراكهم

لعدد من الظواهر الأخرى وإسهامهم الجاد فى التقنين لها . وكان أبرز ماشاركوا فى تحليله من الظواهر اللغوية التركيبية غير ظاهرة التصرف الإعرابى ظاهرة التطابق وظاهرة الترتيب . ولذلك فإن هـذا الجزء الذى خصصناه لتحليل « الظواهر التركيبية فى التراث النحوى » يقع فى أبواب ثلاثة يدرس كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر الثلاث ، فالباب الأول يتناول ظاهرة التصرف الإعرابى ، والثانى يدرس ظاهرة التطابق ، والثالث يختص بظاهرة الترتيب . وقد مهدنا لهذه الأبواب بتمهيد عن « الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية » وقفيناها بخاتمة تناولت بعض القضايا التى نحس بأنها ينبغى أن تكون محور حوار بين المشتغلين بالدراسات اللغوية بوجه عام والمهتمين بالبحوث النحوية بصفة خاصة .

وفى الباب الأول الذى يتناول ظاهرة التصرف الإعرابى حاولنا دراسة هذه الظاهرة على مستويين : أولهما تاريخى وثانيهما تحليلى . ومن ثم وقع هذا الباب فى فصلين ، عالج أولهما ــ وهو الذى عقدناه تحت عنوان « تأصيل الظاهرة » كل ما يمكن أن يتصل بالدراسة التاريخية لهذه الظاهرة فى اللغة العربية ، فتناول مدى أصالة الظاهرة فى العربية الفصحى ، وهل هى من خصائصها المميزة لهـا أم يشاركها فيها غيرها من لغات الأسرة الهندو أوربية أو شقيقاتها من الأسرة السامية . ثم هل هى من خصائص اللغة الفصحى وحدها أم إنها سمة من سمات كافة مستوياتها بما فيها اللهجات القبلية أيضاً . وأخيراً هل هى قديمة فى اللغة أم اصطنعها النحاة ليضفوا على اللغة بعض عناصر القوة ويهبوها قدراً من المرونة وإذا كانت قديمة فما صلتها بالفهم التقليدى للسليقة ، أو بتعبير آخر : إلى أى مدى كان يقع الخطأ فيها . وأما الفصل الثانى فقد درسنا فيه تحليل النحاة للظاهرة .

وقد تناول هذا التحليل أولا القواعد النحوية المقننة لهذه الظاهرة فى العربية الفصحى ، وثانياً محاولات النحاة المختلفة لتفسيرها .

وفى الباب الثانى الذى عقدناه لدراسة ظاهرة التطابق فى اللغة العربية من خلال التراث النحوى ، لاحظنا ما يشبه أن يكون تكاملا فى درس النحاة لهذه الظاهرة . إذ امتدت قوانينهم لها من الصوت إلى التركيب ، وشملت أيضاً ما يمكن أن يصطلح عليه بالعلاقة بين التركيب والموقف . وعلى الرغم من إدراكنا لانتماء هذه الظاهرة إلى أكثر من مستوى واحد من مستويات النشاط اللغوى ، ويقيننا بأن مافى التراث النحوى نفسه من قواعد يتناول أيضاً مستويات شتى لها ، فإننا آثرنا أن ندرس فى هذا الجزء القواعد النحوية المتصلة بهذه الظاهرة ككل ، حتى يتيسر الإلمام بأبعاد ظاهرة لم يتح للكثرة من اللغويين العرب إدراك عمق الروابط بين مستوياتها . ومن ثم وقع هذا الباب فى فصول ثلاثة : الأول درس التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى ، والثانى تناول التطابق بين التركيب والموقف ، والثالث حلل صور التطابق بين أجزاء التركيب اللغوى .

وأما الباب الثالث والأخير فقد اختص بدراسة ظاهرة الترتيب فى العربية الفصحى والقواعد النحوية المنظمة لها ، وقد كشفت هذه الدراسة عن أن أبرز المؤثرات فى ترتيب الصيغ والمفردات داخل الجملة العربية فى تراث النحاة ثلاثة: الأول التأثير فى المضمون ، وهو مصطلح قديم قبلناه لقدرته على تصوير الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية المعبرة عنها ، والثانى العمل ، والثالث الترابط بين الصيغ ، وهو — وإن كان مصطلحاً آثرنا وضعه — غير أنه يعبر عن فكرة نحوية محددة لم يضع لها النحاة اصطلاحا . ومن ثم وقع هذا الباب فى ثلاثة فصول

تناول كل فصل منها واحداً من هذه المؤثرات النحوية ، محدداً مفهومه ، مقدماً دراسة تطبيقية لآثاره .

وبعـــــــد ...

فإني أقرر ـ عن إيمان ـ أنني لم أفعل فى هذه الدراسة غير استخلاص ما فى التراث الذى خلفه السابقون من النحاة أنفسهم من ظواهر . ومن ثم فإنه ليس لى فيها سوى جهد التصنيف الذى أرجو أن يكون معبراً عن نظرة واضحة لدور الباحث النحوى ومنهج محدد فى البحث النحوى معا .

علي محمد أبو المكارم

تمهيد

الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية

من الواجب التفرقة بين مصطلحين قد يحدث بينهما شيء من التداخل مع ما بين مضمونهما من اختلاف ، فيصاب الدارس بالاضطراب ، وهذان المصطلحان هما : الظواهر اللغوية ، والظواهر التركيبية .

فمصطلح الظواهر اللغوية يستخدم في مجالات الدرس للغة ، على تنوع هذا الدرس وامتداد آفاقه وتعدد مستوياته ، ابتداء من دراسة الأصوات فدراسة الصيغ والمفردات إلى أن ينتهي بدرس التراكيب اللغوية وما يطرأ عليها من تغيرات ، فالظواهر اللغوية اصطلاح واسع ، يمتد ليشمل الظواهر المتعددة لكل مستوى من هذه المستويات على حدة ، كما يتناول في الوقت نفسه الظواهر المشتركة بين أكثر من مستوى واحد منها ، والظواهر اللغوية متنوعة ؛ لأنها تتناول كل ما في اللغة من أنظمة . إذ للغة نظام صوتي «لا يتعارض فيه صوت مع صوت ، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض موقع فيه مع موقع ، ولها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة ، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب ، ولها بعد ذلك نظام المقاطع ونظام النبر ونظام التنغيم ، فهي منظمة من النظم على حد تعبير بعضهم ، ويؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخرى»(1)

ودور علماء اللغة تحليل هذه الظواهر المختلفة بغية الوقوف على نظمها ، ولذلك فإن هذا التحليل لا يتم جملة ولا على مستوى واحد ، وإنما يتعدد بتعدد مستوى التناول ومن ثم تختلف علومه ومناهجه ، فهناك علم خاص لدراسة الأصوات يخضع لمنهج خاص في دراستها ، وكذلك الأمر في الصيغ والمفردات والجمل ثم في الوقوف على المعنى المعجمي أو الاجتماعي للصيغة أو التركيب اللغوي ، وإن كان تعدد علوم اللغة لا ينفي الوحدة بينها ؛ إذ ترتبط هذه العلوم

(1) مناهج البحث في اللغة ٥٨ وانظر أيضا : اللغة بين المعيارية والوصفية ٥١ ، ١٥٢ .

ببعضها ارتباطا وثيقاً ، وتتسق مناهجها جميعا لاستخلاص الأنظمة المختلفة التي تميز اللغة المعينة ، ثم من خلال التحليل العلمي للغات الانسانية يمكن أن نصل إلى مابينها من أصول وما يجمعها من ظواهر ، وهو الهدف الأساسي من دراسة اللغة من حيث هي ، كنشاط انساني إجتماعي[1] .

أما مصطلح الظواهر التركيبية فليس بهذا العموم ؛ إذ يقتصر على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجمل ، ولهذا فإن موضوع الدرس النحوي هو التركيب نفسه لا اللغة بأسرها ، وإن كانت صحة التركيب تستلزم بالضرورة صحة المستويات اللغوية الأخرى .

والظواهر التركيبية هي موضوع علم النحو . إذ النحو — كما قرره ابن جني منذ قرابة ألف عام — هو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك »[2] . وهو ماوضحه أبو سعيد السيرافي في مناظرته لمتى بن يونس إذقال : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك »[3] . وذكره ابن عصفور في تعريفه له ـ مؤكداً بذلك إنتشار هذا الفهم لميدان النحو ـ فقال : هو « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها »[4] ـ وقال الخضراوي : محمد

(١) انظر علم اللغة : مقدمة للقارىء العربي ٥١ – ٥٤ .

(٢) الخصائص ١/ ٣٤ .

(٣) انظر : المقابسات ٨٠ ، الامتاع والمؤانسة ١/ ١٢١

(٤) انظر : الصبان على الاشموني ١ /١٥ ، وانظر أيضا : النكت الحسان : مخطوط ١ أ

يحيى بن هشام : « النحو بأقيسته تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب »(1) .

ويقول أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة : « وهو – يعني النحو – في الاصطلاح : علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني . ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية ، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرف اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني »(2) .

ويقول السيوطي : «النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة مايتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى »(3) .

وهذا كله يعني أن النحو يتناول بالدراسة « أحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض ، من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها »(4) .

وبهذا الفهم لميادين البحث النحوي يشارك الباحث في النحو الباحث في علم المعاني — كما يقول ابن كمال باشا — « في البحث عن المركبات إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن

(1) داعي الفلاح لخبأت الاقتراح — مخطوط — ١٧ أ
(2) شرح الألفية — مخطوط — القسم الأول — غير رقم .
(3) الاقتراح في علم أصول النحو — ط ١ — ٧ ، ط ٢ — ٦
(4) أنوار الربيع ٥٨

النظم نعبر عنه بالفصاحة فى التركيب وقبحه»[١] ومن ثم يتضح أن« مايبحث عنه فى علم النحو من جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه فى علم المعانى من جهة الحسن والقبح ، وهذا معنى كون علم المعانى تمام علم النحو »[٢].

وهذا التحديد لمجالات البحث النحوى وأبعاده هو ما رجحه غير النحاة أيضا ، ممن كتب فى حقائق العلوم وموضوعاتها ، ومن بين هؤلاء التهانوى الذى يقول : « علم النحو ـ ويسمى علم الإعراب على ما فى شرح اللب ـ وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقما ... والغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى التأليف ، والاقتدار على فهمه والإفهام به »[٣] ويقول الشيخ محمد الخضر حسين ، بعد أن ساق عدداً من التعريفات لعلم النحو — « وهذا صريح فى أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء ، ولا يجعلونه دائراً على هذا الحال »[٤] .

وهذه النصوص كلها تحدد بوضوح موضوع الدرس النحوى ، وهو الجملة وما يعرض لها ويطرأ عليها ، وما يحدث لأجزائها فى التركيب وبالتركيب من تغير نتيجة لتعدد علاقاتها وتنوعها .

وإذاً فإن الظواهر التركيبية جزء من الظواهر اللغوية ، ودراستها مستوى من مستويات البحث فى اللغة ، ويختص به علم النحو ، ومن ثم فإنه لابد من تأكيد حقيقة بالغة الأهمية فى البحث النحوى ، هى أنه ليس صحيحا مارمى به النحو العربي من أنه لم يهتم بدراسة التركيب اللغوى ، وإنما قصد إلى تحليل

---

(١) رسالة فيما بين اللغوى وصاحب المعانى — مخطوط — ١٩٧ — ١٩٩
(٢) المصدر نفسه .
(٣) كشاف اصلاحات الفنون ١/١٧ — ١٨ وانظر فى تأكيد هذا المعنى نفسه ١/٣ — ١٤ ، ٤/١٣٣١ .
(٤) دراسات فى العربية وتاريخها ١٨٣ — ١٨٤ .

أواخر الكلمات فحسب، والواقع أن هذا الحصر لميدان البحث النحوى – وإن اعتمد على بعض تعريفات المتأخرين من النحاة(١) – فإنه قد أغفل إلى حد بعيد ما قدمته الدراسات النحوية بالفعل من دراسة لكل الظواهر اللغوية التركيبية، هذه الظواهر التى يمكن أن نجد فيها ما يتعلق بالتطابق ثم ما يتصل بالترتيب جنبا إلى جنب مع دراسة أحوال أواخر الكلمات.

كذلك ثمة حقيقة أخرى لا سبيل إلى إغفالها، هى أن النحاة العرب لم يقفوا عند دراسة الظواهر التركيبية وحدها؛ إذ أن الفواصل الواضحة بين مستويات التحليل اللغوى لم تكن قائمة فى تصورهم بشكل حاسم، ومن ثم لم ينعزل درسهم للتركيب عن تناولهم لغيره من مستويات التحليل اللغوى، ولذلك يختلط فى التراث النحوى البحث فى الأصوات والصيغ والدلالات جنباً إلى جنب مع دراسة التركيب.(٢)

وتجسيدا لهاتين الحقيقتين معا فإننا – فى محاولتنا تحليل ما فى التراث النحوى من ظواهر – سنقسم هذا الكتاب إلى قسمين، يعالج أولهما – وهو هذا الجزء – الظواهر التركيبية، ويتناول ثانيهما – الذى نأمل أن يصدر قريبا إن شاء الله – ما أسهم به النحاة فى مستويات التحليل اللغوى المختلفة فى غير مجال التركيب.

وتحليل التراث النحوى بغية تحديد الظواهر الأساسية فى التركيب اللغوى فى التفكير النحوى يكشف عن وجود ظواهر ثلاث تتضافر كل جهود النحويين على تجليتها وتحديد أبعادها والتقنين لها، هى ظاهرة التصرف الإعرابى ثم ظاهرة التطابق، وأخيرا ظاهرة الترتيب، ومن ثم فإننا سنقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أبواب رئيسية يعالج كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر، معتمدين فى هذا المجال على ما قدمه التراث النحوى من قواعد وحدده من أصول.

(١) انظر مثلا: داعى الفلاح – مخطوط – ١٨ ب

(٢) انظر: مناهج البحث عند النحاة العرب – المؤلف – تحت الطبع.

الباب الأول

ظاهرة التصرف الإعرابى

يمكن أن يطلق على ظاهرة التصرف الإعرابى أربع اصطلاحات أخرى هى : تعاقب الحركات فى أواخر الكلمات ، وتغير الحركات فى أواخر الكلمات وظاهرة الإعراب ، والحركة الإعرابية ، ولكنا نفضل استخدام الاصطلاح الذى جعلناه عنوانا لهذا الباب وهو « ظاهرة التصرف الاعرابى » على جميع هذه الاصطلاحات .

أولا لأن استخدام كلمتى (تعاقب) و (تغير) لايتسم بالدقة العلمية ؛ إذ الظاهرة لاتقوم على لحظ التغير الحركى فحسب ، بل فيها جانب آخر هو التزام بعض الحركات فى قسم كبير من الكلمات تلك التى يصطلح عليها بالكلمات المبنية ، ومن ثم فإن إطلاق (التغير) أو (التعاقب) على الظاهرة بأسرها يكون متسما بكثير من التجوز ؛ لدلالته على مدلول لايدخل أصلا تحت لفظ الاصطلاح .

وثانيا لأن استخدام اصطلاح التصرف الإعرابى يفضل اصطلاحى الإعراب والحركة الإعرابية ؛ إذ أن هذين المصطلحين قد تحدد مضمونها فى الدرس النحوى ، وأصبح إذا أطلق أحدهما يدل على الحركات الأربع : الرفع والنصب والجر والجزم ، دون أن يشمل حركات البناء المقابلة وهى : الضم والفتح والكسر والسكون .

ونحسب أنه ــ بهذا التفسير الذى قدمناه لاستخدامنا مصطلح التصرف الإعرابى ــ قد أشرنا إلى أن هذا الباب يدرس الظاهرة بشطريها المتكاملين : الشطر الذى تتغير فيه الحركات فى أواخر قسم كبير من الكلمات تبعا لتغير مواقعها التركيبية ، والشطر الآخر الذى تلزم فيه هذه الحركات ولا تتغير على الرغم من تعدد مواقع الكلمات .

الفصل الأول

تأصيل الظاهرة

(١) هل الظاهرة من خصائص العربية أم مشتركة بين لغات مختلفة ؟

(٢) هل هي أصيلة في العربية أم مصطنعة ؟

(٣) الخطأ في الظاهر قديم . صوره وأسبابه .

ظاهرة التصرف الإعرابي ـ بالمعنى الذى سبق تحديده ـ تكاد تكون خاصة من خصائص العربية ؛ إذ لا يوجد هذا التغير فى حركات أواخر الكلمات بهذه الصورة الدقيقة المتبعة فى اللغة العربية فى غيرها من اللغات ، يستوى فى ذلك شقيقاتها من اللغات السامية أو لغات الأسرة الهندو أوربية[1] .

صحيح أنه قد يحدث نوع من التغير فى أواخر الكلمات فى بعض لغات الأسرة الهندوأوربية ، كما يحدث فى اللغة اللاتينية إذا أردنا أن نعبر عن معنى : (ضَرْب بطرس لبولس) ، مما يترك حرية كبيرة فى ترتيب الكلمات ، بحيث يمكن أن تقول :

بطرسُ بولسَ يضرب Petrus Poulum Caedit. ، أو نقول : بولسَ بطرسُ يضربه Paulum Petrus Caedit. أو نقول بولسَ يضربه بطرسُ Paulum Caedit, Petrus أو نقول : بطرسُ يضرب بولسَ Paulus Petrum Caedit ، أو بولسَ بطرسُ يضرب paulus Petrum Caedit

(١) انظر — فى الخصائص اللغوية — علم اللغة للدكتور وافى ١٤٨ — ١٧٩ ، الأساس فى الأمم السامية ولغاتها ١٨ — ٣٠ .

ذلك أن أواخر الكلمات تتغير من s إلى m في الكلمتين: Petrum, Petrus ثم paulum و Paulus مما أعطى للمتكلم الحرية في ترتيب ألفاظ التركيب. وهو شبيه بما في العربية من تغيير الإعراب من رفع إلى نصب[1]، وتبعا لذلك يرى بعض الدارسين أن اللاتينية من اللغات التي تسمى: لغات إعراب Lengues Flexionneles.[2] ويرون أن فيها ست حالات تتغير أواخر معظم الأسمـــاء تبعا لها، وهي الفاعلية، والنداء، والمفعولية، والملكية أو الإضافة، والمفعولية غير المباشرة، والآلية. ويقسمون الأسماء المفردة فيها إلى مجموعات أربع:

الأولى: أسماء تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز a ومعظمها من الأسماء المؤنثة.

والثانية: تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز us ومعظمها من الأسماء المذكرة.

والثالثة: تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز er وكلها من الأسماء المذكرة.

والرابعة: تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز um وكلها من الأسماء المحايدة[3]

ولكن هذا التغير كله يختلف عن النظام الموجود في العربية في أمور ثلاثة تجعل من التصرف الإعرابي خاصة من خصائص العربية.

أولها: أن هذا النظام الموجود في اللاتينية يلحق الإسم المفرد بواحد من عشرة مقاطع، بينما المفرد في العربية لا تلحقه إلا إحدى الحركات الثلاث.

ثانيها: أن كل مجموعة من المجموعات الأربعة التي انقسمت إليها الأسماء المفردة في اللاتينية لها مسلكها الخاص في كل حالة من الحالات الستة، ولا تكاد تتصل أسماء المجموعة الواحدة بأي صلة عقلية أو منطقية، كدلالتها مثلا على

---

(١) أنظر: علم اللسان ٤٣٩

(٢) السابق ٤٣٥.

(٣) انظر من أسرار اللغة ٢٠١، وقد أشار إلى بعض ذلك فليش في كتابه العربية الفصحى ٩٥

معان خاصة تبرر جمعها فى محيط واحد ، وإنما مرجع هذا التقسيم إلى الشكل أو الصيغة وما تختتم به من مقاطع . فبينما نجد أسماء المجموعة الأولى تختتم تبعا لتلك الحالات الستة بالمقاطع الآتية :

الفاعلية النداء . المفعولية . الملكية . المفعولية غير المباشرة . الآلية .

à ae ae àm ao a

نرى أسماء المجموعة الثانية تختتم كما يلى :

الفاعلية . النداء . المفعولية الملكية . المفعولية غير المباشرة . الآلية .

O O I Um e us

وإذا فليس الأمر فى اللاتينية على الصورة التى اهتدى إليها نحاة العربية من من أن كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب ؛ إذ الرمز الواحد فى اللاتينية قد يرمز للفاعلية أو المفعولية مثل Um مع الأسماء المحايدة .

ثالثها : أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقا من نهاية الأسماء حين الوقف عليها ، أما الحركات الثلاث الموجودة فى الظاهرة العربية فقد تسقط حين الوقف عليها (١) .

هذا كله يؤكد أن الموجود فى اللاتينية — وإن شابه فى بعض جوانبه الموجود فى العربية — فإنه يختلف عنه اختلافا عميقا فى طبيعته ، كما يختلف عنه فى مدلوله (٢) ، ثم فيما قدمه النحاة له من تفسيرات . أى أن الظاهرة اللغوية مختلفة والبحث النحوى لها مختلف أيضا . بحيث يمكن أن نعد الظاهرة الموجودة فى العربية شيئا مستقلا تتميز به وتختص ، كما تعد دراسات النحاة فى هذا المجال عملا فذا منبثقا عن الدراسة الموضوعية للغة لا عن تأثير أجنبى فيها .

وتغير الحركات فى أواخر الكلمات موجود فى كثير من اللغات السامية ،

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : philosophy of Crammar, p.185.

تدل على ذلك البقايا التي توجد في العبرية والحبشية والأكادية والنبطية[1] بل أثبتت الدراسات أن اللغة الأكادية قد عرفت الحركات الثلاث في نصوصها القديمة، ثم تطورت هذه الحركات الثلاث وانتهت إلى حركتين هما الضمة للرفع والفتحة للنصب والجر، ولم تلبث هذه المرحلة طويلا حتى تطورت بدورها إلى مرحلة الحركة الواحدة وهي الكسرة الممالة.[2] كما أثبت نولدكه Noldke أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر ولا يعقبون هذه الحركات بالنون[3]. ويؤيده ما قرره ليتمان E. Littmann من أن أواخر الكلمات في اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير بحسب مواضعها في الإعراب[4] وقد أثار هذا كله خلافا بين الدارسين حول ما إذا كانت ظاهرة التصرف الإعرابي إحدى السمات التي اتصفت بها السامية الأم، ثم انتقلت عنها إلى اللغات التي تفرعت منها، ومن بينها العربية، أم أنها إحدى الخصائص التي تميزت بها العربية ولم ترثها عن السامية.

يرى كثير من المستشرقين أن هذه الظاهرة كانت إحدى سمات اللغة السامية، ويستندون في ذلك إلى دعامتين:

الأولى: أن الظاهرة موجودة في عدد كبير من اللغات السامية، كالأكادية والنبطية والحبشية والعبرية والعربية، بل إن اللغتين العربية والعبرية لازالتا تحتفظان بهذا التصرف في كثير من كلماتها، فالأسماء في العبرية تنتهي بما يشبه الفتح أو بما يشبه الكسر أو بما يشبه الضم، وعلى الرغم من فقدان حركتي الضم والكسر دلالتهما على الحالة الإعرابية فان الفتحة لازالت

---

(١) انظر: العربية ٣، مقدمة سر صناعة الاعراب ٣، من أسرار اللغة ١٩٦–١٩٨ دراسات في اللغة ١٠١–١١، ٩٦–٩٨

(٢) دراسات في اللغة ١٠١، ٩٧

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: Enno Littmann Inscription p 33

ستخدم للدلالة على المفعولية الحقيقية فى عدد من الأمثلة كما فى بعض آيات سفر العدد[1]. وكما تلحق آخر الظرف المنصوب فى مثل (ليلا) و (عتّى) وتعنى « حين » أو « الآن » كذلك فإنها تلحق المصدر فينصب ـ كما ينصب المفعول المطلق فى العربية ـ ولكنها فى هذه الحالة تكون متلوة بميم زائدة ، تقابل النون الزائدة للتنوين فى العربية ، مثل (يومايم) وتعنى يوما و (حنّام) وتعنى مجانا[2] .

الثانية : أن وجود الظاهرة فى اللغة العربية ينهض دليلا قويا على أنها قد ورثتها عن الأم السامية ، إذ أن العربيه تعد ـ إلى حد كبير ـ نموذجا لأقدم صورة كانت عليها بقية اللغات السامية ، ثم تمثل فى نظر كثير من الدارسين ـ الظواهر المشتركة مع السامية الأولى[3] . إذ تمكنت ـ بفضل انعزالها داخل شبه الجزيرة ـ من أن تحتفظ بظواهر الأم السامية . وهو مالم يتيسر لبقية شقيقاتها الساميات ؛ إذ طرأ عليهن من التغير والتطور ماباعد بينهن وبين الأصل السامى القديم .

ويرفض بعض الدارسين هذا الاتجاه ، ويرون أن تلك الأدلة التى قدمها المستشرقون ومن تبعهم ، والتى بنوا عليها ماقرروه من أن ظاهرة التصرف الإعرابى كانت من خصائص الأم السامية ، فيها تجوز كبير .

فهى — أولا — تعتمد على مجموعة من الإفتراضات التى لا تنهض لدعمها أدلة يقينية :

إذ هى تفترض أن اللغة العربية نموذج للأم السامية .

ثم هى تفترض أنه قد حدث نوع من التطور فى شقيقات العربية الساميات

(١) أنظر : مدارج القراءة والانشاء فى اللغة العبرية ١٧٧ — ١٧٨ .

(٢) المصدر السابق ، تاريخ اللغات السامية ١٥ ، دراسات فى اللغة ٩٨

(٣) انظر : التطور النحوى للغة العربية ٣٠ ، ٧٥ .

ثم هى فوق ذلك تفترض أن هذا التطور — على تعدد أنماطه وتنوعها — قد أسلم إلى نتيجة واحدة ، وهى التخلص من تغير الحركات فى أواخر الكلمات ، والتزامها — على وجه العموم — حركة واحدة .

ثم أنها — ثانيا — تتسم بالخلط ؛ إذ تعتمد على الربط بين نتائج التطور اللغوى فى فصيلة اللغات الهندية — الأوربية ، ومحاولة تطبيقة على ما أصاب أسرة اللغات السامية من تطور ، وعلى الرغم من الاعتراف بوجود قوانين مشتركة بين اللغات ، كشفت عنها دراسة أنماط تطورها ، فإنه من المؤكد أن اللغات لا تطبق القانون الواحد منها بنفس الصورة ، وإنما تتفاوت تبعاً لخصائصها الصوتية والتركيبية ، وهذا فإن الزعم بأن التطور الذى أصاب أسرة اللغات الهندية الأوربية نتيجة لقوانين محددة هو نفس التطور الذى أصاب أسرة اللغات السامية نتيجة للقوانين نفسها يتسم بالنظرة غير العلمية ، ويبعد عن الموضوعية التى يجب الالتزام بها فى البحث اللغوى .

* * *

التصرف الإعرابى — إذا — مع كونه ظاهرة من ظواهر اللغة العربية هو — أغلب الظن — خاصة من خصائصها ، التى لا يشركها فيه غيرها من اللغات غير السامية ، أما اللغات السامية فليس بين أيدينا ما يكفى من الحقائق العلمية لكى نرد لحاتها التى يبدو فيها قدر من التغير فى أواخر الكلمات إلى كونه جزءا من ظاهرة أكبر وأشمل هى ظاهرة التصرف الإعرابى .

وإذا كان التصرف الإعرابى خاصة من خصائص العربية — كما نميل إلى ذلك اعتداداً بما بين أيدينا من الحقائق الموضوعية — فهل كان هذا التصرف ملتزما فى جميع مجالات النشاط المعبر عنه بهذه اللغة ، أم فى بعض مستوياتها فحسب ؟ ثم هل هو ظاهرة من ظواهر العربية لغة ولهجات ، أم ظاهرة من ظواهر اللغة برئت منها اللهجات ؟ . ثمة خلاف كبير بين الباحثين ؛ إذ أن

فريقا منهم — على رأسهم بعض المستشرقين — يرون أن التصرف الإعرابي لم يكن يراعى إلا في مستوى معين منها هو اللغة الأدبية وحدها ، أما مستويات الخطاب « فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة ، أو على الأقل لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها في لغة الآداب من شأن » [1] بل يغالى بعض هؤلاء فيذهبون إلى أبعد من هذا الزعم ، ويرون أن قواعد التصرف الإعرابي « لم تكن مراعاة في مستويات الخطاب ولا في لغة الكتابة ، وإنما خلقها النحاة خلقا قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بنظم الاغريقية ، حتى يكمل نقصها — في نظارهم — وتسمو إلى مصاف اللغات الراقية » [2] .

ويعتمد هؤلاء وأولئك — من يذهبون إلى عدم أصالة الظاهرة في مستويات اللغة العربية أو في اللغة بأسرها — إلى عدد من الأدلة ، أهمها دليلان:

دليل لغوى وهو أن جميع اللهجات العامية المتشعبة من العربية ، والتي تستخدم الآن في الحجاز ونجد واليمن ومصر والعراق والشام وبلاد المغرب العربي مجردة من الإعراب ، فلو كان التصرف الإعرابي خاصة من خصائص اللغة أو ظاهرة من ظواهرها لبقى شيء يدل عليه في جميع اللهجات المعاصرة أو في بعضها .

ودليل عقلي يرتكز على أساس أن قواعد التصرف الإعرابي تبلغ من التشعب والدقة وصعوبة التطبيق ، وتتطلب من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها بعضها ببعض ، بحيث لا يعقل مراعاتها في لهجات الحديث؛

---

(١) انظر فقه اللغة لوافي ٢٠٤ — ٢٠٥ نقلا عن دراسة الأستاذ كوهين ، للغة العربية في كتابه : لغات العالم .

(٢) فقه اللغة ٢٠٥ .

لأن لهجات الحديث تتوخى فى العادة السهولة واليسر وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير ، كما لا يعقل — فى الوقت نفسه أن تنشأ كل هذه القواعد بما تتسم به من تشعب ، وتتصف به من تعقد ، وتتطلبه من قدرة على الملاحظة الدقيقة — لا يعقل أن تنشأ هذه القواعد من تلقاء نفسها ، ولا يمكن لعقليات ساذجة ـ كعقليات العرب فى عصورهم الأولى ـ أن تقوى على خلقها ، فهى تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة ، ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحوية التى ظهرت فى العهود الاسلامية بالبصرة والكوفة وما إليهما[1] .

وهذه الدعوى بشطريها غير صحيحة، وقد كفانا الدكتور علىعبدالواحد وافى مئونةالرد علىهذا الزعم أو هذين الزعمين[2] ،اللذين ينمان من التعصب ضد اللغة والرغبة الحادة فى محو ما لها من خصائص ؛ لأنها آخر الأمر لغة القرآن ، ولأنها كما عاشت بالقرآن عاش بها القرآن ، تلك الرغبة التى تصل إلى حد الزعم بأن القرآن قيل أولا بلهجة محمد ، غير معرب ، ثم فصّح وأعرب من بعد[3] .

وإنما كان ذلك غير صحيح عندنا ، لأنه ـ فوق ماذكر الدكتور وافى — يناقض الدراسة الموضوعيةللغة ، ولما نعرفهمن مأثوراتها ، التى تثبت أن العربية قد التزمت بهذه الظاهرة منذ عصر مبكر جدا حتى اليوم .

فالشعر الجاهلى ـ وهو أقدم النصوص اللغوية التى بين أيدينا ـ تتجلى فيه علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان ، وقصائده تدل دلالة واضحة على خضوع كامل لقواعد التصرف الإعرابى ، بحيث إذا اضطربت الحركة فيها اضطربت هذه القصائد فنيا ، وتخلخلت — فى الوقت نفسه — تراكيبها

(١) السابق .
(٢) انظر كتابه : فقه اللغة ٢٠٦ ـ ٢٠٩ .
(٣) انظر : حضارة العرب ٣٩

وتناقضت معانيها ، وكذلك الأمر فى مقطوعات هذا الشعر إذ تقوم الحركة الإعرابية فيها بدور أساسى فى البناء الموسيقى وفى تحديد المعنى الوظيفى جميعا ، ولنتأمل هذه القصائد والمقطوعات التى تنسب إلى شعراء جاهليين ليسوا من أصحاب المعلقات ، الذين قد يقال فيهم إنهم يمثلون أرقى مستويات اللغة فى عصرهم ، وإنما هم شعراء عاديون يقولون شعرهم فى أغراض عادية أيضا ، ويمكن أن نجد كثيرا من هذه القصائد والمقطوعات فيما بقى بين أيدينا لهم من دواوين كما يمكن أن نلقاها فى مجموعات الشعر ومختاراته ، وسنخرج من هذه الجولة بين الشعراء بنتيجة هامة ، وهى أنه بدون الالتزام بما يفرضه التصرف الإعرابى من قواعد لن نجد شعرا ، بل سنجد – فى أحيان كثيرة – صيغا متجاورة لا سبيل إلى اتصال معانيها لأنه لا سبيل إلى تحديد وظائفها .

وسنكتفى بأن نقدم هنا هذه الأمثلة ، إشارة إلى هذه الحقيقة ودلالة عليها .

يقول المهلهل بن ربيعة فى رثاء كليب [1] :

نبئت أن النار بعدك أوقدت ... واستبَّ بعدَكَ يا كُلَيْبُ المجلسُ
وتكلموا فى أمــر كل عظيمة ... لو كنتَ شاهدَهم بها لم ينبسوا

ومن المستحيل أن نفهم المقصود من هذين البيتين إذا أهملنا قواعد التصرف الإعرابى ، ولنتصور – مثلا – أن شخصا يقرأ : (يا كليبَ المجلسِ) بالجر بدلا من الرفع ، (و لم تنبسِ) بالكسر بدلا من الرفع أيضا فلن يكون هناك اضطراب فى القافية ، ولكن المعنى كان يختل إلى أبعد غايات الاختلال ،

(١) انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ، المجلد الثانى ٩٢٨ وما بعدها ، شعراء النصرانية ١٧٩-١ .

إذ يحمل البيتان - بهذه الصورة ، هجاء لكليب بدلا من رثائه ، وإذا فمراعاة ما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي كانت مقصودة عند المهلهل ، الذى يقال إنه أول من أرق الشعر وهلهله[1] ، وقصد قصائده ، وتعد أبياته ـ لذلك ـ نموذجا لأقدم النصوص الشعرية واللغوية جميعا .

وهذا عروة بن الورد يقول :[2]

لحى الله صعلوكا إذا جن ليله مصافى المُشَاش آلفا كل مجـــزر
يعد الغـــنى من نفسه كل ليلة أصاب قراها من صديق ميسر
ينام عشاء ثم يصبـــح ناعسا يحت الحصى عن جنبه المتعفر
ولله صعـــلوك صفيحه وجهة كضوء شهاب القابس المتنور[3]

ترى : هل يمكن قراءة هذه الأبيات بغير التزام بما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي من حركات ؟ ربما أمكن ذلك ولكن ستنتج قراءة الأبيات حينئذ اختلالا فى المعنى يصل إلى حدود التناقض مع ما أراده الشاعر بأبياته ، ومن ثم فإن الالتزام بهذه الحركات جزء لا يتجزأ من البناء التركيبي لهذه الأبيات .

وهذه أبيات أيضا للأفوه الأودى ، الذى يعد كذلك من أقدم شعراء العربية ، حتى لقد قيل عنه إنه من عاصر المسيح عليه السلام[4] . وعلى الرغم من رفضنا لهذا الزعم الذى نحمله على المبالغة فى تصوير قدمه بالنسبة لهؤلاء المؤرخين . فان أبياته تؤكد أن الالتزام بقواعد التصرف الإعرابي لم يكن

---

(١) انظر : الشعر والشعراء ٩٩ ، خزانة الأدب ١ ـ ١/٣٠٠ ، الموشح ٧٤ ، شعراء النصرانية ١ / ١٦٠ ، طبقات فحول الشعراء ٣٣ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوق ، المجلد الأول ٤٢١ وما بعدها ، الأغانى ٣ـ٧٣ .

(٣) هذه رواية الأغانى ، وفى رواية المرزوقى بعض الإختلاف انظر : الأغانى ٣ـ٧٣ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١ ـ ٤٢٣ .

(٤) انظر : سمط اللآلى ٣٦٥ و ٨٤٤ وانظر فى ترجمته أيضا : الشعر والشعراء ٥٩ معاهد التنصيص ٢ ـ ١٥٠ ؛ المزهر ١ـ١٦٤ ٢ـ٤٧٧ .

ضرورة فنية للاحتفاظ بموسيقى القصيدة فحسب ، بل ضرورة لغوية لنقل المعنى أيضا .

يقول :[1]

فينا معاشر لم يبنوا لقومهم ... وإن بنى قومهم ما أفسد واعادوا
لايرشدون ولن يرعوا لمرشدهم ... فالغى منهم معا والجهل ميعاد
حان الرحيل إلى قوم وإن بعدوا ... فيهم صلاح لمرتاد وإرشاد
فسوف أجعل بُعْدَ الأرض دونكم ... وإن دنت رحم منكم وميلاد
إن النجاة إذا ما كنت ذا بصر ... من أجَّة الغَىِّ إبعاد فإبعاد

ويكفى أن نختتم هذه المختارات ببيتين للحارث بن كعب بن عمرو المذحجى يقول فيهما[2] .

أكلتُ شبابى فأفنيتُه ... وأفنيتُ من بعد دهرى دهورا
ثلاثة أهلين صاحبتُهُم ... فبادوا وأصبحتُ شيخا كبيراً

وبدون ضم التاء فى أكلت وأفنيته وأفنيت يتغير المعنى من شكوى معمر طال به الزمن إلى هجاء تتغير فيه كل الصور الشعرية الرائعة ، التى تصور ضيق الشاعر بشيخوخته ، إلى صور مبتذلة تحمل على الاشمئزاز .

وإذا فإن الالتزام بالحركات التى تفرضها ظاهرة التصرف الإعرابى جزء لايتجزأ من بنية التراكيب اللغوية الشعرية ، ولو فقدت التراكيب هذا الالتزام لاضطربت معانيها واختلطت ، وفقدت بذلك خصيصة هامة من خصائص التركيب اللغوى .

وإذا فظاهرة التصرف الإعرابى أصيلة فى النصوص الشعرية ، لم يخلقها النحاة ولم يصطنعوها بعد ذلك بقرون .

(١) انظر : ديوان الأفوه الأودى ٩ ، ١٠ (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) ، شعراء النصرانية ١/٧٠، ٧١ وبين المصدرين اختلاف هين فى رواية الأبيات .

(٢) انظر : أمالى السيد المرتضى ١/١٦٨ .

والأمر كذلك في النصوص النثرية أيضا ، على الرغم مما هو معلوم من أن النثر الجاهلي لم يحفظ أكثره . منذ قال عبد الصمد بن الفضل الرقاشي قولته المشهورة : « ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشره ، ولا ضاع من الموزون عشره »[1] . وعلى الرغم من الشك فيما بقي بأيدينا من نصوصها أيضا[2] . على الرغم من هاتين العقبتين : الندرة والشك ، فإن ما بين أيدينا من نصوص تثبت — بما لا يدع مجالا للشك — أن الالتزام بما تفرضه ظاهرة التصرف الإعرابي من حركات لم يكن مقصوراً على الشعر وحده ، بل تجاوزه إلى النصوص النثرية أيضاً .

ذلك أن القارىء لحديث خنافر الحميري مع رئيه شصار ، كما ذكره صاحب الأمالي[3] ، أو لخطبة قس بن ساعده الإيادي كما رواها البلاقلاني وابن حجر[4] ، أو الواقف على روايات ابن عبد ربه عن وفود العرب إلى كسرى[5] . أو توجيهات أكثم بن صيفي والحارث بن أبي شمر الغساني للكتاب[6] ، يخرج بنتيجة واحدة هي أن النصوص النثرية التي تنسب إلى

---

(١) البيان والتبيين ١/٢٨٧.

(٢) يرفض بعض الباحثين — وعلى رأسهم كثرة من المستشرقين ومن تابعهم — وجود نثر فني جاهلي ، ويعلل ذلك المستشرق الفرنسي مرسيه بأن العرب في الجاهلية كانوا يعيشون عيشة أولية والحياة الاولية لا توجب النثر الفني لأنه لغة العقل ، وقد تسمح بالشعر لأنه لغة العاطفة والخيال ، ويستدل على ذلك بأنه لو كانت هناك مؤلفات نثرية لدونت وحفظت ونقلت إلينا كلها أو بعضها ، كما أن القرآن في ظنه ليس خليقا أن يسمى نثرا ؛ إذ هو في الأغلب مسجوع وموزن ، وقد تابعه في ما ذهب إليه الدكتور طه حسين ،فقسم الكلام إلى نثر وشعر وقرآن ، ورفض هذا الاتجاه الدكتور زكي مبارك معتبرا القرآن نصا نثريا يمثل العصر الجاهلي، وهو ما نرجحه لأسباب كثيرة ، ليس هنا مجال تفصيلها . أنظر النثر الفني في القرن الرابع ١/٣٣ — ٤٣ .

(٣) أمالي القالي ١/١٣٤ — ١٣٥ .

(٤) انظر : إعجاز القرآن ٢٣٠ — ٢٣١ ، الإصابة ٥/٢٨ — ٢٨٦ .

(٥) انظر : العقد الفريد ٢/٩ وما بعدها .

(٦) الصناعتين ٤٤٠ .

العصر الجاهلي تتسم بالحركات وسلطان ظاهرة التصرف الإعرابي ، بالرغم من كل ما يمكن أن يقال في أصالة هذه النصوص ، وانتحالها ، ودعوى انتمائها إلى عصر صدر الاسلام ، ذلك أن هذه النصوص — وغيرها مما ينسب إلى العصر الجاهلي — مع دعوى إنتحالها ، تدل دلالة أكيدة على صورة التراكيب اللغوية النثرية في العصر الجاهلي ؛ إذ هي على فرض وضعها بعد هذا العصر لا بد أن تتسم بسماته ، وتحتذي أنماطه ؛ لأن الواضع أو الواضعين لها كانوا يهدفون إلى نسبتها إليه ، ولم يكن أمامهم من سبيل إلا إحتذاء النماذج اللغوية المنسوبة إليه بالفعل .

وثمة دليل آخر على التزام النصوص النثرية بما يفرضه التصرف الإعرابي من حركات في العصر الجاهلي ، وهذا الدليل يتمثل في القرآن ، ولا ينبغي أن نعجب إذا عددنا القرآن من الناحية اللغوية أثراً جاهلياً ، «فإنه صورة من صور العصر الجاهلي ؛ إذ جاء بلغته وتصوراته وتعابيره ، وهو — بالرغم مما أجمع عليه المسلمون من تفرده بصفات أدبية لم تكن معروفة في ظنهم عند العرب — يعطينا صورة للنثر الجاهلي » (١) وقد حافظ القرآن على الحركات المختلفة التي تنتج عن الالتزام بهذه الظاهرة ، وفيه نصوص كثيرة لا سبيل إلى فهمها إلا بالالتزام بهذه الحركات ، ومن ذلك مثلاً قول الله تعالى في سورة فاطر : « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » وفي سورة التوبة : « إن اللهَ برىء من المشركين ورسولُه » وفي سورة البقرة « وإذ إبتلى إبراهيمَ ربُّه » وفي سورة النساء ، « وإذا حضر القسمةَ أولوا القربى » فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات « لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيا صحيحا ، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه مثل آية (١٠٣) من سورة النحل

(٣) النثر الفني في القرن الرابع ٣٨/١ .

(وهذا لسان عربي مبين) وصريح من هذا أنه لم يقم عند محمد ومعشره فرق هام بين لغة القرآن وبين لغة العرب» [1] .

* * *

ظاهرة التصرف الإعرابي موجودة إذا في العصر الجاهلي ، في مستوى اللغة : شعرا ونثرا ، فهل هي أيضاً ملتزمة في مستوى اللهجات القبلية ؟ تلك قضية بالغة الدقة والخطر . وخطورتها تمتد عما تصيب به الدرس من عسر والباحث من مشقة ؛ ومرد ذلك العسر إلى أنها إذا كانت موجودة في اللهجات القبلية في العصر الجاهلي فمن المرهق حقاً التفرقة في مجال التراكيب بين النصوص اللغوية واللهجية ، بعد أن فقدنا في التعرف إليها خصائص التصرف التي تفرضها هذه الظاهرة ، وسبب تلك المشقة أنه ليس بين أيدينا نصوص صريحة النسب إلى اللهجات القبلية الجاهلية حتى يمكن الإعتماد عليها في تصور مدى أخذها بهذه الظاهرة أو عدم خضوعها لسلطانها ، كما أن الدراسات التي قدمها علماء اللغة في هذا المجال لا تشف كثيراً عن الحقيقة ؛ إذ انحصرت الظواهر اللهجية في تصورهم في مجالي الأصوات والصيغ ، دون أن يتبينوا ما لها في التركيب من أثر ، ولذلك كانت إشاراتهم إلى الظواهر اللهجية كثيراً في القراءات والأصوات والصيغ الصرفية ، وقليلا جداً يبلغ حد الندرة في النحو.

ومن ذلك في مجال الأصوات عنعنة تميم ، وعجرفية قيس ، وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة ، وتسهيل الهمز عند قريش وكسر أول المضارع عند أسد وقيس ، وكسر أول بعض الصيغ فيهما [2] .

---

(١) العربية ٤ .

(٢) ثمة خلاف بين تفسير ابن جني لهذه الظواهر الصوتية وتفسير ابن فارس لها ، مع اعتدادهما معا بأقوال اللغويين والمؤرخين من اتصاف اللهجات بهذه الظواهر الخاصة . وهو اختلاف يصل إلى درجة التناقض في تفسير الظاهرة الواحدة أحياناً، وقد أثر هذا الاختلاف في علماء العصور التالية . انظر : سر صناعة الاعراب ١ / ٢٣٤ — ٢٣٥ ، الخصائص ٢ / ١١ — ١٢ ، الصاحبي ٢٣ — ٢٤ وأيضا : العقد الفريد ٢ /٤٧٧ ، المزهر ١/ ٢٢١ ، خزانة الأدب ٤ / ٤٩٥ ، فقه اللغة للثعالبي ٧٣

ومن ذلك فى مجال الصيغ الاختلاف فى التقديم والتأخير نحو صاعقة ، وصاقعة والاختلاف فى الحذف والإثبات نحو : استحييت واستحيت [1] والاختلاف فى التصريف نحو : هَلَك يَهْلِك وهَلَك يَهْلَك، وهى قراءة الحسن ، والتهلُكة والتهلِكة والأولى قراءة الخليل بن أحمد [2] . وقد قدم الصاغانى فى كتابه (ما تفرد به بعض أئمة اللغة) [3] نماذج كثيرة للاختلاف بين اللهجات فى الصيغ ، وتدل أمثلته على أن الاختلاف بين اللهجات يشمل علامات التأنيث والإعلال وإبدال بعض الحروف من بعض وإدغام بعضها فى بعض والاضطراب فى ترتيبها ، كما تشمل أيضاً التصريف وصيغ الإشارة[4] .

وفى مجال التركيب لا يكاد يعثر على دراسة واحدة للنحاة تتناول بالتحديد ما كان بين اللهجات من فوارق تركيبية ، وإن كان بعض النحاة واللغويين فى دراساتهم المتشعبة قد أشاروا إلى بعض هذه الفوارق ، ومن ذلك ما أشار إليه ابن فارس من الاختلاف فى الإعراب نحو : ما زيد قائما وما زيد قائم ، وإن هذين وإن هذان ، وهى بالألف لغة لبنى الحارث بن كعب ، والاختلاف بينها فى التذكير والتأنيث نحو : هذه البقر وهذا البقر ، وهذه النخيل وهذا النخيل [5] . وهذه الإشارات وإن كانت قليلة كافية للدلالة على وجود فوارق

---

(١) الصاحبى ١٩ .

(٢) المصدر السابق وانظر : أيضا ما تفرد به بعض أئمة اللغة (مخطوط) ورقة ٢ أ.

(٣) توجد نسخة خطية من الكتاب فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٤١٨ لغة ، وقد قسمه مؤلفه أقساما أربعة :

القسم الأول : فيما قرىء فى الشواذ من القراءات وقد عزا فيه كل قراءة إلى من قرأ بها من القراء والنحاة .

والقسم الثانى : فيما تفرد به أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى .

والقسم الثالث : فيما انفرد به أبوحاتم سهل بن محمد السجستانى .

والقسم الرابع : من سائر كتب اللغة وشرح شواهد الاشعار .

(٤) انظر : ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ٨ أ ، ب ، ٩ أ ، ب ، ١٠ أ و ب و ١٤ أ ، ٥٢ أ ، ب .

(٥) انظر : الصاحبى ٣٠ .

تركيبية بين اللهجات ، ثم بين اللهجات واللغة ، وبخاصة فى ظاهرة التطابق بين الصيغ ، فهل كان بين اللهجات خلاف أيضاً فى مدى التزام تراكيبها بقوانين التصرف الاعرابى ؟ .

يبدو مما فى النحو من إشارات أن اللهجات أيضاً قد خضعت لظاهرة التصرف الإعرابى ، وإن كان خضوعها مغايراً - إلى حدما - عن النمط الذى خضعت له اللغة الفصحى ، ومن هذه الإشارات النحوية ما يشير إلى أن تأثير الصيغ المتجاورة وعلاقاتها لا يخضع لنفس النظام الذى تخضع له فى الفصحى ، (فتى) و(لعل) تجران ما بعدهما ، الأولى فى لهجة هذيل ، والثانية فى لهجة عقيل (١) ، فهما حرفا جر فى هاتين اللهجتين على حين لا يعملان الجر فى اللغة الفصيحة . و (إنْ) النافية تعمل عمل ليس فى لهجة أهل العالية بينما لا تعمل فى الفصحى ، و (إلا) تعمل فى المستثنى المنقطع فى لهجة الحجازيين كما ذكر سيبويه (٢) ، وهى فى الفصحى لا تعمل ، ومن جوز عملها جوزه مراعاة للهجة أهل الحجاز، و (أنْ) المصدرية تجزم المضارع فى لهجة بنى صباح من ضبة(٣)، وهى فى الفصحى تنصب. و (لم) تنصب المضارع فى لهجة حكاها اللحيانى (٤)، وهى تجزمه فى اللغة الفصحى .

هذه الإشارات المبثوثة فى كتب النحو تشير إلى التزام خاص بظاهرة التصرف الإعرابى فى مستوى اللهجات أيضاً ، ويؤيد هذه الإشارات ما عرف عن النحاة واللغويين العرب من أنهم ظلوا حتى القرن الرابع الهجرى يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم ، كما كانوا يحتجون حتى منتصف القرن الثانى الهجرى بكلام من فى الحواضر من العرب ، ومن يفد عليها من البداة ،

---

(١) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٥٦ ، ٣٠٦
(٢) الحذف والتقدير فى النحو العربى ٦٩ ، ٣٠٧ ومصادره .
(٣) السابق ٧٤ ومصادره .
(٤) السابق ٧٤ ومصادره .

ومن ذلك ما ذكر عن الخليل بن أحمد من أنه قد أخذ علمه باللغة من بوادي الحجاز ونجد وتهامة . وأن الكسائي قد انطلق بعد أن عرف ذلك إلى البادية فأنفذ خمس عشرة قنينة في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ [1] ، وما يروى عن الأصمعي اللغوي ويونس بن حبيب النحوي من انفرادهما وغيرهما بمرويات أخذاها من البادية [2] ، ثم ما تحكيه كتب التراجم من وجود طائفة من الأعراب استشهد بهم أبو عمرو بن العلاء في موقفه مع عيسى بن عمر [3] ، واحتكم إليهم الكسائي في مناظرته مع سيبويه ، ومنهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان [4] ، والمنتجع التميمي وأبو المهدي الحجازي [5] ، وأبو سوار الغنوي وأبو خيرة العدوي وأبو البيداء الرياحي وأبو عرار العجلي وأبو ثوابة الأسدي ، وأبو مسحل وأبو ضمضم [6] وغيرهم كثير .

وأخذ العلماء الوافدين على البادية ممن كان يصادفهم من أعراب القبائل حجة على أن لهذه الظاهرة سلطانا على لهجات تلك القبائل ، كما أن دلالة الأعراب الذين كانوا يفدون على الحواضر ويقيمون فيها على لهجاتهم القبلية حجة ثانية على خضوع هذه اللهجات لقواعد التصرف الإعرابي وإن كان خضوعا مغايرا للنظم التي تتبعها الفصحى ، يدعم هذا كله ما يفهم من قول الجاحظ « ومتى سمعت بنادرة من كلام الأعراب فإياك وأن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها ، فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخرج كلام المولدين والبلديين خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير ، وكذلك إذا سمعت

---

(١) انظر : إنباه الرواه ٢/٢٥٨ ، تاريخ بغداد ١١/٤٠٨ .
(٢) انظر : ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ٨ أ — ورقة ١٤ أ .
(٣) انظر : المزهر ٢/٢٧٧ — ٢٧٩ ، مجالس العلماء ١ — ٤ ، الأشباه والنظائر ٣/٢٤ — ٢٥
(٤) الانصاف ٢/٤١٣ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٢٩ .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ٣٨ ، ٣٩ ، المزهر ٢/٢٧٧ .
(٦) الفهرست ٦٦ وما بعدها .

بنادرة من نوادر العوام وملحة من ملح الحشوة والطغام فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب أو أن تتخير لها لفظا حسنا أو أن تجعل لها من فيك مخرجا سريا»(١).

هذا كله يؤكد أن للتصرف الاعرابي سلطانا محددا على اللهجات في العصر العباسي ، فهل يصح أن نطلق هذا الحكم أيضا على لهجات العصر الجاهلي ؟

نحن نميل إلى تأكيد ما تلمح إليه الإشارات النحوية من أن ظاهرة التصرف الإعرابي كانت موجودة أيضا في اللهجات القبلية في العصر الجاهلي ، ما دامت ملامح الظاهرة موجودة في ما ينسب إلى العصر العباسي وما قبله من آثار لغوية ولهجية ؛ إذ من الحقائق التي انتهى إليها البحث اللغوي في مجال كشفه عن قوانين التطور اللغوي في مجالاته المختلفة : أصواتا وصيغا وتراكيب ما يعرف باسم قانون الميل إلى السهولة ، وإذا لجأنا إلى هذا القانون تصورنا ضرورة وجود هذه الظاهرة في لهجات العصر الجاهلي ، لأننا — أولا — نلحظ وجودها في العصور الاسلامية ، ويستحيل أن تلجأ اللغات إلى التعصيب فتستخدم الحركات في أواخر الكلمات كجزء من التعبير بعد أن كانت لا تلجأ إليها ، فما دامت قد استخدمت الحركات في العصور الإسلامية فليس بد من الاعتراف بأن استخدامها لها ليس إلا امتدادا للعصور اللغوية السابقة . ويؤيد ذلك — ثانيا — ما نراه من تطور الظاهرة في اللهجات العربية المعاصرة ، إذ لم يعد لها عليها سلطان ، وقد فقدت اللهجات المعاصرة إلى حد بعيد(٢) كل أثر لتغيير أواخر الكلمات طبقا لما يفرضه التصرف الإعرابي من قواعد ، حتى إن أية محاولة لالتزام التغيير في حركات الكلمات صارت مجال تندر ومبعث سخرية منذ قرون طوال(٣) . وهذه الحقائق الموضوعية كلها تحمل على اعتبار العصر

(١) البيان والتبيين ١/١١١ .
(٢) انظر : صبح الأعشى ١ / ١٧٣ ؛ مقدمة ابن خلدون ٥٥٥ و ٥٥٨ ، حضارة العرب ٤٣٩ .
(٣) صبح الأعشى ١ / ١٧٠ وما بعدها .

العباسى — من الناحية اللغوية — يمثل مرحلة انتقال بين سلطات الظاهرة المطلق على العصر الجاهلى — لغة ولهجات — وبين التحرر الكامل من هذا السلطان فى لهجات العصور المتأخرة والمعاصرة .

* * *

ومن الطبيعى ما دامت الظاهرة قديمة جداً فى اللغة العربية أن يكون الخطأ فيها بدوره قديما فيها ، ولعله يوغل فى القدم إلى درجة يصعب — إن لم يستحل — إدراك أوليته : وأدلتنا على هذا أمور :

أولها : أن اللغة ظاهرة اجتماعية ذات مستوى ثقافى ، ومعنى كونها ظاهرة اجتماعية أنها أداة اتصال بين أفراد المجتمع ، ومعنى كونها ذات مستوى ثقافى أنها ليست أداة عادية للاتصال الاجتماعى . وإنما هى أداة اتصال تتطلب قدراً مزدوجا من الثقافة ، يضم الخبرة بالمجتمع إلى العلم المتنوع باللغة ذاتها . واللغة بهذا تختلف عن اللهجة ، إذ اللهجة المحلية أو القبلية يمكن أن تمد — دون كبير تجوز — وسيلة اتصال اجتماعى صرف . واللهجات لا تتطلب لذلك غير الاتصال المباشر بالمجتمع الناطق بها ، أى أنها ذات مستوى اجتماعى تحصيلا وأداء ، والاتصال الاجتماعى وحده دون إضافات ثقافية أخرى هو الذى يقدم لأفراد هذا المجتمع مكونات اللهجة ، ومن ثم يمكن أن توصف اللهجة بأنها سليقة عند أبنائها ، أما اللغة فتختلف عن اللهجة فى هذا كله ؛ إذ هى تتطلب قدراً من الثقافة غير ماتقدمه العلاقات الاجتماعية من خبرة ، وتحتاج إلى اتصال باللغة ذاتها من خلال تراثها الفنى — ومن ثم يفتقر الناطق بها — الذى يمكن وصفه بأنه متكلف لها إلى حين — يفتقر إلى مران طويل حتى يستطيع أن يحصل للغة عقلياً واجتماعياً ، وأن يؤديها أيضاً مستخدماً خصائصها فى الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب جميعاً ، ولكنه لا يؤديها فى كل مجال وإنما فى الموقف اللغوى الذى يتطلبها ، وهو الموقف الذى يحس فيه بأن خصائصه اللهجية ستحول

بينه وبين غايته من التعبير ، بأن كان فناناً يبتغى نشر إنتاجه الفنى اللغوى ، أو قائماً بين جمع من الناس يضم أفراداً متعددى اللهجات بحيث لو لجأ إلى لهجته قد لا يفهم بين غير أبنائها ، ولو حمل نفسه على استخدام لهجة أخرى فلن يفهمه من ينتمى إلى غيرها ، فضلا عن كونه قد لا يحسنها [1].

ومعنى هذا أن اللغة الفصحى لم تكن سليقة عند الجاهلين جميعاً ، وإنما كانوا يتفاوتون فى الاتصال بها والأخذ منها ، فمنهم من لم يتصل بها مكتفياً بإطار لهجته القبلية ، ومنهم من اتصل بها اتصالا خفيفاً ، فهو يستطيع أن يفهمها ولكنه يعجز حين يريد أن يعبر بها ، ومنهم من أجادها بعد طول مران ، فهى تكاد تكون بالنسبة له سليقة لا تحتاج فى التعبير إلى جهد ، ولكنه — مع ذلك — لا يستخدمها بالضرورة إلا فى المواقف اللغوية التى تتطلبها فاذا لم يضطره الموقف اللغوى إلى استخدامها عاد إلى لهجته أو غلبت عليه لهجته ، فجرى على لسانه التعبير بها ، وهل يتصور — مثلا — أن امرأة جاهلية كانت ترقص ابنها على إيقاع رجز راقص تفكر فى الالتزام بما تفرضه الفصحى من صيغ وأساليب ، وبما يسودها من ظواهر وخصائص؟!.

وليس هذا التصور للغة فرضاً يقوم على غير أساس ، فمن الحقائق التاريخية ما يدعمه ويؤيده ، ومن ذلك ما ينسب إلى النبى صلوات الله عليه من أنه كان يستخدم لهجة قريش حين كان يخلوا إلى أصحابه وخاصته منهم ، ثم استخدامه أيضاً لبعض لهجات من وفد إليه من قبائل همدان وكلب وثقيف ومذحج وحنيفة وثعلبة وفزارة وأسد وغيرها [2] .

وهذا كله يشير إلى ما نعده دليلا على وقوع اللحن منذ عصر مبكر ، إذ

---

(١) انظر : قضايا لغوية ٣٥ ومحاضرات فى علم اللغة ص ١٦ .

(٢) انظر : العقد الفريد ٢٩/٢ وما بعدها . النهاية فى غريب الحديث والأثر ج ٢/١ . عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير ١ / ٢٣٢ — ٢٥٨.

أن من الطبيعي مادامت اللغة ليست سليقة عند الجاهليين جميعاً أن يخطىء فيها منهم من يحاولهـا ممن لايحسنها ، وأن يخطىء فيها منهم أيضاً من يحسنها من الشعراء والخطباء وغيرهم ، حين يكون الموقف اللغوى الذى يتحدث فيه لا يفرض عليه الالتزام بخصائصها والحفاظ على مقوماتها ، ومن ثم فهولا يبالى فيه ببعض ظواهرها .

ثانيها : أن اللغة ما دامت ليست سليقة بالمعنى الذى تصوره علماء اللغة القدامى من فطرية اللغة [1] ، فإنها تحتاج إلى استعداد ومران وخبرة ، وهى تتطلب ذلك من أبنائها الذين يريدون التمكن منها والإجادة لها ، وتحتاجه أيضاً من الأجانب الذين يحاولونها ، بل إن المران الذى يحتاجه الأجنبى عن اللغة أضعاف المران الذى يتطلبه ابنها ؛ إذ المجتمع يستطيع أن يقدم لابنه فرصاً كبيرة لتحصيل اللغة ، أولها ما يجده بينها وبين اللهجة من اتصال قريب أو بعيد ، وثانيها بوجوه التعامل اللغوى الكثيرة التى ييسرها له وأساليب التشجيع المختلفة التى يسبغها عليه ، أما الأجنبى فيفتقر إلى كل ذلك ، ولذلك تكون حاجته إلى الاتصال المباشر باللغة وبالمجتمع الذى يعيشها أكثر ، والجهد الذى يبذله فيها أقوى .

وإذاً فإن وجود أجنبى فى مجتمع ما دليل على الخطأ اللغوى فى هذا المجتمع ، ولقد كان فى المجتمع الجاهلى أجانب يعيشون فيه ، ويحاولون لغته ، ولم يكن وجود هؤلاء الأجانب مقصوراً على مناطق الإحتكاك بين العرب وغيرهم من الشعوب المجاورة فى أطراف شبه الجزيرة كما يشيع بين الدارسين ، وإنما بلغ ذلك قلب الجزيرة نفسها ، إذ وجدت بيوت تجارية أجنبية فى أماكن متفرقة منها ، وعلى الأخص فى مكة ، لتسهيل عملية التبادل التجارى بين الصين والهند

---

(١) انظر : الخصائص ١/٣٥٧ ، ٢٥٢ .

وغيرهما من بلاد الشرق الأقصى من جهة وبين دولتى الفرس والروم والمناطق الخاضعة لهما من جهة أخرى ، هذا التبادل الذى اتخذ طريقه — بعد صراع طويل — من اليمن إلى الشام ، ماراً بالجزيرة العربية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال(١) ، وقد كانت هذه الوكالات التجارية الأجنبية منتشرة فى مكة، أى فى قلب الجزيرة العربية الذى يتصل اتصالا مباشراً بكل أرجائها ، ومن ثم فإن الإحتكاك بين الأجانب المقيمين بها والعرب الوافدين إليها من قبائل شتى أمر مؤكد ، تفرضه ظروف العمل والمعيشة معاً .

وقد كان هؤلاء الأجانب ينتمون إلى أجناس شتى ، فهناك منهم الفرس والروم والنبط ، ثم هناك الأحباش الذين اتصلوا بالجزيرة اتصالا أقوى بعد احتلالهم اليمن ، ثم تركوا فيه جاليات كبيرة كان لها أثرها اللغوى المباشر ، وثمة طريق ثالث للإتصال بين الأحباش والعرب غير طريقى الفتح والجاليات، وهو التسرى الذى أثمر كثيراً من (غربان العرب) وعلى رأسهم شاعر الجاهلية الفحل عنترة العبسى(٢) .

ومن الحقائق التاريخية أن النبى صلوات الله عليه حين بُعِثَ وجد فى مكة كثيراً من هؤلاء الأجانب ، ومنهم من تابعه كسلمان الفارسى وصهيب الرومى(٣) وبلال الحبشى . ولم يكن هؤلاء الصحابة الكبار هم الأجانب الوحيدون بمكة ، وإذن فلم يكونوا وحدهم الموجودين شبه الجزيرة .

---

(١) انظر : الدولة الإسلامية وإمبراطورية الروم ٣ — ١٠ ، الإسلام والحضارة العربية ١٢١/١ — ١٣٢ ، تاريخ العرب قبل الإسلام ١٨٧/٤ — ١٨٨

(٢) انظر : العربية ١٢.

(٣) صهيب بن سنان وإن كان عربى الأصل إلا أن البيزنطيين اختصوه صغيراً فنشأ بينهم ، ولذلك كان يرتضخ فى كلامه لكنة رومية .

انظر : البيان والتبيين ٧٢/١ ، الأغانى ٢/٢٠، الإصابة ١٩٥/٢ ، العقد الفريد ٤٧٧/٢ ، العربية ١٣ ، ١٥ .

ومن المؤكد أن ينتج وجود هؤلاء الأجانب والاحتكاك بهم ضروبا من الخطأ اللغوى فى الأصوات والصيغ والتراكيب ، وليس بين أيدينا أمثلة كثيرة لهذه الأنواع من الخطأ ، ولكن الأمثلة التى رويت — وإن قلت — كافية فى الدلالة على مدى ما أصاب الخصائص اللغوية من اضطراب على ألسنة هؤلاء الأعاجم ، ولعل النوادر التى ذكرها الجاحظ فى كتابيه : الحيوان ، والبيان والتبيين ، وابن قتيبة فى كتابيه : المعارف ، وعيون الأخبار ، ثم حكى بعضها ابن عبدربه فى العقد الفريد والقلقشندى فى صبح الأعشى وغير هؤلاء ، تلمح إلى هذا الاضطراب فى الاستخدام اللغوى وتدل عليه(١) .

وثالث الأدلة التى تثبت وقوع الخطأ فى ظاهرة التصرف الإعرابى فى العصر الجاهلى لا يقوم على التصور المجرد للغة واللهجة ، ولا يرتكز على فرض تأثير الاحتكاك الأجنبى بالبيئة العربية فى الكلام العربى . وفى اللغة الفصحى بصورة خاصة ، وإنما يعتمد هذا الدليل على حقائق تاريخية مروية ، وضعت فى غير موضعها وفسرت على غير حقيقتها ، ونعنى بها ما يسمى بظاهرة الإقواء فى الشعر .

والإقواء — كما فسره كثير من الدارسين — عبارة عن «اختلاف إعراب القوافى»(٢) أى اختلاف المجرى ، والمجرى حركة حرف الروى الذى تبنى عليه القصيدة ، كقول امرىء القيس :

---

(١) انظر : الأغانى ٣٠/٢ ، الحيوان ٢٣٤/٧ ، البيان والتبيين ٧١/١—٧٣ ، ٢٠٩/٢ ومابعدها ، العقد الفريد ٣ ٤٧٨ ومابعدها ، المعارف ١١٨ ، ١٥١ ، عيون الأخبار ١٥٨/٢ ومابعدها ، العقد الفريد ٤٧٨/٢ وما بعدها ، صبح الأعشى ١٦٨/١ — ١٧٤ ، نهاية الأرب ١٣/٤ وما بعدها .

(٢) العمدة ١٦٥/١ .

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

فكسرة اللام هى المجرى ، فإن اختلف ذلك فهو عيب ، وهو الإقواء ، وهو رفع بيت وجر آخر»(1) .

فهل هذا صحيح ؟ وهل يمكن أن يخطىء شاعر مثل هذا الخطأ البين فى روى قصيدته ؟ أم أن ذلك مجرد فرض لما لم يقع فى الشعر العربى ؟ يذكر أبو عبيدة أن هذا الخطأ قد وقع فعلا ، فقد «كان فحلان من الشعراء يقويان: النابغة وبشر بن أبى خازم ، فأما النابغة فدخل يثرب فهابوه أن يقولوا له لحنت وأكفأت ، فدعوا قينة وأمروها أن تغنى فى شعره ففعلت ، فلما سمع الغناء : وغيرَ مُزَوَّدِ والغرابُ الأسودُ وبان له ذلك فى اللحن فطن لموضع الخطأ فلم يعد ، وأما بشر بن أبى خازم فقال له أخوه سوادة : إنك تقوى ، قال : وماذاك ، قال قولك أمن الأحلام إذ صحبى نيامُ ، ثم قلت بعده : إلى البلد الشآمِ ، ففطن فلم يعد »(2) .

وثمة نماذج كثيرة للإقواء ، من بينها ما أشار إليه أبو عبيدة من إقواء النابغة فى قوله(3) :

---

(1) الموشح ١٨ . وقد ذكر فى البيت (وهل ينعمن) ، وصحته ماذكرناه ، انظر : شعراء النصرانية ٢٥٨/١ ، ديوانه ط السندوبى ١٣٨ ، ط بيروت ١٣٩

(2) شعراء النصرانية ٤٦٢/٢ .

(3) البيتان من قصيدة النابغة الذبيانى التى مطلعها :

أمن آل مية رائح أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود

وهما فى شعراء النصرانية بتغيير طفيف .

انظر : الموشح ١٨ شعراء النصرانية ٦٤١/٢ — ٦٤٢، ديوان النابغة ص ٢٧ مع تغيير طفيف بين المصادر المذكورة

زعم البوارح أن رحلتنا غدا ... وبذاك خبرنا الغراب الأسود
لا مرحبا بغد ولا أهــلا به ... إن كان تفريق الأحبة فى غدِ

كما يذكر أن دريد بن الصمة قد أقوى أيضاً حين قال[1] :

نظرت إليه والرماح تنوشه ... كوقع الصياصى فى النسيج الممددِ
ثم قال : فأرهبت عنه القوم حتى تبددوا ... وحتى علانى حالكُ اللون أسودُ

وأن حسان بن ثابت قد أقوى أيضاً فى قوله[2]:

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم ... جسم البغال وأحلام العصافير
ثم قال : كأنهم قصب جوف أسافله ... مثقب نفخت فيه الأعاصيرُ

وإذا فإن ظاهرة الإقواء موجودة فى الشعر الجاهلى ، ووقع فيها شعراء كبار . فهل هى كما فسرها اللغويون والنقاد خطأ فى البناء الشعرى للقصيدة بحيث تعد دليلا على نقص مقدرة الشاعر الموسيقية ؟ أم يمكن أن تفسر تفسيرا مغايرا أقرب إلى ما نعرفه من حرص الشعراء على سلامة موسيقاهم وإن ضحوا فى سبيل ذلك ببعض الظواهر اللغوية الأقل ظهورا .

نحن نرى أن تفسير الإقواء على أنه خطأ فى موسيقى القصيدة وهم وقع

---

(١) البيتان من دالية دريد التى مطلعها :

أرَثَّ جديدُ الحبل من أم معبد ... بعاقبة أم أخلفت كل موعد

وفيهما روايات أخرى ، علق لبعضها لويس شيخو . انظر الموشح ١٨ ، شعراء النصرانية ٧٥٦/٢ — ٧٥٧

(٢) انظر الموشح ١٩ ، الضرائر ٢٠٧ ، ديوان حسان ١٢٢ ، ١٢٣ .

فيه اللغويون وانزلق إليه النقاد والمؤرخون ؛ لأنهم تصوروا أن الشاعر ينشد قصيدته على نحو ما يقرءون هم هذه القصيدة ، متتبعين ما تفرضه القواعد من الالتزام بحركة معينة لا يعدلون عنها ، وتوهموا أنه فى سبيل هـذا الالتزام بما تفرضه القواعد اللغوية يضحى الشاعر بإحكام النسيج الموسيقى للقصيدة ، وهذا كله خطأ ؛ إذ يتنافى مع ما يعرف من حرص الشعراء على الموسيقى حرصاً يدفعهم إلى ارتـكاب مختلف ضروب التجوز اللغوى ، من تقديم ما يجب تأخيره ، وتأخير ما يجب تقديمه ، وحذف ما يجب ذكره ، وذكر ما ينبغى حذفه[1]. وهم يفعلون ذلك للمحافظة على البناء الموسيقى لقصائدهم ، وإذا كان الشاعر يفعل ذلك للمحافظة على وزن قصيدته أيكون من المعقول أن يخطىء بعد ذلك فى موسيقى قافيته وهى أبرز حركات القصيدة الموسيقية ؟ وهى النغم الأخير الذى يتردد فى الآذان مع تتابع كل بيت ؟ ! من المستبعد أن يحدث ذلك ، إذ من الغريب أن يلتزم الشاعر بما تفرضه القوالب اللغوية من التزام بحركات محـــددة يدفع من أجلها الثمن موسيقاه ، ويصير من المؤكد — بعد ذلك — أن يحدث العـكس ، لأنه هو المنطق الذى يتلاءم مع الطبيعة النفسية للشاعر من ناحية ، والخصائص الفنية للقصيدة العربية من ناحية أخرى . ومن ثم ينطق الشاعر بأبيات قصيدته مراعيا فيها اتفاق حركة الروى وإن خالف بذلك ما تدعو إليه القوالب اللغوية من حركات .

لذلك كله من المؤكد عندنا أنه لا النابغة ولا غيره من الشعراء الذين اتهموا بالإقواء كانوا يغيرون حركة القصيدة من الـكسر إلى الضم أو من

---

(١) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، الحذف ٥٦ — ١٢٦ ، والتغيير ١٢٧ — ٢٨٠ ، والزيادة ٢٨١ — ٣٢٤ ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر (مخطوط) ورقة ٤٤٠ — ٥٥٤ .

الضم إلى الكسر ، وإنما كانوا يقرءون أبياتهم إما مكسورة وإما مضمومة كما يتطلبها الروى ، ويدل لهذا الذى نتصوره ما يذكر عن الفرزدق فى صراعه مع النحاة ، وعلى رأسهم عنبسة بن معدان الفيل وعبد الله بن أبى إسحاق ، فقد أنشد الفرزدق فى مدح يزيد بن عبد الملك(١) :

مستقبلين شمال الشام تضربنا　　بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا تلقى وأرحلنـا　　على زواحف تزجى مخهارير

فقرأ الأبيات بالجر ، فلما وصل إلى البيت الثانى قال له ابن أبى إسحاق : أسأت ، إنما هى رير ، وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع . فلو أن الفرزدق لم يكن موجودا لنطقها ابن أبى إسحاق بالرفع ، ولجعل النحاة والرواة هذين البيتين من نماذج الإقواء بالمعنى الذى فهموه منه ، وهو الخطأ فى حركة الروى ، مع أن الفرزدق رفض أن يغير هذا الروى ، ونطق البيت بالجر كبقيه أبيات القصيدة ، ولم يبال — إلى حين — بحملة النحاة عليه ما دامت موسيقاه لا تشوبها شائبة .

وثمة موقف ثان للفرزدق أيضاً يؤكد هذا الحرص من الشاعر على الموسيقى وإن ضحى من أجل ذلك بسلامة التركيب اللغوى . وهو قوله فى قصيدته التى مطلعها(٢) :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف　　وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع　　من المال إلا مسحتا أو مجلفُ

قرأ هذا البيت مرفوعا ليتسق مع حركة الروى فى القصيدة كلها ، وحين

---

(١) الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ٩٩ .

(٢) الموشح ١٠٢ ، وانظر التنبيهات على أغلاط الرواة ٣٠ ، ٣١ .

اعترض عليه ابن أبي إسحاق بأن القاعدة النحوية تأبى رفع مجلف هنا ، وسأله منكرا : على أي شيء رفعت مجلفا؟! أجابه الفرزدق . على مايسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا .

فالفرزدق في هذين الموضعين يكشف عن حقيقة هامة تغير من ذلك التفسير القديم للإقواء حين يرفض أن ينشد قصائده طبقا لما يفرضه النحو من قواعد ، ويضحى بالسلامة النحوية من أجل الحركة الموسيقية ، ولا يستجيب لما يريده النحاة من إيثار سلامة التركيب على اتساق الموسيقى . وهذا كله يلقى الضوء على موقف الشاعر الجاهلي الذي كان يقع في المشكلة نفسها ، وهي الاختيار بين أحد أمرين : فإما أن يضحى بصحة التركيب أو ببعض صحته في سبيل الاتساق الموسيقي لعمله الشعرى ، وإما أن يضحى بهذا الاتساق الموسيقي من أجل السلامة اللغوية ، ونلحظ أن الفرزدق لم يتردد لحظة في الاختيار ، لقد ضحى بالصحة اللغوية مؤثرا الإيقاع الموسيقى ، وكشف بذلك أن الشاعر يمكن أن يضحى بكل شيء في سبيل السلامة الموسيقية لعمله الشعرى ، وأن الخطأ الذي ينسبه الرواة والنقاد إلى شعراء الجاهلية الذين زعموا أنهم وقعوا في الإقواء إنما هو على العكس خطأ من الرواة والنقاد في فهم الظاهرة ، إذ تخيلوا أن إنشاد القصائد كان يتم مراعي فيه كل ما يفرضه التصرف الإعرابى من حركات محددة ، وهو خطأ بالغ ؛ لأن إنشاد الشاعر أبياته كان يتم — كما تدل حادثتا الفرزدق — مراعى فيه ما يفرضه الروى نفسه من حركات . ومن ثم فإن الخطأ حينئذ لم يكن خطأ في حركة الروى، وإنما كان خطأ في التصرف الإعرابى .

وإذا فإن ظاهرة الإقواء — التي قرر الرواة وجودها في العصر الجاهلي — دليل لا يقبل الشك على أن الخطأ في ظاهرة التصرف الإعرابى قد وقع في العصر الجاهلي ، ومن شعراء كبار فيه . أليس ذلك دليلا آخر على أن من الممكن

وقوع أنواع مختلفة من الأخطاء اللغوية من المستويات الأخرى التي لم تصل في التمكن من اللغة إلى درجة شعرائنا الفحول هؤلاء ؟

* * *

ويؤكد هذه الأدلة كلها ما تذكره كتب التاريخ واللغة والثقافة العامة من وقوع أخطاء تركيبية بعد الإسلام ، منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته، وبخاصة في ظاهرة التصرف الإعرابي. وأول ما يلفت النظر في هذه المرحلة التاريخية وجود اصلاح محدد يستخدم للدلالة على الخطأ اللغوي ، وهو كلمة (اللحن) فالنبي يقول : « أنا من قريش ونشأت في بني سعد ، فأنى لي اللحن »[1]. وأبو بكر يقول : لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أقرأ فألحن »[2] وعمر يقول لفتية ساءته أخطاؤهم في الرمي وفي النطق معا : « لحنكم أشد علي من فساد رميكم »[3] . ويقول أبو الأسود : « إني لأجد للحن غمزاً كغمز اللحم »[4] ويقول عبد الملك بن مروان : « اللحن هجنة على الشريف[5] »، ويقول أيضاً : « اللحن أقبح من التفتيق في الثوب النفيس »[6] ، ومسلمة بن عبد الملك يقول : « اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه »[7] ، وسليمان بن عبد الملك يقول : « المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث يفخم اللحن

---

(١) مراتب النحويين ٦ ، وهو بصور مختلفة في الجامع الصغير ١/٣٦٢، النهاية ١/١٠٣، وكشف الخفاء ١/٢٠٠ – ٢٠١ .

(٢) انظر : مذكرات في النحو ١ – ٢ .

(٣) انظر : لسان الميزان ٣/٩٣ ؛ .

(٤) عيون الأخبار ٢ / ١٥٨ .

(٥) البيان والتبيين ٢/٢١٦ .

(٦) انظر : عيون الأخبار ٢/١٥٨ ، وهو بتغيير يسير في العقد الفريد ٢/٤٧٨ .

(٧) المصدران السابقان، وقد نسب الثعالبي الكلمة إلى عبد الملك انظر : التمثيل والمحاضرة ٢٦١ .

كما يفخم نافع بن جبير الإعراب »[1] ويهجو يحيى بن نوفل خالد بن عبد الله القسرى فيقول :[2].

بل السراويل من خوف ومن وهل واستطعم الماء لما جـد فى الهرب
وألحن الناس كل الناس قاطبـة وكان يولع بالتشديق فى الخطب

ويهجو الميسانى أهل المدينة فيقول :[3].

ولحنكم بتقعير ومد والأم من يدب على العفار

ويقول بعض السلف :« ربما دعوت فلحنت فأخاف ألا يستجاب لى »[4]

هذا الاصطلاح مستخدم إذا منذ عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) للدلالة على الخطأ فى اللغة ،والحوادث المختلفة تكشف عن امتداد هـذا الخطأ اللغوى وشموله للأصوات والصيغ والتراكيب جميعاً .

من أمثلة الخطأ الصوتى ما روى عن صهيب بن سنان النمرى الرومى ـ صاحب رسول الله ـ من أنه كان يقول : إنك لهائن، يريد : إنك لحائن[5] ، وماروى عن سحيم عبد بنى الحساس من أنه حين أنشد عمر قصيدته التى مطلعها:

عميرةَ ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وقال له عمر : لو قدمت الشيب على الإسلام لأجزتك، فقال سحيم : ماسعرت، يريد ما شعرت[6] ، وما روى عن زياد النبطى حين دعا غلامه ثلاثا فلما أجابه قال : فمن لدن دأوتك إلى أن قلت لبى ما كنت تصنأ ؟ يريد : من لدن دعوتك

(١) انظر : البيان والتبيين ٢/٢١٧ .
(٢) انظر : البيان والتبيين ١/١٢٢ .
(٣) البيان والتبيين ٢/٢١٥ .
(٤) الإيضاح فى علل النحو ٩٦ .
(٥) الأغانى (ط الساسى) ٢/٣٠ ، البيان والتبيين ١/٧٢ والحائن : الهالك ، من الحين ، وهو الهلاك .
(٦) البيان والتبيين ١/٧١ـ٧٢ ، والبيت فى ديوان سحيم ١٦ .

إلى أن أجبتني ما كنت تصنع ؟ [1] وما روى عن فيل مولى زياد إذ قال لزياد : أهْدَوْ لنا همار وحش ! قال له زياد مستفسراً : ماتقول ويلك ؟ فأجاب : أهدوا لنا أيراً: يريد حمار وحش وعيرا [2] .

ومما يلفت النظر حقا أن هذه الأخطاء الصوتية لم تنسب فيما بين أيدينا من مصادر إلا للأجانب أو المتأثرين بلغات أجنبية . ولعل ذلك يعود إلى التكوين الطبعي للقنوات الصوتية ، وهو مافطن له الجاحظ حين قرر أن «السندى إذا جلب كبيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ، ولو أقام فى عليا تميم وفى سفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاما . وكذلك النبطى القح... الذى نشأ فى بلاد النبط ، لأن النبطى القح يجعل الزاى سينا ، فإذا أراد أن يقول : زورق ، قال : سورق ، ويجعل العين همزة ، فإذا أراد أن يقول : مشمعل ، قال : مشمئل » [3] .

وأمثلة الخطأ فى الصيغ كثيرة أيضاً ، ولكن هذا النوع من الخطأ ليس مقصوراً على الأجانب وحدهم ، إذ ينتج عن الجهل باستخدام الصيغ فى مواقعها الدلالية مع سلامة النطق بها صوتياً ، وذلك نتيجة مباشرة لعدم الاستيعاب اللغوى وهو مايستوى فيه أبناء اللغة وغيرهم ممن يحاولونها قبل أن يتمكنوا منها.

والخطأ فى الصيغ يتخذ أحد سبيلين :

أولهما : الخطأ فى النطق بالصيغ مع وضعها موضعها الدلالى الصحيح .

ثانيهما : الخطأ فى استخدام الصيغ بوضعها فى غير موضعها مع سلامة النطق الصوتى بها .

---

(١) البيان والتبين ٢/٢١٣ .
(٢) انظر : الحيوان ٧/٢٣٤ ، عيون الأخبار ٢/١٥٩ .
(٣) البيان والتبيين ١/٧١ .

ومن أمثلة النوع الأول مايروى عن الحسن البصرى من أنه كان يقول : « توضيت » يريد : توضأت[١] . وقول شبيب بن شيبة لإسحاق بن عيسى : « محبنظيا » بالظاء المعجمة بدلا من محبنطى[٢] . وقول أعرابى فيما ذكره صاحب الريحان والريعان : ماشانك ، بتسهيل الهمزة[٣] .

ومن أمثلة النوع الثانى قول شبيب بن شبية : لابقها ، مريداً البصرة ، ولا يقال ذلك إلا للمدينة والكوفة[٤] ، وقول عبيد الله بن زياد : افتحوا سيوفكم ، يريد : سلوا سيوفكم[٥] . وقوله أيضا : است الأرض[٦] . وقول أم ولد كانت عند جرير بن الخطفى وكانت أعجمية : وقع الجُرُدَانُ فى عجان أمكم ، تريد أن الجرذ أكل عجينها . فقالت عجان بدلا من عجين ، وأبدلت الذال من الجرذان دالا وضمت الجيم[٧] وهذا المثال الأخير يمثل هذين النوعين من الخطأ فى الصيغ .

وأما الأخطاء التركيبية فكثيرة جدا ، وهى تتنوع بين الخطأ فى ظاهرة التصرف الإعرابى والخطأ فى التطابق بين الصيغ ، وتقع من أبناء اللغة كما تشيع بين الأجانب عنها .

ومن أمثلة الخطأ فى التصرف الإعرابى قول رجل للحسن البصرى : ما تقول فى رجل مات فترك أبيه وأخيه ؟ فقال الحسن مصححا : ترك أباه وأخاه . فقال الرجل : ما لأباه وأخاه ؟ فقال الحسن : مالأبيه وأخيه ؟

---

(١) انظر : اللغة والنحو ١٦٤ (٢) العقد الفريد ٤٨٢/١ .
(٣) صبح الأعشى ١٦٩/١
(٤) العقد الفريد ٤٨٣/٢ ، وانظر المزهر ٣٥٤/٢ .
(٥) البيان والتبيين ٢١٠/٢ (٦) البيان والتبيين ٢١١/٢ .
(٧) انظر : البيان والتبيين ٧٣/١ ، وقد ذكر الجاحظ الخبر بصورة أخرى فى موضع آخر من البيان ٢١٣/٢ إذ روى على لسان المرأة : جردان وقع فى عجان أمك . فأضاف إلى مالحظناه من الخطأ فى الصيغ والأصوات خطا تركيبيا وهو انعدام التطابق بين المبتدأ والضمير العائد عليه فى جملة الخبر .

فقال الرجل غاضبا : إني أراك كلما طاوعتك تخالفني !![1].

ومنها قول بشر بن مروان - وعنده عمر بن عبد العزيز- لغلام له : ادع لي صالحا . فقال الغلام : ياصالحا، فقال له بشر : ألق منها ألف . فقال له عمر : وأنت فزد في ألفك ألفا[2] .

ومنها قول رجل دخل على زياد بن أبيه : إن أبونا مات وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله[3] — وقول رجل آخر سئل : من أين أقبلت ؟ فأجاب : من عند أهلونا[4] .

ومنها قول أبي حنيفة وقد سئل : ما تقول في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله ، أتقيده به ؟ فأجاب : لا ولو ضرب رأسه بأباقبيس[5] .

وما روى عن قراءة أعرابي لقول الله تعالى: (إن الله برىء من المشركين ورسوله) بجر رسوله[6] ، وهي قراءة الحسن ، وقد أولها — لذلك — كثير من النحاة[7] ، وقراءة آخر : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء[8] .

ومثال الخطأ في التطابق ماحكاه شاعر عن لكنة جاريته في قوله :

أول ما أسمع منها في السحر تذكيرها الأنثى وتأنيث الذكر
والسوءة السوآء في ذكر القمر

فأشار إلى خطأ تركيبي غير الخطأ في حركات التصرف الإعرابي ، وهو الخطأ في التطابق بين الصيغ تذكيرا وتأنيثا[9] .

---

(١) نهاية الأرب ٤/ ١٣ (٢) البيان والتبيين ٢ / ٢١١ .
(٣) صبح الأعشى ١/ ١٦٩ والخبر برواية أخرى في عيون الأخبار ٢/ ١٥٩ . والعقد الفريد ٢/ ٤٨١ . (٤) صبح الأعشى ١/ ١٦٩ .
(٥) البيان والتبيين ٢/ ٢١٢ .
(٦) انظر : نزهة الالبا ٩ ، انوار الربيع ٥٩ .
(٧) صبح الأعشى ١/ ١٦٩ (٨) المصدر السابق
(٩) البيان والتبيين ١/ ٧٣ .

ومنه أيضاً ما حكاه الجاحظ على لسان جارية جرير : جرذان وقع في عجان أمك(١) ، وفيه خطأ آخر في التطابق بين المبتدأ والضمير العائد عليه من الخبر .

وهذه الحقائق كلها تسلم إلى نتيجة هامة إلى أبعد غايات الأهمية ، وهي أن الخطأ في التراكيب اللغوية - وبخاصة في ظاهرة التصرف الإعرابي - قديم ، وأن الإحساس بخطره قديم أيضا ، ثم أخذ يتزايد بعد الإسلام ؛ لأن الإحساس باللحن وخطورته أصبح جزءاً من قضية أكبر وأشمل ، وهي (المشكلة اللغوية) التي فرضت نفسها على حياة المسلمين وتفكيرهم ؛ إذ لم تعد اللغة مجرد أداة من أدوات الاتصال الاجتماعي بل أصبحت ، فوق ذلك وأهم منه ، لغة النص الديني المقدس ، ومحور العقيدة الجديدة كلها ، ومن ثم اقتحمت على المسلمين حياتهم وشغلت عليهم تفكيرهم من ناحيتين : أولاهما ضرورة صون النص المقدس عن الخطأ مهما كان نوعه ، وثانيهما ضرورة تناول هذه اللغة وظواهرها بالتقعيد حتى يمكن نشرها بين الأعاجم الذين دخلوا في دين الله أفواجا ، وهكذا أتيح لظاهرة التصرف الإعرابي - وهي أبرز الظواهر اللغوية - أن تنتقل بعد طول معاناة من مجال الإحساس الغامض غير المحدود ، إلى عالم التناول الموضوعي بكل مايقدمه من ضوابط وقيود .

ولكن الانتقال بالظاهرة من مجال الإحساس العاطفي إلى التفكير العلمي لايتم طفرة ، بل يتخذ مراحل تسلم كل مرحلة فيها إلى تاليتها . ولقد وضع أبو الأسود اللبنات الأولى في هذا الميدان ؛ إذ خطا تلك الخطوة الرائدة في ترجمة الارتباط الغامض بين الحركة الأخيرة وبين وجود نظام شامل تصدر عنه ، ولم تكن هذه الخطوة غير ضبط القرآن نفسه(٢) ، ولم يكن متوقعا

---

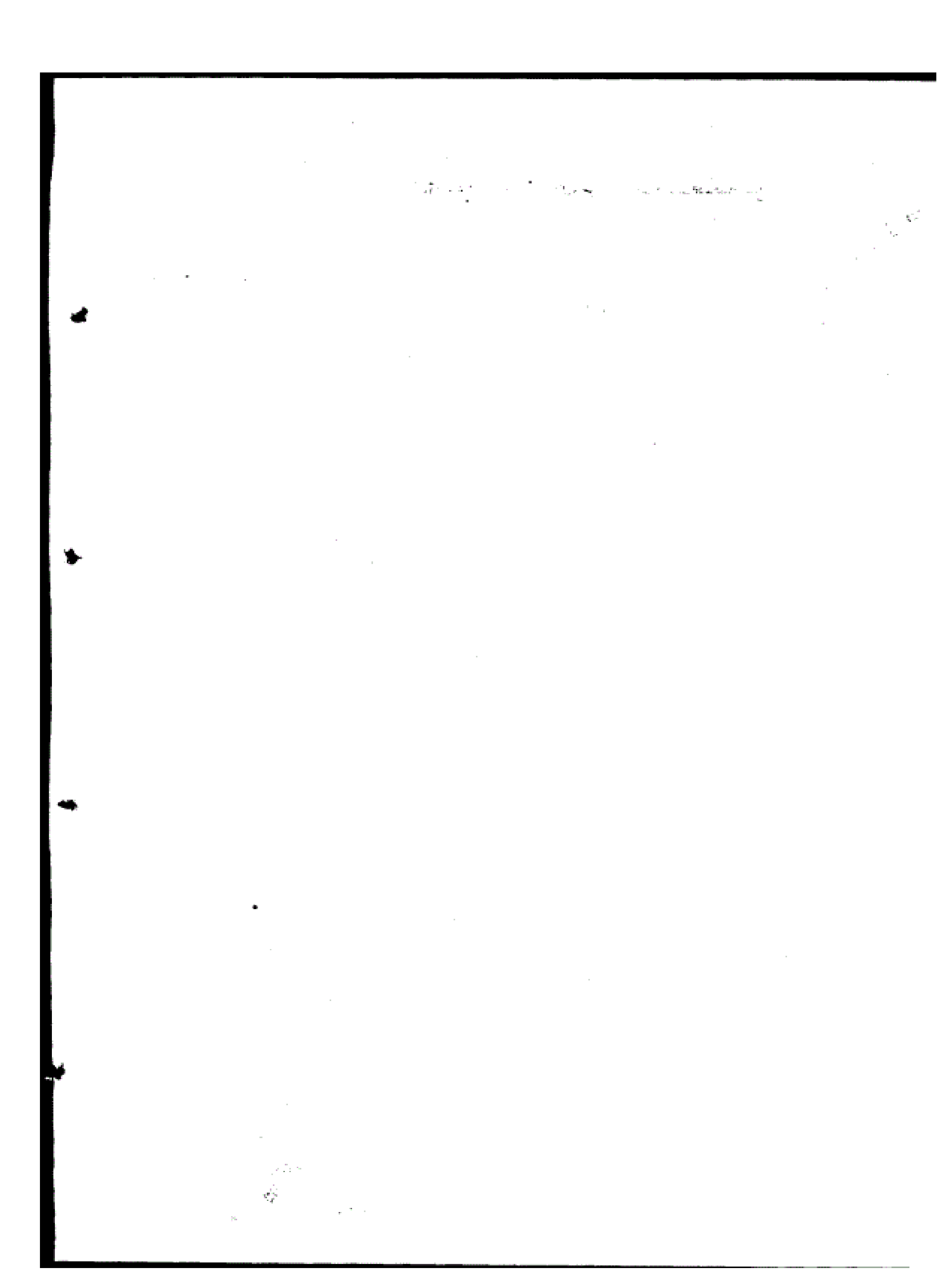
(١) البيان والتبيين ٢/٢١٣
(٢) انظر : مناهج البحث عن النحاة العرب . تحت الطبع .

ولا معقولا أن يقدم أول جيل يتناول الظاهرة بالدرس دراسة مستفيضة عن تغير أواخر الكلمات ، وإنما المتوقع أن تنشأ هذه الدراسة بعد أن يتم ضبط وتحديد نماذج من النصوص اللغوية التي تتغير أواخرها ، أو بتعبير أكثر دقة، تظهر فيها خصائص الظاهرة ويتضح التزامها بها، لتكون هذه النصوص محور دراسات تالية ، تنتج عنها بالملاحظة الدقيقة المتأنية القواعد التي تحكم هذه النصوص ، وتستطيع في الوقت نفسه أن تحيط بكل مافيها من ظواهر ومالها من خصائص . ولقد كان القرآن أول هذه النصوص التي تنوولت بالضبط ، وذلك شيء طبيعي في تلك المرحلة التاريخية من حياة الفكر العربي في ظلال الإسلام[١] .

وهكذا كان تناول ظاهرة التصرف الإعرابي بالدرس فاتحة الدراسات النحوية بأسرها .

---

(١) انظر بحثنا عن المنهج الإسلامي ودوره في نشأة الدراسات اللغوية ـ تحت الطبع ـ



الفصل الثاني

تحليل الظاهرة

تقنين الظاهرة وخصائصه .
تفسير الظاهرة وصوره .

ظل البحث النحوى طوال فترة طويلة معنيا بقضية التقعيد لظاهرة التصرف الإعرابى ، ولغيرها من الظواهر اللغوية التى تناولها ، وفى داخل إطار التقعيد سارت كل محاولات التعليل ؛ إذ هى عبارة عن تعليلات جزئية لأحكام جزئية ، فهى لذلك لا ترفد البحث النحوى بطريق جديد بقدر ما تلحب الطريق التقليدى الذى سار فيه ، وكذلك أيضا كانت التأويلات المختلفة فى هذه المرحلة تأويلات جزئية لقضايا أو نصوص جزئية ، دون محاولة لإلقاء نظرة أشمل على كل القضايا التفصيلية الناتجة عن ظاهرة التصرف الإعرابى .

حتى إذا وصلنا إلى كتاب سيبويه وجدناه يتناول الظاهرة تناولا موضوعيا مفرقا فى ذلك بين مجالين لها أو ميدانين فيها ، أولهما التقعيد للظاهرة ، وثانيهما تفسيرها ، بل إن سيبويه لم يكتف بهذه التفرقة الجديدة بين مستويى تناول الظاهرة ، كذلك لم يقف عند التقعيد الدقيق الذى قدمه ، والذى كان فى تصورنا حصيلة البحث النحوى حتى عصره وفى عصره أيضا ، وإنما حاول أن يقدم نظرية تفسر سر هذا التصرف ومداه ، وهى نظرية سادت ــ من بعد ــ البحث النحوى ، وحكمت أكثر اتجاهاته ، حتى إننا لا نجد فى مجال تفسير الظاهرة غير نظريتين أخريين ، تأثرتا ــ بدورهما ــ فى كثير من أصولهما بالنظرية التى حدد سيبويه ملامحها .

والواقع أن دراسة هذين الميدانين من ميدانى التناول النحوى للظاهرة يكشف الكثير من مناهج النحاة العرب فى تناولهم للظواهر اللغوية تقعيداً وتفسيراً معا .

أولا : التقعيد للظاهرة

فى مجال التقعيد لظاهرة التصرف الإعرابى درس النحاة :

(١) التركيب اللغوى ومكوناته . وقد اصطلح عليه فى البحث النحوى بالتركيب والجملة والكلام .

(٢) وحدات التركيب اللغوى ومفرداته ، وقد اصطلح عليه فى البحث النحوى بأنواع الكلمة أو أقسام الكلام .

(٣) نوع التصرف الإعرابى ، واصطلح عليه فى البحث النحوى بالإعراب والبناء .

١ — التركيب اللغوى ومكوناته :

التركيب اللغوى هو « ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى لاعلى طريق سرد الأعداد ، مثل قولك : قلم قرطاس كتاب باب ، وهو أربعة أقسام : إسنادى إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة وإن لم تكن مقصودة . وإضافى نحو : كتاب الله ، وتوصيفى نحو : الإنسان الكامل ، ومزجى: عددى كخمسة عشر ، وغير عددى كسيبويه »[١] .

والكلام أحد أقسام التركيب اللغوى ، وإذا أطلق فإنه يعنى التركيب اللغوى المفيد ، سواء كان أداة هذا التركيب الصوت أو الخط [٢] .

وفى بعض تعريفات اللغويين — فيما يحكى السيوطى — [٣] ما يفهم منها أن

(١) أنوار الربيع ٥٩
(٢) همع الهوامع ١/١٠
(٣) المصدر السابق .

الكلام يطلق على كل ما يفيد ، سواء استخدام للإفادة اللغة في تركيب صوتي أو كتابي ، أو لم يستخدمها اكتفاء بدلالات خارجية كالإشارة أو الاستدلال من الموقف والمقام .

وقد أحدث هذا التوسع في فهم لفظ (الكلام) وعدم تحديد مضمونه بصورة كافية موقفين متناقضين في البحث اللغوي ، فابن سنان الخفاجي — من ناحية — يرفض هذا التوسع في مفهوم الكلام ، وقد رأى أن مرد هذا التوسع هو اعتبار شرط الإفادة ، إذ هو الذي فتح الباب لإدخال الإشارة ونحوها مما يستوحى فيه الموقف ، وقدم في مقابل ذلك تعريفا للكلام هو أنه « ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المقولة إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيلة الإفادة ...وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو » (١) مستدلا على ذلك بأن « أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع لشيء من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة ، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا » (٢) .

وأما النحويون فقد اتجهوا اتجاها مغايراً ، فلم يرفضوا اشتراط الإفادة حتى لا يدخل ما يفيد مما ليس بلفظ ، وإنما اشترطوا — إلى جوار الإفادة — أن تكون الإفادة بوساطة تركيب لفظي ، ومن ثم دارت كل تعاريفهم على تأكيد وجود محورين يدور عليهما الكلام ، وبدونهما لا يكون له وجود عند النحاة ، وهما : اللفظ والإفادة (٣) .

---

(١) سر الفصاحة ٢٧

(٢) المصدر السابق ، ولعل ابن سنان لم يقف على ما ذكره ابن فارس فقد عالج هذه القضية بشيء من الدقة والإفاضة ، وانتهى إلى أن المهمل — بأنواعه المختلفة — لا يجوز أن يسمى كلاما، انظر : الصاحبي ٤٨ ٤٩ .

(٣) انظر : الخصائص ١/١٧ غاية الاحسان — مخطوط — ٢ أ .

أما اللفظ فهو الصوت الذى يخرج من الفم [١] ، أو الذى يمكن أن يخرج منه [٢] ، والذى يشتمل على بعض الحروف الهجائية .

وأما المفيد فالمراد به الدال على معنى يحسن السكوت عليه [٣] .

وقد اختلف النحاة فى مدى هذه الإفادة ، وهل يشترط فيها إفادة المخاطب ما يجهل أم لا يشترط ذلك ؟ ذهب ابن مالك إلى ضرورة تحقق هذا الشرط فى الإفادة [٤] . وعلى ذلك فهو لا يعد من الكلام نحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة والثلج بارد . وقد رفض أبو حيان الأندلسى ما ذهب إليه ابن مالك ، محتجا بأن اشتراط ذلك يسلم إلى شىء من التناقض ؛ إذ يمكن أن يكون « الشىء الواحد كلاما وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ، ثم خوطب به ثانياً » [٥] أو خوطب به غيره ممن يعلمه .

كذلك اختلف النحاة فى الإفادة : هل يشترط أن يقصد إليها المتكلم أم لا يشترط ذلك. ذهب كثير من النحاة إلى اشتراط القصد فى الإفادة ، ومن هؤلاء ابن هشام[٦] وابن مالك[٧] . ومن ثم زادوا فى شروط الكلام شرطا ثالثا وهو أن تكون إفادته مقصودة من المتكلم . لئلا يدخل فيها ما ينطق به النائم والساهى ونحوهما . ورفض كثير من العلماء اشتراط هذا الشرط ، ومنهم أبو حيان[٨] الذى صحح ما ينطق به النائم والساهى ، وابن الصائغ

---

(١) انظر : أنوار الربيع ٥٩ ، شرح حدود الفاكهى مخطوط — ٤ ب — ٥ أ

(٢) المصدران السابقان .

(٣) همع الهوامع ١/١٠ ، المحصول فى شرح الفصول مخطوط ٣ — ٥ شرح الفصول مخطوط — ٤ ب

(٤) همع الهوامع ١/١٠ ، تسهيل الفوائد مخطوط ٢ أ ، شرح التسهيل مخطوط ص ٢

(٥) السابق . ، وانظر أيضاً : غاية الإحسان ٢ أ ، النكت الحسان مخطوط ٢ أ ، شرح حدود الفاكهى ٣ ب .

(٦) الامير على المغنى ٢/٤٢

(٧) همع الهوامع ١/ ١٠

(٨) همع الهوامع ١/ ١

الذى ادعى ـ على العكس من ذلك ـ عدم الحاجة إلى هذا الشرط « لأن الصادر من النائم لايفيد بوجه ، فلو قال النائم : زيد قائم ، ووافق ذلك قيامه، فاستفادة القيام من خارج كشاهدة القيام لامن كلامه»[1] وهو ادعاء واضح البطلان ؛ إذ أن الذى يستفاد من المشاهدة ليس هو الخبر وانما هو صدق الخبر ، أى مطابقته للواقع ، وأما الفائدة فتصف بها الكلام ، وهو ـ لذلك ـ مفيد وإن لم يكن مقصودا بالإفادة.[2]

والواقع أن اشتراط الفائدة أمر لازم ليتم للتركيب اللغوى عناصره الثلاثة :

الأول : الصورة الصوتية .

وثانيها : الصورة الذهنية .

وثالثها : الصورة الخارجية المقصودة[3] .

وعدم اشتراط الإفادة يحصر الكلام فى إطار الأصوات غير الدالة ، ويفرغها من مدلولاتها ، ومن ثم يفقده عنصرا من عناصره التى بدونها لا يتحقق مضمونه .

وأما الجملة فقد وحد سيبويه بينها وبين الكلام[4] ، وهذا ما يفهم عن كلام ابن جنى[5] وابن يعيش[6] وابن عقيل[7] ، وهو اتجاه شائع بين النحاة.

---

(١) حاشية الأمير على المغنى ٤٢/٢

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر : فقه اللغة وخصائص العربية ١٦٦ — ١٦٨

(٤) شرح المفصل ٢٠/١

(٥) انظر : الخصائص ١٧/١

(٦) شرح المفصل ٢٠/١

(٧) شرح ابن عقيل ١٤/١

على أن الاتجاه الغالب هو أن الجملة أعم من الكلام ؛ لأن الإفادة شرط في الكلام وليست شرطا في الجملة « ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام»[1] وقد سار على ذلك جمهور المتأخرين الذين يرون أن المركب « الإسنادى إن أفاد فائدة تامة مقصودة يحسن السكوت عليها سمى كلاما وجملة نحو : العلم نور والأدب مشكور ، ونحو : تأدب تأدب ، وإن أفاد فائدة غير مقصودة سمى جملة لا كلاما ، كجملة الشرط في نحو : إن تأدبت ، وجملة الصلة في نحو : الذى يجتهد»[2] .

وتنقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام :

١ — اسمية وهى المصدرة باسم ، كزيد قائم .

٢ — فعلية وهى المصدرة بفعل كقام زيد . وضُرِبَ اللص . وكان محمد قائما .

٣ — ظرفية وهى المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو : أعندك زيد ؟ ، وأفى الدار محمد ؟، إذا قدرت الاسم المرفوع فاعلا بالظرف والجار والمجرور .

وقد زاد بعض النحاة — ومنهم الزمخشرى[3] — قسما رابعا هو الجملة الشرطية ،أى المصدرة بأداة من أدوات الشرط ، نحو : إن حضر محمد فأكرمه، وقد رفض ذلك جمهور النحاة ، وعدوا الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف[4] .

---

(١) المغنى ٢/٤٢ ، حاشية الأمير بهامشه ، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٤٤ — ٤٥ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٤٧

(٤) انظر : المغنى ٢/٤٣ ، حاشية الأمير بهامشه ، حاشية الدسوقى عليه ٢/٤٧ .

وتحديد هذا الفهم للتصدر ينتج كثيراً من النتائج الهامة ، منها إلغاء أثر مايتقدم من الحروف وعدم اعتباره قسما مستقلا ، ومنها أيضا إلغاء أثر مايتقدم من الأسماء التي كان ينبغي أن تتأخر « فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ،ونحو : (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ونحو : (فأيَّ آيات الله تنكرون) فعلية ، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير »[1] ، وثالث هذه النتائج — ولعلها أهمها — هو إلغاء اعتبار الموجود في صدر الجملة بالفعل إذا خالف ما يعتبره النحاة قاعدة أصلية ، وذلك مثل اعتبار نحو « ياعبدالله » ، (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) ،(والأنعام خلقها) ، (والليل إذا يغشى) «جملا فعلية لا إسمية»[2]

وليس لكل هذا الاختلاف من قيمة في فهم مكونات الجملة : إذ لاخلاف بين النحاة في تركيبها من ركنين أساسيين ،هما : المسند والمسند إليه «وهما مالا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبدالله أخوك وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدالله منطلقا ، وليت زيدا منطلق ، لأن هذا يحتاج إلى مابعده كاحتياج المبتدأ إلى مابعده[3]» .

والواقع أن هذه التحديد لمقومات الجملة ليس ناتجا عن تحليل التراكيب اللغوية المفيدة ، وإنما ينبع أساسا من أركان العمل النحوى كما صورتها نظرية العامل[4] ، ولذلك فإنه ليس غريبا أن يكون سيبويه أول من اشترط تكوين الجملة من ركنين ، إذ هو أول من حدد معالم هذه النظرية التي استطاعت أن

(١) المغنى ٣٧٦ ، حاشية الدسوقى عليه ٤٧/٢
(٢) المصدران السابقان
(٣) كتاب سيبويه ٧/١
(٤) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٩١ ، ٣٦٢ — ٣٦٦ .

تفرض نفسها على البحث النحوى ، وأن تلزم النحاة — بالضرورة — بما تسلم إليه من نتائج ، وفى مقدمتها اشتراط وجود ركنين فى كل جملة . ولذلك فإنه ليس صحيحا ماحاوله السيوطى من تعليل اشتراط ركنين فى كل جملة بالإفادة ، « لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، وهو لابد له من طرفين : مسند ومسند إليه »[1] ؛ إذ أن الفائدة لاتتوقف على وجود ركنين فى الجملة ، بل قد يوجد فى الجملة ركنان ولاتفيد ، ومن ذلك ـ مثلا ـ جملة الشرط وجملة الصلة ، كذلك قد تفيد الجملة دون وجود ركنين فيها ، ومن ذلك مثلا : وا أسفاه، لا ، تعال ، صه[2] ، « فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدى معنى كاملا يكتفى بنفسه »[3] ، وذلك لأن الفائدة ترتبط أوثق الارتباط بالموقف اللغوى ، إذ العلاقة بين المعنى المقصود وبين المنطوق علاقة يحددها الموقف اللغوى ، ومن ثم فهى لا ترتبط بعدد مافى الجملة من أركان ، وإنما ترتبط بالموقف اللغوى ومايحيط به[4] .

٢ ـ وحدات التركيب اللغوى :

تتعدد صورة التركيب اللغوى بتعدد المفردات الداخلة فى هذا التركيب ، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، أومن فعل واسم ، أومن جملتين ، أومن فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء ، أو من اسم وجملة ، أو من حرف واسم[5] .

---

(١) همع الهوامع ١/١١

(٢) انظر : الخصائص ١/١٧ تجد نماذج كثيرة للجملة ذات الطرف الواحد ، وكلها « لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه » فى نظر ابن جنى .

(٣) اللغة لفندريس ١٠١

(٤) انظر : مجلة الأزهر ، العدد السادس ، المجلد ٣١ ص ٥٧١ — ٥٧٨ .

(٥) انظر : حاشية السجاعى على القطر ١٩ .

(١) فإذا تألف التركيب من اسمين كانت صوره أربعة ، لأن الاسمين إما :

ا — أن يكونا مبتدأ وخبرا نحو : زيد قائم .

ب — أو أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان .

جـ — أو أن يكونا مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر نحو : أمضروب الزيدان.

د — أو أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو : هيهات العقيق .

(٢) وإذا تألف من فعل واسم كانت له صورتان :

ا — أن يكون الاسم فاعلا نحو : قام محمد .

ب — أوأن يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو : أُكرِمَ محمد .

(٣) وإذا تألف من جملتين كانت له صورتان :

ا — أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط ، وهما جملتا الشرط والجزاء ، نحو : إن قام محمد قمت .

ب — أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم ، وهما جملتا القسم وجوابه ، نحو : أحلف بالله لمحمد قائم .

(٤) ومثال ائتلافه من فعل واسمين : كان زيد قائما .

(٥) ومثال ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء : علمت زيداً فاضلا .

(٦) ومثال ائتلافه من فعل وأربعة أسماء : أعلمت زيدا عمرا فاضلا[١] .

(٧) ومثال ائتلافه من اسم وجملة . زيد قام أبوه[٢] .

(٨) ومثال ائتلافه من حرف واسم : التمنى نحو : ألاماء ، والنداء نحو : يازيد.

---

(١) حاشية السجاعى على القطر ١٩ .

(٢) انظر : حاشية السجاعى على القطر ١٩ .

ويمكن أن تضاف إلى الصور السابقة صور أخرى تتعدد فيها الأسماء إذا أتبعت بواحد من التوابع الأربعة : النعت والعطف والتوكيد والبدل . كما يمكن أن تتعدد الجمل أيضاً دون رباط من أداة شرط أو أداة قسم ، إذا كانت الجمل صفة أوصلة أوحالا .

ولكن على الرغم من تعدد صور التركيب اللغوى ، فإن الوحدات الداخلة فى تركيبه ثلاثة لا تزيد ، هى : الاسم والفعل والحرف . وقد حصر المتقدمون من النحاة أقسام الكلام فى هذه الثلاثة ، حتى قرر ابن فارس « إجماع أهل العلم عليه »[1] أى على هذه الأقسام الثلاثة ، محتجين على ذلك بالاستقراء « فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شىء منه »[2] .

ولكن بعض النحاة المتأخرين أضافوا إلى هذه الأقسام الثلاثة قسما رابعاً سموه « الخالفة »[3] وجعلوا منه اسم الفعل ، لظهور اشتراكه فى كثير من خصائص الاسمية والفعلية معا . وقد رفض هذا القسم الرابع جمهور المتأخرين ، محتجين على انحصار الكلمة فى أنواعها الثلاثة : الاسم والفعل والحرف — فوق ما احتج به المتقدمون من الاستقراء — بدليل جديد ، مستمد من استخدامهم للقضايا المنطقية بعد وقوفهم عليها فى القرن الرابع وما بعده ، وهو ما سموه بالقسمة العقلية « فإن الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا ، الثانى الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، الثانى الاسم والأول الفعل »[4] . والواقع أن وضع القضية على هذا النحو خطأ محض ؛ لأن اللغة لا تخضع بصورة حتمية للمنطق الأرسطى ، بقضاياه وأشكاله التى لا تعنى بالمضمون ، ومن ثم لا تلتزم بنتائجه . وإنما — على أحسن الفروض

---

(١) الصاحبى ٤٩
(٢) انظر : قطر الندى وبل الصدى ١٢
(٣) انظر : همع الهوامع ٤/١
(٤) المصدر السابق .

— لكل لغة منطقها الخاص الذى لايدرك إلا بالتزام منهج التحليل ، الذى به وحده يمكن الوقوف على مفردات التركيب اللغوى وما يطرأ عليها من تغير بالتركيب [1] .

وقد اختلف النحاة أيضاً فى مقومات كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، أى فى الصورة الذهنية المجردة له ، على نحو يكشف أيضاً عن تأثر المتأخرين بالمنطق الأرسطى الشكلى ، وازدياد هذا التأثر كلما رسخت تعاليم هذا المنطق واستقرت أصوله . فعلى حين لم يهتم المتقدمون بالتعريف بالحد أو بالرسم ، مكتفين بالتعرف إلى كل قسم بعلامة فيه ، وجه المتأخرون جهوداً كثيرة لتقديم تعريف منطقى ، تتصف بالصفتين اللتين يشترطهما المنطق الأرسطى فى تعريفاته ، وهما : الجمع والمنع .

وسنحاول أن نتتبع هنا تعريفات النحاة للاسم ، كمثال على عدم تأثر متقدمى النحاة بالمنطق ، واكتفائهم فى التعريف بالعلامة الدالة ، لا بالصورة الكاملة ، ثم التأثر التدريجى بالفلسفة والمنطق بعد هؤلاء المتقدمين ، هذا التأثر الذى يتحول عند المتأخرين إلى دراسة منطقية خالصة ، يستعرض فيها النحوى مدى إلمامه بالمنطق الأرسطى وقضاياه .

وفى هذا المجال نجد أن سيبويه لا يضع تعريفاً للاسم ، وإنما يمثل له ، فيقول عنه : « نحو رجل وفرس » [2] . وقد حكى ابن فارس عنه أنه وضع حدا وهو تعريفه الاسم بأنه هو « المحدث عنه » [3] وهذا الحد قريب مما ينسبه المبرد إليه ، إذ تعريفه الذى يفهمه من كلام سيبويه هو « ما صلح أن يكون

---

(١) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى . الفصل الأول من الباب الثالث ص ٢٩٣ وما بعدها ، وأيضاً — مناهج البحث عند النحاة العرب — تحت الطبع .
(٢) كتاب سيبويه ١/٢ بخطوط
(٣) الصاحبى ٤٩

فاعلا ، قال : وذلك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما ، كما تقول إن ضاربك يأتينا . قال : فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل » [1] ، والواقع أن ما فهمه المبرد وما حكاه ابن فارس ليس تعريفا للاسم ، وإنما هو علامة فيه ؛ لأن صلاحيته للتحديث عنه ـ أى للإسناد إليه ـ ليس حداً يشمل كل مفرداته ويخرج كل ماعداها .

وكذلك لا يضع الكسائى تعريفا منطقيا للاسم ، وإنما يعرفه بأنه « ما وصف » [2] وهو نوع من العلامة له أيضاً ؛ لأن الصلاحية للوصف لا تجمع كل مفرداته ولا تخرج كل ما عداها أيضاً .

وهذه العلامة هى التى اعتمد عليها الأخفش فى التعريف بالاسم لا التعريف له ، إذ قال : « إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو : زيد قام وزيد قائم ، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك : الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم » وقال أيضاً : « ما حسن فيه ينفعنى ويضرنى » [3] . وهو يشير بذلك إلى ما أثر عن سيبويه وما فهم من كتابه من أن الاسم هو المحدث عنه ، أى المسند إليه .

وهو قريب من تعريف الفراء ٢٠٧ هـ وهو « الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام » [4] .

وهذا قريب من تعريف هشام بأنه « كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض ، أو كل ما نودى » [5] .

---

(١) الصاحبى ٥٠ ، اصلاح الخلل مخطوط ٢ ب
(٢) الصاحبى ٤٩ ، شرح الجمل لابن العريف مخطوط ـ ١ أ ، إصلاح الخلل ٢ ب .
(٣) الصاحبى ٥٠ ، وانظر عددا آخر من التعريفات المنسوبة إلى الأخفش فى شرح الجمل لابن العريف ٧ ولابن الصائغ جـ ١ ، إصلاح الخلل ١ ب
(٤) الصاحبى ٥٠
(٥) السابق.

وهذا هو ما اعتمد عليه المبرد ٢٨٥ هـ فى تعريفه إذ ذكر « أنه كل مادخل عليه حرف من حروف الجر . . . فإن امتنع من ذلك فليس باسم »(١).

وقد كان الزجاج — ٣١١ هـ — أول من حاول تقديم تعريف يراعى — إلى حد ما — حدود التعريف المنطقى . فقال : « الاسم صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان »(٢) . وهذا أول تعريف يشير إلى ملاحظة الاعتبارات المنطقية ، (٣) وهو وإن لم يتسم بالدقة لشموله الحرف أيضاً فإنه قد فتح الباب للتالين من النحاة لملاحظة هذه الاعتبارات .

فقد عرفه أبو بكر محمد بن السرى بن السراج ٣١٦ هـ بأنه ما دخل على معنى مفرد »(٤) فكأنه يخرج الحرف لعدم دلالته على معنى عنده ، ويخرج الفعل لازدواج معناه ، وقد أشار إلى شيء من هذا ابن يعيش فقال : « يقصد به الانفصال من الفعل إذ كان الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان (٥) .

ثم ما لبث أبو عبد الله المفجع : محمد بن عبد الله الكاتب البصرى — المعروف بمضراب اللبن ، والمتوفى سنة ٣٢٧هـ — أن وضع « حد الإعراب » (٦) وهو أول بحث يحمل هذا الاسم ، ويدل على ملاحظة الأصول المنطقية حتى فى عنوانه العام .

وهكذا مهد السبيل أمام تعريف السيرافى ٣٦٨ هـ له ، بأنه « كلمة دلت على معنى فى نفسها من غير اقتران بزمان محصل »(٧) ، وتعريف الزمخشرى ٥٣٨ هـ بأنه « مادل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران »(٨) .

---

(١) انظر كتابه المقتضب « مخطوط » المجلد الأول.
(٢) الصاحبى ٥١ .
(٣) انظر : الايضاح فى علل النحو ٤٨ .
(٤) انظر : شرح المفصل ٢٢/١
(٥) المصدر السابق .
(٦) انظر : الفهرست ١٢٣ ، يتيمة الدهر ٣٦٣/٢ ، معجم الأدباء ١٩٤/١٧
(٧) شرح المفصل ٢٣/١ ، انظر أيضاً أمالى ابن الشجرى ٢٩٢/١.
(٨) المفصل ٢٢/١ .

ومن ثم نستقر — آخر الأمر — فى البحث النحوى تعريف الاسم بأنه : « مادل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمان محصل دلالة الوضع »[1] وهو مايميزه عن الفعل إذ هو « ما دل على معنى فى نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة »[2] والحرف إذ هو فارغ من الدلالة على المعنى ، أو على حسب تعبير النحاة « لا يدل على معنى فى نفسه »[3] .

٣ — نوع التصرف الاعرابى .

يفرق النحاة بين نوعين من الكلمات يتخذ كل منهما مسلكا خاصاً يميزه فى ظاهرة التصرف الإعرابى ، أولهما : نوع يلزم آخره وضعاً واحداً من حركة أو سكون لا يتغير مهما تغير موقعه فى التراكيب ، والثانى تتغير حركة آخره

---

١ — ٣) لتأكيد الحقائق المتصلة بتطور التعريفات النحوية وتأثرها فى تطورها بالمنطق انظر : كتاب سيبويه ١/٢ ، الصاحبى ٤٩ — ٥٣ ، المفصل للزمخشرى وشرحه لابن يعيش ١—٢٢ ، ٧—٢ - ٣ ، ٨—٢—٣ ، همع الهوامع ١/٤ ، والإيضاح فى علل النحو ٤٨ — ٥٥ ،أوضح المسالك ٤-- ٧ منار السالك ١/٧ ، التصريح ١/٩ ، شرح ابن عقيل ١/١٦ ، شذور الذهب ١٤ ؛ شرح الأشمونى ، الصبان على الأشمونى ١/٣٠ ، الخضرى على ابن عقيل ١/١٨ ، شرح الرضى على الكافية ١/٢—٦ ، أمالى ابن الشجرى ١/٢٩٣—٢٩٤ أسرار العربية ٥—٦ ، سر الفصاحة ٢٧ — ٣٨

وأيضاً المخطوطات التالية : شرح كتاب سيبويه للسيرافى جـ ١ ، ٢ ، الإيضاح للفارسى ٢ — ٣ ، أسرار العربية ٢٧ ب ٢٨ب ، الجمل الكبيرة ١ ب — ٢ ب المصباح : الباب الأول الاصطلاحات النحوية ، الدرة النحوية فى شرح الاجرومية ، اللمع لابن جنى ١أ — ب ، شرح اللمع للثمانينى مصور ١/ لوحة ٢١ — ٢٢ ، شرح الجمل لابن العريف ، ١أ ، الموفور من شرح ابن عصفور ، ٢أ — ب ، لباب الإعراب للاسفرايينى ٢ ، اللباب فى علل البنا والإعراب ٥ ، الحدود النحوية للفاكهى ، شرح حدود الفاكهى ٧أ — ٨أ ، أمالى ابن الحاجب ٢٣١ ، إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢أ —٥ب ، شرح التسهيل ٣ — ٤ ، الجنى الدانى ١ - ٢ ، شرح الفصول الخمسين ٨ ، ١١ ، ١٣ ، المحصول فى شرح الفصول ١٨ — ٢٨ / ٣٦ — ٣٧ العباب فى شرح اللباب ، غير مرقم ، المسائل الخلافية ٩٢ب — ٩٥أ ، ٩٧أ — ب ، حدود الأبدى ، الحقائق النحوية ، النور البارق فى شرح الحقائق ، المقدمة لابن باب شاذ ١ب ، ٤أ ، ٥أ ، شرح المقدمة ١٦أ ، ٣٥ ب ، ٤٣ب لب اللباب ٨ ، الحدود النحوية للأميرى ، حاشية الاسفرايينى ،شرح الجمل لابن الصائغ جـ ١ ، غاية الإحسان فى علم اللسان .وقدخصصناهذا الموضوع بالتحليل فى رسالتنا للدكتوراه وموضوعها : مناهج البحث عند النحاة العرب .

وتتعدد بتعدد مواقعه فى التراكيب اللغوية. ولذلك يقسم النحاة الكلمات إلى قسمين ، هما : المبنى والمعرب [1] .

وقد ذهب بعض متأخرى النحاة إلى وجود قسم ثالث ليس معرباً ولا مبنياً ، وهو المضاف إلى ياء المتكلم [2] . إذ هو ليس بمعرب لأنه لو كان معرباً لظهرت حركة الإعراب فيه ، لأنه يقبل الحركة ، كما أنه ليس بمبنى ، إذ لا علة للبناء فيه ، فلزم أن ينتفى الوصفان ، ولذلك أطلقوا على المضاف لياء المتكلم — وهو القسم الثالث — اصطلاح الخصى « لأن الخصى معدم فائدة الذكورية ، ولم يثبت له له صفة الأنوثية ، فهو فى المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم ، فإنه كان قبل الإضافة معرباً ، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ولم يثبت له معنى البناء » [3] .

وقد رفض وجود قسم ثالث بين المعرب والمبنى جمهور النحاة ، وردوه من وجهين فصلهما أبو البقاء فى قوله: « لنا أن نقول : هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقل كما يستثقل على الياء فى المنقوص ، وكما يمتنع على الألف ، ولم يمنع ذلك من كونه معرباً ، وتارة نقول : هو مبنى وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء ، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب ولذلك أشبه الحرف » [4] ومعنى هذا أن المضاف إلى ياء المتكلم — وهو القسم الثالث بين المعرب والمبنى — لا يخرج عن كونه معرباً أو مبنياً .

وإذا فلا وجود عند الجمهور إلا لقسمين هما : الإعراب والبناء ، وقسيمين هما : المعرب والمبنى.

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٣٥ ، ٣٧ ، اللمع لابن جنى ١ أ ، شرح الفصول الخمسين ١٣ — ١٥ الأمالى النحوية ١٩٨ ، المحصول فى شرح الفصول ٤٤ — ٤٥ .

(٢) المسائل الخلافية ١٠٠ أ — ب ، الجمل الكبيرة ٥١ أ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/ ١٣٣ ورسالة فى النحو للفستالى — مخطوط غير مرقم — .

(٣) المسائل الخلافية ١٠٠ أ ، لباب الإعراب ١٦ ، الألباب فى علل البناء والاعراب — غير مرقم ، العباب فى شرح اللباب — غير مرقم — .

(٤) الخصائص ١/ ٣٧ ، همع الهوامع ١/ ١٥ ، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/ ٢٦ — ٢٨ ، والنص منقول عن المسائل الخلافية ١٠٠ أ .

أما البناء . فهو « لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل »[1] والمبنى هو الذى يلزم طريقة واحدة فلا يتغير آخره مهما تعددت مواقعه ، إذ أن ما فيه من حركة أو سكون يلزم ، فحركته لازمة كما أن سكونه لازم لا تغيير فيه . إلا إذا اضطر النظام المقطعى — أى الصوتى الصرف — إلى إحداث شيء من التغيير فإنه يغيره بما يتلاءم معه .

ويدخل البناء أنواع الكلمة الثلاثة : الحروف والأفعال والأسماء .

أما الحروف : فتبنى كلها ، بإجماع النحاة ، ومن ثم تلزم أواخرها وضعاً واحداً من حركة أو سكون ، لا سبيل إلى تغيره مهما تعدد وضع الحرف فى التراكيب . إلا إذا تطلب النظام المقطعى تحريك الساكن بحركة مناسبة للمقطع ، مثل تحريك الحرفين الساكنين (من) و (عن) فى مثل : منَ المنزل أقبلت عنِ الوالد أنقل التحية . فإن الساكن يحرك فى هذه الحالة .

والحروف لا تلزم حركة محدودة تبنى عليها وتلازمها ، بل يبنى بعضها على السكون نحو : هلْ وبلْ وقدْ ولمْ ، ويبنى بعضها على الفتح نحو : ثمَّ وإنَّ ولعلَّ وليتَ ، ويبنى بعضها على الكسر مثل : لِزيد وبِمحمد وجيرِ ، ويبنى بعضها على الضم نحو : منذُ إذا جر بها — عند بعض النحاة —[2]

وأما الأفعال فيبنى منها :

ا — الفعل الماضى ، بلا خلاف بين النحاة .

ب — فعل الأمر ، وهو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيجعلونه معرباً .

ويرجع ذلك الخلاف إلى الاختلاف بين الفريقين حول أصالة الإعراب فى الأفعال وعدم أصالته فيها . أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل فى الأفعال ، ولذلك كان فعل الأمر عندهم معربا ، لأن الإعراب هو الأصل فيه . وأما البصريون فيجعلون الإعراب فى مقابل الإعمال ، وكما أن الإعمال أصل

(١) الخصائص ١/٣٧ ، همع الهوامع ١/١٥ ، الخضرى على ابن عقيل ١/٢٦-٢٨ .
(٢) شذور الذهب ١٢٢ ، المغنى ٣٣٥ .

فى الأفعال وفرع فى الأسماء ، فكذلك الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ، ولذلك كان فعل الأمر عندهم مبنياً لأن الأصل فيه البناء [1] .

جـ ـ الفعل المضارع فى حالتين ، بلاخلاف أيضاً ، وهما [2]

(١) إذا اتصلت به نون النسوة . (٢) إذا باشرته نون التوكيد .

وأما الأسماء فيبنى منها :

(ا) المضمرات بلاخلاف بين النحاة فى بنائها ـ نحو : قومى وقمتُ وقمتِ [3] .

(ب) أسماء الإشارة نحو : ذى وثَم وهؤلاء .

ويستثنى منها ذان وتان فى الإشارة إلى المثنى فإنهما معربان [4] .

(جـ) الأسماء الموصولة نحو : الذى والتى والذين .

ويستثنى منها اللذان واللتان فهما معربان [5] .

(ى) أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وأين وأيان .

ويستثنى منهما أى فإنها تعرب [6] .

(هـ) أسماء الأفعال والأصوات نحو : صه وآمين وهيت ، ونحو : وى وحس وبس وبخ وأخ [7] .

(و) الأعلام المختومة بويه نحو : سيبويه ونفطويه وعمرويه [8] .

(ز) ما كان على وزن فَعَال . اسما للفعل ، نحو : دراك ونزال [9] . وسبا للأنثى فى النداء : نحو . لكاع [10] ـ وعلما المؤنث ـ على خلاف بين النحاة فى مراعاة لغة الحجازيين أو عدم مراعاتها ـ نحو: حزام وقطام [11] .

(١) انظر : اللمع لابن جنى ١٣ أ، الانصاف ٣١٧ ـ ٣١٨ الإيضاح فى علل النحو ٧٧ ـ ٨٢

(٢) انظر : شذور الذهب ٧٢ ، ٧٥ ، قطر الندى ٣٥ ـ ٣٦

(٣) انظر : شرح المفصل ٣/ ٨٤ . (٤) انظر : شرح المفصل ٣/ ١٢٦ ـ ١٢٨ .

(٥) ابن يعيش ٣/ ١٣٨

(٦) رسالة فى أى ـ مخطوطة ـ ، حاشية الأمير على المغنى ٢/ ٩١ .

(٧) ابن يعيش ٤/ ٧٥ (٨) شذور الذهب ٩٤ .

(٩) شذور ٩٤ ـ ٩٦ ، شرح المفصل ٤/ ٤٩ .

(١٠) شذور الذهب ٩٧

(١١) شذور الذهب ٩٩ ـ ١٠٠ ، قطر الندى ١٤ ، شرح المفصل ٤/ ٦٢ .

(ح) المركب المزجى من الأعداد ، وهو أحد عشر وإحدى عشرة ، إلى تسعة عشر وتسع عشرة .

ويستثنى من الأعداد المركبة اثنا عشر واثنتا عشرة فمعربان[1].

(ط) المركب المزجى من الظروف : الزمانية نحو : صباح مساء ويوم يوم ، والمكانية نحو : بين بين وشذر مذر[2]

(ى) المركب المزجى من الأحوال نحو: فلان جارى بيت بيت، وتساقطوا أخول أخول ، ولقيته صحرة بحرة[3] .

(ك) الأسماء المبهمة المضافة إلى مبنى نحو : (مثل) على خلاف بين النحاة فى إعرابها[4] .

(ل) بعض الظروف . وهى[5]

١ — ظروف مبهمة منقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى . وما ألحق بها .

٢ — ظروف مبهمة مضافة إلى جملة (على خلاف فى إعرابها تبعا لنوع الجملة المضافة إليها) .

٣ - ظروف مبهمة إلى مبنى .

٤ — كلمات محددة هى : إذ ، الآن ، الأمس ، حيث ، أمس إذا دلت على اليوم السابق ليوم التكلم مباشرة .

---

(١) الصبان على الأشمونى ٦٨/٤ .
(٢) شرح المفصل ١٨/٤ ، شذور الذهب ٧٥ ـ ٧٨ .
(٣) ابن يعيش ١١٧/٤ ، شذور الذهب ٧٨ .
(٤) انظر اللباب فى شرح اللباب ـ مخطوط ، القواعد المحكمة البناء على نظم أسباب البناء مخطوط .
(٥) انظر شرح المفصل ٨٥/٤ ، شذور الذهب ٨٢ ومابعدها .

(م) أي الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا[1].

(ن) اسم لا النافية للجنس بشروط[2].

١ — أن يكون المنفي بها الجنس

٢ — أن يكون النفي نصافي الاستغراق .

٣ — أن يكون اسمها مفردا (أي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) .

٤ — أن يكون اسمها نكرة .

٥ — أن يكون اسمها متصلا بها .

٦ — ألا يدخل عليها جار .

(س) المنادى بشرطين :[3]

١ — أن يكون المنادى مفردا (أي ليس مضافا ولاشبيها بالمضافا) .

٢ — أن يكون المنادى معرفة ، أو نكرة مقصودة .

وأما الإعراب ففي تعريفه آراء كثيرة ، فقد عرفه ابن الأنباري بأنه «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا»[4] ، وعرفه ابن الناظم بأنه «أثر ظاهر أومقدر يجلبه العامل في آخر المعرب[5]» على حين عرفه ابن يعيش بقوله « الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام لتعاقب العوامل في أولها[6] » وواضح أن تعريف ابن الأنباري يختلف عن تعريف

---

(١) رسالة في أي — بحث بخطوط بدار الكتب ٧٠م .

(٢) انظر : التصريح ١/٢٣٥ — ٢٣٦ ، شرح الفصول الخمسين ٩٦ — ٩٧ ، رسالة في حل غوامض لا الجنسية — مخطوط غير مرقم ، النكت الحسان ٣٥ ب .

(٣) انظر : شرح الرضي على الكافية ١/٢٠٧ ، رسالة في النحو — مخطوط — غير مرقم ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٤٩ . شرح الجمل لابن العريف ٧٩ ومابعدها .

(٤) أسرار العربية المخطوط ٢٧ ب — والمطبوعة ١٠ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠ .

(٦) شرح المفصل ١/٧٢ .

ابن الناظم فى أمر هام هو تحديد مضمون الإعراب ، فإن ابن الأنبارى ـ شأنه شأن كثير من سابقيه ومعاصريه ـ يرى أن الإعراب هو عملية التغير ذاتها ، على حين يرى ابن الناظم وكثير من المتأخرين أنه الحركات نفسها» وهو رأى ابن درستويه ، فالإعراب عندهم لفظ لامعنى ، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة فى اللفظ»[1] . وواضح أيضا أن هذين التعريفين معا يختلفان معا عن تعريف ابن يعيش ، فان ابن يعيش قد نص فى تعريفه على سر هذا التغير والباعث عليه ، « وهو الإبانة عن المعانى » فى حين إن التعريفين الآخرين لم يحددا سرا ولم يشيرا إلى باعث .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فى تحديد معنى الإعراب ، فان التعريفات المختلفة تلتقى على حقيقة واضحة ، هى ربط التغير فى الحركات فى أواخر الكلمات بمواضع هذه الكلمات فى الجمل والتراكيب . ولذلك لا نكاد نجد اختلافا فى تحديد المعرب بأنه « مايتغير آخره بسبب مايدخل عليه من العوامل »[2] أى بسبب تغير موقعه فى الجملة وتعدد علاقاته بصيغها . على حين إن المبنى «مايلزم آخره حالة واحدة من حركة أوسكون»[3] وإن تغير موقعه فى الجملة وتعددت علاقاته بصيغها .

---

(١) المصدر السابق وانظر أيضا : التصريح على التوضيح ١/٦٠، وحاشية الشيخ الدبهامشه.

(٢) التصريح ١/٥٩ — ٦٠ ، الالباب فى علل البنا والاعراب للعكبرى ١٦ ـ ١٧ .

(٣) انظر مثلا : همع الهوامع ١/١٥ ، شرح الفصول الخمسين ١٤ — ١٥ — المحصول فى شرح الفصول ٤٤ — ٤٥ — ، التصريح ١/٦٠ ، شذور الذهب ٧١ ، حدود الأبدى — مخطوط — ، لباب الإعراب ١٢ ، ٢٨ ، العباب فى شرح اللباب مخطوط غير مرقم ١٠ ، النكت الحسان ٥٩أ، الموفور من شرح ابن عصفور ١٢ ـ ب ، واصلاح الخلل ٥٨ ، وشرح حدود الفاكهى ١٤ أ — ب ، الجمل ٥١ ، ارتشاف الضرب ٢٧ ، ٣٥٩ .

«والمعرب غير المبنى» . ويعنى النحاة بهذه المسلمة أن البناء يتناول أنوعا محددة من الكلمات ولا يتناول التركيب اللغوى ، أما الإعراب فعلى العكس من ذلك ؛ إذ أن كلماته لا تأخذ حكمها الإعرابى إلا من التركيب نفسه . وهذه النتيجة صحيحة إذا استثنينا من المبنيات موضعين هما : اسم لا النافية للجنس ، والمنادى المفرد المعرفة وما ألحق به . فإنه فيما عدا هذين الموضعين يتناول البناء بالفعل المفردات دون التراكيب .

وأنواع الإعراب التى حددها النحاة أربعة : الرفع والنصب والجر والجزم(١) . من هذه الأنواع الأربعة نوعان لا يختصان بل يدخلان فى الأسماء والأفعال ، وهما : الرفع والنصب . بينما يختص النوعان الباقيان بقسم من الكلمات لا يدخل على غيره . فالجر يختص بالأسماء ، والجزم يختص بالأفعال (٢) .

ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة مواضع محددة ذكرها النحاة .

مواضع الرفع :

ا — فى الفعل المضارع :

يرفع المضارع إذا تجرد من العوامل اللفظية الصالحة للدخول عليه ، وهى النواصب والجوازم ، ولم يكن مبنيا .

ب — فى الأسماء :

ترفع الأسماء إذا وقعت فى أحد المواضع التالية :

---

(١) منار السالك ١ / ٢٢ ، شرح المفصل ١ / ٧١ — ٧٢ ؛ أسرار العربية — مخطوط — ٢٧ ب — ٢٨ أ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، وأيضا الخضرى على ابن عقيل ١ / ٣٠ — ٣١ بحث اختصاص الجر بالاسم — مخطوط — ضمن مجموعة ٦٢٥ مجاميع دار الكتب .

١) الفاعل . ٢) النائب عن الفاعل .

٣) المبتدأ . ٤) خبر المبتدأ .

٥) اسم كان وأخواتها . ٦) اسم أفعال المقاربة .

٧) اسم الحروف العاملة عمل ليس . ٨) خبر إن وأخواتها.

٩) خبر لا النافية للجنس . ١٠) تابع المرفوع .

مواضع النصب :

ا — فى الفعل المضارع .

ينصب المضارع إذا سبقه أحد الحروف الناصبة له ولم يكن مبنيا .

ب — فى الأسماء :

(١) المفعول به (٢) المفعول المطلق

(٣) المفعول له . (٤) المفعول فيه .

(٥) المفعول معه (٦) المنصوب بالصفة المشبهة .

(٧) الحال . (٨) التمييز .

(٩) المستثنى . (١٠) خبر كان وأخواتها .

(١١) خبر كاد وأخواتها . (١٢) خبر الحروف النافية العاملة عمل ليس.

(١٣) اسم إن وأخواتها . (١٤) اسم لا .

(١٥) المنادى غير المفرد ، وما فى حكمه وكذلك النكرة غير المقصودة ، وجعله بعض النحاة من المفعول به[١]

(١٦) المنصوب على الاختصاص ، وجعله الزمخشرى وابن هشام من المفعول به[٢] .

---

(١) انظر شرح المفصل ١/١٢٧ . كتاب سيبويه ١/١٢٧ ، شرح شذور الذهب ٢٢٦، شرح قطر الندى ٢٠٤

(٢) انظر المفصل ، شرحه لابن يعيش ٢/١٨ ، شرح شذور الذهب ٢٢٧ .

(١٧) المنصوب على الإغراء ، وجعله الزمخشرى من المفعول به.[١]

(١٨) المنصوب على التحذير ، وجعله الزمخشرى من المفعول به ، وتابعه على ذلك جماعة من النحاة[٢].

(١٩) تابع المنصوب .

مواضع الجر :

والجر لا يدخل سوى الأسماء كما ذكرنا منذ قليل ، والأسماء تجر إذا وضع فى أحد مواضع ثلاثة :

(١) إذا أضيفت إلى ما قبلها .

(٢) إذا سبقت بجار حرفى .

(٣) إذا وقعت تابعة لمجرور .

مواضع الجزم :

ولا يدخل الجزم إلا فى الفعل المضارع[٣] الذى يجزم فى حالتين :

(١) إذا سبقه أحد الجوازم ، حرفا أو إسما . ولم يكن مبنيا .

(٢) إذا وقع جوابا لطلب بشروطه ولم يكن مبنيا .

* * *

---

(١) المفصل ، شرحه لابن يعيش ٢/٣٩

(٢) انظر : المفصل ، وشرحه لابن يعيش ٢/٢٥ ، المحصل فى شرح الفصول ٣٥٨ ، شرح التسهيل المرادى ٢٨٨ .

(٣) من النحاة من ذهب إلى أن الجزم يدخل فعل الأمر أيضا ، وهو اتجاه جمهور الكوفيين . ولكن الرأى الغالب بين النحويين أن فعل الأمر ليس بمعرب وإنما يبنى .

أنظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٣٥ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/٣١ – ٣٢ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف : المسألة ٧٢ صفحة ٣٠٣ – ٣١٧ .

ثانيا : تفسير الظاهرة

فى النحو العربى محاولات ثلاث لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابى ، بذل فيها العلماء جهودهم فى سبيل توضيح الصلة التى تربط اللزوم والتغيير الحركى فى أواخر الكلمات بالصيغ والدلالات . وكل محاولة من هذه المحاولات الثلاثة -لذلك- لا تقف عند التقعيد للظاهرة كما حاولت أجيال النحاة الأول منذ تلاميذ أبى الأسود إلى عصر الخليل ، وإنما يمتد بحثها على جبهتين : حصر مواقع التغيير من ناحية ، وتفسير أسبابه من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإن التقعيد للظاهرة هو أحد شطرى البحث النحوى ، والشطر الآخر هو المحاولات المختلفة التى بذلها النحاة لتفسير الظاهرة ، نشأة وغايات .

وكل محاولة من المحاولات الثلاثة الموجودة فى هذا المجال تعتمد على محور يرتكز عليه تفسير ما فى هذه الظاهرة من تغيير للحركة والسكون أو ثبوت لها . بحيث يمكن أن نطلق على كل محاولة منها اصطلاحا يشير إلى هذا المحور ويمتد عنه ، وعلى ذلك فإننا نجد فى مجال تفسير ظاهرة التصرف الإعرابى نظريات ثلاثة ، تعتمد كل منها على واحد من ثلاثة :

(١) التفسير الدلالى .

(٢) التفسير الصوتى .

(٣) التفسير المنطقى .

وسنخص كل محاولة تفسيرية من هذه المحاولات بالدرس ، لنرى إلى أى مدى استطاعت أن تفسر الظاهرة ، وأن تحيط بأبعادها ، وما الإضافات التى قدمتها إلى البحث النحوى مادة ومنهجا .

* * *

١ ــ التفسير الدلالى

يتخذ هذا التفسير اصطلاح (العامل) فى النحو العربى ، ولعل أول من أشار إليه سيبويه ، فقد ذكر فى صدر كتابه أن أواخر الكلمات فى العربية « تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف. وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف »[1] .

ثم يقول : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التى أولها الزوائد الأربع ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو : ليس وقد ، وللأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجىء إلا لمعنى»[2]

فى هذا النص لسيبويه نجده يقسم الكلمات إلى قسمين : كلمات معربة ، وتستخدم معها اصطلاحات : الرفع والنصب والجر والجزم ، وكلمات مبنية لا تستخدم معها هذه المصطلحات، بل مصطلحات أخرى هى : الفتح والكسر والضم والوقف . وليس الاختلاف بين هذين النوعين من الكلمات فى

(١) كتاب سيبويه ١/٢ — ٣

(٢) كتاب سيبويه ١/٣ ، وانظر أيضاً : شرح السيرافى على الكتاب ــ مخطوط ــ ورقة ١/١٤

الاصطلاحات التى تطلق على كل منهما فحسب ، بل فى شىء أهم من ذلك إذ أن هذه الاصطلاحات المختلفة تشير إلى اختلاف فى التصرف الإعرابى لكل من النوعين ، فأحد النوعين تتغير حركاته والآخر يلزم حركة واحدة ، ثم يمتد الاختلاف إلى أبعد من ذلك ـ وهذا هو الأهم ـ وهو أسباب هذا التصرف فى كل منهما ، فالذى تتغير حركاته تتوقف حركته على (العامل) الذى يدخل عليه فيؤثر فيه ، إذ أن هذه الحركات إنما « تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها » [1]

وبهذا سجل سيبويه ملامح هذه النظرية التى سادت النحو العربى ، على اختلاف تجمعاته وتعددها ، باعتبارها تفسيراً لظاهرة التصرف الإعرابى . ولا نكاد نجد إضافة حقيقية إلى هذه النظرية إلا بعد أجيال ، حين يقرر النحاة أن التغيير الحركى لا يقف عند الكلمات المعربة ، وإنما يتناول — أيضاً — الكلمات المبنية [2] ، والعامل يمتد أثره ليشمل الكلمات المبنية إلى جوار الكلمات المعربة . وكل ما هنالك من فارق بين المعربات والمبنيات أن التغير فى أواخر الكلمات المعربة ظاهر ، وأما التغير الذى يصيب المبنية فهو تغير مقدر غير ملفوظ .

* * *

وترتكز نظرية العامل فى شطرها الأول — وهو محاولتها حصر مواضع التغيير — على الفصل بين صيغ العمل النحوى وأطراف العمل النحوى . وكثير من الاضطراب فى فهم هذه النظرية والخطأ فى تصورها يعود إلى الخلط بين أطراف العمل فيها وصيغه ، إذ نتج عن ذلك كثير من سوء الفهم للنظرية ، ثم كان سبباً من الأسباب فى بعض صور النقد التى وجهت إليها وحملت عليها ،

---

(١) كتاب سيبويه ١/٣

(٢) انظر : أسرار العربية المطبوع ١٠ ، والمخطوط ٢٧ ب ، المسائل الخلافية ١٠٠ أ . شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠ . التصريح ١/٥٩ . قطر الندى ٤٥ ، ٥٦ . شذور الذهب ٣٤ .

ولذلك ليس أمامنا من سبيل إلا دراسة العلاقة بين هذين المصطلحين ومضمونهما، باعتبار ذلك نقطة البدء فى تحديد معالم النظرية وتوضيح أبعادها .

وصيغ العمل النحوى — أى الصيغ التى تشترك فى العمل النحوى — هى الصيغ التى تشترك فى التركيب اللغوى وتتأثر بالعمل ؛ إذ تعمل فى غيرها فتؤثر فيه [1] ، أو يعمل فيها غيرها فتتأثر به .

وصيغ العمل النحوى تختلف عدداً تبعاً لاختلاف نوع العامل بين لفظى ومعنوى [2] . فإذا كان العامل لفظياً — أى ملفوظاً به — تحتم وجود صيغتين — على الأقل — فى التركيب وفى الجملة ، أولاهما صيغة العامل والثانية صيغة المعمول ، أما إذا كان العامل معنويا — أى ليس له فى اللفظ صورة — فلا يوجد فى التركيب غير صيغة واحدة .

فمثلا فى : جاء محمد، صيغتان ، صيغة (جاء) وصيغة (محمد) ؛ إذ العامل هنا هو الفعل ، وهو عامل لفظى .

أما سيقوم — مثلا — فليست سوى صيغة واحدة ، هى صيغة المعمول ؛ إذ العامل فيها هو التجرد أو المضارعة أو الإهمال [3] . وكلها عوامل معنوية .

ولكن على الرغم من اختلاف عدد الصيغ المشاركة فى العمل النحوى فإن أطراف هذا العمل ثابتة العدد ، إذ هى ثلاثة : العامل ، والمعمول، وأثر العامل فى المعمول ويرمز له بالحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة .

وثم خلاف بين النحاة كبير فى تعريف هذه الأطراف الثلاثة ، وقد

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٣٣
(٢) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى « الفصل الأول من الباب الأول» ١ — ١٤٣ .
(٣) انظر : همع الهوامع ١/١٦٥ . الاشباه والنظائر ١/٢٦٤ . شرح المفصل ٧/١٢ ، الانصاف ٣٢٢.

أوقعت ملاحظة النظرة المنطقية النحاة في تناقض بين منطوق ما يقدمونه من تعاريف وبين مضمونها، حتى اتسمت تعريفاتهم — في عمومها — بالبعد عن المضمون الذي قصدت إلى بيانه وهدفت إلى تحديده[1]، ولعلنا ننجو من هذا المنزلق إذا نظرنا إلى هذه الأطراف الثلاثة على أنها أطراف نظام محدد يربط بين الحركة الإعرابية — ظاهرة أو مقدرة ! ! — وبين المعنى .

فالعامل في هذا النظام هو المؤثر في الحركة الإعرابية في آخر المعمول .

والمعمول هو الذي تتغير حركة آخره تبعاً لنوع العامل الداخل عليه .

والحركة الإعرابية رمز لتأثير العامل في المعمول، ودليل عليه، وتكون ظاهرة في الكلمات المعربة، كما تكون مقدرة في الكلمات المبنية .

وإذا كان العامل هو المؤثر والمعمول هو المتأثر فإن من الطبيعي أن تكون الحركة الإعرابية هي الأثر الذي أحدثه العامل في المعمول، ولكن النحاة يرون أنها ليست الأثر الوحيد الذي يحدثه العامل في معموله، وإنما هي رمز لتغيرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليه : أولهما التأثر الذي يلحق اللفظ، وهو التغير الحركي الظاهر أو المقدر . وثانيهما التأثر الذي يلحق المعنى، والذي يرمز له في الكلمات المعربة بالتغير الظاهر في الحركة الإعرابية . فمحمد — مثلا — من (جاء محمد) ليس مجرد الذات المحددة، ولكنها التي فعلت حدثا معينا في زمن معين، ومحمدا من (استقبلت محمدا) ليس أيضا هذه الذات المخصوصة، كما أنه ليس محدثا لحدث معين، بل ذات وقع عليها حدث معين في زمن محدد، وأما محمد من (كتاب محمد عندي) فإنها لم تحدث حدثا ما كما

(١) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢ — ٧

لم يقع عليها حدث ما ، وإنما ثم نوع من النسبة بينها وبين الكتاب . دلت عليه هذه الحركة الاعرابية[1] .

وهذا الفهم من النحاة للعلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة قد أسلم إلى نتائج هامة .

أولى هذه النتائج : أن الاختلاف بين محمدٌ ومحمداً ومحمدٍ — فى الأمثلة السابقة — ليس مقصورا على الحركة الإعرابية وحدها ، وإنما بينها جميعا اختلاف فى معنى كل صيغة نتج عن تأثير العامل فيها .

ثانيها : أن الحركة الإعرابية رمز لفظى لتأثير العامل فى المعمول ، ولذلك لا يشترط أن تكون ظاهرة ، بل يمكن أن تكون مقدرة ، كما فى نحو هذا الرجلُ فعل كذا ، واستقبلت هذا الرجلَ ، وبيت هذا الرجلِ مفتوح لكل طارق . فكلمة (هذا) فى الأمثلة الثلاثة قد تأثرت بالعامل ، ولذلك كانت فى المثال الأول فى محل رفع ، وفى الثانى فى محل نصب ، وفى الثالث فى محل جر .

ثالثها : أن الحركة الإعرابية مادامت رمزاً للتأثير ودليلا عليه فان فقدها إنما يعنى عدم وجود دليل صوتى لفظى على التأثير دون أن يعنى إلغاء هذا التأثير أو نفيه جملة .

رابعا : أن التفاوت فى عدد صيغ العمل النحوى لا يؤثر فى عدد الأطراف؛ إذ قد يكون عدد صيغ العمل النحوى اثنين إذا كان العامل لفظيا ، وتحمل الصيغتان أطراف العمل الثلاثة . كذلك قد يكون عدد صيغ العمل النحوى

---

(١) واضح أننا لم نشأ أن نقدم هنا تعريفات النحاة لأطراف العمل النحوى ، وإنما قصدنا إلى تحديد الصورة الذهنية لقضية العمل كما تشير إليها التعريفات النحوية على اختلافها .

واحدة إذا كان العامل معنويا ، ولكن الصيغة الواحدة تشير إلى الأطراف الثلاثة ، وإن لم يكن أولها — وهو العامل — ملفوظا به .

خامسا : أن كل تعبير لغوى مفيد أو جملة لابد من أن يتضمن هذه الأطراف الثلاثة ، بحيث إذا وجد واحد منها لم يكن بد من وجودها جميعا : فلا يوجد عامل دون أن يوجـد له معمول ، وكذلك لايوجد معمول من غير أن يوجد عامله ، وبدون أن يتضح — لفظا أو تقديرا — أثر العامل فيه. كذلك لاتوجد حركة تتغير دون أن يكون وراء تغيرها معمول يحمل هذا التغيير ثم عامل يوجده .

وبهذا التصور للعلاقة بين صيغ العمل النحوى وأطراف هذا العمل . يكون النحاة قد حددوا مواقع التغيير — وهو الشطر الأول من شطرى النظرية — والتغيير ، على أساس من هذا الفهم ، يشمل الصيغ اللغوية بأسرها داخل نطاق التركيب اللغوى مفيداً أو غير مفيد ، لأنها إما أن تكون عاملة فى غيرها أو يكون عاملا فيها غيرها .

* *

والشطر الثانى من النظرية — وهو تفسير أسباب التغير الحركى فى أواخر الكلمات — هو فى واقع الأمر امتداد للشطر الأول ونتيجة له ، فما دام العامل يؤثر فى المعمول تأثيرا مزدوجا فى اللفظ وفى المعنى ، فمعنى هذا أن تغير أواخر الكلمات مرتبط بما يصيب معانيها من تغيير . وهذا هو مضمون ماصرح به كثير من النحويين حين ذكروا أن الذى دعا إلى تغير الحركات هو « أن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى ، فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له

وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضُرِبَ زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعانى»[1].

وإذاً فان السبب فى التصرف الإعرابى هو الإبانة عن المعنى مع التيسير على المتكلم ، وهو مالا يفى به غير الإعراب ، إذ أن السبيل الآخر لذلك ــ وهو لزوم الرتبة ــ يتسم بكثير من المشقة والعنت ، كما لا يخلو من الخطأ ، وأبرز أخطائه أمران[2] :

الأول : أن فيه تضييقا على المتكلم وإخلالا بمقصود النظم والسجع مع مسيس الحاجة إليه ، والإعراب لا يلزم فيه ذلك ؛ فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير .

والثانى : أن لزوم الرتبة لا يصح فى كثير من المواضع ، وفيه من المشقة على المتكلم والكاتب ما ليس فى التصرف الإعرابى . وهذا ما نؤيده بحوث اللغويين المعاصرين ، التى انتهت إلى أن « وجود إعراب غنى بالحالات بحيث يكفى للعبارة عما هو ضرورى لبناء الجملة يعفى من الاعتماد على قواعد الترتيب ، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد أى عنصر من عناصر الإعراب ، كما هو الحال فى اللغة الصينية

(١) الإيضاح فى علل النحو ٦٩ — ٧٠ ، وانظر أيضا : الصاحبى ٣١ ، ٤٢ شرح المفصل ١ / ٧٢ — ٧٣ .

(٢) انظر : المسائل الخلافية ورقة ١٠١ أ = ١٠٢ ب .

أو عندما لا يوجد إلا عند تحديده كما هو الحال في الفرنسية[1] » وهكذا تكون وظيفة التصرف الإعرابي في العربية هي « الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه »[2] .

ولكن وجود هذه الإبانة لا يتحقق إلا في الأسماء المعربة إعرابا ظاهرا ، أما الأسماء المعربة إعرابا تقديريا والأسماء المبنية فلا سبيل فيهما إلى ظهور مايهدف إليه التصرف الإعرابي – وماانبثق عنه في نفس الوقت عند النحاة – من الإبانة ، فكيف السبيل إذا إلى تحقيق هذه الغاية ؟

يقول ابن جني مفسرا موقف النحاة في الإجابة على هذا التساؤل : « فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيي بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه . قيل : إذا اتفق ماهذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلامُ من تقديم الفاعل وتأخير المفعول مايقوم مقام بيان الإعراب ، فان كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصريف فيه بالتقديم والتأخير »[3] ويقول ابن عصفور في شرح الجمل : « إن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل سائرها على ذلك ، كما أن العرب لما حَذَفَت الياء من (يَعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من (أَعِدُ) و(نَعِد) (تَعِد) حملا على ذلك »[4] .

وهذا مااصطلح عليه في أصول النحو بطرد الباب[5]

(١) انظر : علم اللسان (ضمن مناهج البحث في الأدب واللغة) ٤٤١ .
(٢) الخصائص ٣٥/١ .
(٣) المصدر السابق
(٤) انظر : شرح الجمل (مخطوط)
(٥) انظر : الأشباه والنظائر ٢٥٢/١ .

والواقع أن هذا نوع من الهرب فى مواجهة المشكلة ، وهو شبيه بالهرب الذى واجه به النحاة أيضا مشكلة إعراب الفعل المضارع ، فإن من الواضح أن الإبانة عن المعانى تتضح فى الأسماء وحدها ، فكيف إذًا أعرِبَ المضارع ؟؟ وماهى المعانى التى يكشف عنها تغير حركاته بين الرفع والنصب والجزم ؟

يختلف موقف النحاة فى تفسير إعراب الفعل المضارع ، ويمكن أن نجد - على وجه العموم - اتجاهين فى هذا التفسير :

الاتجاه الأول : ويضم معظم العلماء - ويرى أصحابه أن المعرب بحق الأصل هو الاسم ،وأما الفعل المضارع فمحمول عليه[1] .

وسبب هذا الحمل هو ما بين المضارع والأسماء من المشابهة التى يفصلونها بأنهامشابهة فى اللفظ والمعنى والأداء الوظيفى وهومايصطلحون عليه بالاستعمال[2]

أما فى اللفظ فلمشابهة المضارع الاسم وموازنته له فى الحركات والسكنات ، نحو : ضارب وَيضْرب ومُدَحْرِج ويُدَحْرِج .

وأما فى المعنى فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص ، فالاسم عندتجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع وعند دخول أداة التعريف يتخصص ، وكذلك المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال والحال يحتمل كلا منهما وعند دخول أحدهما عليه يتخصص فلا يفيد غير واحد منهما .

وأما فى الاستعمال فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام الابتداء عليهما نحو : جاءنى رجل ضارب أويضرب ، وإن زيدا لضارب أو ليضرب .

(١) انظر : المسائل الخلافية ورقة ١٠٠ ب ، الأشباه والنظائر ١٥٣/٢ ، اللمع لابن جنى ورقة ١٣ أ .

(٢) انظر : الاظهار للبركوى ٣١ ، الإنصاف ٣١٧ — ٣١٨ .

وأما الاتجاه الثانى : وأصحابه بعض علماء الكوفة وبعض المتأخرين من النحويين — فإنه يرى أن المضارع أصل فى الإعراب كالأسماء وليس ملحقا بها[1] . وحجتهم فى ذلك أن « الإعراب فى الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلا كإعراب الأسماء ، وبيانه قولك : أريد أن أزورك فيمنعنى البواب ، إذا رفعت كان له معنى ، وإذا نصبت كان له معنى . وكذلك قولك: لا يسعنى شىء ويعجز عنك ، إذا نصبت كان له معنى ، وإذا رفعت كان له معنى آخر . وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وهو فى ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر »[2] .

وهذا الذى حكاه أبو البقاء مطابق لما ذكره الخضرى إذ قال :

« وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الإعراب لا لتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة فى: ما أحسن زيدا ، وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين أو عن أولها فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو : لا تُعْنَ بالخطأ وتمدح عمرا »[3]

* * *

بقى بعد هذا أن نعرض لمشكلة شدت إليها جهوداً كثيرة ،وسببت كثيراً من الخطأ فى فهم النظرية ، وهى مشكلة (موجد) الحركة الإعرابية . وينبغى — لكى نضع هذه المشكلة موضعها — أن نفرق بين اصطلاحى : المؤثر فى الحركة الإعرابية والموجد لهذه الحركة . أما المؤثر عند النحاة القائلين بنظرية العامل فهو ما أسفر عنه تتبع العوامل المختلفة — اللفظية والمعنوية — من

(١) انظر : المسائل الخلافية ١٠٠ب ، الأشباه والنظائر ٢/١٥٣ .
(٢) المسائل الخلافية ١٠٠ب ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢/١٥٣ .
(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/٣٠

إدراك لوجود نظام مثلث الأطراف ، الحركة الإعرابية فيه طرف يدل على قطبي هذا التغير الحركي : الظاهر أو المقدر .

وأما موجد الحركة الإعرابية ففيه اتجاهات ثلاثة تصور في مضمونها التأثر النحوي المباشر بقضايا علم الكلام(١).

١ ـــ الاتجاه الأول : هو اتجاه جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل، ويرى أصحابه أن الموجد للحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة هو العامل نفسه ملفوظاً أو مقدراً ، لفظياً أو معنوياً. فالعامل هو الذي يجلب الحركة الإعرابية، والحركة الإعرابية شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب (٢) .

٢ ـــ ولابن جني : رأيه الخاص في موجد الحركة الإعرابية ، فهو يعترف بوجود العامل لفظياً أو معنوياً ، ولكنه يرى أن العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى بل العمل عنده يصدر عن المتكلم نفسه(٣) ، وإذن فهو يعترف بالعامل النحوي كما تقرر في النحو العربي ، ولكنه يقصر دوره على التأثير في الحركة لا على خلقها . وقد حاول ابن مضاء أن يحمل ابن جني على رفض العامل فقوَّله مالم يقل وفَهِمَ منه مالا يُفْهَم مستغلا في ذلك نص ابن جني « فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح »(٤) . ويعلق على ذلك ابن مضاء بقوله : « أكد المتكلم بنفسه ليدفع الاحتمال ، ثم زاد

---

(١) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٣٨ — ٣٣٩ ، محاضرات في النحو ٢٦ .
(٢) انظر : تحفة الاخوان على العوامل ١٧ .
(٣) انظر : الخصائص ١/١٠٩ .
(٤) الخصائص ١/١٠٩ — ١١٠ .

تأكيداً يقوله لا لشيء غيره (١) وفى هذا الفهم إسراف يحمله إلى غير مقصده وفى الاستدلال به على نفى العامل جملةً كما يريد ابن مضاء خروج به عن موضعه؛ فإن ابن جنى يتحدث عن الحركات كأصوات، لا كظواهر تركيبية، أو لنقل يتحدث عن خلق الأصوات لا عن المؤثر فيها، وليس من شك فى أن الأصوات إنما تصدر عن الإنسان؛ إذ اللفظ بحركاته وسكناته يتغير وجوداً وعدماً طبقاً لإرادة المتكلم، هو إذن لم يتناول الجانب التركيبى للحركات، فحمل ابن مضاء نصه هذا الحمل تجن على ابن جنى ونصه جميعا. ولو شئنا تفسير موقف ابن جنى من النظرية بأسرها دون شطط لقلنا إنه يعترف بأطراف النظرية الثلاثة: العامل والمعمول وأثر هذا العامل فى المعمول. ولكنه يضع فى اعتبارنا الوجه الآخر من الحقيقة، وهو صدور هذه الأطراف الثلاثة عن المتكلم. وهذا صحيح، وإذن يصح بالاسم ما أراد، ابن جنى من تأثر التركيب بإرادة المتكلم، ولكن إلى أى مدى يتم هذا التأثر؟ إنه يتأثر بها وجوداً وعدماً، فإذا تكلم المتكلم كان عليه أن يتقيد بما استقر فى استخدام الألفاظ ذاتها من قواعد، وإذن فإن هناك بعض التداخل بين إرادة المتكلم وبين القواعد التركيبية ولكنه تداخل مفهوم الأثر، لا مجال لحمله على غير وجهه.

٣ — ويتناول ابن مضاء القضية كلها ليفهمها فهماً آخر؛ فهو يرفض أن يكون المؤثر فى الحركة الإعرابية هو اللفظ وحده، كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة. وينكر أن يكون المتكلم وحده أو بضميمة اللفظ، كما يفهم من كلام ابن جنى (٢). وذلك لأن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول ذكرها ... منها أن شرط

(١) الرد على النحاة ٨٧.
(٢) الخصائص ١/١١٠.

الفاعل أن يكون موجوداً حيناً يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم إن »[1]. وكذلك معاني الألفاظ لا تعمل أيضاً ، لأن الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[2] .

وهكذا ينتهي إلى أن « مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ؛ وإنما تنسب إلى الانسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »[3] .

وهذه النتيجة التي انتهى إليها ابن مضاء لا تسلم إليها المقدمات . فمن الصحيح أن العوامل النحوية لا تفعل بإرادة ولا بطبع ، ولكن ليس صحيحاً أن ذلك يعني أنه لا تأثير لها أو لا عمل لها كما يقرر النحاة ، إذ ثمة فوارق بين العمل والفعل مثل ما بين التأثير والخلق من فوارق . وابن مضاء لا يتصور للكلمات تأثيراً في الكلمات ، لأنه لا يتصور للانسان فعلا وتأثيراً ، وهو بهذه النظرة المذهبية المتعصبة يرفض أن يناقش الظاهرة مناقشة موضوعية، لأن الظاهرة تقرر — فيما تقرر — أن الحركات الإعرابية أثر يدل على وجود نظام محدود في التركيب اللغوي . ومادام هذا النظام منسوبا لغير الله فهو مرفوض جملة[4]

---

(١) الرد على النحاة ٨٧
(٢) الرد على النحة ٨٧—٨٨
(٣) الرد على النحاة ٨٧
(٤) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ١٠٩ — ١٦٠

وليس من شك عندنا فى أن الألفاظ تصدر عن الإنسان ، وأن الألفاظ مجموعات من الأصوات ، وأن الحركات أصوات ، وإذا فالحركات تصدر عن الإنسان أيضا . وليس من شك أيضا فى أن الإنسان عندالمتدينين من الناس صنيعة الخالق ، وعند الجبرية وبعض الفرق الإسلامية أداة فى يده ، ولكن لن نصل من هذا كله إلى ما استنتجه ابن مضاء من أنه لاعمل هنالك للألفاظ ولا المعانى ؟ لسبب يسير جدا ، وهو أن هناك قوانين تحكم الإرادة غير مايدعيه فلاسفة الجهمية وعلماء الظاهرية ، وهذه القوانين هى التى تكفل — عن طريق التلازم الضرورى بين الأسباب والمسببات — الاتساق فى الوجود ، فتحقق فيه النظام . وفى اللغة نوع من هذا النظام الذى عجز ابن مضاء عن تفسيره ، فما هو السر فى هذا الاتساق اللغوى ؟ ثم فى هذا النظام الدقيق من التغير الحركى ؟ . إن الرفض السلبى للنظرية لا يغير من الظاهرة شيئا ، ولايتقدم بالبحث النحوى خطوة . إذ لابد من تقديم تفسير لهذا الواقع الذى لا سبيل إلى إنكاره . وهو أن اللغة تعترف فى قسم كبير من صيغها بتعاقب الحركات فى آخرها تبعا لتغير مواقع الصيغ وتعدد علاقاتها وتشابكها[1] .

(١) ثمة عدد من القضايا الجانبية التى بذل فيها النحاة جهودا كبيرة ، ولاقيمة لها فى الواقع إلا من حيث دلالتها على القدرات العقلية للنحاة ، ومن ثم فهى تفيدنا فى نقد المنهج النحوى ، كما تفيد الذى يقصد نظرية العامل بالدرس ومن أمثلة هذه القضايا الثانوية :

ا — الإعراب والبناء وأيهما أصل الآخر ؟

ب — الإعراب والبناء هل هما لفظيان أو معنويان ، أى هل هما الحركات المتغيرة والثابتة أم غيرها ؟

ج — لم كان الإعراب والبناء فى آخر الاسم دون أوله أو وسطه ؟

د — هل الحركة الإعرابية أقوى أم البنائية ؟

انظر مثلا : أسرار العربية (المخطوط) ورقة ٢٧ ب وما بعدها ، مجالس أبى مسلم (مخطوط) ورقة ١٢٦ ، الأشباه والنظائر ٧٨/١ ومابعدها ، ١٥٥/٢ ، الإيضاح فى علل النحو ٦٧ ، ٧٦ ، شرح المفصل ٧٢/١ـ٧٣ .

٢ - التفسير الصوتى

لا يوجد التفسير الصوتى لظاهرة التصرف الإعرابى فى النحو على هيئة نظرية متكاملة كما توجد نظرية العامل وإنما يتوزع هذا التفسير بين عالين استطاع كل واحد منهما - من جانبه - أن يفسر جانبا معينا من الظاهرة ، يرفض فيه الاعتماد على الربط بين الحركة الأخيرة والمعنى كما تقرر فى نظرية العامل، ويأخذ فيه بالاتجاه الصوتى فى تفسير أحد جانبى ظاهرة التصرف الإعرابى.

التفسير الصوتى للحركة الإعرابية :

وصاحب هذا التفسير هو أبو على محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، تلميذ سيبويه إمام البصريين ، ويبدأ ابن المستنير تفسيره لتعاقب الحركات فى أواخر الكلمات برفض ما انتهى إليه التفسير الدلالى من اتصال هذه الحركات بالمعنى ودلالته عليها ، وينكر ماقرره النحاة من أن إعراب الكلام إنما كان للدلالة على المعانى والتفرقة بين بعضها وبعض ، ويعلل رفضه بأن الحركات لو كانت تتغير بتغير المعنى لِتَدُل على هذا التغيير فيه لكان ينبغى أن نجد الحركات الإعرابية متغيرة مع تغير المعنى ، وواحدة حين يتفق المعنى ، وذلك غير صحيح « لأنا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى .

فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك . اتفق اعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : مازيد قائماً ، ومازيد قائمٌ . اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله مارأيته منذ يومين ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ولامالٌ عندك ، وما فى الدار أحداً إلا زيدٌ وما فى الدار أحدٌ إلازيداً ،

ومثله إن القومَ كلهم ذاهبون وإن القومَ كلُّهم ذاهبون ، ومثله : (إنَّ الأمرَ كلَّه لله) ، (إنَّ الأمرَ كلُّه لله) قرىء بالوجهين جميعا ،[1] ومثله : ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلا [2] .

والواقع أن هذه الأمثلة أكثر من أن تحصى فى النحو ، فمثلا ظننت محمدا مجتهدا وإن محمدا مجتهد ، يتفق إعراب محمد مع أن الأول ظن والثانى تأكيد . ونحو : هل زيد قائم ؟ ونعم زيد قائم . يتفق إعراب زيد مع أن الأول إنشاء والثانى خبر ، ومثل ذلك فى المضارع يحضرُ محمد وسيحضرُ محمد ولا يحضرُ محمد ، يتفق إعراب المضارع فيها مع أن الأولين من قبيل الإثبات والثالث يفيد النفى ، وفى نحو : توقعت أن يحضر محمد ولن يحضرَ محمد اتفق نصب المضارع فيهما مع أن الأول إثبات والثانى نفى أيضا . ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه . ولوكان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله»[3] .

وهكذا انتهى قطرب إلى أنه لا ارتباط بين النظام الإعرابى وبين الدلالة، أو بتعبير دقيق لا اتصال بين حركة الإعراب — المقابلة لحركة البناء — وبين المعنى . فلم إذن تتغير أواخر الكلمات وتتعاقب على نظام ؟! هنا يقدم قطرب تفسيره للحركة الإعرابية ، هذا التفسير الذى يرى أن العرب أو العربية « إنما أعربت الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون ، لأن الحرف يقطع عن

(١) انظر : تفسير القرطبى ٢٤٢/٤ .
(٢) انظر : الايضاح فى علل النحو ٧ .
(٣) المصدر السابق .

حركاته فيشق على اللسان»[1] . ولـكن كيف يكون تغير الحركات وتعاقبها من قبيل التخفيف الصوتى دون أن يكون له اتصال بالمعنى ودون أن يشق على المتكلم معا ؟ يفسر ذلك قطرب بأن « الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لـــكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون ، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»[2] . ولـكن لماذا لم يلتزموا حركة واحدة يعتقبون بها السكون مادامت كافية فى تحقيق الغاية التى حددها قطرب وهى التخفيف ؟ يقول ردا على ذلك ، « لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع فى الحركات ، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»[3]

وهكذا ينتهى قطرب إلى أن « الإعراب لم يدخل (الـكلام) لعلة ، وإنما دخل تخفيفا على اللسان»[4] وهذه النتيجة هى التى ابتدأ منها الدكتور إبراهيم أنيس فى علاجه للحركة الإعرابية ، وإن لم يشر إلى صاحبها من قريب أو بعيد[5] .

---

(١) المسائل الخلافية ورقة ١٠٢ أ

(٢) الايضاح فى علل النحو ٧٠ — ٧١ وانظر نقدنا للنظام الصوتى الذى ذكره قطرب فى الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٤٩ ومابعدها .

(٣) الايضاح فى علل النحو ٧١

(٤) المسائل الخلافية ورقة ١٠١ أ

(٥) انظر من أسرار اللغة ٢٠٤ ، ٢٢٣ — ٢٢٤ ، ٢٦١ .

وقد حاول النحاة تفنيد ماقدمه ابن المستنير من نقد للربط بين الحركة الإعرابية وبين المعنى، وماانتهى إليه نقده من تقديم تفسير جديد يعتمد على تصور خاص للنظام الصوتي واعتباره الأساس الحقيقي لهذه الظاهرة التركيبية. ولكن محاولاتهم في الإجابة على نقد قطرب اعتمدت في جوهرها على المصادرات المذهبية، وارتكزت على تكرار ماذكره النحاة من وجود صلة بين الحركة الإعرابية في بعض المواضع وبين المعنى كما في نحو: ما أحسنَ زيدا، وما أحسنُ زيد وماأحسن زيد من إشارة إلى المعنى ودلالة عليه، ولو «أن قائلا... قال: ما أحسن زيد، غير معرب، أو ضرب عمر زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده»[1]. وذلك «لأن الصيغة (في المثال الأول) تحتمل التعجب والاستفهام والنفي، والفارق بينها هو الحركات»[2] وفي المثال الثاني يحتمل أن يكون كل من عمرو وزيد فاعلا ومفعولا. ويتخذ النحاة من هذه الأمثلة المحدودة دليلا يؤكد أنه لولا الإعراب «ماميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولاتعجب من استفهام، ولاصدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[3].

فان قيل: الفرق بين المعاني يحصل لزوم الرتبة، وهو تقدم الفاعل على المفعول. أجيب بأن لزوم الرتبة — وحده — لايصح لما يقع فيه من أخطاء ومايلزمه من عيوب[4].

(١) الصاحبي ١٦١.
(٢) المسائل الخلافية ١٠١ ب
(٣) الصاحبي ٤٢.
(٤) المسائل الخلافية ١٠١ ب – ١٠٢ أ ويؤيد هذه الفكرة ما قرره الأستاذ مايه من أن وجود إعراب غني يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب، انظر علم اللسان – ضمن مناهج البحث في الأدب واللغة – ٤٤١.

وإن قيل : إن الإعراب لاحاجة إليه فى كثير من المواضع التى لا يلتبس فيها المعنى ، فلم يلزم فيها الإعراب ؟ أجيب بأنه من قبيل مايسمى بطرد الباب . ومثل ذلك أيضا ماذكره ابن المستنير من اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكسه ، فإن « هذه الأشياء فروع عارضة حملت على الأصول المعللة لضرب من الشبه ، وذلك لايمنع من ثبوت الإعراب [1] » .

وعلى الرغم ممايسم إجاباتهم على نقد قطرب من ضعف ، فان نقدهم للتفسير الصوتى الذى انتهى إليه قطرب يعتمد — فى شطر منه — على نظر صائب ، وهو ملاحظة وجود نظام لغوى لا دخل لإرادة المتكلم فيه ، ولا حرية له فى الخروج عليه . ولو كان تغير الحركات الإعرابية مرده التخلص من الثقل لترك زمام الخيرة إلى المتكلم ، وكان يسكن إذا شاء ويحرك إذا أراد « فكان جائزاً جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام فأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته . وفى هذا فساد للكلام وخروج به عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم فى كلامهم » [2] . وحيث قد اتفق النحاة « على أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن بأى حركة شاء المتكلم لحن (فقد) دل على فساد ماذهب قطرب إليه » [3] .

وقد أيد أبو البقاء هذا النقد القوى لمذهب قطرب بدليل آخر مضمونه أن السكون أخف من الحركة ، فلو كانت الخفة هى السبب فى تغير الحركات فى أواخر الكلمات المعربة لكان ينبغى أن تسكن [4] ، والواقع أن هذا الدليل

(١) المسائل الخلافية ١٠٢ ب

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٨٦/١ .

(٣) المسائل الخلافية ١٠٢ ب وفى النسخة أخطاء كثيرة مردها إلى جهل الناسخ ، وقد صححناها اعتمادا على السياق .

(٤) انظر . المسائل الخلافية ورقة ١٠٢ ب .

الذى أراد به أبو البقاء أن يدعم موقف النحاة يحتاج إلى مناقشة ؛ لأن المقارنة ليست بين الحركة والسكون بإطلاق ، وإنما مرتبطين بالنظام المقطعى الذى يستوجب فى كثير من الأحيان تحريك أواخر الكلمات لتكوين مقطع يصل بين آخر صيغة وأول الصيغة التالية .

التفسير الصوتى لحركات البناء :

وصاحب هذا التفسير أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وهو يرفض بادىء بدء ما أسلمت إليه نظرية العامل من القول بأن وراء حركة البناء اللازمة حركة إعراب متغيرة مقدرة هى الطرف الثالث من أطراف العمل النحوى ، وهو يذهب — على العكس من ذلك — إلى أن حركة الإعراب عارضة فلا سبيل إلى جعلها أصلا يجب تقديره ، وأما الحركة الأصلية فهى حركة البناء ، « فأواخر الأسماء فى البناء كأوائلها وأواسطها [1] » و « ولما كان فى أوائلها مثل : بُرْدْ وجِذْع وكَعْب ، وكان فى أواسطها مثل ما فى أوائلها مثل : كَتِف وحَجَر ورَجُل وفَلْس . كانت أواخرها كذلك منها الساكن ومنها المتحرك ، وإنما الإعراب عارض فيها وداخل فى أبنيتها » [2] .

وما دام المبرد يرفض تقدير الحركة الإعرابية فى المبنيات ، فمن الطبعى أن يعتبر الحركة الأصيلة التى تستوجب التفسير هى حركة البناء ، فهى متعددة فى المبنيات ، بين ضم وفتح وكسر وسكون أو وقف بتعبير سيبويه ، فلم تختلف أواخر الكلمات المبنية وتتعدد حركاتها ؟ ولم لم تلزم جميعاً حركة واحدة؟

لقد أجاب المبرد على هذا السؤال الذى وجهه إليه أبو الحسن الأخفش ،

---

(١) مجالس العلماء ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق .

وكانت إجابته تعتمد بصورة جوهرية على التحليل الصوتى لحركات البناء ، تحليلا يصدر عن نظرية مسبقة ، بدلا من أن ينتهى إليها .

قال المبرد [1] .

« أما ما كان منها قبل آخره حركة فلا حاجة بنا إلى حركته ، فوصله مثل الوقف عليه ، لأن ذلك يمكن فيه ، مثل : مِنْ وكَمْ .

أما ما كان قبل ساكن فإنه يحرك فى الوصل لالتقاء الساكنين فكان أولى الحركات به الفتح لخفته ، إلا أنهم وجدوا الفتح والضم يكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين ، ولم يجدوا الكسر إعراباً إلا بتنوين فألزموا الكسر ما احتاجوا إلى حركة لالتقاء الساكنين ، لهذه العلة التى لم تخرج فيها إلى شبه المعرب، فكان الكسر فيما منعت الضرورة من إقراره على السكون كالوقف فى المبنيات ، وذلك نحو قولك : هؤلاءِ وأمسِ .

فإن جاءك شيء مفتوح مما يجب فيه الكسر فهناك علة نقل معها الكسر . وكان فى الحكم أن يكون هو المستعمل فيما احتيج إلى حركة ، وذلك نحو : أينَ وثَمَّ ومِنَ الرجل . كرهوا الكسر مع الياء والضم والكسرة فعدلوا إلى الفتح فى هذه الحروف .

وما جاء محركا على غير هذين الوجهين فإنما الحركة فيه معارضة للإعراب، وليست من باب ما ابتدىء على البناء ، وذلك أن يكون الشيء يضارع المبنى من حال والمعرب من أخرى، فيحرك حركة لازمة فيصير كالمبنى لزوم الحركة إياه ، ويصير كالمعرب لأن الحركة دخلته وليست بمضطر إليها ، وذلك نحو قولك : ضَرَبَ ، وكل فعل ماض . وياحكم ابدأ بهذا أولُ ، ومن علُ ، فا حكم هذا أن يكون ساكنا بل يجب أن يكون محركا بحركة .

(1) مجالس العلماء ٢١٨ — ٢٢٠

قال أبو الحسن : أيكون بأى حركة شئت أو يكون بحركة معلومة ؟

فقال : بابه أن يكون بالفتح لخفة الفتح ، ولا يكسر لئلا يشبه ما حرك للضرورة — وبابه أن يكون مفتوحا حتى تكون علة تزيله عن الفتح .

فما فتح : مَعَ ، وَقَمَلَ ، وخَمْسَةَ عَشَرَ .

وما أزيل عن الفتح فبابه أن يزال إلى الضم ، كما أزيل الكسر إلى الفتح ، وذلك : من قبلُ ، وابدأ بهذا أولُ ، وياحكمُ . وذلك أن قولك : من قبلُ ومن بعدُ ومن علُ وجئتك قبلُ وبعدُ ، وجئتك أولُ ، إنما هو فى موضع نصب أو خفض ، فكرهوا أن يبنوها على الفتح فيشبه حركة ما عدلوها عنه لأن الفتح بغير تنوين يكون جامعة للخفض والنصب ، فبنوها على الضم لعدلها عن هذين الوجهين ليخرجوها عن حد إعرابها ألبتة ، وكذلك : يا حكمُ ، فى موضع : أطلب حكما » .

وبعد أن يشرح المبرد أصول نظريته يقدم دراسة تطبيقية يتناول فيها بالتحليل والتعليل بعض ما يتناقض مع الأسس التى وضعها ، أو يختلف مع المبادىء التى حددها ، وأهم ما يقدمه فيها شرحه لأسباب البناء فى مَنْ وكَمْ ؛ وهذا وهؤلاء ، وحذام ونحوه ، وخمسة عشر . وقبل بعد [1] ، ويخلص من شرحه لأسباب البناء فى هذه المبنيات ونحوها إلى تأكيد ما ذهب إليه من ربط بين حركة البناء وبين النظام الصوتى ، وذلك الربط الذى أخذ عنده اصطلاح « التخفيف » أو « الخفة على اللسان » .

ونظرية المبرد لم تلق حقها من البحث المناقشة ، تأييداً أو تفنيداً ، وربما يرجع ذلك إلى سببين :

(١) مجالس العلماء ٢٢١ — ٢٢٥ .

أولهما : أن النظرية لا تمس الحركة الإعرابية من قريب ، فالمبرد لا يختلف عن بقية جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل إذ يعترف باتصال الحركة الإعرابية بالمعنى ، ويرى أن الحركة الإعرابية أحد أطراف ثلاثة فى التركيب النحوى .

ثانيهما : أن المبرد لم يذكر شيئاً عن نظريته هذه فيما بين أيدينا من كتبه، فكل من الكامل والفاضل والمقتضب يخلو من الإشارة إلى تفسيره هذا جملة[1] ، وكل ما يؤثر عنه فى شرح نظريته يرجع إلى بعض المجالس العلمية التى شارك فيها ، وربما لم يقف على أخبار هذه المجالس كثير من النحاة ، ولعل من وقف عليها منهم عدها من قبيل النوادر العلمية التى لا تتطلب شرحاً ولا تستلزم نقداً ولا تستوجب شيئاً من التصدى .

* * *

(١) انظر : الكامل ط التجارية ، الفاضل ط دار الكتب ، المقتضب (مخطوط بدار الكتب) . وقد طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الجزءين الأولين منه ولكن نظام توزيعه يجعله فى حكم المخطوط .

٣ — التفسير المنطق

كان لتلك المحاولتين السابقتين لوضع نظرية تفسر سر ما يصيب آخر الكلمات فى التركيب من تغير فى الحركة أو ثبوت لها ، أثر فى خلق محاولة ثالثة معاصرة ، أراد بها صاحبها — وهو الأستاذ ابراهيم مصطفى رحمه الله — أن يفسر بدوره ظاهرة تغير الحركات فى أواخر الكلمات ، وأن يعطى تفسيره طابع الجدة ومظهر الموضوعية ؛ فإذا كانت نظرية العامل تستند — بصورة أساسية — إلى تصور أطراف ثلاثة فى العمل النحوى . وإذا كانت محاولة قطرب والمبرد معاً ترتكز على فهم الدراسة الصوتية المقطعية وجعلها محور تغير الحركات إيجاباً وسلباً ، فإن إبراهيم مصطفى يبدأ من المنطق ، ويتصور أن له من السلطان على اللغة ما يمكن معه أن يفسر سر ما فيها من ظواهر وما لقوالبها من خصائص .

ويبدأ إبراهيم مصطفى محاولته بنقد التفسير الدلالى لظاهرة التصرف الإعرابى كما فعل قطرب ، ولكنه لا يشير إلى قطرب من قريب أو بعيد ، وهو فى نقده لهذا التفسير يدعى على النحو ما ليس فيه ويقوّل النحاة مالم يقولوه(١) . وبعد أن يرى أن تمهيده لذكر أفكاره كاف يبدأ فى شرح ما يراه سبباً فى تغير الحركات فى آخر الكلمات . ومحور ما يراه « أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى فى تأليف الجملة وربط الكلام . . فما هو هذا المعنى الذى تشير إليه وتدل عليه ؟ .

أما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ،

(١) إحياء النحو ٤١ .

سواء كان هذا الارتباط بأداة أو من غير أداة ، كما فى : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك فى بناء أو فى نوع من الإتباع .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهى بمثابة السكون فى لغة العامة »[1] .

والواقع أن جزئيات هذه المحاولة لا جديد فيها ، فالاتصال بين حركات أواخر الكلمات وبين المعانى هو محور نظرية العامل ، ومحاولة ربط كل حركة من هذه الحركات بمعنى خاص معروفة من قديم ، منذ قرر صاحب المفصل أن وجوه إعراب الاسم هى « الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفع علم على الفاعلية ... والنصب علم المفعولية . . . والجر علم الإضافة »[2] . وأكده ابن يعيش بقوله « كل واحد منها — أى من الرفع والنصب والجر — علم على معنى من معانى الاسم التى هى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علما على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها »[3] وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت هذه المحاولة من كثير من المعاصرين تأييدا ، وكأنها قدمت جديداً فى مجال البحث النحوى ، حتى إن بعض الدارسين الذين يميلون إلى الاعتدال فى تناولهم لمشكلات النحو وعلاجهم لقضاياه لم يجد حرجا فى أن يقرر أن « للاعراب علامات تدل عليه ، وهى الحركات ، والحركات فى العربية ثلاث : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، وقد اعتدت

(١) إحياء النحو ٥٠ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧١/١ — ٧٢

(٣) شرح ابن يعيش ٧٢/١

العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً ، فجعلت الضمة علما للإسناد ، والكسرة علما للإضافة ، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة . ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوصة من وظيفة لغوية »[1] ومن عجب حقا أنه لا يشير — مع ذلك إلى — إبراهيم مصطفى وكأنه يكافئه على مافعله مع قطرب وابن مضاء وغيرهما ممن استوحى مذاهبهم دون أن يشير إليهم ، فيصنع معه نفس الصنيع . والجزاء من جنس العمل !! .

على أن أهم ماتتسم به هذه المحاولة ليس « التأليف » بين شتات الأفكار الموروثة فحسب ، وإنما تتصف فوق ذلك بالتناقض مع المنهج العام الذى أدعى الالتزام به صاحبها . ذلك أن الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى تيسير النحو ، وكان سبيله إلى تحقيق غايته هو منطقة أحكامه ، ومن ثم لم يجد بدا من تناول اللغة تناولا منطقيا — يحاول فيه أن يصب ظواهرها فى قضاياه الكلية ، وأن يحدد علاقاتها بأشكاله المنطقية . كل ذلك ليفر من كثرة الأحكام وتعدد الآراء وتنافر العلاقات وتشتت الظواهر . ولكن هذا السبيل الذى سلكه لم يسلمه إلى غايته النبيلة التى أرادها ، وإنما انتهى به إلى مزيد من الخلط فى الظواهر وكثير من الاضطراب فى تحديد علاقاتها وأحكامها جميعاً . فقد اضطر إلى أن يقف طويلا عند الظواهر التى تتناقض بصورة مباشرة مع ما ادعاه من قواعد . إذ أن الظواهر اللغوية لاتسلم إلى ما قرره من أن الرفع علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عليها . كذلك لاتنتهى هذه الظواهر إلى ما أكده من أن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شىء ، وإنما هى حركة خفيفة يستحب العرب أن ينهوا بها كلماتهم . وإذا كانت الظواهر اللغوية لاتؤيد ماذهب إليه من أحكام كلية فقد اضطرته إلى أن يلجأ إلى ما أنكره على

(١) فى النحو العربى للمخزومى ٦٧ .

النحاة»، وهو تأويل بما لا يتفق مع قواعدهم بما لا يؤيد أحكامه ويناقض بعض أصوله، وبذلك دخل التأويل فى منهجه أصلاً من أصول بحثه، وما دام التأويل قد أصبح محورا من المحاور الرئيسية التى يستند إليها منهجه فليس بد من أن يسلم إلى إغفال الظواهر اللغوية وإهمال خصائص النصوص التركيبية، وليس من سبيل — بعد هذا كله — إلا إلى مزيد من الأحكام والقواعد التى تتسم بالخلط والاضطراب والتناقض . وهى السمات التى أراد أن يهرب منها فلم يلبث أن انتكس فيها . وحسبنا أن نقدم مثلا واحد لهذا المنهج ولما انتهى إليه من أخطاء، هى — فى جوهرها — أخطاء المنهج التقليدى .

لقد زعم الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الرفع علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وهذا زعم تنقضه الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية . التى تجعل بين المرفوعات كلمات لا يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وتجعل من غير المرفوع كلمات يسند إليها ويتحدث عنها . فمن النوع الأول المنادى؛ فإنه مرفوع فى بعض أحواله وليس متحدثاً عنه، ومن النوع الثانى اسم إنّ واسم لا؛ فإنهما لا يرفعان مع أنهما مسند إليهما ومتحدث عنهما . فماذا فعل إبراهيم مصطفى تجاه هذه الحقائق الثابتة ؟ لقد رأى أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا إذا نصب[1]. وأما اسم إن فقد نصب لأنه يكثر مجىء الضمير بعد إن «والأداة إذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوى إلى أن يصلوا بينهما، فاستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب؛ لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل . فلما كثر مجىء ضمير النصب بعدها توهموا أن الوضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً على التوهم[2]» . وقريب من هذا ما قاله فى

(١) إحياء النحو ٦٢ وانظر نقد هذا التأويل فى : النحو والنحاة ١٣١ .
(٢) إحياء النحو ٦٨ — ٦٩ وانظر نقد هذا التأويل فى النحو : والنحاة ١٢٩ .

نصب اسم لا ، فقد ذهب إلى أنه ليس متحدثاً عنه ، لأنه ليس معه خبر ولا شيء متحدث به نحو : لاضير ولا بأس ولافوت . على حين جعل اسم لا متحدثاً عنه إذا كان مرفوعاً[1] .

وواضح أن هذا النمط من التناول يبدأ بداية خاطئة تماما ؛ إذ ينطلق من القواعد الكلية دون أن يرتكز على أساس من ملاحظة الظواهر اللغوية . وبدهي أن الخطأ يسلم إلى خطأ ، ويظل الأمر يتكرر حتى يصبح سلسلة من الأخطاء . وهذا ما حدث لإبراهيم مصطفى ، فانه بعد أن فقد نقطة البدء الصحيحة مالبث أن تصادمت قواعده مع الظواهر اللغوية . والغريب أن النحاة لم يصل تناقضهم مع الظواهر إلى الدرجة التى وصل إليها إبراهيم مصطفى ، بل كانوا دائما يراعون الاتساق مع الظواهر ولو عن طريق التأويل ، وكانت الظواهر التى يختلفون معها دافعة لهم لأن يجدوا أكثر من مبرر يسوغ لهم صحة قواعدهم من ناحية ، وسلامة الظواهر من ناحية أخرى . ولكن إبراهيم مصطفى ينكر ظواهر من الشيوع والثبات بحيث تعد حقائق راسخة ، ولذلك حين يحاول تأويلها يضيف إلى خطأ المنهج اضطراب الإحساس اللغوى .

ومن المؤكد أن إبراهيم مصطفى ماكان ليقع فى كل ماوقع فيه من أخطاء إلا بسبب واضح من طريقته فى الفهم وأسلوبه فى التناول وخطته فى التفسير ، وهو أن اللغة منطقية ، أو أن المنهج الذى ينبغى أن يتناولها به الدارسون هو المنهج المنطقى . إذ هو الذى يقدر – فى تصوره – على تفسير ظواهرها ويستطيع أن يقنن خصائصها . وهذه النظرة المنطقية إلى اللغة تغفل شيئاً جوهريا فى الدراسات اللغوية ، وهو أن اللغة لا تتسق مع المنطق ، وأن القواعد

(١) إحياء النحو ١٤٠ – ١٤٢ وانظر نقد هذا التفسير فى النحو والنحاة ١٣٠ .

النحوية دراسة لظواهر اللغة التركيبية فيجب أن تبدأ من الظواهر اللغوية ذاتها ، لا من الخضوع للمنطق الأرسطى الشكلى . ولعل كثيراً مما أصاب النحو من اضطراب وخلط إنما يعود فى بعض جوانبه إلى تحكيم القواعد المنطقية الأرسطية ، ولعل ما رأيناه فى محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى يعطى صورة لهذا الخلط وإن بدت متألقة بما وراءها من ذكاء الإنسان المعاصر .

خلاصة

بهذا البحث ننتهى إلى عدد من النتائج الهامة التى تشكل ملامح ما توصل إليه التراث النحوى فيما يتعلق بظاهرة التصرف الإعرابى .

أولى هذه النتائج :

أن ظاهرة التصرف الإعرابى سمة من سمات العربية ، وأن لها من التصرف فيها ما يجعلها خاصة من خصائصها لا يشركها فيها غيرها من اللغات ، ساميات وغير ساميات .

والنتيجة الثانية :

أن ملاحظة النحاة لبعض الأخطاء التى وقعت من المتكلمين بعد الفتح الإسلامى فى هذه الظاهرة ساهمت — بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى — فى التناول الموضوعى العلمى لهذه الظاهرة ، ثم لغيرها من الظواهر .

وثالث هذه النتائج :

أن البحث النحوى ظل فترة طويلة مقصوراً على محاولة التقعيد للظاهرة ، إلى أن أتيح له أن ينتقل — بفضل إشارة سيبويه الذكية — إلى مجال ثان أخصب البحث النحوى ، بما حاول تقديمه من تفسير للعلاقة بين حركة الآخر وبين معنى يستشفه من هذا التغير للحركة أو الثبوت .

وآخر هذه النتائج :

أن نظرية العامل — على أهميتها — ليست النظرية الوحيدة التى قدمها الفكر النحوى لتفسير العلاقة بين حركة آخر الكلمة حين تتغير أو تلزم حالة واحدة وبين المؤثر فيها ، إذ فى التراث النحوى نظريتان أخريان تحاول كل منهما المحاولة نفسها . وبذلك يتضح أن وضع نظرية العامل على أنها النظرية الوحيدة التى قدمها البحث النحوى وضع خاطىء ، يكشف عن سوء فهم للنظرية ، ويشير — فى الوقت نفسه — إلى عدم الإلمام بالتراث .

الباب الثاني

ظاهرة التطابق

أدرك النحاة وجود ضروب من التطابق فى التركيب اللغوى بدونها يضطرب معناه، فيفقد بهذا الاضطراب خصيصة من أهم خصائصه ، ودراسات النحاة عن التطابق لاتوجد منفصلة مستقلة عن دراساتهم لغيره من خصائص الجملة العربية ، وإنما هى مبثوثة هنا وهناك بين جزئيات الأحكام النحوية وما يتصل بها من قواعد وتعليلات ، لذلك فإنه ليس من الممكن دراسة تصورهم للظاهرة من خلال هذا الركام النحوى إلا بعد تجريد مايتصل بها مما يختلط به مما يتناول غيرها ، وبذلك يمكن أن نجد فى التراث النحوى ـ على اضطرابه وتشتته ـ تصورا لظاهرة التطابق التركيبى ، هذا التصور الذى يبدو ـ وإن لم يصرح به النحاة ـ من خلال كل الجزئيات التى تناولها البحث النحوى.

وفى التراث النحوى فيما يتصل بالظاهرة عدد من الاتجاهات الأساسية التى يمكن ـ إذا جمعنا بينها ـ أن تكون بمثابة العناصر الجوهرية ، بحيث تشكل فى مجموعها التصور النحوى للظاهرة اللغوية . وأبرز هذه العناصر :

أولا : التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه .

ثانيا : التطابق بين التركيب والموقف اللغوى .

ثالثا : التطابق بين أجزاء التركيب .

وسنخص كل عنصر من هذه العناصر بالتحليل فى فصل خاص يعقد له .

الفصل الأول

التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى

١ — لمحة تاريخية .
٢ — أساليب هذا النوع من التطابق .
٣ — المؤثرات فى هذه الأساليب .

لعل أول من نبه على هذا النوع من التطابق الخليل بن أحمد فى بعض مايؤثر عنه ، ومن ذلك قوله : « كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ومدا فقالو : صَرّ ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا : صَرْصَرَ »(١) . وقد تناوله كذلك سيبويه فى بعض أبواب كتابه ، ومن ذلك قوله فى « باب بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها بك ومصادرها »(٢) ، يقول : « ومن المصادر التى جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك : النَّزَوَان والنَّقَزَان والقَفَزَان ، وإنما هذه الأشياء فى زعزعة البدن واهتزازه فى ارتفاع ، ومثله : العَسَلاَن الرَّتَكَان ، وقد جاء على فُعَال نحو : النُّزَاء والقُمَاص ، كما جاء عليه الصوت نحو : الصُّرَاخ والنُّبَاح ؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ماتكلف من نفسه فى النَّزَوَان ونحوه . . . ومثل هذا : الغَلَيَان ؛ لأنه زعزعة وتحرك ، ومثله الغَثَيَان ؛ لأنه تجيش نفسه وتثور ، ومثله الخَطَرَان واللَّمَعَان ؛ لأن هذا اضطراب وتحرك . ومثل ذلك اللَّهَبَان والصَّخَدَان والوَهَجَان ؛ لأنه تحرك الحر وتؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان »(٣) .

وقد كان تنبه الخليل بن أحمد إلى وجود هذه الظاهرة فى بعض الأفعال

(١) انظر : الخصائص ٢/١٥٢ .
(٢) كتاب سيبويه ٢/٢١٤ .
(٣) كتاب سيبويه ٢/٢١٨ .

ثم التفات سيبويه إلى إدراكها فى المصادر ، حافزا للنحاة فى درسهم لهذه الظاهرة ومحاولاتهم إدراك أبعادها فى جوانب مختلفة من ألفاظ اللغة ، حتى جاء ابن جنى فتوسع فى درس هذه الظاهرة ، مستفيدا فى تناوله لها من التراث الذى خلفه سابقوه ، وهكذا ذكرها عرضا فى أكثر من باب من أبواب كتابية: الخصائص ، والمنصف ، كذلك خصص لها بابين كاملين فى خصائصه ، هما: «باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى»[1] و «باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى[2]».

والتطابق بين اللفظ المفرد والمعنى يتم بوساطة وسائل مختلفة منها : اختيار الأصوات الملائمة للأحداث أو المعانى ، أو ترتيب الحركات فى الصيغة ، أو تضعيف أحد الحروف الأصلية فيها ، أو زيادة بعض الحروف فى وسطها ، أو بوساطة التضعيف والزيادة معا ، أو بإدخالها لواصق عليها ، كما يكون أيضاً بوساطة تغيير الصيغة إلى وزن مغاير .

١ — اختيار الأصوات الملائمة للأحداث :

يقول ابن جنى فى شرح هذه الوسيلة من وسائل التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى : « فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهج مُتْلَئِب عند عارفيه مأموم ، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبَّر بها عنها ، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها ، وذلك أكثر مما نقدره ، وأضعاف ما نستشعره »(٣) .

وأمثلة ذلك كثيرة ، منها : خَضَم لأكل الرطب وقَضَم لأكل اليابس ، اختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس ، حذوا لمسموع

---

(١) الخصائص ٢/١٥٢ .
(٢) الخصائص ٣/٢٦٤.
(٣) الخصائص ٢/١٥٧.

الأصوات على محسوس الأحداث »[1].

ومنها أيضا : النَّضح الماء ونحوه ، والنَّضخ أقوى من النضح ، فجعلوا الحاء لرقتها الماء الضعيف ، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه »[2].

ومنها : الوسيلة والوصيلة ، « فالوصيلة أقوى معنى من الوسيلة ... فجعلوا الصاد لقوتها المعنى الأقوى والسين لضعفها للمعنى الأضعف »[3].

ومن ذلك القسم والقصم « فالقصم أقوى فعلا من القسم ، لأن القصم يكون معه الدق ، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما ، فلذلك خصت بالأقوى الصاد ، وبالأضعف السين »[4].

٢ — ترتيب الحركات فى الصيغة :

وتطرد هذه الوسيلة فى المصادر والصفات ، ومن ذلك ما قرره ابن جنى من أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة . . . و (الفَعَلَى) فى المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة نحو : البَشَكَى ، والجَمَزَى والوَلَقَى . . فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر — أعنى باب القلقلة — والمثال الذى توالت حركاته للأفعال التى توالت الحركات فيها »[5].

ويؤيد ما قرره ابن جنى كثير من النماذج اللغوية ، ومن ذلك قول رؤبة :[6]

---

(١) انظر الخصائص ٢/١٥٧ — ١٥٨ .
(٢) الخصائص ٢/١٥٨ .
(٣) الخصائص ٢/١٥٨ .
(٤) الخصائص ٢/١٦١ ، وانظر مزيدا من الأمثلة فى المزهر ١/٤٩ وما بعدها نقلا عن الجمهرة ، والإبدال ، وديوان الأدب ، وغيرها .
(٥) الخصائص ٢/١٥٣.
(٦) انظر : ديوانه ٦٥.

أَوْ بِشَكَى وَخَدَ الظَّلِيمِ النَّزْ

وقول أمية بن أبي عائذ :[1]

كأني ورحلى إذا رعتها   على جَمَزَى جازئٍ بالرمال
أو أصحمَ حامٍ جراميزَهُ   حزابيةٍ حَيَدَى بالدحال

٣ — تضعيف أحد أصول الصيغة :

ويكون هذا التضعيف عادة وغالبا في عين الصيغة ، نحو كسَّر ودمر وقطَّع وفتَّح وغلَّق ، وقد علل ابن جنى لتضعيف العين فذكر « أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة بهما ، فصارا كأنهما سياج لها ، ومبذولان للعوارض دونها ، ولذلك تجد الاعلال بالحذف فيهما دونها[2] » .

زيادة بعض الحروف :

تطرد زيادة بعض الحروف للإشارة إلى زيادة المعنى في باب فَعَل وافْتَعَل في الأفعال ، وفي باب فَعيل وفُعَّال في الأسماء صفات وغير صفات .

فمثال الأفعال : قَدَر واقْتَدَر ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر « قال الله سبحانه وتعالى (أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ) فمقتدر هنا أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ »[3]

---

(١) انظر: الخصائص ٢/١٥٣ ، اللسان ٧/١٨٨ ، ديوان الهذليين ٢/١٧٤ ، ١٧٦ ، والبيت مذكور بتغيير يسير في المصادر المذكورة .
(٢) انظر : الخصائص ٢/١٥٥ .
(٣) الخصائص ٣/٢٦٤ — ٢٦٥ .

ومثال الصفات نحو : رجل جميل ووضيء ، فإذا أريد المبالغة فى ذلك قيل وُضّاء وجُمّال ، « فيزاد فى اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه »[1] . ومنه قول أبى صَدَقَةَ الدّبيرى[2] :

والمرء يُلحِقُه بفتيان الندى خُلُقُ الكريم وليس بالوضاء

وقول الشماخ :[3]

دار الفتاة التى كنا نقول لها يا ظبية عُطُلاً حُسّانَهُ الجيد

ومثال غير الصفات نحو : نُسّاف ، اطائر ، وخُطّاف ، علما غير صفة ، ويجعله ابن جنى ملحقا بالصفات يقول : «فأما قولهم خُطّاف وإن كان اسما فإنه لاحق بالصفة فى إفادته معنى الكثرة ؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به »[4] .

ومن المشترك بين الأسماء والصفات زيادة ياء التصغير ، وزيادة ياء التصغير تفيد أيضا معنى زائدا على المعنى الأصلى للفظ المصغر . سواء كان اللفظ صفة أو علما . كقمر وقمير ورجل ورجيل ومسكين ومسيكين .

وقد ذكر ابن فارس أنه يطرد أيضا زيادة النون أو الميم فى آخر المصدر للدلالة على زيادة المعنى ؛ نحو . (رَعْشَن) للذى يرتعش ، و (خَلْبَن) و (زَرْقَم) للشديد الزرقة ، و (صَلْدَم) للناقة الصلبة — والأصل صلد — و (شَدْقَم) للواسع[5] .

٥ - التضعيف والزيادة .

ويطرد فى افعَوْعَلَ ، كررت فيه العين وزيدت الواو . ومثاله خشن واخْشَوْشَن ، ومنه قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه . اخشوشنوا وتمعددوا

(١) الخصائص ٢٦٦/٣ (٢) انظر اللسان ١٩٠/١ والمخصص ٨٩/١٥
(٣) انظر ديوانه ٣٩٠ (٤) الخصائص ٢٦٧/٣ (٥) الصاحبى ٧٠

أي « اصلبوا وتناهوا في الخشنة . وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب . ومثله : حلا واحلولى . وخلق واخلولق. وغدن واغدودن »[1] .

٦ — اللواصق .

اللواصق التي تدخل على الصيغ فتضيف إليها معنى جديداً تكون إما لواصق أمامية ، أو لواصق خلفية .

وأبرز اللواطق الأمامية (است) الألف والسين والتاء ، وتدخل هذه اللاصقة على الفعل الماضي وفعل الأمر ، ويحدث فيها نوع من التغيير حين تدخل على المضارع ، إذ يحل فيها حرف المضارعة محل همزة الوصل المجتلبة للنطق بالساكن .

وهذه اللاصقة تستعمل في أكثر الأمر للطلب[2] ، ويعلل ابن جني لتقدم هذه اللاصقة على الحروف الأصلية للصيغ بقوله : « فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول : الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك ، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الإجابة إليه ، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه . فكما تبعت أفعالُ الإجابة أفعالَ الطلب ، كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة ، وذلك نحو : استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى واستدنى »[3] ... فالأصول منها خرج وقدم ووهب ومنح .... الخ « فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال

(١) الخصائص ٣/٢٦٤ وانظر أيضا : المنصف ١/٨١ .
(٢) انظر : الخصائص ٢/١٥٣ .
(٣) الخصائص ٢/١٥٤ .

وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها »[1] ، فلما تقدمت اللاصقة دلت على طلب هذه الأفعال وحاجتنا إليها وإعمالنا فيها .

وأما اللواصق الخلفية فعديدة ، وتلحق بالأفعال كما تلحق بالأسماء . وتهدف هذه اللواصق فى الأفعال إلى بيان نوع المسند إليه : مفرداً أو مثنى أو جمعا . وذلك إذا لم يكن المسند إليه ظاهرا فى التركيب . كما تهدف فى الأسماء إلى تحديد عددها : واحدا أو مثنى أو جمعا ، أو بيان نوعها : تذكيراً أو تأنيثاً . أو بيان نسبتها ، أيا كان ماتنسب إليه .

٧ — تغيير الصيغة .

ويتخذ اصطلاح (العدل) عند النحويين . وصوره عديدة :

ا — فمنه مايكون العدول فيه من الصيغ الموازنة لفَعِيل إلى صيغ موازنة لفُعَال — بضم الفاء وتخفيف العين — للدلالة على زيادة المعنى .

نحو : طُوَال ، فهو أبلغ معنى من طَوِيل . وعُرَاض فإنه أبلغ معنى من عَرِيض . وكذلك خُفَاف من خَفِيف . وقُلَال من قَلِيل . وسُرَاع من سَرِيع[2] .

ب — ومنه مايكون العدول فيه من فَعِيل إلى فُعَّال — بضم الفاء وتشديد العين — صفة أو غيرها ، كما أشرنا إلى ذلك فى النقطه الرابعة .

حـ — ومنه ما يكون العدول فيه من اسم الفاعل إلى فِعِّيل ، نحو : سكِّين إذ هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به .

د — وتحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير[3] إلى صيغ أخرى يصطلح عليها

---

(١) الخصائص ٣/٢٦٧ (٢) السابق

(٣) انظر كتاب سيبويه ١/٥٦ ، منار السالك ٢/١٠ ، همع الهوامع ٢/٩٦ — ٩٧ .

النحاة بصيغ المبالغة ، وهى أبنية عديدة حاول ابن خالويه فى (شرح الفصيح) أن يجمعها ، فذكر أنها اثنا عشر بناء ،[1] هى « : (فعَّال) ك : فسَّاق ، و (فُعَل) ك : غُدَر ، و (فَعَّال) ك : غدَّار ، (فَعُول) ك : غدور ، و (مِفعيل) ك : معطير ، و (مِفْعَال) ك : معطار ، و (فُعَلَة) ك : هُمَزَة لُمَزَة ، و (فَعُولَة) ك : ملولة ، و (فَعَّالة) ك : علَّامة ، و (فَاعِلة) ك : راوية وخائنة ، و (فُعَالة) ك : بقاقة للكثير الكلام ، و (مِفْعالة) ك : مجزامة » .

وفاتته صيغتان هما : (فَعِيل) كشبيه ، و (فَعِل) كحذر .

والمشهور من هذه الأبنية خمس صيغ ، هى :[2]

صيغة (فَعَّال) ، نحو قول القلاخ :

أخا الحرب لبَّاساً إليها جلالها　　　وليس بِوَلاَّج الخوالف أعقلا

وصيغة (فَعُول) نحو قول أبى طالب :

ضَرَوبٌ بنصل السيف سوق سمانها　　　إذا عدموا زادا فإنك عاقـــر

وقول ذى الرمة :

هَجُوم عليها نفسه غــير أنه　　　متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض

ومنه قول أبى ذؤيب الهذلى :[3]

قلى دينه واهتاج للشوق إنها　　　على الشوق إخوان العزاء هَيُوج

وصيغة (مِفعَال) ، ومثاله ما حكاه سيبويه : إنه لمِنْحَارٌ بوائكها»[4].

(1) انظر : المزهر ٢/٢٤٣ .

(2) انظر الهوامع ٢/٩٦ — ٩٧ ، شرح التصريح ٢/٦٧ — ٦٨ ، حاشية الشيخ يس على التصريح بهامشه ، كتاب سيبويه ١/٥٧ ، ٥٨ ، منار السالك ٢/١٠ — ١١ .

(3) البيت فى كتاب سيبويه ١/٥٦ ولكنه غير مذكور فى شعر أبى ذؤيب المنشور فى ديوان الهذليين ، انظره فى الجزء الأول ص ١ — ١٦٤ وانظر أيضاً فهارس الديوان وبخاصة ٣/١٣٠ ، ورجح العينى فى شرحه لشواهد الأشمونى كونه للراعى ، انظر : شرح الشواهد ٢/٢٩٧ .

(5) كتاب سيبويه ١/٥٨ .

وتحويل صيغة فاعل إلى إحدى هذه الصيغ الثلاثة مسموع كثيراً ، ومن ثم فإنه مقيس . أما الصيغتان الباقيتان فالمسموع منهما قليل ، ولذلك جعل بعض النحاة التحويل إليهما مقصوراً على السماع وليس مقيسا [1] .

وهاتان الصيغتان هما : [2]

صيغة (فَعيل) ، ومنه قول عبيد الله بن قيس الرقيات : [3]

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا

وقول ساعدة بن جؤية : [4]

حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

وصيغة فَعِل ، ومنه قول زيد الخيل :

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

وقول الآخر [5] :

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراتها ندب له وكلوم

* * *

وكل هذه التفاصيل التي قدمها البحث النحوي لوسائل التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه كانت نتيجة طبيعية لوجود نظريتين عند النحاة واللغويين العرب .

أولى هاتين النظريتين هي وجود مناسبة من نوع ما بين اللفظ ومعناه ،

---

(١) انظر : منار السالك ٢/١٠ ، ١١ ، التصريح ٢/٦٧ ، همع الهوامع ٢/٩٦ – ٩٧ ، كتاب سيبويه ١/٥٧ — ٥٨ ، شرح المفصل ٦/٧٢ الرضي على الكافية ٢/١٨٧ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٩٧ ، اللباب في علل البنا والإعراب ٢٤٨ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) البيت في ديوانه

(٤) كتاب سيبويه ١/٥٨ ، ديوان الهذليين ١/١٩٨ .

(٥) هذا البيت أحد الأبيات التي لم ينسبها سيبويه ، وقد نسبه الشنتمري في تحصيل عين الذهب لابن الأحمر ، على حين نسبه ابن منظور للبيد . انظر : كتاب سيبويه ١/٥٧ ، وتحصيل عين الذهب بهامشه ، اللسان .

فالألفاظ عند النحاة أدلة على المعانى ، فإذا زيد فيها شيء فقد وجب أن تكون هذه الزيادة دليلا على زيادة المعنى ، وكذلك إن حدث فيها نوع من الانحراف عن أصل الصيغة فقد وجب أن يكون ذلك دليلا على حادث متجدد عرض له ، وتكاد تكون هذه الكلمات هى نفس كلمات ابن جنى الذى يقول : « وبعد ، فإذا كانت الألفاظ أدلة المعانى ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ، وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث متجدد له » [1] .

ولكن ما نوع المناسبة التى بين الألفاظ والمعانى ؟ إن النحاة لم يقدموا إجابة مباشرة عن هذا السؤال ، بيد أن دراساتهم فى وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى — هذه الدراسات التى عرضنا لها بإيجاز فى الصفحات السابقة — تكشف عن نوع المناسبة الذى تصوروه يحكم العلاقة بين اللفظ ومعناه .

فالوسيلة الأولى من وسائل التطابق تكشف عن أن النحاة يتصورون أن التناسب بين اللفظ والمعنى أمر طبيعى ، وذلك أن الألفاظ عندهم تعبر بأصواتها عن معانيها ، وكأنهم يتصورون بذلك أن اختيار الأصوات وتأليفها داخل الكلمات والصيغ إنما تحكمه قاعدة محددة هى ملاحظة مدلول تلك الكلمات والصيغ التى يعبر بها عنها . وعلى هذا الأساس وجدناهم يجعلون الكلمات التى تشمل الحروف المجهورة تدل على معنى أقوى من الكلمات التى تتألف من حروف مهموسة ، وذلك لأن الأصوات المجهورة أقوى فوجب إذاً أن يعبر بها عن المعانى القوية . أما الأصوات المهموسة فرقيقة ضعيفة ، ومن ثم ينبغى أن تقتصر دلالتها على المعانى التى تتلاءم معها رقة أو ضعفاً .

وعلى الرغم من أن الوسيلة الثانية من وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى

---

(١) الخصائص ٣/٢٦٨ .

— فضلا عن الأولى — تؤيد هذا الاستنتاج وتدعمه. فإن الوسائل الأخرى التي ذكرها النحاة يمكن أن تدل على اتجاه آخر في فهم نوع المناسبة بين اللفظ والمعنى، إذ أن المناسبة فيها ليست مناسبة طبيعية، تمتد بصورة آلية عن تصور علاقة حتمية بين اللفظ ومعناه. وإنما هي في الأساليب الخمسة الأخيرة نوع من العلاقة الاعتباطية أو العرفية، أي أنها أساليب اصطلح عليها النحاة وقرروها بعد أن درسوا النماذج اللغوية وكشفوا عن نوع من الاطراد لما فيها. ومن ثم فإنهم في هذا النوع من الأساليب غالباً يجعلون أحكامه مطردة وقواعده كلية، يمكن أن تطبق في صياغة نماذج لغوية جديدة احتذاء عليها واقتداء بها، على حين إنه في الأسلوبين الأولين اللذين يعتمدان بصورة رئيسية على ما تصوروه من المناسبة الطبيعية نجد أن أحكامهما النحوية لا تعتمد إلا على مجموعة من النماذج اللغوية التي لا يكاد يشركها فيها غيرها.

وإذا استثنينا ابن جني من بين النحاة العرب فإننا نجد اتجاه النحاة في مجموعه يرتكز على تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى بالعلاقة العرفية، وبهذا يكون اتجاه النحاة أكثر دقة من اتجاه اللغويين العرب، الذين يؤمن عدد كبير منهم بوجود الرابطة العقلية المنطقية بين الأصوات ومدلولاتها. وهو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية [1]. هذا الإيمان الذي يمكن أن نلمحه في مواطن كثيرة من الخصائص وسر الصناعة والمنصف لابن جني، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، وفقه اللغة للثعالبي، والاشتقاق لابن دريد، والذي انعكس أيضاً على الصفدي في مقدمته الأولى لنكت الهميان، والسيوطي في بعض قضايا المزهر وأمثلته [2].

---

(١) من أسرار اللغة ٤٩ — ٥٠.

(٢) انظر أمثلة لذلك في: الخصائص ١٣٤/٢، ١٥٧، ٢٦٤/٣ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، فقه اللغة للثعالبي، الاشتقاق ١٩٨، ٣١٨، نكت الهميان ٦، المزهر ١٤/١ — ١٥، ٤٧ وما بعدها، وفيه نقول كثيرة عن ديوان الأدب والجمهرة والغريب المصنف وغيرها.

وقد أسلم تصور المناسبة بين اللفظ والمعنى إلى نظرية أخرى أثرت بعض التأثير في النحو ، وأعمق التأثير في اللغة ، وهذه النظرية هي ضرورة اتصال معاني الألفاظ التي يتحد أصواتها ، سواء اتفقت أو اختلفت في ترتيب هذه الأصوات . وهو ما يصطلح عليه — عند النحاة واللغويين على السواء — بالاشتقاق .

أما النحاة — ما عدا ابن جني الذي يعد في الواقع أقرب إلى اللغويين — فإنهم يشترطون في وحدة المعنى أو تقاربه ضرورة ترتيب الأصوات في المشتقات ترتيباً واحداً ، بحيث إذا تشابهت الأصوات دون ترتيب في كلماتها فإنهم لا يعدونها من قبيل الاشتقاق . وعلى هذا فإن الاشتقاق عندهم إنما هو اشتقاقات المشتقات السبعة من أفعالها أو من مصادرها — على خلاف —[1] وهذا الاشتقاق وحده هو الذي يسرى فيه المعنى — مع شيء من التغير مرده إلى نوع المشتق — في جميع اشتقاقاته .

وأما اللغويون — ومعهم ابن جني[2] — فإنهم لا يشترطون هذا الشرط النحوي ، وإنما يرون أن وحدة المعنى لا يحول بينها اختلاف في ترتيب الأصوات ، ومن ثم يجعلون المعنى دائراً مع الحروف الأصلية مهما تعددت تقلباتها ، بل إن من اللغويين من جعل الاشتراك في أصلين فقط من أصول الكلمة دليلاً على الاشتراك في معنى عام بينها ، وقد سار على ذلك ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ، والثعالبي في بعض ما كتبه في فقه اللغة ، والصفدي في نكت الهميان[3] .

---

(١) انظر في تحقيق هذا الخلاف : الانصاف ١٤٤ ، المسائل الخلافية — ٩٨ ب — ٩٩ أ المسائل العسكريات — مصور — لوحة ١٣١ ، المسائل البصريات — مصور — لوحة ٨٨ ، التكملة — مخطوط — ١٦٢ ، شرح المفصل ٤٣/٦ ، اللباب ١٣٩ — ٢٤٠ ، الجمل ٢٣ أ ، شرح الجمل لابن العريف ١٢٠ أ ، شرح الجمل لابن الصائغ — الجزء الأول .

(٢) انظر : الخصائص ١٣٤/٢ — ١٣٨ .

(٣) انظر صفحات : ٦ — ١٠ .

وقد أطلق ابن جنى على الاشتقاق عند النحاة اصطلاح الاشتقاق الصغير أو الأصغر،(١) كما أطلق على الاشتقاق عند اللغويين اصطلاح الاشتقاق الكبير أو الأكبر(٢). وهذا الاتجاه هو الذى أخذ به علماء الأصول ومن أبرزهم الإمام الرازى الذى يقرر فى وضوح أن « الاشتقاق أصغر وأكبر: فالأصغر كاشتقاق صيغ الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر. والأكبر هو: تقلب اللفظ المركب من الحروف إلى انقلاباته المحتملة، مثلا اللفظ المركب من ثلاثة أحرف يقبل ستة انقلابات، لأنه يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة أول هذا اللفظ، وعلى كل من هذه الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين. مثلا اللفظ المركب من: (ك ل م) يقبل ستة انقلابات: كلم، كمل، لمك، لكم، ملك، مكل. واللفظ المركب من أربعة أحرف يقبل أربعة وعشرين انقلابا... وعلى هذا القياس المركب من الحروف الخمسة »(٣).

وفى تحديد هذه الأقسام والاصطلاحات كلام كثير؛ إذ يرى بعض الباحثين المعاصرين أنهما ليسا قسمين فقط، فيجعله الأستاذ عبد السلام هارون أقساما ثلاثة(٤)، كما يجعله الأستاذ عبد الله أمين أربعة أقسام(٥). والواقع أن أحد أقسامه الأربعة ليس من قبيل الاشتقاق وإنما هو من باب النحت. وهو ما سماه بالاشتقاق الكُبّار، والذى مثل له بنحو: دمعزة وطلبقة من أدام الله عزك وأطال الله بقاءك

* * *

(١) انظر: الخصائص ٢/١٣٣.

(٢) انظر: الخصائص ٢/١٣٣، وانظر نماذج منه فى ١٣٤ — ١٣٨.

(٣) كشف الظنون ١/١٠٨.

(٤) انظر: الاشتقاق لابن دريد، مقدمة المحقق ٢٧.

(٥) انظر كتابه: الاشتقاق ١ — ٢.

الفصل الثاني

التطابق بين التركيب والموقف

١ — أساليب هذا النوع من التطابق .
٢ — دراسة تطبيقية .

درس النحاة واللغويون العرب الوسائل التى لجأت إليها اللغة لتطابق بين التركيب والموقف اللغوى ، وقد استعانوا فى دراستهم ببعض ما خلفه الأدباء من نصوص ، محاولين تفسيرها بما يكشف عن عناصر الملاءمة بينها وبين الموقف الذى قيلت فيه . وقد نتج عن هذه الدراسات كثير من النتائج الهامة فى البحث النحوى واللغوى والأدبى جميعاً ، وكانت إحدى هذه النتائج تحديد وسائل التطابق بين التركيب والمعنى .

ووسائل التطابق التى كشفت عنها هذه الدراسات ثلاثة :

(١) الترتيب بين أجزاء التركيب .

(٢) حذف بعض أجزاء التركيب .

(٣) الاستعانة بالصيغ المختلفة لتحديد مضمون التركيب .

١ — الترتيب بين أجزاء التركيب .

الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به ، سواء كان التركيب خبراً أو إنشاء ، مثبتاً أو غير مثبت .

فالجملة الخبرية إما أن يتصدرها اسم أو يتقدمها فعل ، وليس التركيبان سواء فى إفادة المعنى ، بل لا يلجأ المتكلم إلى تأليف جملة اسمية أو فعلية إلا مراعاة لما يتطلبه الموقف اللغوى ، ومن ثم فإن جملة : أنا أكلت كذا ، تختلف عما تفيده جملة : أكلت كذا ؛ لأن التركيب الأول يتضح منه أن المقصود الرئيسى هو الإخبار عن الاسم المتقدم ، وأما التركيب الثانى فيكشف عن أن المقصود به هو الدلالة على الحدث . والأمر كذلك أيضاً فى تقديم الفاعل على المفعول ، أو تقديم المفعول على الفاعل ، إذ يفيد تقديم أحدهما مالا يفيده تقديم الآخر.

وقد أشار إلى ذلك سيبويه ، فقال : « كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »(١) .

وقد فسر النحاة ذلك فقالوا : « إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم فى حال الخارجى : أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شىء ، فإذا قُتِل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجى فيقول : قَتَل الخارجىَّ زيدٌ ، ولا يقول : قتل زيدٌ الخارجىَّ ؛ لأنه يعلم أنه ليس للناس فى أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة »(٢) .

ثم قالوا : فإن كان رجل ليس له بأس ، ولا يقدر فيه أنه يقتل ، فقتل رجلا ، وأراد المخبر أن يخبر بذلك ، فإنه يقدم ذكر القاتل ، فيقول : قتل زيدٌ رجلا ، ذلك لأن الذى يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه . . . ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً

(١) انظر : كتاب سيبويه ١٥/١ .
(٢) انظر : دلائل الإعجاز ٨٤ ، نهاية الأرب ٦٣/٧ .

بالذى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذى وقع منه »(١) .

ويقدم الاسم للدلالة على أحد معنيين :(٢) .

الأول : الحصر . أى تخصيص الفعل بالاسم المتقدم ، نحو : أنا شفعت فى شأن خالد ، فالمتكلم يقصد من مثل هذا التعبير الدلالة على حصر الفعل فى الاسم المتقدم .

الثانى : التأكيد . أى تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم ، دون أن يتضمن ذلك بالضرورة حصر الفعل المتأخر فى الاسم المتقدم ، نحو : محمد يعطى الجزيل ، فقد دل هذا التركيب على أن الإعطاء دأب محمد دون نفيه عن غيره ، ومنه قوله تعالى : (واتخذوا من دونه آلهة لا يَخْلقُونَ شيئاً وهم يُخْلَقُونَ) فإنه ليس المراد تخصيص المخلوقية بهم ، بل تأكيد مخلوقيتهم له ، وقوله تعالى : (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) ، ومنه قول دُرْنَى بنت عَبْعَبَةَ :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

وقد أشار إلى هذا الموضع سيبويه حين تناول المفعول إذا تقدم فرفع بالابتداء ، وبنى الفعل الذى كان ناصباً له عليه ، وعدى إلى ضميره(٣) .

وقد حاول البلاغيون تفسير السبب فى إفادة هذا التركيب للتأكيد ، فذكر صاحب حسن التوسل ، وتابعه صاحب نهاية الأرب « أن السبب فى هذا التأكيد أنك إذا قلت مثلا : زيد ، فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه، فيحصل للسامع تشوق إلى معرفته ، فإذا ذكرته قَبِلَتْهُ النفسُ قبولَ العاشق معشوقه ، فيكون ذلك أبلغ فى التحقيق ونفى الشك والشبهة ، ولهذا تقول لمن

(١) دلائل الاعجاز ٨٤ – ٨٥ ، حسن التوسل ٣٠ .
(٢) حسن التوسل ٣١ (٣) دلائل الاعجاز ١٠١ .

تعدُه : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر » وذلك إذا كان من شأن من يسبق له وعد أن يعترضه الشك فى وفائه ، ولذلك يقال فى المدح : أنت تعطى الجزيل ، بل أنت تجود حين لا يجود أحد ، ومن ها هنا تعرف الفخامة فى الجمل التى فيها ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى : (فإنها لا تعمى الأبصارُ ولكن تعمى القلوبُ التى فى الصدور) وقوله تعالى : (إنه لا يفلح الكافرون »[1] .

والأمر كذلك فى الخبر المنفى أيضاً ، فإن تقديم الاسم يفيد معنى غير مايفيده تقديم الفعل، فإذا قلت لمعجب بنفسه : أنت لا تحسن شيئاً ، فقد أفدت معنى لا يفيده :لا تحسن يا زيد شيئاً ؛ إذ التركيب الأول قد أفاد حصر عدم الإحسان فى المخاطب أو تأكيده .أما التركيب الثانى فقد أفاد الخبر دون حصر أو تأكيد.[2]

وما تقرر فى التركيب الخبرى موجود فى التركيب الإنشائى أيضاً ، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل يفيد معنى لا يفيده دخولها على الاسم « فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشك بالفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك فى الفاعل من هو ؟ وكان التردد فيه »[3] .

وسواء كان المقصود الاستفهام حقيقة ، أم المقصود به الانكار ، أو الإقرار ، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل تصرف الاستفهام — أيا كان نوعه — إلى الفعل ، على حين يفيد دخولها على الاسم انصباب الاستفهام على الاسم دون الفعل .

* * *

(١) انظر : نهاية الأرب ٦٧/٧ ، عن حسن التوسل إلى صناعة الترسل — ٣١ .
(٢) انظر : حاشية العليمى على شرح التصريح ١٠٢/١ .
(٣) انظر : دلائل الإعجاز ٨٧ ، حسن التوسل ٣٠ .
(٤) حسن التوسل ٣٠.

٢ — حذف بعض أجزاء التركيب .[1]

من الأساليب التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب وما يقصد به حذف بعض صيغ التركيب نفسه ، وقد تناول النحاة هذا الأسلوب بالدرس فى أبواب شتى من أبواب النحو ، ومن أهم هذه الأبواب : المفعول به وما يلحق به والإغراء والتحذير والمبتدأ .

وسنكتفى بدرس الحذف فى هذه الأبواب ، باعتبارها أبرز الأبواب التى يدخلها الحذف من ناحية ، والتى يتم فيها الحذف بهدف تحقيق التطابق بين التركيب والموقف من ناحية أخرى .

المفعول به :

الأفعال التى تتعدى إلى مفعول به قد يلجأ المتكلم إلى حذف مفعولها، وقد ورد ذلك كثيراً فى القرآن الكريم [2] ، وأمام المتكلم سبيلان للحذف :

ا — أن يحمل الفعل المتعدى على غير المتعدى ، ومن ثم يكون حذف المفعول فى اللفظ والتقدير جميعاً .

ب — أن يقتصر على حذف المفعول فى اللفظ ، مع تقديره .

ولا يلجأ المتكلم إلى استخدام الأسلوب الأول إلا ليحقق هدفاً محدداً ، هو إثبات المعنى فى نفسه للشىء من غير التعرض لحديث المفعول. وكأن المتكلم يقصد بذلك إلى تركيز المعنى بتجريده مما يتصل به من جزئيات هو فى غنى

(١) نحن لا ندرس هنا جميع صور الحذف ، ولكننا نتناول بالتفصيل حذف التركيب بهدف تحقيق التطابق مع الموقف اللغوى .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٢/٤٠٥ وما بعدها . وانظر حصر هذه المواضع وتفصيل مواقف النحاة فيها فى: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٥٣ — ٢٥٨ .

عنها، نحو : فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع . فالمعنى هنا فلان يكون منه حل وعقد ، وأمر ونهى ، ونفع وضرر ، ومنه قوله تعالى : (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أى : هل يستوى من له علم ومن لا علم له ، من غير أن ينص على معلوم . وكذلك قوله تعالى : (وأنه هو أضحك وأبكى) إلى قوله : (وأنه هو أغنى وأقنى) .

« وبالجملة فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فلا تعد الفعل ؛ فإن تعديته تنقض الغرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : فلان يعطى الدنانير ، كان المقصود بيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا بيان حال كونه معطياً » (1) .

ولا يلجأ المتكلم إلى الأسلوب الثانى إلا لتحقيق واحد أو أكثر من أهداف ثلاثة :

(١) أن يكون المراد بيان حال الفاعل ، وأن ذلك الحال دأبه ، ومنه قول طُفَيْل الغَنَوِىّ :

جزى الله عنا جعفراً حين أزلقت ... بنا نعلنا فى الواطئين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمنا ... تلاقى الذى لاقوه منا لملت
هم خلطونا بالنفوس وألجئوا ... إلى حجرات أدفأت وأظلت

« والأصل أن يقول : لملتنا وألجؤونا وأدفأتنا وأظلتنا ، فحذف المفعول المعين من هذه المواضع الأربعة ، وكأن الفعل قد أبهم أمره ولم يقصد به قصد شىء يقع عليه : كما تقول : قد مل فلان ، تريد قد دخل عليه الملال من غير أن تخص شيئاً بل لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته ، فلذلك الشاعر جعل هذه الأوصاف من دأبهم ، ولو أضاف إلى مفعول معين لبطل هذا الغرض » (2) .

---

(١) نهاية الأرب ٧/٧٦ ، وانظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١١٩ .
(٢) نهاية الأرب ٧/٧٦ ، وانظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١٢٢ — ١٢٣ .

(٢) الإبهام بعدم قصد المفعول ، وذلك أنك « تذكر الفعل وفى نفسك مفعول مخصوص قد عُلم مكانه ، إما لجرى ذكر أو دليل حال ، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء ، أو تعرض فيه لمفعول »(١) ، ومثاله قول البحترى :(٢)

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع

فالمعنى : أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه «ولكنه تغافل عن ذلك إيذانا بأن فضائله يكفى فيها أن يقع عليها بصر أو يعيها سمع حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل ، فليس لحساده وعداه أشجى من علم بأن هنا مبصراً وسامعاً (٣) .

(٣) الاستغناء عنه لوضوحه ، نحو : أصغيت إليك ، أى أذنى . وأغضيت عليك ، أى جفنى . ومنه قوله تعالى . (وأوتيت من كل شىء) أى : أوتيت منه شيئاً(٤) .

التحذير :

أساليب التحذير ثلاثة :(٥)

الأسلوب الأول استخدام ضمير المحذر مثل : إياك ونحوه.

والأسلوب الثانى استخدام اسم مضاف إلى ضمير المحذر ، مثل : نَفْسَك أو رأسَك ونحوه.

---

(١) دلائل الإعجاز ١٢٠ .
(٢) ديوانه ٨٤/١ .
(٣) نهاية الأرب ٧٧/٧ .
(٤) الخصائص ٣٧٢/٢ .
(٥) الأشباه والنظائر ٢٩٨/٢

والأسلوب الثالث استخدام اسم المحذر منه ، مثل : الأسدَ أو السيفَ أو القطارَ ونحوه .

وواضح أن هذه الأساليب الثلاثة للتحذير تتسم جميعاً بالاختصار وذلك لأن التحذير — كما ذكر الرمانى — « مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام ».(1)

ويظهر الاختصار فى الأسلوب الأول من أساليب التحذير فى لجوء المتكلم إلى استخدام الضمائر ، بدلا من الأسماء الظاهرة . ثم استخدام ضمائر النصب ، دون ذكر الناصب لها ، وعند النحاة أن الناصب لها محذوف والسر فيه حاجة المتكلم فى التحذير إلى الإسراع به ، مما يجعل النطق بالعامل عائقاً دونه .

ويظهر الاختصار فى الأسلوب الثانى فى نطق المتكلم مباشرة بالجزء المخوف عليه ، دون أى تطويل للكلام ، مما يعطى المحذر فرصة لإنقاذ الجزء المخوف عليه من موضع الخطر .

والاختصار فى الأسلوب الأخير واضح فى قصد المتكلم إلى تحديد مصدر الخطر مباشرة ، تاركاً للسامع أو السامعين إبعاد هذا الخطر عن أنفسهم بما يتلاءم مع جهد كل منهم.

ويرى النحاة أن فى كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة قد حذف بعض الصيغ ، بل إن هذا الحذف قد يجب فى تراكيب معينة منها (2) . وعلى الرغم من أن ابن النحاس متبعاً سيبويه(3) قد فسر هذا الحذف بأنه لكثرته فى

---

(1) الأشباه والنظائر ٢٩٨/١.

(2) انظر : تحديد هذه التراكيب ونماذج التمثيل فيها فى : كتاب سيبويه ١٣٨/١-١٣٩ ، شرح المفصل ٢/ ٢٥ ، همع الهوامع ١٦٩/١ - ١٧٠ ، لباب الإعراب ٧٠ - ٧١ ، شرح التصريح ١٩٢/٢ - ١٩٤ ، منار السالك ١٥٤/٢ - ١٠٦ ، العباب فى شرح اللباب مخطوط غير مرقم . اللباب للعكبرى ٢٦٠ ، شرح الفصول الخمسين - مخطوط ٧٥ - ٧٦ ، المحصول فى شرح الفصول - مخطوط ٣٥٨ المرتجل فى شرح الجمل - مخطوط .

(3) كتاب سيبويه ١٣٨/١ .

الكلام[1] فكأنه للتخفيف عنده ـ مما يبدو مناقضاً لتفسير الرمانى الذى ذكرناه ـ فإن اصطلاح التخفيف فى النحو العربى مرن ويفسر ظواهر كثيرة ، مما يدفعنا إلى عدم الاعتداد بمعارضة هذا التفسير لتفسير الرمانى ، الذى يقرر فيه صراحة أن التحذير موضع إعجال لايحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام » .

الإغراء :

إذا كان الخوف سبباً لاختصار التركيب فى التحذير ، فإن الرغبة هى سبب هذا الاختصار فى الإغراء ؛ إذ قد يلجأ المتكلم إلى حث المخاطب على فعل أمر ما ، فيستخدم لذلك أسلوباً من اثنين[2] :

أسلوب التكرار نحو : المروءةَ المروءةَ ، الشهامةَ الشهامةَ ، وعليه قول مسكين الدرامى

أخاك أخاك إن من لا أخاله   كساع إلى الهيجا بغير سلاح

أو أسلوب العطف نحو : المروءةَ والنجدةَ ، الشجاعةَ والصلابةَ ، الأملَ والعملَ » [3] .

وواضح أن فى كل من هذين الأسلوبين نوعاً من الاختصار ؛ إذ يلجأ

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٩٨ .

(٢) ثمة أسلوب ثالث يرى النحاة أنه من أساليب الإغراء ، وهو الأسلوب المجرد من العطف والتكرار ، نحو : الصلاة جامعة ، بالنصب، والواقع أن هذا الأسلوب ـ وإن عده النحاة من أساليب الإغراء ـ فإنه ليس منه ، إذ لا يتسم بما يتسم به أسلوبا الإغراء الآخران من تركيز على الصفات المغرى بها ، ومن ثم فإنه يجوز فى هذا الأسلوب الأخير ذكر العامل على العكس من أسلوبى الاغراء المعتمدين على تكرار أو عطف .

(٣) انظر / شرح التصريح ٢/١٩٥ ، حاشية الشيخ يس على التصريح بهامشه ، منار السالك ٢/١٥٧ ، شرح المفصل ٢/٢٨ ، كتاب سيبويه ١/١٢٩ ، أسرار العربية ـ مخطوط ـ ٤٨ ب ـ ٤٩أ ، العباب فى شرح اللباب ـ مخطوط ، لباب الإعراب ٧١ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٩٣ ، الموفور ١٣٠أ .

المتكلم إلى التركيز على الصفات التي يريد من السامع الاتصاف بها والحرص عليها، وكأنما يلجأ المتكلم إلى هذا الأسلوب المباشر لإحساسه بضرورة هذه الصفات التي يغريه بها وحيويتها له، وكأنه إذا لم يتمسك بها عرض نفسه لأخطار فوادح. ومن ثم فإن في أساليب الإغراء ملامح من التحذير. مردها إلى الموقف اللغوي في كل منها وما يسوده من رغبة في نفع المخاطب وتجنيبه مواقع الخطر.

المبتدأ :

قد يلجأ المتكلم إلى حذف المبتدأ، ليعبر بذلك عن استحقاقه الوصف الذي جعل له، بحيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا له. ومنه قوله تعالى: (سورةٌ أنزلناها وفرضناها) أي هذه سورة. وقوله: (كأنهم يوم يرون مايوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار ' بلاغ) أي: ذلك بلاغ أو هذا بلاغ، وهو كثير[1] — وقد مثل له سيبويه بقول الشاعر[2].

اعتاد قلبك من ليلى عوائده ... وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به ... وكل حيران سار ماؤه خضل

قال: أراد ذاك ربع قواء، أو هو ربع، قال: « ومثله لعمر بن أبي ربيعة:[3]

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا ... كما عرفت بجفن الصيقل الخللا
دار لمروة، إذ أهلي وأهلهم ... بالكانسية نرعى اللهو والغزلا

كأنه قال: تلك دار »

---

(١) انظر. الخصائص ٣٦٢/٢ اللمع لابن برهان — مخطوط — ورقة ١٨أ — ب .
(٢) كتاب سيبويه ١٤٢/١ وفيه (سلمى) بدلا من (ليلى) . ودلائل الإعجاز ١١١ — ١١٢ .
(٣) ديوانه ٤٣٩، كتاب سيبويه ١٤٢/١ ودلائل الإعجاز ١١٢ .

ومنه قول طفيل الغنوى أيضاً [1]

وبالسهب ميمون النقيبة قوله   لملتمس المعروف : أهل ومرحب

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ – تحقيقاً لهذا القصد – القطع والاستئناف [2] ، وهو «أن يبدأ المتكلم يذكر الرجل ويقدم بعض أمره ، ثم يدع الكلام الأول ويستأنف كلاماً آخر ، فإذا فعل ذلك أتى – فى أكثر الأمر – بخبر من غير مبتدأ » [3] وأمثلة ذلك كثيرة . منها قول عمرو بن معدى كرب :

وعلمت أنى يوم ذا   ك منازل كعباً ونهدا

قوم إذا لبسوا الحديـ   ـد تنمروا حلقاً وقدا

ويقول الحطيئة : [4]

هم حلوا من الشرف المعلى   ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

بناةُ مكارم وأساةُ كلم   دماؤهم من الكلب الشفاء

ويقول الأقيشر [5] :

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه   وليس إلى داعى الندى بسريع

حريص على الدنيا مضيع لدينه   وليس لما فى بيته بمضيع

(١) كتاب سيبويه ١/١٤٢ ، ١٤٩ .

(٢) انظر : منار السالك ١/١٠٥ ، شرح التصريح ١/١٠٣ – ١٠٤ ، همع الهوامع ١/١٠٣ – ١٠٤

(٣) انظر: نهاية الأرب ٧/٧٨، دلائل الإعجاز ١١٢

(٤) البيتان ليسا فى ديوانه المنشور بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستانى ، انظر : ٩٦ – ١١٥ ، ٣٩٣ .

(٥) هو المغيرة بن الأسود بن وهب من شعراء بنى أمية عده الأصمعى من المولدين. انظر : الشعر والشعراء ٢١٠ – ٢٢٠ ، الموشح ٢٢١ ، الخزانة ٢/٢٧٠ .

ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح[1] .

العين تبدى الحب والبغضا   وتظهر الإبرام والنقضا
درة ما أنصفتنى فى الهوى   ولا رحمت الجسد المنضى
غضبَى ولا والله يا أهلها   لا أطعم البارد أو ترضى

وقول الأخطل[2] :

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا   أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
الخائض الغمر والميمون طائره   خليفة الله يستسقى به المطر

وقول جميل[3]:

وهل بثينة – ياللناس – قاضيتى   دينى وفاعلة خيراً فأجزيها
ترنو بعينى مهاة أقصدت بهما   قلبى عشية ترمينى وأرميها
هيفاء مقبلة ، عجزاء مدبرة   ريا العظام بلين العيش غاذيها[4]

وذكر المبتدأ فى هذ الموضع يبطل ماقصد إليه المتكلم ، ومن ثم وجب عند النحاة الحذف ولم يجيزوا الذكر ، وقد أضاف النحاة إلى هذا الموضع الذى

---

(١) من شعراء العباسيين ، عده المبرد محدثا ووسم شعره بالمغالاة انظر : الموشح ٢٩٨، طبقات الشعراء الآن المعتز ٢١٧ .

(٢) كتاب سيبويه ٢٤٨/١ .

(٣) دلائل الاعجاز ١١٥ ، وليست فى ديوانه .

(٤) انظر الكثير من هذه النماذج فى : دلائل الإعجاز ١١٢ وما بعدها .

يجب فيه حذف المبتدأ مواضع أخرى لا يستند الحذف فيها إلى أساس لغوى ، وإنما يتدعها توجيه القواعد النحوية[1] .

(١) من ذلك أن النحاة ذكروا أنه يكثر حذف المبتدأ جوازا فى المواضع الآتية :

١ — فى جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى: (وما أدراك ما هيه؟ نار حامية) أى هى نار . وقوله تعالى (هل أنبئكم بشر من ذلكم ؟ النار) أى هى النار .

٢ — بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو : (من يعمل صالحاً فلنفسه) أى فعمله لنفسه .

٣ — بعد القول نحو قوله تعالى : (قالوا : أساطير الأولين) أى هى أساطير الأولين .

كما ذكروا أيضا أنه يحذف وجوباً فى المواضع الآتية :

١ — النعت المقطوع إلى الرفع نحو : رحم الله زيدا المسكين بالرفع ، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو المسكين . فيعرب بعد القطع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا .

٢ — المخصوص بالمدح أو الذم نحو : نعم الكتاب كتاب الله ، وبئس الصديق المنافق . فالممدوح وهو كتاب الله والمذموم وهو المنافق يجوز فى كل منهما أن يعرب على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو .

٣ — أن يكون الخبر صريحا فى القسم نحو : فى ذمتى لأفعلن ، أى فى ذمتى ميثاق أو يمين أو عهد . فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا

٤ — أن يكون الخبر مصدرا يؤدى معنى فعله ويغنى عن التلفظ به نحو : صبر جميل ، وسمع وطاعة . فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف وجوبا . إذ الأصل الأصيل : أصبر صبرا جميلا، والمصدر مفعول مطلق لأصبر . ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه ، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع فى التعبير ، ويخرج نحويا على أنه خبر لمبتدأ محذوف . وبذلك تتحول الجملة من فعلية إلى إسمية لتفيد الدوام والثبوت .

=

وكذلك الأمر فى حذف الخبر ، فإن المواضع التى ذكر النحاة اطراد حذفه فيها ــ حتى جعلوه واجبا[1] ــ تقوم كلها على ما تفرضه القواعد النحوية

= ٥ — بعد لا سيما نحو : أحب الشعراء لا سيما أبو العلاء ، فيكون أبو العلاء خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو .

٦ — بعد المصدر النائب عن فعل الأمر نحو : سقيا لك ، ورعيا لك قال الشاعر

نبئت نعمى على الهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف إذ لا يصح تعلقه بالمصدر .

٧ — مع بعض ألفاظ مسموعة

نحو . من أنت ؟ محمد ، فمحمد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره مذكورك . وهو أسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه . فأشبه الأمثال فى أدائه لمعنى محدد ومن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يصح تغييره .

ونحو لا سواء ، عند الموازنة بين شيئين ، فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره لا هما ، أو لا هذان سواء .

ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا جائز لا واجب .

(١) أوجب جمهور النحاة حذف الخبر فى المواضع الآتية

١ — بعد لولا الامتناعية إذا كان الخبر كونا عاما .

نحو لولا زيد لخرج محمد ، وتقديره : لولا زيد موجود أو حاضر ، ومعناه أن الثانى امتنع لوجود الأول ، وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد . والجملة إذا وقعت خبرا لا بد لها من عائد.

هذا رأى جمهور البصريين .

ويرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل ، والتقدير : لولا يمتنع زيد. =

= وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي من وجوه[1] :

أ — أنه لو كان الأمر كذلك لجاز وقوع أحد بعدها ؛ لأن (أحد) يعمل فيها النفي ولم يسمع ذلك

ب — أنه لو كان معناه النفي لجاز أن تعطف عليه بـ (الواو) و (لا) لتأكيد النفي فيقال : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك، نحو قوله تعالى : (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات) فلما لم يجز ذلك ، ولم يستعمل ، دل على أن الجحود قد زايلها .

حـ — أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول ، ولولا غير مختصة بل تدخل على الأسماء نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وعلى الأفعال نحو قول الجموح :

قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود

٢ — أن يكون لفظ المبتدأ نصا في القسم

نحو : لعمر الله لأبذلن جهدى ، والتقدير : لعمر الله قسمى فقسمى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا . ولا يصح أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ بل يتحتم أن يكون الخبر لوجود اللام في أول المذكور[2] .

٣ — إذا سد مسده الفاعل .

نحو : أقائم الزيدان . فأقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ؛ إذ المعنى أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى .

والمتأمل يرى أنه ليس ثمة خبرا محذوفا . بل هو مجرد افتراض نحوى لا أصل له من واقع التعبير اللغوى

وقد أدرك ذلك ابن يعيش نفسه فذكر أنه « ليس ثمة خبر محذوف على الحقيقة »[3] . =

(١) شرح المفصل ٩٦/١ (٢) انظر : النحو الوافى ٣٧٥/١ – ٣٧٦ (٣) ابن يعيش ٩٦/١

. . . . . .

= ٤ -- إذا سد مسده واو المعية .

نحو : كل رجل وضيعته . والتقدير : كل رجل مع ضيعته مقرونان . وحذف الخبر اكتفاء بالمعطوف . لأن معنى الواو هنا كمعنى مع . وكل رجل وضيعته ، بمعنى مع ضيعته .

٥ - إذا سد مسده الحال

نحو : ضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا ، وأخطب ما يكون الأمير قائما

(١) والمعنى فى المثال الأول ضربت زيدا قائما ، أو : أضرب زيدا قائما . فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من توجيه اللفظ نحويا . ويرى النحاة أن ضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، وزيد مفعول به ، وقائما حال وهى التى سدت مسد الخبر .

ولا يصح أن تكون قائما خبر فيرتفع ؛ لأن الخبر إذا كان مفردا يكون هو الأول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم .

ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا ؛ لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى ، لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبه . ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته ، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغى أن يكون غير الأول .

وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير يعود إلى زيد وهو صاحب الحال ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل . والتقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما . فإذا هى الخبر — أو هى موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف — ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه ، ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به فى موضع مرفوع لأنه خبر المبتدأ . فإذا أريد المضى قدر بإذ ، وإذا أريد المستقبل قدر بإذا . =

من صرورة وجود جزئين فى تركيب الجملة العربية وأركان ثلاثة فى العمل النحوى، بحيث إذا لم يوجد سوى أحد ركنى الجملة وجب تقدير الركن الآخر منها ، وكذلك إذا فقد أحد أطراف العمل لزم تقديره حتى تلتقى أطراف المثلث الذى توهم النحاة وجوده طبقا لنظرية العامل وتبعا لتفسيرهم الدلالى ، وهذا النوع من الحذف قائم على أسس هى من قبيل المصادرات المذهبية ، دون أن يكون له فى التحليل اللغوى أساس يعتد عنه[1] .

= (ب) وتوجيه المثال الثانى كتوجيه المثال السابق . وليس بينهما من فرق سوى أن (أكثر) ليس بمصدر ولكنها لما أضيفت إلى المصدر، وهو شربى ، صار حكم التركيب حكم المصدر .

(حـ) وأما المثال الثالث ففيه اتساع أكثر من المثال الأول ذلك أن فيه وجهين من التقدير :

١ - فثمة تقدير للخبر المحذوف - كالمثال الأول - فأخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير ، والكون هنا بمعنى الوجود . والتقدير : أخطب وجود الأمير . جعل وجوده خطيبا مبالغة .

٢ - أن يكون الكون المقدر من ما والفعل بمعنى الزمان لا بمعنى الوجود ؛ لأن ما تكون فى تأويل المصدر الذى يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف . أى : أخطب أوقات كون الأمير . (انظر شرح المفصل ١ / ٩٧) .

* * *

(١) انظر تحليلنا لهذا النوع من الحذف وغيره من دعوى حذف أجزاء الجملة فى : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٨٨ وما بعدها .

٣ – الاستعانة بالصيغ.

رأى النحاة أن ثمة سبيلا ثالثاً تسلكه اللغة لإيجاد نوع من التطابق بين التركيب والمعنى المقصود ، تلجأ فيه إلى الاستعانة ببعض الصيغ لتحديد مضمون الجملة ، بحيث تتفق مع ما يقصد بها من معان .

وتزاد بعض الصيغ فى التراكيب لإفادة معانى : الاستفهام ، والنفى ، والتوكيد ، والحصر ، والقسم ، والعطف ، والاستدراك ، والتشبيه ، والتمنى ، والتوقع ، والتنبيه والنداء ، والتصديق والإيجاب ، والاستثناء ، والحث والتحضيض .

وبعض الصيغ التى تزاد لتحقيق أحد هذه المعانى قد تؤدى فى الوقت نفسه دوراً وظيفياً تركيبا ، وبعضها قد يقتصر على أدائه معناه الدلالى فحسب . ومن ثم فإن من الممكن أن نجد الصيغ التى تفيد النفي أو الاستفهام ، مثلا ، تفيد فى الوقت نفسه الجزم أو النصب أو الرفع .

كذلك تزاد بعض الصيغ لتحقيق وظائف تركيبية دون أى تأثير دلالى ، مثل : لام جواب القسم ، ولام جواب لو ولا ، ولام الأمر ، ولام الابتداء ، ولام التفصيل . . . الخ

ومن الواضح أننا سنتناول هنا بالتحليل القسم الأول من الصيغ ، وهى التى تلجأ إليها اللغة لإفادة معنى من المعاني . سواء كانت ذات تأثير وظيفى أو لم تكن .

* * *

الاستفهام [1] :

الاستفهام هو « طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل فى ذهنه مالم يكن

١) نحن لا ندرس هنا أساليب الاستفهام المختلفة فى اللغة ، وإنما نحصر حديثنا فى الاستفهام بوساطة الصيغ مع مايضيفه من تغيرات فى التركيب ودلالته.

حاصلا عنـده مما سأله عنه» [1]، والمطلوب حصوله فى الذهن إما تصور وإما تصديق . وذلك لأنه إما أن يطلب المتكلم حكماً بنفي أو إثبات وهو التصديق أولا وهو التصور [2] .

ومقتضى دراسات النحاة أن العربية لاتلجأ لإفادة أى من هذين القسمين إلى التنوع الصوتى ، وهو ما يصطلح عليـه فى البحث اللغوى المعاصر بالتنغيم أو النبر، وإنما تلجأ إلى زيادة صيغ معينة تدخل على التركيب اللغوى فتحيله من الخبر إلى الإنشاء الاستفهامى .

ويقسم النحويون هذه الصيغ أقساماً مختلفة باختلاف اعتبارات التقسيم :

١ — فهم يقسمونها بحسب نوعها إلى أسماء وحروف[3] .

٢ — وبحسب مدلولاتها إلى مايفيد الدلالة على الزمان أو المكان أو الذات (فاعلية ومفعولية) أو العلاقة (كيفية أو كمية) أو العلية (سببية أو غائية). [4]

٣ — وبحسب وظيفتها التركيبية إلى ما يختص بطلب التصور، وما يختص بطلب التصديق ، وما يفيدهما معا ، ثم إلى مايعمل ومالا يعمل[5] .

* * *

فصيغ الاستفهام الاسمية هى : مَنْ ، و«ما» و « أين » و « متى » ، و « كم » و« كيف» و «أى» ، وصيغة مركبة تفيد العلية وهى: « لماذا » وأما «أيان» و « أنى » فهما صورتان من أين ، وليستا صيغتين مستقلتين .

فـ : (من) و (ما) تفيدان السؤال عن الذات،سواء كان المسئول عنه فاعلا أو مفعولا . والفارق بينهما أن الذات التى يدل عليها بمن غالبا ما تكون ذاتا

(١) الأشباه والنظائر حـ٤/٢.
(٢) الأشباه والنظائر حـ٤/ ٣
(٣) مغنى اللبيب ١ / ١٥، الأمير على المغنى بهامشه .
(٤) شرح المفصل ٤/٢ ، ١٠ — ٢١ ، ١٠٢ ، ١٢٧ .
(٥) الاشباه ، والنظائر ٢١٩/٢ ، رسالة فى النحو للفستانى مخطوط غير مرقم

عاقلة ، على حين إن الذات التي يسأل عنها بما يغلب أن تكون غير عاقلة.[1]

على أن من المقرر في البحث النحوي أن هذا الفرق بين استعمال من وما ليس حاسماً بحيث يمكن معه تقسيم المسئول عنه إلى عاقل وغير عاقل ؛ إذ العلاقة بين من وما مرنة ، تسمح أن يسأل عن غير العاقل بمن ، كما تبيح أن يسأل عن العاقل بما.[2] ولعل ذلك كان محصوراً — أولا — في نطاق المجاز اللغوي ، القائم على تشبيه العاقل بغير العاقل ثم استخدام أداة غير العاقل له ، أو العكس ، ولكن كثرة الأمثلة المروية وتعددها تشير إلى وقوع تطور فيهما ، أحدث بعض التغيير في استخداماتهما ، وإن كان تغييرا لم يبلغ ، بل ولم يتغلب على الاستخدام الأصلي فيهما .

وأما أين فللسؤال عن المكان ، ومتى للسؤال عن الزمان .

وكيف للسؤال عن الكيفية أو الحالة .

وكم للسؤال عن الكمية ، وهي بحسب ميزها ، فيمكن أن تدل أيضاً على الزمان أو المكان أو الذات .

وكذاك أي ، إذ هي بحسب ما تضاف إليه.

وأما لماذا فللسؤال عن العلة سببية أو غائية . وهي صيغة مركبة من (اللام) و (ما) الدالة على الذات و (ذا) اسم الإشارة .

وصيغ الاستفهام الحرفية هي : (الهمزة) ، و (هل) ، و (أم) . وأما (أل) فليست أداة مستقلة للاستفهام كما زعم قطرب[3] ، وإنما هي صيغة محرفة

---

(١) شرح المفصل ٢٤ ، ١٠ وما بعدها ، الجمل الكبيرة ٦٣ب — ٦٣أ.
(٢) المصدران السابقان . وأيضاً : شرح الجمل لابن الصائغ ٣/ ٣٧٠ ، ٣٧٣ .
(٣) انظر : مغنى اللبيب ٥٤ ، الدسوقي على المغنى ٢/ ٧٧ .

عن (هل) ، و لعـلها صورة لهجية سمعها قطرب فظنها (أل) المعرفة يؤتى بها للاستفهام .

والهمزة وهل « يدخلان تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ؛وذلك قولهم فى الاسم : أزيد قائم ؟ . وفى الفعل : أقام زيد ؟ وتقول فى هل: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد ؟»[1] .

وأما (أم) فلا تخلص للاستفهام؛ إذ تفيد العطف أيضاً [2] .

والهمزة أعم تصرفاً من هل وأم « وذلك إذ كانت يلزمها الاستفهام ، وتقع مواقع لا تقع أختها فيها » [3] .

ويؤدى الترتيب بين أدوات الاستفهام ومدخولاتها دوراً هاماً فى تحديد المستفهم عنه ، ومن ثم فإن الترتيب يؤدى دوره هنا أيضاً بالإضافة إلى الصيغ. وهكذا فان دخول هذه الأدوات على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصها بقبيل منهما ولا يعنى أن التركيب الذى تدخل فيه على الأسماء مساو للتركيب الذى تدخل فيه على الأفعال ، فبـين التركيبين بون شاسع . مرده إلى أن الاستفهام إنما يدخل على ما يتلوه مباشرة « فإذا أدخلته على الفعل وقلت : أضربت زيداً ؟ كان المسئول عنه هو وجود الفعل ، وإن أدخلته على الاسم وقلت : أأنت ضربت زيداً ؟ كان الفعل محققا والمسئول عنه إنما هو الفاعل»[4]. فهذا فرق « لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر»[5] .

---

(١) شرح المفصل ٨/١٥٠ .

(٢) انظر فى أم العاطفة : الأشباه والنظائر ٢/٢١٩ — ٢٢٢ ، رسالة فى التفرقة بين حروف الاستفهام — مخطوطة — ، الجمل ٦٨ب — ٦٩أ .

(٣) شرح المفصل ٨/١٥١ ، شرح الجمل لابن الصائغ ١٠ باب أم وأو.

(٤) نهاية الأرب ٧/٦٣ .

(٥) دلائل الإعجاز ٨٧ .

وقد يفيد الاستفهام معنى الإنكار أو التقرير أو التوبيخ أو التعجب أو التحقيق والإنكار معا .

كذلك قد تفيد بعض أسماء الاستفهام معنى الشرط ، فتشارك بقية أسماء الشرط فى الربط بين جملتين .

* *

النفى :

طرق النفى فى اللغة العربيه مختلفة ، ويمكن أن نميز بينها أساليب ثلاثة :

الأسلوب الأول : النفى المستفاد من الصيغة .

الأسلوب الثانى : النفى المستفاد من التركيب .

الأسلوب الثالث : النفى المستفاد من الموقف .

الأسلوب الأول :

دلالة النفى فى هذا الأسلوب ليست مستمدة من علاقة تركيبية أو صوتية أو عقلية ، وإنما يستند النفى فى هذا الأسلوب إلى دلالة الصيغة القاموسية أو المعجمية ، نحو : رفض وامتنع وأبى ونحوها ، فإن النفى فى مثل هذه الصيغ لا يعود إلى التركيب اللغوى ، كما لا يرتكز على إشارة صوتية – كالتنغيم أو النبر – وإنما يمتد عن الدلالة المعجمية للصيغ ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب للنفى اللغوى لا يعد من أساليب النفى التركيبى فى البحث النحوى .

الأسلوب الثانى :

للنفى المستفاد من التركيب طريقان : فى الطريق الأول يعتمد النفى على وجود الصيغ التى تدخل على التركيب اللغوى فتحدث فيه عددا من التغييرات من بينها تغيير دلالته من الإثبات إلى النفى . والطريق الثانى يعتمد على الصيغ واللواصق معا .

وللصيغ التي تفيد النفى تقسيمات تختلف باختلاف اعتباراتها :

ا — فهى تقسم بحسب الصيغة إلى بسيطة ومركبة .

ب — وبحسب الاختصاص إلى نافية للأسماء ونافية للأفعال ومشتركة بينهما ، ثم إلى نافية للماضى أوللحال أوالاستقبال .

(جـ) وبحسب الوظيفة إلى عاملة وغير عاملة ، ثم إلى عاملة فى الأسماء وعاملة فى الأفعال .

ا — فصيغ النفى البسيطة مثل : (لا) ، و(ما) ، و(إن) . والصيغ المركبة هى : (لن)، و(لم) ،و(لما) ، و (ليس) ، و (لات) ،و(إلا) ، و(ماإن) [1].

ب — والصيغة التى تختص بالأسماء عندالنحاة هى : ليس[2] .

والصيغ التى تختص بالأفعال هى : لم ، لما ، لن .

والصيغ المشتركة بين الأسماء والأفعال هى:ما،لا ، إن ، إلا، لات ، ماإن .

ومن بين الصيغ مايختص بالنفى فى الماضى وهو : لم ولما .

ومنها مايختص بالنفى فى الحال وهو ما — إذا دخلت على الأسماء أو على الفعل المضارع — وإن ، والصيغة المركبة منهما وهى ماإن ، وليس .

ومنها مايختص بالنفى فى المستقبل وهو : لا ، ولن .

جـ — والصيغ المختصة بالأسماء تعمل فى الأسماء والمختصة بالأفعال تعمل فى الأفعال ، وكان الأصل ألا تعمل الصيغ المشتركة لعدم اختصاصها كما يقرر

---

(١) انظر : همع الهوامع ١١١/١ ومابعدها ، ١٢٣ — ١٢٦ ، شرح المفصل ١٠٥/١، ١٠٨، ١١١/٧ ، ١٠٧/٨—١٠٩، ١١١—١١٢، شرح التصريح ٣٤٦/١، ٣٤٣/٣ .

(٢) نلحظ أن هذا الاختصاص بالأسماء لايعتد عن الواقع اللغوى ؛ إذ أن التراكيب اللغوية قد دخلت فيها ليس على الأفعال والأسماء معا .

النحاة[1] ، ولـكن الملحوظ أن : (ما) و(لا) و (إن) النافيات تعمل مع عدم اختصاصها ، وكذلك (لات) أيضا[2] . ويبدو أنه من قبيل الخلط بين مستوى اللغة واللهجات القبلية[3] .

ويتنوع عمل الصيغ المختصة بالأسماء بين الرفع والنصب ، كما يتنوع عمل الصيغ المختصة بالأفعال بين الجزم والنصب .

ودلالة هذا الأسلوب على النفى تتراوح بين الدلالة المعجمية والدلالة التركيبية ، ونعنى بالدلالة المعجمية استمداد النفى من المدلول المعجمى للصيغ دون أن يكون فى التركيب سمات شكلية تميز حالة النفى عن حالة الاثبات ، فإن (ما) مثلا تفيد النفى سواء كانت فى تركيب أو لم تـكن ، وهى لا تغير شيئا فى التركيب الذى تدخل عليه سوى ما تحدثه دلالتها من نفى معناه ، وهو نفى مستمد من صيغة ما وحدها دون أن يكون للتركيب دخل فيه . وهذا النفى ليس قصرا على ماوحدها وإنما يشترك معها غيرها من الصيغ غير العاملة .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٦٨ — ٢٦٩ ، همع الهوامع ١/١٢٣ ، شرح الفصول الخمسين ٩٤ .

(٢) انظر همع الهوامع ١/١٢٦ .

(٣) من الثابت أن (إن) النافية لاتعمل إلا فى لهجة أهل العالية ، وأن (ما) و(لا) لاتعمل إلا فى لهجة الحجازيين ، وقد حكى سيبويه وابن عصفور والاستراباذى ما يؤيد ذلك ، إذ ذكروا أنها لاتعمل فى لهجة تميم ، كما قرر الزمخشرى أنها لاتعمل فى لهجة طىء أيضا. وأما (لات) فقد ورد فيها ماورد فى لا .
انظر : كتاب : سيبويه ١/٢٨ ، همع الهوامع ١/١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، الدرر اللوامع ١/٩٥ — ١٠٠ ، الجنى الدانى ٤٣ — ٤٨ ، أسرار العربية ٤٦ أ — ب ، الجمل الكبيرة ٢٣ أ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٣٢ ، اصلاح الخلل ٦٦ب ، شرح التسهيل ١٥١ ، ١٨١ ، المحصول ٤٤١ — ٤٥٢ ، شرح الفصول ٩٤ — ٩٧ ، النكت الحسان ١٩ ب ، ٣٥ غاية الإحسان ٤ أ اللباب فى علل البناء والإعراب ١١٧ .

وأما النفى بالصيغ العاملة فيمكن – بشىء من التجوز – أن نقرر فيه امتداد النفى عن الدلالة المعجمية وشكل التركيب معا ، وذلك كما فى لم ولما ولن فى نفى الأفعال ، وليس فى نفى الأسماء ، فإن التراكيب : لم يقم محمد ، ولما يقم محمد ، ولن يقوم محمد ، تختلف عن تراكيب الإثبات فيها وهى : قام محمد ، وسيقوم محمد . والاختلاف بين هذين النوعين من التراكيب له مظهران:

أولهما : وجود صيغ النفى ذات الدلالة المعجمية .

ثانيهما : وجود ما يمكن أن نعتبره علامة تركيبية وخاصة من خصائص هذا الأسلوب للنفى وهى : الجزم مع لم ولما ، والنصب مع لن .

وكذلك الأمر فى ليس أيضا ، فإن تركيب النفى بها وهو : ليس محمد قائما ، يختلف عن تركيب الإثبات وهو : محمد قائم ، فى النقطتين اللتين ذكرناهما وهما : وجود صيغة النفى وما تفيده من النفى المعجمى الناتج من الصيغة ، ثم اختلاف الحركات الإعرابية وما يكشف عنه من وجود علامة تركيبية ناتجة عن النفى ودالة عليه .

ولقد قلنا من قبل إن ما نقرره من وجود علامة تركيبية فى النفى بالصيغ العاملة فيه شىء من التجوز ، ومرد هذا التجوز أن العلامات التركيبية التى تحدث مع هذه الصيغ ليست مختصة بها ، فالرفع والنصب والجزم — وهو ما يحدث مع النفى بهذه الأدوات — لا يختص بحالة النفى وحدها ولا يقتصر على هذه الأدوات فحسب ، بل يوجد فى حالات شتى كما يشاركها فيها غيرها من الأدوات ، ومن ثم فإنه من قبيل الخطأ تصور كون النفى بالصيغ العاملة يتضمن دلالة تركيبية خالصة ؛ إذ من المؤكد أن الدلالة القاموسية تؤدى دورا هاما فى هذا النفى لا يمكن إنكاره أو تجاوزه .

وأما النفي المستفاد من الصيغ واللواصق معا فيكون في حالتين فحسب وهما حالتا النفي بليس أو ما إذا دخل على خبرهما الباء التي يرى النحويون أنها زائدة «لتأكيد النفي»(١) ومن ثم فإن النفي في هاتين الحالتين يصبح مستمدا من الصيغة واللاصقة الأمامية في الخبر .

الأسلوب الثالث :

استفادة النفي في هذا الأسلوب تأتي من أحد طريقين :

أولهما : النفي المستفاد من الموقف اللغوي ، فهو نفي لا يستمد من الصيغة ولا من التركيب ، وإنما يستنتج من الموقف دون دليل عليه من الصيغة أو التركيب ، وذلك كما في أسلوب التمني أو الشرط بلو ، مثل قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعــل المشيب

وقول رؤبة: قالت سليمى : ليت لي بعلا يمن يغسل جلدي وينسيني الحزن

فإن ما نفهمه من نفي الشباب عن الشاعر الأول أو فقدان الزوج عند الثاني ليس مستمدا من صيغة محددة ولا من إشارة في التركيب ، وإنما هو استنتاج عقلي لا دليل عليه ولا إشارة إليه ، ولذلك جعله الدكتور إبراهيم أنيس نوعا من النفي المنطقي لا اللغوي(٢) ، وهو ما لا نقره عليه ؛ إذ النفي هنا أسلوب لغوي تعترف به اللغة وتعطيه حكم النفي وإن لم يكن في الصيغ أو التراكيب ما يدل عليه .

وثانيهما : لا يستفاد فيه النفي من الموقف اللغوي وحده ، وإنما من الموقف تدعمه إشارة صوتية خاصــة ، هي النغمة الكلامية ، كما في بعض أنواع

---

(١) همع الهوامع ١/١٢٧.
(٢) انظر : من أسرار اللغة ١٦٢ .

الاستفهام — كالاستفهام الإنكارى — فإن النفى الذى يفهم من نحو : أأنت قلت هذه القصيدة ؟! — لمن ينتحلها — يستند فى الواقع إلى علامتين : الأولى: الموقف اللغوى ، والثانية : التنغيم الذى يصحب الصيغ . وهو مايفتقده القسم الأول الذى لايدل فيه على النفى إلا الموقف اللغوى وحده .

ومما ينبغى تسجيله هنا أن ثمة علاقة بين أساليب النفى وبين الترتيب ، إذ تتأثر أساليب النفى بترتيب الصيغ ، ومن ثم يمكن أن نعد أساليب النفى اللغوى والترتيب بين الصيغ يتآزران معا على تحقيق التطابق بين التركيب والموقف .

* * *

التوكيد :

أساليب التوكيد فى العربية تعتمد جوهريا على الصيغ للدلالة عليه(1) ؛ إذ التأكيد يتم بوساطة أحد الأساليب الخمسة :

(١) تكرار اللفظ المراد تأكيده .

(٢) تكرار مضمون اللفظ المؤكد .

(٣) تكرار مضمون الجملة .

(٤) استخدام أسلوب القصر .

(٥) استخدام أسلوب القسم .

١ — تكرار اللفظ :

وجدوى هذا النوع من التأكيد كما قرر الزمخشرى أنك « إذا كررت

(١) نلاحظ أن أسلوب التوكيد الذى يعتمد على اللاصقة الخافية (نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة) لايطرد استخدامه إلا فى بعض أنواع الأفعال ، فهو محدود فى بعض الأحداث .

فقد قررت للمؤكد وماعلق به فى نفس السامع ومكنته فى قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته[1] » .

ويتم تحقيق هذه الغاية بواسطة إعادة اللفظ المراد تأكيده أو مرادفه ، « مفردا كان أو مركبا ، مضافا أو جملة أو كلاما ، نكرة أو معرفة ، ظاهرا أو مضمرا ، إسما أو فعلا أو حرفا[2] » إذ أن « التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحصره ، لأنه يكون فى الأسماء والأفعال والحروف والجمل وكل كلام تريد تأكيده[3] » .

وهذا النوع من التأكيد شائع فى اللغة ، ومن ثم فإن شواهده كثيرة ، وأمثلته أكثر ، منها :

نحو : هذا زيدٌ زيدٌ ، ورأيت زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ ، ومنه قوله تعالى : (دكت الأرضُ دكا دكا ، وجاء ربك والملك صفاً صفاً) . وأنت بالخير حقيق قمن ، وتيممت همدان الذين هم هم . وما أكرمنى إلا أنت أنت .

ونحو : قام قام ، وقم قم ، و :

فأين إلى أين النجاة ببغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

ونحو قول جميل :

لا لا أبوح بحب بثنة إنهـــا أخذت على مواثقا وعهـــودا

و: أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

---

(١) المفصل ٣/٤٠.

(٢) همع الهوامع ٢ / ١٢٥.

(٣) شرح المفصل ٣ / ٣٩.

و: إنّ إنّ زيدا منطلق .

ونحو : ضربت زيدا ضربت زيدا ، وجاءني محمد جاءني محمد ، والله أكبر الله أكبر ، ومنه :

أيا من لست أقلاه ولا في البعد أنساه
لك الله على ذاك لك الله لك الله

وقول الشاعر :

قم قائما قم قائما قم قائما إنك لاترجع إلا سالما

وقال أعشى همدان :

مر إني قد امتدحتك مرا واثقا أن تثيبني وتسرا
مر يامر مرة بن تليد ماوجدناك في الحوادث غرا

وقول الشاعر :

ألا ياسلمى ثم اسلمى ثمت اسلمى ثلاث تحيات وإن لم تكلمى

٢ — تكرار مضمون اللفظ:

ويصطلح عليه في البحث النحوي بالتأكيد المعنوي .

ويهدف هذا الأسلوب من أساليب التأكيد إلى « دفع توهم المجاز[1] » و « إزالة الغلط في التأويل[2] » . ويحصره البصريون في المعارف دون النكرات ويعللون ذلك بأمور أبرزها[3] :

أولا : أن النكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين

(١) همع الهوامع ٢/١٢٣.
(٢) شرح المفصل ٣/٤٠.
(٣) انظر : شرح المفصل ٣/ ٤٤ ، الإنصاف ٢٦٦ — ٢٦٨.

معنى الاسم وتقرير حقيقته ، وتمكين مالم يثبت فى النفس محال فأما التوكيد اللفظى فهو أمر راجع إلى اللفظ . وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه ، فاللفظ هو المقصود فى التأكيد اللفظى ، فأما المعنوى فإنما المراد منه الحقيقة ، ولذلك أعيد المعنى فى غير اللفظ .

وثانيا : أن الألفاظ التى يؤكد بها فى المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها .

ويوافق الكوفيون البصريين فى منع تأكيد النكرة بالمؤكد المعنوى إذا كانت غير محدودة ، فأما إذا كانت النكرة محدودة — أى معلومة المقدار — نحو : يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة .أكلة ونحو ذلك ، فقد جوزوا تأكيدها بمؤكد معنوى، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب

فجر (كله)على التأكيد لحول ، وهو نكرة .وأنشدوا أيضا :

إذا القعود كر فيها حفدا يوما جديدا كله مطرداً

ومنها أيضا : ثلاث كلهن قتلت عمرا

فأكد (يوما) و (ثلاث) بكل وهما نكرة ، وقد رفض ذلك البصريون ، وأولوا هذه الأبيات وغيرها مما استشهد به الكوفيون (١) .

والألفاظ التى تستخدم فى هذا الأسلوب محددة .

منها : النفس والعين ، وهما بمعنى « الذات »(٢) . ويضافان لضمير

(١) انظر : شرح المفصل ٤٥/٣ ، الإنصاف ٢٦٥ .
(٢) همع الهوامع ١٢٢/٢.

المؤكد المطابق له إفرادا وتذكيرا وفروعهما ، نحو : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدون أنفسهم ، والهندات أنفسن .

فإن أكدا مثنى ففيهما أقوال ثلاثة :

الجمع نحو : جاء الزيدان أنفسهما والهندان أعينهما .

والإفراد — وهو أقل من الجمع — نحو : جاء الزيدان نفسهما والهندان نفسهما أو عينهما .

والتثنية وبه قال ابن مالك وولده نحو : جاء الزيدان والهندان نفساهما . وقد منعه أبو حيان وقال عنه : إنه غلط [1] .

ويستعمل للمثنى : كلا وكلتا .

ويستعمل فى الجمع وما فى معناه : كل وجميع وعامة ، وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع [2] .

ولابد من إضافة (كلا) و(كلتا) و(كل) و(جميع) و(عامة) إلى ضمير مطابق للمؤكَّد تثنية أو جمعا، تذكيرا أو تأنيثا ، وفى قطعها عن الإضافة أو إضافتها لغير الضمير خلاف [3]

---

(١) السابق .

(٢) يرى كثير من النحاة أن الأسماء التى يؤكد بها مرتبة ، فنفسه وعينه مقدمان على كل، وكل مقدمة على أجمع، وأما مابعد أجمع فتوابع لا تقع إلا بعدها . فأكتع تابع لأجمع ، وأبصع تابع لأكتع ، ومن ثم لا تستعمل هذه الصيغ منفردة . كما لاتستعمل دون ترتيب ؛ وقد رفض فريق من النحويين فكرة التبعية وماتستلزمه من الترتيب بين الصيغ . فأجازوا أن يستخدم المتكلم مايشاء من الصيغ للتأكيد . فأيها قدم وبأيها أراد أكد . ووقف ابن كيسان موقفا وسطا فأجاز أن يبدأ المتكلم بمايشاء من الصيغ بعد أجمع انظر : ابن يعيش ٣/٤٠، ٤٦ .

(٣) همع الهوامع ٢/١٢٣ وفى المغنى مايفيد أنها تقع مفسرة للمفرد أيضا انظر مغنى اللبيب ٣٠٣-٢٠٤ حاشية الدسوقى ١/١١٠، حاشية الامير ١/٧١ .

وقد رفض المبرد أن تكون (عامة) من صيغ التأكيد ، وعلل ابن مالك ذلك بأنه نتيجة السهو أو الجهل[1] . وذكر أن سيبويه قد نبه على أنها بمنزلة كل ـ معنى واستعمالا ـ وإن لم يذكر لذلك شاهدا ، وذكر ابن مالك أنه قد وجد شاهدا يدل على صحة ماقاله سيبويه ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها[2]

فداك حى خولان جميعهم وهمدان
وكل آل قحطان والأكرمون عدنان

٣ — تكرار مضمون الجملة :

وذلك باستخدام أحد حرفى التفسير لتأكيد مضمون الجملة السابقة عليه ، وهما : (أىْ) و (أنْ) .

أما (أى) فإنها تكون تفسيرا للجملة التى قبلها ومعبرة عنها ، ولذلك يشترط فى تركيبها ثلاثة شروط[3] :

ا — أن تقع بعد جملة تامة مستغنية بنفسها .
ب — أن يقع بعدها جملة أخرى تامة .
جـ — أن تكون الجملة التالية لها هى الجملة الأولى فى المعنى .

مثال ذلك : خرج بثيابه : أى وثيابه عليه . ورميته من يدى: أى ألقيته .

وأما (أنْ) فانها لاتقع إلا بعد فعل فى معنى القول نحو : (وانطلق الملأ منهم : أن امشوا) فمعناه : أى امشوا ، ونحو : (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله) فأن بمعنى أى وهو تفسير ماأمرتنى به؛لأن الأمر بمعنى القول.

(١) المصادر السابقة ، وانظر : شذور الذهب ٤٤٥، قطر الندى ٢٢٩ .
(٢) انظر كتاب سيبويه .
(٣) شرح المفصل ١٤٠/٨ .

ولاتقع أن مفسرة أيضا إلا بشروط[1] :

ا — أن يكون الفعل الذى تفسره فيه معنى القول . قال ابن يعيش فى هذا الشرط : «وليس بقول»[2] .

ب — ألا يتصل بأن شىء من صلة الفعل الذى تفسره .

جـ — أن يكون ماقبلها كلاما تاما .

٤ — أسلوب القصر :

تهدف طرائق هذا الأسلوب المتعددة إلى إفادة التأكيد ، وهى تستعين فى تحقيقها هذا الهدف بالصيغ — بسيطة أو مركبة ، مفردة أو متعددة — كما تستعين بالصيغ واللواصق ، وهى تتفاوت فى تأكيدها قوة كما تختلف مضمونا ، فثمة تأكيد لمضمون الجملة وآخر لأحد طرفيها ، كما أن هناك تأكيدا بسيطا له مواقفه اللغوية وآخر قوى له — بدوره — مواقفه الخاصة التى لا يجزىء فيها تأكيد أقل قوة .

وصيغ القصر البسيطة هى :

ا — إن وأنّ .

ب — العطف بلا .

أ — فكل من (إنّ) و(أنّ) يؤكد «مضمون الجملة ؛ فإن قول القائل إنّ زيدا قائم ، ناب مناب تكرير الجملة مرتين ، إلا أن قولك : إنّ زيدا

(١) انظر : المغنى ٣١ — ٣٣ ، الأمير على المغنى ٣٠/١ — ٣١ ، الدسوقى على المغنى ٤٢/١ ، شرح المفصل ١٤٢/٨ ، تحفة الغريب — مخطوط — غير مرقم ، شرح الجمل لابن الصائغ ٦٧/٢ ، الجنى الدانى — مخطوط —

(٢) ابن يعيش ١٤٢/٨ .

قائم أوجز من قولك : زيد قائم زيد قائم ، مع حصول الغرض من التأكيد»[1]

ويؤكد بهما ـ عادة ـ حيث يكون ثمة شك من المخاطب فى مضمون ما تلقيه إليه ، سواء كان هذا الشك صدر عنه بالفعل أو قد توهمت وجوده ، ومن ثم يكون ذكرهما فى التركيب توكيدا للجواب عن السؤال الحقيق أو المتوهم ، ويفسر ذلك المبرد بقوله : « إذا قلت : عبدالله قائم ، فهو إخبار عن قيامه . فإذا قلت : إن عبدالله قائم ، فهو جواب عن إنكار منكر لقيامه ، سواء كان المنكر هو السائل أو الحاضرين ، والدليل على أن (إن) إنما تذكر لجواب السائل أنهم ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر ، نحو : والله إن زيدا لمنطلق ، فالحاجة إنما تدعو إلى (إن) إذا كان للسامع ظن يخالف ذلك » .[2]

وتستخدم (إن) أيضاً إذا توهم المتكلم أن المخاطب قد خالجه هذا الظن وإن لم يكن قد صدر منه لفظ يفيده ، اكتفاء بما صدر منه من فعل يشير إليه ، وكأن المتكلم يقول له : حالك تقتضى أن تكون شاكا فيما أقول ، ومنه قول حجل بن نضلة :

جاء شقيق عارضاً رمحه إن بنى عمك فيهم رماح

كذلك تستخدم (إن) أيضاً لا للتأكيد فى مقابلة ظن من المخاطب حقيقى أو متوهم ، وإنما تأكيداً لظن المتكلم نفسه ، وذلك إذا وجد أمر كان المتكلم يظن أنه لا يوجد ، « كقولك للشىء الذى يراه المخاطب ويسمعه : إنه كان من الأمر ما ترى ، كأنك ترد على نفسك ظنك الذى ظننت ، وعليه قوله تعالى : (قالت رب إنى وضعتها أنثى) وقوله : (قال رب إن قومى كذبون) » [3] .

(١) شرح المفصل ٥٩/٨.
(٢) انظر : نهاية الأرب ٨٢/٧.
(٣) نهاية الأرب ٨٣/٧ .

ب — وأما العطف بلا فيفيد تأكيد أحد طرفى الجملة ، ويكون ذلك فى الموقف الذى يتوجه الشك فيه إلى أحد الطرفين ، فيقال مثلا : محمد قدم لا خالد ، وجاءنى زيد لا عمرو ، ومحمد باق لا مسافر .

ويشترط للعطف بها مع إفادة هذا المعنى ثلاثة شروط [1] :

(١) أن يتقدمها إثبات أو أمر ، وفى تقدم النداء خلاف [2] .

(٢) ألا تقترن بعاطف .

(٣) أن يتعاند متعاطفاها .

وتأكيد أحد الطرفين فى هذا التركيب مرده إلى أن العطف بلا يتضمن نفى المعطوف ، ونفى المعطوف يفيد إثبات المعطوف عليه [3] ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب للتأكيد لا يستخدم إلا حيث أريد تأكيد أحد الطرفين ، فإن أراد المتكلم تأكيد الجملة كلها لجأ إلى أسلوب آخر .

والصيغ المتعددة :

صيغتان هما صيغتا النفى والاستثناء ، ويفيد القصر بالصيغ المتعددة التأكيد إذ يدل التركيب على نفى التشريك ، فنحو : ما جاءنى إلا زيد ، قد نفيت المجىء عن الجميع إلا زيداً ، فقد نفيت اشتراك أحد مع زيد فى المجىء وبذلك يتأكد المجىء له وحده .

والصيغة المركبة :

هى إنما ، فهى مركبة من (إن) و(ما) وتفيد تأكيد مضمون الجملة [4] . وتستعمل فى مواقف ثلاثة تفيد فيها جميعا التأكيد [5] .

(١) مغنى اللبيب ١/ ٢٤١ — ٢٤٢ الدسوقى على المغنى ١/ ٣٤٣ ، الأمير على المغنى ١/ ١٩٦ — ١٩٧

(٢) المصادر السابقة .

(٣) نهاية الأرب ٧/ ٨٣ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٨/ ٥٩ .

(٥) انظر : نهاية الأرب ٧/ ٥٣ ، ٨٦ .

أولا : الدلالة على الحصر ، ومنه قوله تعالى : (إنما يستجيب الذين يسمعون)، وقوله : (إنما تنذر من اتبع الذكر) ، وقوله (إنما أنت منذر من يخشاها).

ثانيا : الدلالة على وضوح الأمر المتحدث عنه ، سواء كان وضوحه حقيقة أم زعما ، كقول عبيدالله بن قيس الرقيات[1]:

إنما مصعب شهاب من اللـــــــه تجلت عن وجهه الظلماء

ثالثا — الدلالة على التعريض بمقتضى مدلولها ، كقوله تعالى : (إنما يتذكر أولوا الألباب) فليس القصد منه أن يعلم السامعون ظاهره ، وإنما المقصود ذم الكفار بأنهم من فرط العناد فى حكم من ليس بذى عقل ، وعليه قوله تعالى : (إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب) .

أما الصيغة واللاصقة :

ففى نحو : إن زيدا لقائم ، فالصيغة هى إن ، واللاصقة هى اللام الداخلة على خبرها ، ويفيد هذا التركيب زيادة تأكيد مضمون الجملة . «وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ (لفظ الجملة) ثلاث مرات»[2] .

٥ — القسم :

طرق القسم متعددة ، وهى مع تعددها تعتمد على الصيغ فى إفادة ما تهدف إليه من تأكيد مضمون الجملة[3] . وتحليل أساليب القسم يكشف عن قدر من التطور أصاب هذه الأساليب ، وهو ما لم يلمحه النحاة حين أجازوا الاكتفاء بذكر أداة القسم والمقسم به دون ذكر الفعل الدال على القسم — وهو أقسم أو أحلف — اكتفاء بدلالة التركيب المكون من المقسم به وأداة القسم .

(١) ديوانه ٩١ .
(٢) شرح المفصل ٨/ ٥٩ .
(٣) شرح المفصل ٩/ ٩ ، ٩٩ .

ولكن النحاة ـ مع ذلك ـ جعلوا ذكر فعل القسم أصلا ، فإذا لم يكن موجودا فى تركيب القسم وجب عندهم تقديره ليظل أسلوب القسم كما قرروا « جملة تؤكد بها جملة أخرى[1] » ثم ليتعلق به الجار والمجرور « وهما أداة القسم والمقسم به » .

وهذا الموقف من النحاة يغفل وجود أسلوبين فى القسم .

فى الأسلوب الأول تذكر جملة القسم ، سواء كانت اسمية أوفعلية .

وفى الأسلوب الثانى لاتذكر جملة القسم ، اكتفاء بأداته الداخلة على المقسم به .

ويبدو أن الأسلوب الأول هو الأصل فى القسم ، ويؤيده مانراه من كثرة وروده فى العصر الجاهلى ، ومنه قول النابغة الذبيانى[2] :

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مذهب

ثم حدث شيء من التطور فى هذا الأسلوب ، فكثر حذف جملة القسم إذا كانت فعلية ، وأصبح هذا الأسلوب مستخدما جنبا إلى جنب مع الأسلوب الذى تذكر فيه جملة القسم ، ويمثل القرآن ذلك بوضوح فى كثير من آياته ؛ إذ يستخدم الأسلوب الأول كما يستخدم الأسلوب الثانى أيضا . ومما ورد مذكورا فيه جملة القسم الفعلية قوله تعالى : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) و (أقسموا بالله جهد أيمانهم)و (فلا أقسم بمواقع النجوم) و (فلا أقسم بما تبصرون) و(فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشترى به ثمنا) .

ومما ورد محذوفا فيه جملة القسم الفعلية (والسماء والطارق والنجم الثاقب)و (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى) و (والفجر وليال عشر) و (والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها، والنهار إذا جلاها، والليل إذا يغشاها، والسماء ومابناها ،

---

(١) انظر : ابن يعيش ٩/٩٠ ، التصريح ٢/٣٥٧ ، همع الهوامع ٢/٣٩ .

(٢) انظر شعراء النصرانية ٢/٦٥٥ ، ديوان النابغة (ص) ١٢ .

والأرض وماطحاها ، ونفس وماسواها) و (والضحى والليل إذا سجى) .

ثم أخذ التطور مجراه ، فاطرد حذف جملة القسم مع ثلاثةمن أدواته هى : التاء واللام والواو . وكثر حذفها مع غير هذه الأدوات ــ ولكن النحاة أغفلوا هذا التطور ، وأوجبوا لذلك ضرورة تقدير الجملة إذا لم تكن مذكورة ، على الرغم من اعترافهم فى بعض المواضع بوجوب حذفها[1] . وهو نوع من لحظ الأصل التاريخى الذى يأباه اللغوى التحليلى[2].

على أن الذى ينبغى تسجيله هنا هو أن أسلوبى القسم ــ سواء ذكرت فيهما جملة القسم أم لا ــ يرتكزان على الصيغ دون اللواصق ، وإن اختلف عددها بين الأسلوبين .

* * *

التنبيه :

تستخدم العربية صيغا معينة للتنبيه ، أى للفت نظر المخاطب وتركيز انتباهه فيما تحدثه به[3] . وهذه الصيغ هى :

١ ــ ها :

وهى « لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة لينتبه إليها وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة ، وذلك لأنها مبهمة لوقوعها على كل شىء من حيوان وجماد ، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها ، كما افتقرت إلى الصفة .

وقال الرمانى : إنما كثر التنبيه فى هذا ونحوه من حيث كان يصلح لكل حاضر ، والمراد واحد بعينه فقوى بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه ؛

(١) انظر : شرح المفصل ٩/١٠٠ ــ ١٠١ ، شرح التصريح ٢/٣٥٧ ، حاشية الشيخ يس بهامشه ، همع الهوامع ٢/٣٩ ، أسرار العربية ٦٩ أ .

(٢) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ــ الفصل الأول من الباب الثالث .

(٣) شرح المفصل ٨/١١٤ .

إذ لم تكن علامة تعريف فى لفظه ، وليس كذلك (أنت) لأنه للمخاطب خاصة ، لاشتماله على حرف الخطاب»(١) .

والأصل أن تدخل (ها) على المبهم دون فصل بينهما ، وقد أجيز الفصل بين الهاء ومدخولها المبهم بواو العطف ، نحو قول لبيد(٢) :

نحن اقتسمنا المـال نصفين بيننا   فقلت لهم هذا لها ها وذاليا

يريد : وهذاليا ، « وإنما جاز تقديم (ها) على الواو لأنك إذا عطفت جملة على أخرى صارت الأولى كالجزء من الثانية، فجاز دخول حرف التنبيه عليها»(٣)

وتدخل (ها) أيضا على إن ومعموليها ، ومنه قول النابغة(٤) :

ها إن تاعذرة إن لم تكن نفعت   فإن صاحبها قدتاه فى البلد

كذلك تدخل على المضمرة بكثرة . قال ابن يعيش : « لما بينهما من المشابهة ، وذلك أن كل واحد منهما ليس باسم المسمى لازم له، وإنما هو على سبيل الكناية»

ويرى المبرد أن علامات الإضمار كلها مبهمة «إذ كانت واقعة على كل شىء، والمبهم (عنده) على ضربين : فمنه مايقع مضمراً ومنه مايقع غير مضمر » .

ويؤيد المبرد تعريف على بن عيسى الرمانى المبهم من الأسماء بأنه « ما افتقر فى البيان عن معناه إلى غيره »(٥) .

ويبدو من نقل ابن يعيش(٦) أن مذهب سيبويه فى نحو : هاأناذا ، أن

---

(١) ابن يعيش ١١٦/٨ .
(٢) ديوانه ط ليدن ٥٩ .
(٣) ابن يعيش ١١٥/٨ . وانظر كتاب سيبويه ٣٧٩/١ ، ديوان لبيد ٥٩ ط هاير
(٤) ديوانه٣٤ .
(٥) ابن يعيش١١٥/٨ .
(٦) شرح المفصل ١١٦/٨ .

(ها) داخلة على المضمر الذى هو (أنا) ، لا لأنه مبهم كما ذهب المبرد ووافقه الرمانى ، بل لما بينهما من شبه .

أما الخليل فإنه يرفض أن تدخل أداة التنبيه (ها) على المضمر مطلقاً ، ويرى دخولها على المبهم تقديراً .

والتقدير عنده : هاذا أنا ، فوقعت أنا ــ وهى المضمر ــ بين التنبيه والمبهم.

ونخلص من ذلك إلى أن فى دخول (ها) التى للتنبيه على المضمر مذهبين أساسيين :

الأول : مذهب الخليل ، وهو يرفض دخولها على المضمر ، ويقدر مبهماً تدخل عليه أداة التنبيه .

والثانى : مذهب الجمهور ، ويجيز دخولها على المضمر ، أما سيبويه فلأن بين المضمر والمبهم تشابها يجيز دخولها على المضمر ، وأما المبرد والرمانى فلأن المضمر نوع من المبهم .

٢ ــ ألا :

وهى أداة للتنبيه مركبة من الهمزة ولا النافية ، ولكن التركيب غير معناها إلى التنبيه[٣] ، ومن ثم جاز أن يلى هذه الأداة المركبة (لا) النافية كما فى قول عمرو بن كلثوم فى ختام معلقته :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وتدخل هذه الأداة على الاسم والفعل والحرف .

مثال دخولها على الاسم : ألا زيد منطلق .

---

(١) المصدر السابق

(٢) ابن يعيش ١١٤/٨ ١١٠ ، مغنى اللبيب ٦٨ ، الأمير على المغنى ٦٥/١ .

ومثال دخولها على الفعل : ألا قام زيد ، ألا يقومن زيد .

وشاهد دخولها على الحرف بيت عمرو بن كلثوم السابق . ومثله بيت الشماخ[1] :

ألا يا اصبحانى قبل غارة سنجال وقبل منايا غاديات وآجال

٣ — أما :

وتفيد التنبيه مع تحقق الكلام الذى بعدها ، وتفترق عن (ألا) فى أنها للحال أما ألا فتختص بالاستقبال[2] ، وتكثر قبل القسم ، نحو قول أبى صخر الهذلى[3] :

أما والذى أبكى وأضحك والذى أمات وأحيا والذى أمره الأمر
لقد تركتنى أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر

٤ — صيغ النداء :

وصيغ النداء تهدف أصلا إلى التنبيه ؛ إذ « أصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك »[4] .

وهى خمسة : يا ، أيا ، هيا ، أى ، الهمزة . وتنقسم إلى قسمين[5] :

ا — صيغ لنداء القريب ، وهما صيغتا : أى والهمزة .

ب — صيغ لنداء البعيد ومن فى حكمه كالنائم والساهى ، وهى : يا وأيا وهيا ، وإنما استخدمت هذه الصيغ « من قبل أن البعيد والمتراخى والنائم المستثقل والساهى يفتقر فى دعائهم إلى رفع الصوت ومده ، وهذه الأحرف

(١) ديوانه: الملحق ٦٩١ (٢) شرح المفصل ١١/٥٨ .
(٣) الأمير على المغنى ٥٢/١ ، الدسوقى على المغنى ٧٨/١ تحفة الغريب — مخطوط .
(٤) ابن يعيش ١٢٠/٨ .
(٥) ثمة تقسيمات عديدة لصيغ النداء ، أكثرها شيوعا بين النحاة حصرها فى قسمين للقريب والبعيد . انظر : كتاب سيبويه ٣٠٣/١ ، والأشباه والنظائر ٣٢٩/١ ، شرح المفصل ١١٨/٨ ، غاية الاحسان ٧أ ، النكت الحسان ٢٨ب ، شرح الجمل لابن العريف ٧٩أ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٤٩/٢ ، اللباب للعكبرى ١٨٠ ، الموفور ٢٣ب ، إصلاح الخلل ٤٧أ .

الثلاثة التي هي : يا وأيا وهيا أواخرهن ألفات، والألف ملازمة للمد ، فاستعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها »[1].

ولذلك فإن الصيغ المستعملة في نداء القريب لا تصلح لنداء البعيد ، لأنها لا تفي بالغرض من رفع الصوت بغية التأثير . أما أي فلأن الياء فيها ليست مدة ، وأما الهمزة فلأنها ليست من حروف المد .

وعلى الرغم مما في هـذه التعليلات من أخطاء صوتية ، في تصور أواخر هـذه الصيغ ألفات ، على حين إنها ليست إلا حركات طويلة ، فإن المقصود الأساسي من التعليل سليم ، وهو أن الحركات الطويلة الموجودة في أواخر هذه الصيغ تتيح للمتكلم فرصة مد صوته ورفعه لإسماع البعيد ومن في حكمه . ومعلوم من الدراسات الصوتية الحديثة أن الحركات أعلى في الدرجة من السواكن . ومن ثم فإن وجود الحركات الطويلة يمكن المتكلم من إحداث أعلى تأثير صوتي ممكن .

٥ — صيغ الندبة والاستغاثة :

وهي نوع من التنبيه على ما يحس به المتكلم من ألم أو حزن . وتستخدم صيغة محددة بالإضافة إلى لاصقة خلفية ، أما الصيغة فهي : (وا) ، وأما اللاصقة الخلفية فهي الفتحة الطويلة المنتهية بهاء السكت وتلحق آخر الاسم المتفجع عليه أو المتوجع منه . ووجود الحركة الطويلة في الصيغة وفي اللاصقة معا يعطي المتكلم قدرا كبيرا من الحرية في رفع صوته في موضعين من التركيب اللغوي ، بحيث ينقل مشاعره إلى أكبر عدد من الحاضرين .

* * *

(١) شرح المفصل ١١٨/٨ .

تستخدم العربية في الجوب عددا من الصيغ هي : نَعَم ، وبَلَى ، وأَجَل وجَيْرِ ، وإِي ، وإِنْ[1] .

(١) وتفيد (نعم) في الجواب الوعد إذا وقعت بعد طلب ، والتصديق إذا وقعت بعد خبر ، نفيا كان أو إيجابا ، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام ، فهي لتحقيق ما بعد حرف الاستفهام سلبا كان أو إيجابا[2] .

(٢) وتفيد (بلى) الإيجاب لما بعد النفي ، فهي ترفع النفي وتبطله ، وإذا رفعته فقد أوجبت نقيضه ، وهي أبدا توجب نقيض ذلك المنفي المتقدم ، ولا يصح أن توجب إلا بعد رفع النفي وإبطاله[3] . قال تعالى : (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ؟ ! بلى قادرين) أي : بلى نجمعها قادرين . وقال تعالى: (أو لم تؤمن قال . بلى) أي : آمنت ، ولو قال : نعم ، لكان كفرا .

ومن ثم فإن المواضع التي يستخدم فيها في الجواب بلى غير المواضع التي يستخدم فيها في الجواب نعم ؛ لأن نعم تصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي ، أما بلى فهي تفيد رفع النفي وإبطاله وإيجاب نقيضه . فمثلا إذا قال القائل :أخرج زيد؟ - وكان قد خرج - فإن الجواب يكون : نعم ، ولا يصح استخدام بلى ؛لأن الاستفهام عن مثبت لا عن منفي ، فإن لم يكن خرج فإن الجواب :لا . فإن قيل: أما خرج زيد ؟ - وكان لم يخرج - فان الجواب يكون نعم ، أي: نعم ما خرج، فصدقت الكلام على نفسه باطراح حرف الاستفهام، كما صدقت على إيجابه، ولم ترفع

(١) شرح المفصل ١٢١٨ .

(٢) المغنى ٢ / ٢٥ ، الأمير على المغنى بهامشه ، الدسوقي على المغنى ٢ / ١ ، ١، تحفة الغريب — مخطوط — غير مرقم .

(٣) مغنى اللبيب ١١٣ ، الأمير على المغنى ١/١٠٤ — ١٠٥ .

النفى وتبطله بخلاف بلى . وإن كان قد خرج فإن الجواب يكون : بلى ،أى : قد خرج ، فرفعت ذلك النفى وحدث فى بعضه إثبات نقيضه[1] .

(٣) وأما (أجل) فأمرها كأمر نعم فى التصديق . قال الأخفش : إلا أن استعمال أجل مع غير الاستفهام أفضل[2] .

(٤) وأما (جير) فمعناه أجل ونعم ، وربما جمع بين أجل وجير فى الجواب ، قال مُضَرِّس بن رِبْعى :

فلما لحقناهم قرأنا عليهم تحية موسى ربه إذ يجاوره
وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

وأكثر ما يستعمل جير مع القسم . يقال : جير لا أفعلن ، أى نعم والله . وهو مكسور الآخر ، وربما فتح[3] .

(٥) وأما (إى) فحرف جواب كنعم وجير ، ولا يستعمل إلا فى القسم . تقول لمن قال : أقام زيد ؟ : إى والله وإى وربى وإى لعمرى . قال تعالى : (قل إى وربى لتبعثن)[5] .

(٦) وأما (إن) فحرف جواب بمعنى أجل ، فإذا قيل : قد أتاك زيد ، فالجواب : إنَّهْ ، أى:أجل، والهاء للسكت ، والمراد إن ، إلا أنه لحقتها الهاء فى الوقف والمعنى معنى أجل . وليست الهاء هنا ضميراً وإلا لثبتت فى الوصل

---

(١) المصدران السابقان ، وانظر أيضا : شرح المفصل ١٢٣/٨ .
(٢) مغنى اللبيب ٢٠ ، الدسوقى على المغنى ٢٣/١ ، شرح المفصل/١٢٤ .
(٣) حاشية الدسوقى على المغنى ١٧٦/١ .
(٤)ابن يعيش ١٢٤/٨ .

كما تثبت فى الوقف ، وليس الأمر كذلك إذ تسقط وصلا فيقال : إنْ يا فتى ، بحذف الهاء .

وفى نطق بعض هذه الصيغ اختلاف يعود فى أكثره إلى الفوارق اللهجية ، وفى أقله إلى تطور صوتى ، وسنكتفى بأن نضرب مثلا للاختلاف بصور نطق نعم . إذ أن هذه الصور ثلاثة : بفتح العين ، وبكسرها ، وبقلب العين حاء[1] .

أما الصورتان الأوليان فيعود الاختلاف بينهما إلى الاختلاف اللهجى بين القبائل العربية ، ومع أن الفتح أشهر فإن الكسر لغة أشياخ قريش كما ذكر الكسائى ، كما أنه نطق كنانة أيضاً كما ذكر أبو عمرو ، ويقرر ابن يعيش أنه قد ورد فى كلام النبى صلوات الله عليه وجماعة من الصحابة . ويؤيده ما نسبه الزمخشرى إلى عمرو بن مسعود .[2]

أما الصورة الصوتية الثالثة — وهى قلب العين حاء — فليست فى الواقع إلا تطوراً للصورة الأولى (نعم) فإن الحاء هى المقابل المهموس للعين ، ومعنى ذلك حدوث نوع من التطور الصوتى عند بعض القبائل التى أصابت قدراً من التحضر مالت معه إلى استخدام الأصوات المهموسة .

* * *

الحث والتحضيض . واللوم والتوبيخ .

تستخدم العربية صيغاً معينة تفيد الحث على الشىء والتحضيض عليه ، وهذه الصيغ هى : لولا ، لوماً ، هَلاَّ ، وألاَ[3] .

وهذه الصيغ مركبة ، تدل مفرداتها على معان ، ثم تتغير هذه المعانى بالضم والتركيب .

(١) مغنى اللبيب ٣٤٥ ، الدسوقى على المغنى ٢ / ١٠ .
(٢) ابن يعيش ٨ / ١٢٥ .
(٣) انظر : شرح المفصل ٨ / ١٤٤ .

فلولا مركبة من (لو) و (لا) .

ولو ما مركبة من (لو) و (ما)

وهلاّ مركبة من (هل) و (لا)

وألا مركبة من (أن) و (لا) .

وتفيد هذه الصيغ الحث والتحضيض إذا وليها المستقبل ، أما إذا وليها الماضي فإنها تفيد اللوم والتوبيخ فيما تركه المخاطب أو يقدر فيه على الترك[1]. نحو قول القائل : أكرمت زيداً، فتقول : هلا خالداً ، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد وتحثه عليه ، أو تلومه على ترك إكرامه .

* * *

الإفراد والتعدد :

تحرص اللغات على تمييز فكرة الإفراد وفكرة التعدد ، وفي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع ، ولكنها تتخذ من هذا المعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره أو التعبير عنه ، فمن اللغات ما يميز في الصيغة بين المفرد وغير المفرد ، فتجعل المفرد صيغة ولغيره أياً كان كمه صيغة أخرى ، كمعظم اللغات الأوروبية[2] . ومثل هذه اللغات تلتقي في هذه الظاهرة اللغوية بالتقسيم المنطقي عند الحديث عن الكم[3] . وثم لغات أخرى كثيرة لا تسلك هذا المسلك في تعبيرها عن المفرد وغيره ، فمن اللغات الإفريقية ما يتخذ صيغة للمفرد وثانية للمثنى وثالثة للمثلث ورابعة للجمع الذي يضم عند أصحاب هذه اللغة — كحد أدنى — ما يزيد على الثلاثة[4] .

(١) انظر : المغني ٢٧٤ — ٢٧٦ ، الدسوقي على المغني ١/٣٧٨ — ٣٨٢ ، ابن يعيش ٨ — ١٤٤ ، تحفة الغريب — مخطوط — غير مرقم .

(٢) من أسرار اللغة ١٣٦ . (٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر نفسه عن : لغات إفريقيا ٨٩ .

أما اللغات السامية فإنها تتخذ — على وجه العموم — ثلاث صيغ للتفرقة بين المفرد وغيره، فتستخدم صيغة للدلالة على الإفراد، وأخرى للتثنية، وثالثة للجمع[1]. وذلك لأن «المفرد عين لا ضم فيها ولا اقتران، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد، وهذه معان معقولة يقتضي القياس إفرادها بصيغ مفترقة»[2].

وتزيد العربية فتفرق بين جمعي القلة والكثرة. أي بين ما هو أدنى من عشرة وبين العشرة فما فوقها[3]، وسيتضح أسلوب العربية في التفرقة بين المفرد وغيره من دراسة: الضمائر والأفعال والأسماء سواء كانت مشتقات أو أعلاما.

الضمائر:

للضمائر في العربية تقسيمات مختلفة. لأنها إما أن تقسم بحسب مدلولاتها إلى ضمائر التكلم والخطاب والغيبة، أو بحسب موقعها التركيبي إلى ما يقع مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا — أو بشيء من الدقة — ما يقع في مواضع الرفع والنصب والجر. كذلك تقسم بحسب إشتقاقها إلى مجموعات ثلاثة، تضم الأولى ضمائر التكلم والخطاب المنفصلة، والمتصلة المرفوعة. وتحتوى الثانية على المجرورة والمنصوبة. وتختص الثالثة بضمائر الغياب[4]. كما تقسم — كما فعل النحاة — إلى ضمائر منفصلة وضمائر متصلة[5].

---

(١) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٤٧.
(٢) اللمع لابن برهان — مخطوط — ورقة ١٢أ.
(٣) التفرقة بين جمعي القلة والكثرة مردها في الحقيقة إلى القواعد الصرفية أكثر من النصوص اللغوية، إذ العلاقة بين الجمعين من المرونة بحيث تسمح بإطلاق جمع القلة على الكثرة، ودلالة جمع الكثرة على القلة، ولكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن التفرقة بين الجمعين ظاهرة صرفية مقررة. ونرجو أن نفصل القول في هذه التفرقة بعد قليل.
(٤) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٤٧.
(٥) هذا هو التقسيم الشائع في الكتب النحوية، وإن كان شيوعه لم يمنع من وجود تقسيمات أخرى للضمائر. انظر مثلا: همع الهوامع ١/٥٦، شرح المفصل ٣/٨٤ — ٨٥ شرح التصريح ١/٩٧ — ٩٨، الموفور ٣أ

والتقسيم التقليدى للضمائر عند النحاة إلى متصلة ومنفصلة صالح لأن يكون نقطة البدء فى تحليلنا للضمائر . وليست الضمائر المتصلة فى الحقيقة إلا لواصق خلفية تتصل بالصيغة لتحديد المسند إليه[1] . وهى تسعة :

منها ما لا يقع إلا فى موضع رفع وهى خمسة :

أحدها : التاء المفردة ، وهى مضمومة المتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة[2] .

الثانى : النون المفردة ، وهى لجمع الإناث مخاطبات أو غائبات . وهى مفتوحة دائماً .

الثالث : الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين — وهى فى الواقع ضمة طويلة خالصة فى جميع المواقع ما عدا إذا سبقها فتح فإنها تكون حركة مزدوجة مثل : اسمَوْا ، وانعَوْا .

الرابع : الألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثا ، مخاطباً أو غائباً — وهى فى الواقع فتحة طويلة تلحق آخر الصيغة — نحو : قاما ، قامتا .

---

(١) يرى فريق كبير من النحاة أن هـذه الضمائر أسماء ، ويرى فريق آخر أنها حروف علامات ، كتاء التأنيث فى قامت ، لا ضمائر ، وعلى هذا الرأى المازنى ، ودليله : أن المضمر لما استكن فى (فعـل) و (فعلت) استـكن فى التثنية والجمع وجىء بالعـلامات للفرق ، كما جىء بالتاء فى «فعلت» للفرق .

وقد وافقه الأخفش فى موضع واحد هو الياء ، نحو : «تأ كلين» . ودليله أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل فى الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث .

وقد رد المعارضون ما ذهب إليه كل من المازنى والأخفش . انظر : همع الهوامع ١/٥٧ ، شرح المفصل ٣/٨٧ — ٨٨ ، شرح التصريح ١/٩٧ — ٩٩ ، الارتشاف ٤٠٣ .

(٢) ثم تعليلات مختلفة لفتح التـاء وضمها وكسرها ، ومواقف مختلفة للنحاة من هـذه التعليلات . انظر مثلا : المبـدع فى التصريف — مخطوط — ارتشاف الضرب ٤٠٢ ، شرح المفصل ٣/٨٦ ، همع الهوامع ١/٦٥

الخامس : الياء المخاطبة وهى أيضاً كسرة طويلة — نحو: قومى ، تقومين .

ومنها مالا يقع إلا فى غير الرفع، أى فى مواضع النصب والجر وهى ثلاثة:

الكاف : لخطاب المذكر مفتوحة ، ولخطاب المؤنثة مكسورة .

والهاء : للدلالة على الغائب المذكر .

والياء . للدلالة على المتكلم المفرد .

ومنها مايقع فى مواضع الرفع والنصب والجر جميعاً . وهو حكم (نا) الدالة على المتكلم ومن معه(١) ، أو المعظم نفسه .

والضمائر المنفصلة صيغ مستقلة ، مركبة غالباً(٢) . وهى قسمان : ما يقع فى حالة الرفع ، وما يقع فى حالة النصب ، ولا تقع فى موضع جر .

وضمائر الرفع هى .

أنا — للمتكلم المفرد .

ويرى البصريون أن أصل الصيغة هو (أنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلم ولسكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف فى الوقف لبيان الحركة ، كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها .

ويرى الكوفيون أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلا فى لغة . واختاره ابن مالك(٣) .

وفى الألف لغات : إثباتها وصلا ووقفاً ، وهى لغة تميم ، وبه قرأ نافع . وقال أبو النجم(٤) .

(١) ابن يعيش ٣/٩٤ .
(٢) التطور النحوى للغة العربية ٤٨ .
(٣) همع الهوامع ١/٦٠ .
(٤) الدرر اللوامع ١/٣٥ شرح المفصل . ٣/٩٣ — ٩٤ .

أنا أبو النجم وشعرى شعرى　　لله درى ما أجن صـــدرى

وقال حميد بن حريث(١) :

أنا سيف العشيرة فاعرفونى　　حميد قـــد تذريت السناما

وفيها لغة ثانية وهى حذفها وصلا ووقفاً ، وثالثة وهى حذفها وصلا وإثباتها وقفاً ، وهى لغة أهل الحجاز (٢) ، وقد فسر ابن جنى ذلك بأن زيادة الألف وقفاً حكم ليس صادراً «من جهة الاشتقاق ؛ هذا محال فى الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التى تلحق لبيان الحركة فى الوقف»(٣) .

كما أن فيها لغة رابعة حكيت عن بعض العرب ، وهى قلب الألف هاء فى الوقف ، ومنه قول الشاعر(٤) :

إن كنت أدرى فعلىَّ بدنه　　من كثرة التخليط فىّ من أنه

كما أن فيها لغتين أخريين : (أنْ) باسقاط المد وإسكان النون ، و (آن) بمد حركة الهمزة (٥) .

نحن — للمتكلم إذا كان معه غيره ، يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع(٦) ، أو للمتكلم المعظم نفسه (٧) ومنه قوله تعالى : (نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك) .

أنت — للمخاطب والمخاطبة .

للمخاطب بفتح التاء ، وللمخاطبة بكسرها ، ويرى البصريون أنها مكونة من (أن) زيد عليها التاء ، وهذه التاء حرف خطاب عندهم ولكنها تشبه التاء

---

(١) شرح المفصل ٣/٩٤ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ص٤٥ — ٤٦ .
(٣) انظر : المنصف ١/٩ .
(٤) ابن يعيش ٣/٩٤ .
(٥) همع الهوامع ١/٦٠ .
(٦) شرح المفصل ٣/٩٤ .
(٧) السابق ، وانظر أيضاً : همع الهوامع ١/٦١ .

الاسمية — الضمير — فى أنها تفتح فى المذكر وتكسر فى المؤنث، وتصرف الصيغة المركبة عندهم فتوصل بميم فى جمع المذكر، وبميم وألف فى المثنى، وبنون فى جمع الإناث [1].

وذهب الفراء إلى أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء فقط، وهو تاء فعلت «وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث [2]».

وقد أثبت برجستراسر أن الضمائر المنفصلة للمخاطب مركبة من المتصلة المستعملة فى الماضى ومن مقطع (أن) الذى ذكر احتمال كونه من أدوات الإشارة [3].

وهو قريب من مذهبي ابن كيسان والفراء، وإن اختلف مع الأخير فى اعتبار أن المقطع الثانى من الصيغة هو ضمائر الاتصال لا مجرد التاء وحدها.

هو — للغائب.

هى — للغائبة.

هما — للمثنى الغائب أو الغائبة.

هم — للغائبين.

هن — للغائبات.

ومذهب البصريين أن أصل هذه الضمائر (هو) و (هى)، وأن ضمائر الرفع المنفصلة على هذا أربعة، وزيدت الميم والألف والنون فى المثنى والجمع.

وقال أبو على: الكل أصول. ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد.

وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان: الضمير من هو وهي الهاء فقط،

(١) ابن يعيش ٩٥/١

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٤٨

(٤) انظر همع الهوامع ٦٠/١ — ٦١

والواو والياء زائدتان كالبواقي [1]. مستدلين بقول الشاعر [2] :

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقد خرجه البصريون .

وضمائر النصب هي :

عند سيبويه والفارسي ضمير واحد ،هو (إيا) يليه ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب ، إفراداً وتثنية وجمعا ، تذكيراً وتأنيثاً .

قال أبو حيان . وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا .

وذهب الخليل والمازنى إلى أنها أسماء مضمرة ، أضيف إليها الضمير الذى هو(إيا) ، واختار هذا الرأى ابن مالك .

وذهب الفراء إلى أن اللواحق هى الضمائر ، و(إيا) حرف زيد ليكون دعامة تعتمد عليها اللواحق لتفصل عن المتصل . ووافقه الزجاج فى أن اللواحق ضمير إلا أنه قال : إن (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق ، فهى فى موضع جر به.

وقال ابن درستويه : إنه بين الظاهر والمضمر .

وقال بعض الكوفيين : مجموع إيا ولواحقها هو الضمير ، وزعم بعض آخر منهم أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياى هى الضمائر المنصوبة ، وأن (إيا) عماد [3] .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٦٠ — ٦١ .

(٢) اختلف فى نسبة هذا البيت ، قيل : هو لمخلب الهلالى ، وقيل : للعجير السلولى ، واسمه عمير بن عبدالله بن كعب بن عبيدة ، أو ابن عبيدة بن كعب ، شاعر أموى مقل ، انظر : الدرر اللوامع ١/٣٦ ، الخزانة ٢/٣٩٦ ، الاغانى ١٣/٥٨ ، المؤتلف والمختلف ٢٥٠ ، معجم الشعراء للمرزبانى ٥٣ الجمهرة ٢٦٠ ، طبقات فحول الشعراء ٥١٧ . وانظر بعض شعره فى : الحيوان ٢/٣٠١ ، ٣٣٧ ، ٤/٣٩١ ؛ ٦/٣٢٩ ، البيان والتبيين ١/٢٣ ، ٢١٢ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١/٦١ ، شرح المفصل ٣/٩٨ — ١٠١ ، الإنصاف ٤٠٦ — ٤٠٨ .

الأفعال :

لا تفرق العربية بين الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر سواء أ كان مفرداً أم غيره ، ولـكنها تفرق بين الأفعال المسندة إلى ضمير المفرد والمسندة إلى ضمير غير المفرد ، سواء أ كانت هذه الأفعال ماضية أم مضارعة أم أمرا ، وهي تستخدم في تفرقتها بين هذه الأفعال اللواصق أمامية أو خلفية .

ففي الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر نلحظ توحيد صيغة الفعل دون أي تغير يصيبها إلا في التفرقة بين حالتي التذكير والتأنيث . فنجد : يقوم محمد ويقوم المحمدان ويقوم المحمدون ، وتقوم هند وتقوم الهندان وتقوم الهندات ، وجلس محمد وجلس المحمدان وجلس المحمدون ، وجلست البنت وجلست البنتان وجلست البنات .

أما في الأفعال المسندة إلى الضمائر فإن اللواصق تميز بين الفعل المسند إلى ضمير المفرد والمسند إلى غيره . تكلما أو خطابا أو غيبة .

ففي التكلم — قمتُ وقمنا ، وأقوم ونقوم ، ولأقم ولنقم .

وفي الخطاب — قمتَ وقمتِ ، وقمتما ، وقمتم وقمتن — وتقوم وتقومين ، وتقومان ، وتقومون وتقمن — وقم وقومي ، وقوما ، وقوموا وقمن .

وفي الغيبة — قام وقامت ، وقاما وقامتا ، وقاموا وقمن — وهو يقوم وهي تقوم ، وهما يقومان وتقومان ، وهم يقومون وهن يقمن .

من هذه التصرفات يلحظ وجود اللواصق التي تحدد المسند إليه ، وهي التي يسميها النحاة ضمائر الرفع المتصلة .

وهذه اللواصق خلفية في الفعل الماضي وفعل الأمر ، ما عدا الفعل الماضي المسند إلى ضمير الغائب المفرد المذكر ، فليس فيه لاصقة تدل على المسند إليه.

وكذلك فى الفعل الماضى المسند إلى ضمير الغائبة المؤنثة ؛ إذ اللاصقة الخلفية التى به لمجرد الدلالة على التأنيث دون الدلالة على الإفراد ، بدليل استخدامها نفسها مع المثنى والجمع نحو : قامت الهندان وقامت الهندات .

وأما فى الفعل المضارع فإن اللواصق تتخذ طريقاً مغايراً ؛ إذ أنها إنما تلحق فى غير التكلم للدلالة على التثنية وعلى الجمع وهى — حينئذ — لواحق مركبة ؛ إذ تتصل بها (النون) حذفاً أو إضافة للدلالة على الموقف الإعرابى .

وأما فى التكلم فإن الدلالة على الإفراد وغيره تأتى من حرف المضارعة ، أى من اللاصقة الأمامية ، ومن ثم فإن برجستراسر يعد أحرف المضارعة — لذلك — من الضمائر[1] .

الأسماء :

سبق أن أشرنا إلى التطابق فى الضمائر فى العدد ، أى من حيث الإفراد والتعدد ، وبذلك لم يبق أمامنا سوى تحليل الأعلام والمشتقات لنتعرف إلى أى مدى تفرق فيهما اللغة بين فكرة الإفراد وفكرة التعدد .

ونلحظ — أولا — أن ثمة أسلوبين يختلفان فى إفادة التعدد ، ولكنهما يستعملان معا فى الأعلام والمشتقات .

الأسلوب الأول العطف ، والأصل أن يعطف بالأداة بين متغايرَيْن أو متغايرِين أو متغايرَات ، والأصل فى التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه فى العطف بالأداة أن يكون من حيث الجنس أو النوع أو الدرجة . ويلحق به التغاير فى الصفة أيضاً ، فإذا لم يكن تغاير فى وجه من هذه الوجوه وجب أن يثنى أو يجمع ، وأن يستغنى بذلك عن أسلوب العطف فى الدلالة على التعدد[2] .

---

(١) انظر : التطور النحوى للغة العربية ٤٧ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٣/٧٥ ، شذور الذهب ٤٦ .

والأسلوب الثانى التثنية والجمع ، ولا يُلْجَا إلى هذا الأسلوب إلا حيث كان هناك اتفاق تام بين أفراده ، كمحمد ومحمد ، ورجل ورجل ، وقائم وقائم ، فإذا كان ثمة اختلاف من نوع ما وجب استخدام الأسلوب الأول ، وهو أسلوب العطف بالأداة .

وواضح أن الأسلوب الأول — وهو أسلوب العطف — يستخدم الصيغ فى الدلالة على التعدد ، على حين يستخدم الأسلوب الثانى — فى عمومه — اللواصق الخلفية .

ونلحظ — ثانياً — أن الأسلوب الثانى الذى يستخدم لإفادة التعدد — وهو أسلوب التثنية والجمع — يطرد فيه استخدام اللواصق الخلفية فى مواضع محددة ، هى :

ا — التثنية ، واللاصقة الدالة على التعدد تدل فى الوقت نفسه على الموقع الإعرابى ؛ إذ هى مقطع مكون من فتحة طويلة ونون ساكنة فى حالة الرفع وحركة مزدوجة ونون فى حالتى النصب والجر .

ب — جميع المذكر السالم ، وتدل لاصقته الخلفية على الموقع الإعرابى أيضاً ، وهى مقطع مكون من ضمة طويلة وصوت ساكن وهو النون ، فى حالة الرفع ، وأما فى حالتى النصب والجر فيتكون المقطع من كسرة طويلة وصوت ساكن هو النون .

حـ — جمع المؤنث السالم ، ولاصقته الخلفية الدالة على التعدد مكونة من مقطعين وصلا : المقطع الأول مكون من الصوت الساكن الذى فى آخر المفرد والفتحة طويلة ، والمقطع الثانى مكون من صوت ساكن هو التاء وحركة قصيرة هى الدالة على الموقع الإعرابى — وأما فى الوقف فإن اللاصقة تكون

مقطعا واحدا يتكون من الصوت الساكن فى آخر المفرد وفتحة طويلة وصوت ساكن بعدها هو التاء .

وثمة مواضع أخرى لا تستخدم اللواصق للدلالة على التعدد ، وهى :

ا — جمع التكسير ؛ إذ للجمع صورة صوتية مختلفة عن صورة مفرده . وعلى الرغم من أن جمع التكسير يحتاج إلى دراسة خاصة فإن من الممكن أن نلمح فيه تأثراً بالنظام المقطعى ، أو بتعبير أكثر دقة ، يبدو مطرداً فيه نظام مقطعى خاص يحتاج إلى تحليل عسى أن نقوم به فى فرصة قريبة .

ب — جمع الجمع ، وليس له مدلول محدد العدد ، ويبدو أن فكرة جمع الجمع فكرة صرفية لا لغوية ، ونعنى بذلك أن كون اسم ما جمعا لجمع اعتبار صرفى ، ذكره علماء الصرف فى محاولة لتفسير بعض صيغ الجموع التى لا تطرد نماذجها .

ويتصل بجمع الجمع فى عدم تحديد العدد بدقة ما يعرف فى جمع التكسير بجمع القلة وجمع الكثرة ، فإن الصرفيين يجعلون أربعة أوزان معينة دالة على الجمع القليل — وهو عندهم من الثلاثة إلى العشرة — وهذه الأوزان هى : (أَفْعُل) كأكلب جمع كلب . و (أَفْعَال) كأجمال جمع جمل ، و (أَفْعِلة) كأحمرة وأبخرة ، و (فِعْلَة) كصبية جمع صبى [1] .

ويعلل الصرفيون والنحاة اختصاص هذه الأوزان بالدلالة على القلة بأنها تصغر على لفظها نحو : أُكَيْلِب وأُجَيْمال وأُحَيْمِرَة وصُبَيَّة ، بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها فى التصغير ، وتصغير الجمع يدل على التقليل [2] .

(١) انظر : شرح التصريح ٣/٢ .

(٢) السابق .

ولكن الواقع اللغوى يشهد بأن هذه الأوزان ليست مختصة بالدلالة على الجمع القليل ؛ إذ تستخدم هذه الأوزان للدلالة على الكثرة أيضاً ،ومن ذلك قوله تعالى : (من شجرة أقلام) فقد استعمل جمع القلة مع أن المقام مقام مبالغة مما يدل على أن الوزن لا يدل هنا على القلة بل على الكثرة . بل إن دلالة هذه الأوزان على الكثرة مطردة فى المواضع التى تستعمل فيها هذه الأوزان للدلالة على الجمع أيا كان نوعه ، ومن ذلك أَرْجُل جمع رِجْل ، وأَعْناق جمع عُنُقُ وأَفْئِدَة جمع فُؤَاد ، ولقد وجدت هذه الجموع فى القرآن ،ومنها قوله تعالى: (وأرجلكم إلى الكعبين) وقوله : (فاضربوا فوق الأعناق) وقوله : (وأفئدتهم هواء) فقد استعملت هنا هذه الأوزان دون تقييد مدلولها بالقلة[1] .

ويؤكد ذلك ماتشير إليه النصوص اللغوية ــ وماأقره النحاة ــ من أن جموع الكثرة قد تدل على القلة أيضا[2] ، دون وجود ضابط لدلالة أوزان الكثرة على القلة ، مما يقطع بأن العلاقة بين أوزان القلة وأوزان الكثرة مرنة ، بحيث يمكن أن تدل أوزان القلة على الكثرة ، وأوزان الكثرة على القلة . ويصبح بعد ذلك تقسيم هذه الأوزان إلى أوزان تدل على الكثرة وأخرى تدل على القلة من قبيل الأخطاء الشائعة ، التى ينبغى الحذر منها حتى لا نورط البحث النحوى فى أحكام لاسند لها .

ونتهى من ذلك إلى أن :

(١) اللغة العربية تفرق بين المفرد والمثنى والجمع ، وهو فيها الثلاثة فما فوقها .

---

(١) منار السالك ٢٩١/٢.

(٢) السابق وانظر أيضا : شرح التصريح ٣٠١/١ ، حاشية العليمى على شرح التصريح بهامشه .

(٢) هذه التفرقة موجودة فى الأسماء دون استثناء .

(٣) وهى موجودة — أيضا — فى الأفعال والضمائر .

(٤) يستثنى من الأفعال الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر؛ فإنه لا تفرقة فيها بين المسند إلى مفرد أومتعدد ، وذلك اكتفاء بدلالة الاسم الظاهر على العدد .

(٥) ويستثنى من الضمائر — متصلة أومنفصلة — ضمائر التكلم ؛ فإنه لاوجود فيها لضمير التثنية .

الفصل الثالث

التطابق بين أجزاء الجملة

١ — صور التطابق الممكنة .
٢ — صور التطابق الفعلية .
٣ — دراسة تطبيقية .

صور التطابق الممكنة بين أجزاء التركيب أربعة ، تمتد فروعها إلى عشرة ؛ إذ التطابق يأخذ واحدا من كل من :

(١) الموقف الإعرابى .

(٢) التعريف والتنكير .

(٣) الإفراد والتعدد .

(٤) التذكير والتأنيث .

ونلحظ أن التطابق فى الموقف الإعرابى محدود إلى أبعد الحدود ؛ إذ لا يوجد مطردا إلا فى التوابع وحدها ، وكذلك الأمر فى التعريف والتنكير. ولعل السر فى ذلك أن الاتفاق فى الموقف الإعرابى لا يستلزم بالضرورة اتفاقا فيما وراء هذا الموقف ، لأن صور التطابق الممكنة فى الموقف الإعرابى وهى : الرفع والنصب والجر - ويمكن أن نلحق بها الجزم أيضا كما فى التأكيد اللفظى للفعل المضارع المجزوم - ليست مقصورة على وجود صلة حقيقية بين متطابقيها ، ومن ثم فإن التوافق فيها مجرد موقف شكلى قد لا يدل فى أحيان كثيرة على علاقة بين طرفى هذا التوافق .

ولعل السر أيضا فى عدم اطراد التطابق فى التعريف والتنكير يعود إلى أمرين :

أولهما : أن الاختلاف بين التعريف والتنكير - فى بعض المواقف - يعد أثر نحويا لاظاهرة لغوية ، ويبرز ذلك بصورة خاصة فى إضافة النكرات فلو حللنا مثالا كـ : كلية دار العلوم لوجدنا كلمة - (دار) - وهى نكرة - قد استفادت التعريف من إضافتها إلى المعرف بالأداة ، وكذلك كلمة (كلية) قد استفادت التعريفت من إضافتها إلى ماأضيف إلى المعرفة .

ثانيهما : أن التطابق فى التعريف والتنكير - فى المواقف التى تمتد التفرقة فيها بينهما عن الأساليب اللغوية - كان سيتضمن شيئا من التناقض مع ما تقصد إليه اللغة من التفرقة بين أساليبها ، وإعطاء الحرية للمتكلم فى اختيار الأسلوب الذى يتفق مع الموقف اللغوى ويدل عليه . ويكفى أن نمثل بمثال واحد يبين الفارق بين أسلوبين ، فى أحدهما اتفاق فى التعريف والتنكير ، وفى الآخر عدم مراعاة لهذا الاتفاق . فلو قال قائل : عاد محمد مبتهجا ، فإن ثمة فارقا بينه وبين لوقال : عاد محمد المبتهج ؛ إذ التعبير الأول يكشف بوضوح عن أن ابتهاج محمد مرده إلى عودته من رحلة ما ، أما التعبير الثانى فإنه لا يشير إلى أكثر من أن من طبيعة محمد الابتهاج الذى لاصلة له برحلته ولا بعودته جميعا . فلو أن البحث النحوى اشترط التطابق فى التعريف والتنكير لأهمل هذه الفوارق الدقيقة بين الأساليب ، وهى فوارق تمتد عن الموقف اللغوى ذاته . ومن ثم فإنه لايستطاع إهمالها فى القواعد النحوية .

ننتهى من ذلك إلى أن أهم صور التطابق التى تراعيها اللغة صورتان هما : التطابق فى الإفراد والتعدد ،والتطابق فى التذكير والتأنيث . وتأكيد

اللغة ثم القواعد النحوية ضرورة التطابق فى هذين المجالين شيء طبيعى ؛ إذ يجب مراعاة الفوارق الداخلية الأصيلة بين أطراف التركيب اللغوى ، وثمة فارق بين الواحد والجمع ، كما أن ثمة فارقا لايقل عنه أثرا بين المذكر والمؤنث . ومن ثم فإن ضرورة التطابق فى هذه الأمور ظاهرة لغوية تدعمها حقيقة لاشك فيها وهى أن نقاط الاتفاق والاختلاف فى هذه المسائل ليست شكلية سطحية ، وإنما هى مسائل جوهرية وحيوية فى الأداء اللغوى ، بحيث يفتح إهمالها وعدم الاعتداد بها اضطرابا فى التحصيل والأداء جميعا .

وسنحاول هنا أن ندرس مدى التطابق فى هذه الأمور فى أبواب نحوية أربعة ، هى : الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، والصفة والموصوف ، والحال وصاحبه . وليس اختيار هذه الأبواب الأربعة عشوائيًا وإنما يحاول أن يمثل للتوافق بين ركنى الجملة بدراسة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، ويمثل للتوافق — أو التطابق — بين بعض أركان الجملة وبين غيرها بتحليل التطابق فى الحال والصفة .

١ — فى الفعل والفاعل ونائبه :

فى التطابق بين الفعل والفاعل — أو نائبه — إفراداً وتثنية وجمعاً يبدو أن ثمة شيئاً من التناقض فيما روته كتب اللغة والنحو . فما لا شك فيه أنه قد ورد عدد من النصوص التى وجد فيها التطابق بين الفاعل المثنى أو المجموع وفعله ، ومن ذلك قول عمرو بن ملقط الجاهلى :(١)

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه

فألفيتا — بالبناء للمجهول — فعل ماض ، وعيناك نائب الفاعل ، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل فى الحكم .

(١) انظر شرح التصريح ١/٢٥٧ — ٢٧٦.

وقول أمية :

يلومونني في اشتراء النخيـــل أهلي فكلهم ألوم

فأهلي فاعل يلومونني ، فألحق الفعل علامة الجمع مع إسناده إلى الظاهر .

وقول أبي فراس الحمداني :

نتج الربيع محاسناً ألقحنها غر السحائب

ف : (غر) جمع (غراء) مؤنث أغر ، فاعل ألقح، وألحقه علامة جمع المؤنث وهي النون .

كذلك ورد التطابق مع المتعاطفات أو المتعاطفين أيضاً . ومن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير (١) :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

فألحق علامة التثنية في (أسلماه) مع المتعاطفين وهما : (مبعد وحميم) .

وقول عروة بن الورد :

ذريني للغنى أسعى فإني رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير

فألحق علامة التثنية في (كانا) مع المتعاطفين وهما (نسبٌ وخير) .

وقد اختلف موقف النحاة من هذه الظاهرة التي تحملها هذه النصوص وأمثالها ، فبينما رفض بعضهم هذه النصوص « لشذوذها » ، قبلها فريق آخر مع تأويلها لتتفق مع القاعدة التي قرروها من إفراد الفعل في جميع الحالات (٢).

ولعل أقرب موقف للتحليل اللغوي السليم ما اتخذه سيبويه من أن « من العرب من يقول : ضربوني قومك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في :

---

(١) انظر : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١٩٦ ، العيني ٤٦١/٢ .

(٢) شرح التصريح ٢٧٦/١ — ٢٧٧ ، اللمع لابن برهان ورقة ١٩ ب — ٢٠ أ .

قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا المؤنث علامة».[1]
ثم يقرر سيبويه أن هذه « لغة قليلة »[2] . ومعنى هذا أن سيبويه يشير إلى أن هذه النصوص لاتنتمى إلى اللغة العامة ، وإنما تنتسب إلى لهجة قبلية تعامل الفعل معاملة الخبر ، فتلحق به علامات تثنية الفاعل أو جمعه .

وإذا فمن الممكن أن نستنتج أن فى بعض اللهجات القبلية كانت ظاهرة التطابق فى الإفراد والتثنية والجمع عامة ، توجد فى المبتدأ والخبر وتشمل أيضا الفعل وفاعله أو النائب عنه ، وأن اللغة الفصحى لم تتبع هذه اللهجة وإنما أخذت الشائع فى البيئة اللغوية المشتركة من قصر التطابق على المبتدأ والخبر ، دون الفعل وفاعله أو نائبه . ومن ثم فإن الاستشهاد بمثل هذه النصوص السابقة مظهر من مظاهر الخلط فى المادة اللغوية .

ومما يؤيد موقف سيبويه وتحليلنا له ماتنسبه كتب النحو من نسبة هذه الظاهرة إلى قبيلتين هما : طىء وأزد شنوءة[3] .

والتطابق بين الفعل والفاعل ـ أو نائبه ـ فى التذكير والتأنيث يأخذ حكم الوجوب فى مواضع ، وحكم الجواز فى مواضع أخرى . فيجب تذكير الفعل طبقا للقاعدة التى تقول إن الأصل هو التذكير فى غير المواضع التى يجب فيها تأنيثه أو يجوز .

ويجب تأنيثه فى موضعين :

(١) إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يعود على مؤنث ، سواء كان التأنيث

---

(١) كتاب سيبويه ١
(٢) السابق
(٣) منار السالك ١/٢١٩ ، التصريح على التوضيح ١/٢٧٥ .

حقيقيا أو مجازيا . ومثاله : هند قامت والشمس طلعت ، وهند تقوم والشمس تطلع . فلو لم يؤنث الفعل فى هذا الموضع كان التركيب خطأ ، وسواء فى الوجوب كون التركيب شعرا أو نثرا(1) .

ويرى ابن كيسان جواز ترك التطابق فى النثر ، ويرفضه أكثر النحويين .

ويرى فريق من النحاة جواز ترك التطابق فى الشعر ، ويستشهدون بقول عامر بن جوين الطائى :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ويرى فريق كبير من النحويين أن هذا البيت من قبيل الضرورة الشعرية .

ونحسب أن كل هذا الخلاف يعود إلى نوع من التأثير اللهجى ، إذ نلحظ انتساب قائل هذا البيت إلى طىء ، وهى القبيلة التى تنسب إليها ظاهرة التطابق فى الإفراد والتثنية والجمع ، ولعل هذه القبيلة تتسم أيضا بعدم التطابق فى التذكير ونحوه . وهو ما ينهض مبررا لابن كيسان فى دعواه جواز ترك التطابق نثرا أيضا . وإن كنا نسجل رفضنا لهذا الخلط بين مستويات المادة اللغوية .

(٢) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث متصلا بالفعل .

نحو : (قالت امرأة عمران) .

وفقدان التطابق هنا محكى أيضا عن « بعض العرب » كما ذكر سيبويه(2) .

ويجوز التأنيث فى موضعين آخرين هما :

---

(١) انظر : شرح التصريح ١/٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، حاشية العليمى على التصريح ـ بهامشه ـ

(٢) انظر : التصريح ١/٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، لباب الإعراب ٢٣ ، ٣٦ ـ ٣٧ ، لب اللباب ٨ ، اللمع ٤١ أ ـ ب ، العباب فى شرح اللباب ، شرح الجمل لابن الصائغ الجزء الأول ، ارتشاف الضرب ٣٠٥ .

(٩) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيق التأنيث منفصلا عن الفعل بفاصل، ومنه قول جرير :[١]

لقد ولد الأخيطل أم سوء   على باب ... صلب وشام

(٢) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث .

ومن مجازى التأنيث اسم الجنس الجمعى كشجر، واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة[٢] ، والجمع المكسر كأعراب وهنود .

وأيضا جمعا التصحيح عند الكوفيين[٣] ، ووافقهم الفارسى فى جمع تصحيح المؤنث، وأما بقية البصريين فيرفضون ذلك ويرون أن سلامة نظم الواحد فى هذين الجمعين أوجبت التذكير مع جمع المذكر نحو : قام الزيدون وفى التنزيل (قد أفلح المؤمنون) . وأوجبت التأنيث مع جمع المؤنث نحو : قامت الهندات .[٤]

ويأخذ الفعل مع نائب الفاعل حكم الفعل مع الفاعل فى المواضع السابقة .

* * *

ب — فى المبتدأ والخبر :

بتأمل ماتناوله النحويون من صور التطابق بين المبتدأ والخبر نلحظ أنهم قد أقروا ضمنا بوجوب التوافق بين كل من المبتدأ والخبر فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ويمكن توضيح ذلك إذا تناولنا موقفهم من الخبر بالتفصيل، إذ نجد فى هذا المجال أن النحاة :

---

(١) القصيدة فى ديوانه ٤١٦ـ٤١٨ ولكن البيت ساقط منها وانظر أيضا : شرح شواهد الإيضاح ٤٨ ب ٥٩ أ.

(٢) انظر : رسالة فى الفرق بين بعض فصول النحو لابن كيران الفاسى ـ مخطوط ـ

(٣) أوضح المسالك ٨٢، شرح التصريح ٢٧٩/١ — ٢٨٠ حاشية العليمى على التصريح بهامشه، شرح المفصل ١٠٣/٥ ـ ١٠٤ .

(٥) المصادر السابقة .

أولا : يقسمون الخبر إلى مفرد وغير مفرد ، والمفرد هنا لا يقابل المثنى والجمع ، وإنما يقال فى مقابلة الجملة الاسمية أوالفعلية أو شبهها ، ومن ثم فإن الخبر المفرد هو ماليس بجملة ، ويتناول على هذا الأساس المثنى والجمع[1] .

كذلك يقسم النحاة المفرد إلى جامد ومشتق .

ويعرفون الجامد بأنه « مالم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى »[2] كزيد ، فإنه لا يدل على معنى : زاد المال زيادة . وكأسد - إذا أريد به شجاع - فإنه وإن كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو (شجع) . وكصاحب فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالى بل بحسب القياس الأصلى ، وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال .

وأما المشتق عندهم فهو «ماأشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى ، كقائم ، فإنه دال على معنى قام»[3] .

ويقسم النحاة الجملة التى تقع خبرا إلى قسمين ، لأنها إما أن تكون نفس المبتدأ فى المعنى أوغير المبتدأ فى المعنى[4] .

كذلك يلحق النحاة بالخبر الجملة ، مايسمونه شبه الجملة ، وهو أن يكون الخبر ظرفا أوجارا ومجرورا[5] .

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٦٠ ، مغنى اللبيب ٣٧٨ ، الدسوق على المغنى ٢/٥١ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم .

(٢) همع الهوامع ١/٩٥ شرح التصريح ١/١٦٠

(٣) المصدران السابقان .

(٤) شرح المفصل ١/٨٨ ، همع الهوامع ١/٩٦ - ٩٧ ، التصريح ١/١٦٢ - ١٦٣ ، شرح الرضى على الكافية .

(٥) المصادر السابقة ، وانظر أيضا : المغنى ٣٧٦ ، الدسوق على المغنى ٢/٤٦ ، الأمير على المغنى ٢/٤٣ ، تحفة الغريب - مخطوط -

ثانياً : فى تحديد الصلة بين كل من نوعى الخبر المفرد وبين المبتدأ نلحظ :

(١) وجود التطابق بين الخبر الجامد وبين المبتدأ فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، ويؤيد ذلك ما قرره النحاة من أن الخبر الجامد « لا يتحمل ضمير المبتدأ نحو : هذا زيدٌ وهذا أسدٌ وهذا صاحبٌ ، فليس فى شىء منها ضمير يعود على المبتدأ » (١) . وذلك اكتفاء بما هو مقرر عندهم من أن « الخبر نفس المبتدأ فى المعنى » (٢) . ومن ثم وجب التطابق بينهما فى فروع التذكير والإفراد .

(٢) وجود التطابق فى مختلف فروع الإفراد والتذكير فى الخبر المشتق ويظهر ذلك فى حالتيه :

ففى الحالة التى يقرر النحاة أنه قد رفع ضميرا مستتراً يظهر التوافق بين المبتدأ والخبر عند النحاة فى التطابق بين المبتدأ والضمير المستكن فى الخبر الذى يجب عند النحاة تحمل الخبر له وتطابقه مع المبتدأ . نحو : زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون ، وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات . فالخبر فى هذا كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ « ويستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له » (٣) .

وإذا رفع الخبر اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً منفصلا فإن التطابق يتضح فى الضمير الرابط ، نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد قائم أنت إليه . والزيدان قائم أبوهما ، والزيدان قائم أنت إليهما . والزيدون قائم أبوهم ، والزيدون قائم أنت إليهم . ومثلها : هند قائم أبوها ، والهندان قائم أبوهما ، والهندات قائم أبوهن الخ . . (٤) .

---

(١) همع الهوامع ٩٦/١ — ٩٧. (٢) شرح التصريح ١٦٠/١.
(٣) التصريح ١٦١/١ ، حاشية الدليمى عليه — بهامشه .
(٤) شرح المفصل ٨٧/١ — ٨٨ .

ثالثاً : فى تحديد الصلة بين كل من نوعى الخبر الجملة وبين المبتدأ نلحظ :

(١) أن الجملة التى تقع خبراً إذا كانت نفس المبتدأ فى المعنى فإنها تتطابق بالضرورة مع المبتدأ ؛ بحكم كونها ليست إلا تفسيراً له « والمفسِّر عين المفسَّر » (١) . ومثالها : (هو الله أحد) و (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) على تقدير أن (هو) و (هى) ضمير الشأن والقصة ، فهو : مبتدأ ، والله أحد : جملة خبره ، وهى عينه فى المعنى . وهى : ضمير قصة مبتدأ ، وشاخصة فى موضع خبر هى ، وهى عينها فى المعنى .

(٢) أن الجملة التى تقع خبراً إذا لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى وجب أن تحتوى على رابط يعكس التطابق اللازم وجوده بين كل من المبتدأ والخبر وهو ما قرره النحاة من أن « غير المبتدأ فى المعنى لا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذى هى مسوقة له » (٢) .

ومعنى المبتدأ الذى اشترطه النحاة قد يكون مرادفه أو ضميره أو اسم يتضمنه ، كما يشمل بالضرورة لفظه (٣) .

وهكذا يستوى أن يكون الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر :

إعادة لفظ المبتدأ فى جملة الخبر نحو : (الحاقة ما الحاقة) .

اشتمال جملة الخبر على ضمير المبتدأ مذكوراً أو مقدراً نحو : زيد قام أبوه ، و(كل وعد الله الحسنى) .

اشتمال جملة الخبر على اسم أعم من المبتدأ نحو : محمد نعم الرجل ، ومنه قول الرماح بن ميادة :

---

(١) السابق ، وانظر : التصريح ١/١٦٢ .
(٢) همع الهوامع ١/٩٧ ، شرح التصريح ١/١٦٤ .
(٣) المصادر السابقة .

ألا ليت شعرى هل إلى أم معمر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

رابعاً : أن توضيح التطابق بين المبتدأ والخبر شبه الجملة — وهو الظرف والجار والمجرور — يتطلب تحليلا لموقف العلماء من الخبر شبه الجملة .

فابن هشام [1] وجماعة يرون أن الخبر فى الحقيقة هو متعلق الظرف والجار والمجرور المحذوف ، وهو اتجاه جمهور البصريين . ومعنى ذلك أن التطابق — عند أصحاب هذا الاتجاه — موجود بين المبتدأ والخبر — إذ هو المتعلق المحذوف ، ومن ثم فسر كثير من أصحاب هذا الاتجاه المتعلق المحذوف بأنه اسم مشتق تقديره كائن أو مستقر « وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة ، والأصل فى الخبر أن يكون اسما مفرداً » [2] . وذلك ليتضح التطابق بين المبتدأ والخبر .

وعلى الرغم من أن جماعة من البصريين — كالأخفش والفارسى والزمخشرى — قدروا المتعلق المحذوف الذى يقع خبراً ، قدروه فعلا . فإن ذلك لا يمنع التطابق بين المبتدأ وجملة الخبر ؛ لأن الجملة المقدرة عند النحاة يشترط فيها ما يشترط فى الجملة الملفوظة من تضمن معنى المبتدأ .

وثمة اتجاه آخر يعبر عنه موقف الكوفيين وابنى طاهر وخروف ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا تقدير للخبر المحذوف كما يذهب أصحاب الاتجاه الأول ؛ إذ الظرف والجار والمجرور هما نفس الخبر [3] .

ومن الواضح أن الاتجاه الثانى أقرب إلى المنهج السليم ، وإن كان بدوره

(١) انظر : منار السالك ٩٧/١ ، أوضح المسالك ٣٧/١ .
(٢) شرح التصريح ١٦٦/١ ، والمقصود بالاسم المفرد ماليس بجملة ، سواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعا .
(٣) السابق .

قد وقع فى أخطاء ، أبرزها محاولة أصحابه البحث عن عامل النصب فى الظرف والعامل فى الجار والمجرور ، وهو ما فتح الباب لأقوال لا تستند إلى أسس لغوية وإنما ترتكز على مجموعة من المصادرات المذهبية .

وإذا كنا نرجح كون الظرف والجار والمجرور خبراً فهل هناك تطابق بين المبتدأ والخبر ، أو أن شبه الجملة — كما يصطلح عليه النحاة — يفتقد هذا التطابق ؟ .

نحسب أن من خصائص شبه الجملة — كما يكشف عنها تحليل بعض نماذجها — صلاحيتها للاستخدام فى المواقف اللغوية المختلفة ، إذ تتضمن غالباً تحديداً للمكان أو الزمان أو العلاقة . ويطرد ذلك فى الظرف والجار والمجرور ؛ فإن : (فى الدار) و (عند محمد) لا يعنى سوى تحديد مكان المبتدأ ، ومن ثم فإن هذا التحديد صالح للإخبار به عن كل مبتدأ .

معنى ذلك أن هذا النوع من الخبر — وهو شبه الجملة — لا يفتقد التطابق مع المبتدأ ؛ إذ الخبر نفسه صالح لتحديد المبتدأ ، لا لاشتماله على ضمير موجود فى المتعلق المفرد أو الجملة كما تصور البصريون .

وعلى ذلك فإن التطابق بين المبتدأ والخبر يكون عن طريقين :

ا — الطريق المباشر ، وذلك إذا كان الخبر جملة أو مفرداً .

ب — الطريق غير المباشر ، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة . ومرد التطابق فى هذا النوع إلى صلاحية الخبر لكل مبتدأ ؛ إذ أن شبه الجملة هنا وظيفتها تحديد المكان أو الزمان أو العلاقة ، وهى جميعا تسع المفرد والمثنى والجمع ، مذكراً أو مؤنثاً .

* * *

(١) انظر : التطور النحوى للغة العربية ٨١ وما بعدها .

ﺣ — بين الصفة والموصوف .

الأصل تطابق الصفة والموصوف ؛ إذ الصفة أساساً لتكملة الموصوف وتوضيحه ، ولا سبيل إلى جعل هذه التكملة موضحة إلا بتحقيق ضروب من التوافق بين كل من الصفة والموصوف . وتتعدد ضروب هذا التوافق وتتنوع . ولكنها تلتقى آخر الأمر فى صور ثلاث تحدد شكل التطابق بين الصفة والموصوف .

١ — فى الحركة الإعرابية :

وهى العلامة أو الشكل الخارجى الذى يشير — بادئ بدء — إلى وجود العلاقة بين الصيغتين ، أما تحديد نوع العلاقة بينهما فلا يشير إليها هذا اللون من التطابق الذى يقتصر دوره على الإشارة الخارجية وحدها . وطبيعى أنه ما دام هذا التطابق يمثل الصلة خارجياً فليس محتماً أن يكون قصراً على الصفة وحدها ، كما أنه يمكن فى الوقت نفسه إغفال هذا النوع من التطابق الشكلى إذا لم يسلم إغفاله إلى تناقض وتوفرت الشروط الأخرى التى تميز طبيعة التركيب داخليا ، ومثاله الواضح أن تكون الصفة جملة .

٢ — فى التعريف والتنكير :

وهو أولى المميزات الداخلية التى تحدد وضع صيغة الموصوف فى سلم التعريف والتنكير ، ووضع الصفة معه ، ومن ثم لا يمكن إغفال هذا التطابق « لأن التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه . والتنكير يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمع بين النفى والإثبات ، وهو محال »[1] لما فيه من التناقض .

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/١٠٩ .

٣ — فى التذكير والإفراد وفروعهما .

وهو أبرز الخصائص التى تحدد الصلة بين الصفة والموصوف، ولذلك فإن هذا النوع من التطابق شرط هام لا يمكن إغفاله ، وإن ظن كثير من النحويين غير ذلك . ولعل تحليل ما ذكروه من أحكام فى هذا المجال يوضح حتمية هذا التطابق ؛ إذ نجد فى البحث النحوى .

أ – تفرقة بين نوعين من الوصف[١] :

الأول : إذا رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر

والثانى: إذا رفع الوصف الاسم الظاهر أو الضمير البارز

ب – يفرق البحث النحوى بين هذين النوعين من حيث اشتراط التطابق مع الموصوف فى التعريف والتذكير وفروعهما .

إذ يقرر النحاة وجوب التطابق فى النوع الأول وأمثلته : جاءتنى امرأةٌ كريمةٌ ،امرأتان كريمتان ، ونساء كريماتٌ . وجاءنى رجلٌ كريمٌ ، ورجلان كريمان ورجالٌ كرامٌ .وكذلك جاءتنى المرأةَ الكريمةَ ،والمرأتان الكريمتان والنساء الكريماتُ . وأيضاً جاءتنى امرأةٌ كريمةُ الأبِ . أو كريمةٌ أباً ، وجاءنى رجلٌ كريمُ الأبِ أو كريمٌ أباً ، وجاءنى رجالٌ كرامٌ الأبِ أو كرامٌ أباً . فقد وافق النعت منعوته فى جميع هذه الأمثلة فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

ولكن النحاة يرون أن النوع الثانى من الوصف لا يعتبر فيه حال الموصوف فى الإفراد والتذكير وفروعهما،ويمثلون لذلك بنحو : مررت برجل قائمة أمُّهُ — بتأنيث قائمة لإسنادها إلى الأم وإن كان الموصوف

(٢) السابق ، وانظر أيضا شرح المفصل ٣ / ٥٤ — ٥٥ ، اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ١٧٣ أ .

مذكراً — ومررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها — بتذكير قائم لإسناده إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثاً — ومنه أيضاً : مررت برجلين قائمٍ أبواهما ، بإفراد قائم وإن كان المنعوت مثنى.

وبشيء من التأمل يتضح أن هذه التفرقة التي اصطنعها النحاة لا تنتج ما تصوروه من فقدان التطابق بين الصفة والموصوف في الإفراد والتذكير وفروعهما ، كل ما في الأمر أن التطابق يأخذ صورة الإفراد أو التثنية أو الجمع ثم التذكير أو التأنيث للصفة نفسها إذا كانت من النوع الأول . ولضمير الموصوف إذا كانت من النوع الثاني ، وهو ما تؤيده الأمثلة السابقة نفسها .

* * *

د — بين الحال وصاحبها :

الحال وصف في المعنى[1] . ومن ثم يشترط فيه الشروط الجوهرية للتطابق بين الوصف والموصوف .

وقد قرر النحاة وجوب التطابق بين الحال وصاحبها ضمناً حين تناولوا بالتحديد شروط الحال ، وجعلوا من بين هذه الشروط كونه مشتقاً . وقد أدرك ذلك أحد متأخري النحاة وهو المليمي فقال في حاشيته « ويستفاد من ذلك (أي من كونه مشتقاً) أنه لابد من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً ؛ ضرورة أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره ، وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها فتطابق صاحبها

(١) انظر تعريفات الحال في : منار السالك ٣١٧/١ ، همع الهوامع ٢٣٦/١ ، اللمع لابن جني، اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ٥٠أ — ب، شرح الفصول الخمسين — مخطوط — ، شرح اللمع للثمانيني ١١٣/١ — ١١٤، وشرح التسهيل ١١٩/٢ ، لباب الإعراب ٧٣ ، لب الألباب ٢٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٣ ، العباب في شرح اللباب — مخطوط — النكت الحسان ٣٠ب، غاية الإحسان ١٦ ، الموفور ٢١ب، شرح حدود الفاكهي ٢١أ.

«فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته ، إلا ما علم تخلفه وهو الإعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير . وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتأنيث والإفراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت، فتقول : جاء زيد قائمةً أمه ، وجاءت هندُ قائماً أبوها... وما جاء مخالفا لذلك لابد من تأويله»(١).

وفي تصور العليمي — كما يتضح من نصه السابق — أن التطابق بين الحال وصاحبها في الإفراد والتذكير وفروعهما لا يتم إلا إذا كانت الحال حقيقية لا سببية . وهذا التصور غير دقيق ، لأننا إذا تتبعنا قسمي الحال اللذين أشار إليهما نجد أن التطابق أمر لازم في كليهما لا سبيل إلى اغفاله ، ولكن وسيلة هذا التطابق هي التي تختلف كما اختلفت في النعت ، إذ في الحقيقي يكون التطابق في صيغة الحال نفسها،فتفرد حين يكون صاحبها مفرداً وتثنى أو تجمع إذا كان صاحبها مثنى أو مجموعا ، وكذلك تذكر أو تؤنث إذا كان صاحبها مذكراً أو مؤنثا . أما في السببي — ويمكننا أن نلحق به الجملة التي تقع حالا — فإن الإفراد والتثنية والجمع يكون في الضمير العائد على صاحب الحال ، والأمر كذلك في التذكير والتأنيث . وحسبنا أن نمثل هنا بما ذكره العليمي نفسه من أمثلة لما ظنه إغفال التطابق بين الحال وصاحبها إذا كانت الحال رافعة لاسم ظاهر ، فقد مثل بقوله : جاء زيد قائمةً أمه ، وجاءت هندُ قائما أبوها ، إذ الحال — عنده — في المثال الأول مؤنثة وصاحبها مذكر ، على عكس المثال الثاني فالحال فيه مذكرة وصاحبتها مؤنثة. ومن ثم فقد ظن أنه فقد التطابق . وهذا غير صحيح ؛ إذ التطابق موجود يدل عليه الضمير العائد على صاحب الحال في المثالين ، ولو لم يكن هذا الضمير مطابقا لكان التركيب خطأ .

---

(١) حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي على التصريح ١/٣٦٩.

وإذا كان التطابق موجوداً فى الحال المشتق — حقيقيا أو سببيا — فهل هو كذلك فى الحال الجامد ؟ إن النحاة يجعلون شرط الاشتقاق أحد الشروط الغالبة لا اللازمة ، وإذن فمن الممكن أن يكون الحال جامداً ، بل إن الحال تقع جامدة بالفعل فى مواضع محددة ، فهل هى تتسم فى هذه المواضع بالتطابق مع صاحبها أم أنها لا تتطابق معه ؟ وما هو أسلوب تحقيق التطابق بينهما إن اتسمت به ؟ إن ذلك يتطلب تحليل مواضع الحال الجامدة لإدراك وضعها من حيث التطابق مع صاحبها .

تقع الحال الجامدة — باطراد — فى عشرة مسائل : (1)

(١) أن تدل على تشبيه ضمنا ، نحو : كرزيد أسداً ، وبدت البنت قمراً ، وتثنت المرأة غصناً .

فأسداً حال من زيد ، وغصناً حال من المرأة ، وقمراً حال من البنت . وهى أحوال جامدة مؤولة بمشتق . فأسداً مؤول بشجاع ، وقمراً مؤول بمضيئة ، وغصنا مؤول بمعتدلة .

(٢) أن تدل على مفاعلة ، نحو : البرُّ بعتهُ زيداً يداً بيد .

(٣) أن تدل على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلا رجلا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا .

(٤) أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه ، نحو : (قرآناً عربياً) فقرآناً حال من القرآن فى قوله تعالى : (ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن) والاعتماد فيها على الصفة وهى عربياً . ونحو : (فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا) .

---

(١) انظر : شرح التصريح ١ / ٣٧٠ — ٣٧٢ ، حاشية العليمى على التصريح (بهامشه) .

(٥) أن تكون دالة على سعر ، نحو : هذا البر بعته إردبا بكذا . فإردبا حال من الهاء ، وبكذا بيان لإردب .

(٦) أن تكون دالة على عدد ، نحو : (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات ، وليلة تمييز .

(٧) أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل ، وله صورتان :

ا — أن يكون الشيء مفضلا على نفسه باعتبار طور من أطواره .

ب — أن يكون مفضلا على غيره .

(٨) أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : هذا مالُكَ ذهباً .

(٩) أن تكون فرعا لصاحبها ، نحو : هذا حديدُك خاتماً ، ومنه قوله تعالى ، (وتنحتون من الجبال بيوتا) .

(١٠) أن تكون أصلا لصاحبها ، نحو : هذا خاتمك حديداً ، فحديد حاله من خاتمك، وهو أصل له ، ومنه قوله تعالى : (أأسجد لمن خلقت طينا).[١]

هذه هي المواضع العشرة التي يطرد وقوع الحال فيها جامدة ، وثم اتفاق بين جمهور النحاة على أن هذه الأحوال الجامدة ليست في درجة واحدة ، بل إنها تنقسم إلى مجموعتين [٢] .

المجموعة الأولى ، تضم الحال الجامدة في المواضع الثلاثة الأولى ، والحال في هذه المواضع — باتفاق — مؤولة بالمشتق .

---

(١) صاحب الحال في الآية اختلف فيه النحاة ، قيل : هو ضمير المحذوف العائد على الموصول، وقيل : إنه ليس الضمير المحذوف العائد على الموصول لأن صاحب الحال لا يحذف ، وإنما هو الموصوف المجرور باللام . وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/٣٧٠ — ٣٧٢ .

والمجموعة الثانية ، تضم الحال في المواضع السبعة الأخيرة ، وهي — عند جمهور النحاة — غير مؤولة بالمشتق .

وقد ذهب بدر الدين بن مالك إلى أن المسائل التي يقع فيها الحال جامداً تؤول كلها بالمشتق ، بما في ذلك المسائل السبع التي ذهب جمهور النحاة إلى عدم تأويلها بالمشتق ، وذلك « لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب » (١) ، وقد أول بالفعل الأمثلة التي رفض الجمهور تأويلها ، فأول قرآنا في المثال الرابع — كما ذكر اللقاني — بمقرأ ، وجعل الخامسة على معنى مسعراً ، والسادسة على معنى معدوداً ، والسابعة على معنى مطوراً ، والثامنة على معنى منوعا ، والتاسعة على معنى مصوغا ، والعاشرة على معنى متأصلا أو مصنوعا (٢) .

والواقع أن الخلاف بين بدر الدين بن مالك وجمهور النحاة يعود إلى محاولة كل فريق تحقيق التطابق بالصورة التي يفهمها ، أما الجمهور فقد وجد أن تحقيق التطابق ممكن بشيء من التأويل الذي لا تعسف فيه ، ولذلك أول المواضع الثلاث الأولى ، ووجد أن التأويل يتعسف في المواضع الباقية فتركه ، وأما بدر الدين فقد وجد أن إيجاد التطابق بين الحال وصاحبها غاية يعترف بها النحاة ، ووجد أن التأويل أسلوب التزموا به لتحقيق هذه الغاية ، فلم يجد حرجاً في أن يمضي بالتأويل إلى أبعد غاياته ، وأن يؤول جميع المواضع التي تقع الحال فيها جامدة .

وتصور النحاة وبدر الدين بن مالك على السواء أن التطابق لا يتم إلا إذا

---

(١) التصريح ٣٧٢/١ .

(٢) السابق ، انظر أيضاً : حاشية العليمي على التصريح ٣٧١/١ .

تحقق شرط الاشتقاق فى الحال تصور واهم ، يعتمد على نظرة خاطئة إلى التطابق؛ إذ أن أساليب التطابق بين الحال وصاحبها تتنوع ، وقد سبق أن أشرنا إلى نوعى التطابق فى الحال المشتق، والأمر كذلك فى الحال الجامد أيضاً ، فإن التطابق فيه بينه وبين صاحبه موجود ولكن أساليب تحقيقه تتعدد .

ففى المسألة الأولى نلحظ أن التطابق بين الحال وصاحبه يتخذ صورة مباشرة. شأنه فى ذلك شأن الحال المشتق ، إذ تخضع الحال للقواعد التى يخضع لها الحال الحقيقى من حيث الإفراد والتذكير وفروعهما، ومما يؤيد ذلك ورود أمثلة وقع فيها هذا النوع من الحال مثنى أو جمعا . ومن ذلك قولهم فى المثل : (وقع المصطرعان عِدْلَىْ عير) فعدلى بالتثنية حال جامدة من (المصطرعان) وإذا كان فريق من النحاة يرى أنه مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف،أى مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما ،فإن فريقا آخر منهم لا يؤول الأمثلة الواردة فى هذه المسألة جملة بالمشتق . بل يرى وجود مضاف محذوف هو الحال[1]. ونحن وإن كنا نرفض مبدأ التأويل جملة فمن الممكن فهم ما أحاط بالتأويل فى هذا الموضع من دوافع ، وهو محاولة تفسير الحقيقة التى لا سبيل إلى الشك فيها ، وهى التطابق بين الحال وصاحبه فى هذا الموضع .

وفى المسائل : الثانية والرابعة والخامسة والسادسة يتخذ التطابق أسلوباً آخر ، إذ يدل عليه تعدد صيغ التركيب نفسه ، لا الصيغة المنصوبة وحدها ، ومن ثم فإن من المتصور عندنا أن الحال فى هذه المواضع ليس الصيغة المنصوبة فحسب، إذ لو كان ذلك صحيحاً لصح الوقوف عليها وحذف الصيغة الأخرى التالية لها ، ولو حدث ذلك ماصح المعنى ولا أفاد التركيب شيئاً ، ولو لاحظ النحاة ذلك لأغناهم عن الخلافات الكثيرة المعقدة فى إعراب مثل هذه التراكيب .

---

(١) التصريح ١/٣٧٢ .

وفى المسألة الثالثة لا يستفاد التطابق من الصيغة مفردة ، ولا من الصيغ متعددة ، وإنما يستفاد من التركيب والموقف اللغوى جملة ، ويدل على ذلك أنه لو قيل: جاء الرهط رجلا رجلا ـ ولم يكن فى الرهط إلا رجل واحد ونساء ـ فإنه لا يصح التركيب.

وأما فى المسائل الأربعة الأخيرة فإن الحال فيها ليس فى الواقع وصفاً لصاحبه ؛ فإن بينهما نوعا من العلاقة التى لا تحتاج إلى تطابق ، إذ أن الحال يرتبط بصاحبه وينتمى إليه ، أو أن صاحبه هو الذى يرتبط به وينتمى إليه ، وهذا الارتباط والانتماء يجعلهما معا من جنس واحد ونوع واحد وإن اختلفت بعد ذلك الدرجة ، ومن ثم فإنه لا حاجة إلى شىء من التطابق الشكلى أو الأساسى ؛ لأن الاتصال بين الحال وصاحبه فى هذه المواضع فوق كل تطابق مهما كان نوعه .

وعلى هذا فإن التطابق بين الحال وصاحبه يأخذ الصور الآتية :

(١) صورة مباشرة ، ويكون التطابق فيها بين الصيغه المنصوبة وصاحب الحال ، وذلك إذا كان الحال مشتقاً حقيقياً أو جامداً دالا على تشبيه.

(٢) صورة غير مباشرة ، والتطابق فيها بين الضمير العائد مما يتصل بالحال (معمول الحال) وبين صاحب الحال . وذلك إذا كان الحال مشتقاً غير حقيقى.

(٣) تعدد الصيغ الدالة على الحال ، وذلك فى المسائل الثانية والرابعة والخامسة والسادسة

(٤) العلاقة بين التركيب والموقف اللغوى فى المسألة الثالثة .

(٥) انتماء الحال وصاحبه إلى جنس واحد .

* * *

خلاصة

نصل من هذا كله إلى أن النحاة قد استطاعوا أن يدركوا بوضوح وجود ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية ، وهى ظاهرة التطابق ، وكانت محاولاتهم الكثيرة للتقنين الدقيق لهذه الظاهرة أحد الأسباب التى أخصبت البحوث اللغوية بصورة عامة ، والنحوية بوجه خاص .

ذلك أنهم قد لمسوا - أثناء تقعيدهم للظاهرة - بعض الحقائق اللغوية التى كانت محور نظريات أصيلة فى البحث اللغوى العربى ، ومن أبرز هذه الحقائق : قضية المناسبة بين اللفظ والمعنى ، وقضية سريان المعنى من المادة إلى كل مشتقاتها ، وقد أسهم النحاة بفكرهم الجاد فى القضيتين ، حين مالوا فى الأولى إلى تفسير العلاقة التى بين اللفظ والمعنى بأنها علاقة عرفية ، وذهبوا فى الثانية إلى اشتراط ترتيب الأصوات فى المشتقات طبقا لترتيبها فى المادة ، تاركين للغويين التوسع إلى أبعد من هذا المجال ، وبذلك شاركوا فى وضع القواعد العامة لقضية الاشتقاق اللغوى .

كما أنهم أدركوا - بتحليلهم أنماط العلاقات المختلفة التى تربط بين الصيغ وبعضها داخل التركيب ، ثم بين التركيب والموقف اللغوى - كثيرا من الحقائق الموضوعية ، التى تتمثل فى وجود صور من التوافق والاتساق الذى يبلغ درجة التطابق يسم العلاقة بين :

— اللفظ المفرد ومدلوله .
— الموقف اللغوى والتركيب المعبر عنه .
— أجزاء التركيب اللغوى .

وإدراك النحاة لهذه الحقائق نقطة بدء موضوعية تصلح للبناء عليها ؛ لأن القواعد النحوية التفصيلية التى حاول بها النحاة الإحاطة بأبعاد هذه الظاهرة تتسم بكثير من الإسراف فى التأويل والاختلاف بل والاضطراب أيضا ، مردها جميعا إلى تلك الأخطاء الأساسية فى المناهج النحوية ، وهى : الخلط فى المستويات اللغوية بين ما ينسب إلى اللغة وماينتمى إلى اللهجات ، ثم محاولة طرد القواعد النحوية بتطبيق قواعد القياس الشكلى (1) .

(1) انظر : مناهج البحث عند النحاة العرب ـ تحت الطبع ـ

الباب الثالث

ظاهرة الترتيب

نظرة عامة :

التركيب حتمية لغوية إذا صح هذا التعبير ؛ إذ لا تستطيع لغة من اللغات أداء وظيفتها العقلية أو الاجتماعية دون الاعتماد على التركيب ، أى تأليف الأصوات فى صيغ ، ثم تركيب الصيغ فى جمل تهدف بها إلى تحقيق المقصود منها اجتماعيا أو عقليا . وليس ممكنا أن تكتفى لغة من اللغات بالاعتماد على الأصوات المنفردة ، ولا باللجوء إلى الكلمات المنعزلة ، لكن لابد من تركيب يرتكز على الترتيب ، ويشمل تأليف الأصوات والمفردات معا .

وليس من شك فى أن من الممكن ـ فى بعض الأحيان ـ أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغة المفردة ، ولكن المواقف اللغوية التى يفيد فيها كل ذلك محدودة بمجال جد محدود من العلاقات الاجتماعية ، ويستحيل أن تكتفى الإشارة أو الصوت فى تلبية الحاجات اللغوية الناتجة عن العلاقات الاجتماعية المتطورة فى تشابكها وتعقدها ، كما يتعذر فى الوقت نفسه أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغ المفردة أو هى جميعا فى تصوير الأفكار الذهنية ونقلها والتعبير عنها ، وهى جزء هام يسعى التركيب اللغوى إلى تحقيقه ، ويهدف فى كثير من الأحيان إليه .

والترتيب ضرورة فى التركيب اللغوى ، فلا يستطيع أى تركيب لغوى أداء مايقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلها ، وهو ترتيب داخلى أولا : إذ يؤلف الأصوات فى الصيغ والمفردات بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيرا دقيقا ، ثم ترتيب بين الصيغ والمفردات ذاتها : ينظم بينها وينسق صلاتها . وبدون هذا التأليف للأصوات تفقد الصيغ معانيها المقصودة

فلا يحقق التركيب غايته ، ومن غير هذا التنظيم بين الصيغ والمفردات يضطرب التركيب اللغوى ويصبح جمجمة بألفاظ لارابط بينها ولا اتصال .

وإذاً فظاهرة الترتيب ـ أولا ـ تشمل أمرين : أولهما التأليف بين الأصوات ، وثانيهما التنظيم بين الصيغ . ثم هى ـ ثانيا ـ ليست مقصورة على اللغة العربية وحدها ، كما أنها ليست خاصة بالأسرة السامية كلها ، وإنما هى ظاهرة واضحة فى اللغات الإنسانية بأسرها . أو بتعبير أكثر دقة : هى ظاهرة من الظواهر التى تتسم بها اللغات الحية التى تعايش الجماعات الإنسانية المتطورة ذهنيا واجتماعيا . ولذلك فإن الشيء الذى تختص به اللغة العربية ليس الترتيب مجردا ، وإنما هو النمط الخاص الذى تسير عليه اللغة ، وتخضع له فى محاولتها تلبية الحاجات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة ، أى فى تعبيرها عن الأفكار الذهنية والعلاقات الاجتماعية على السواء . فما هى سمات هذا الترتيب ؟ وما القواعد العامة التى تحكمه فى اللغة وفى النحو ؟

ترتيب الأصوات فى الصيغ :

ليس من شك فى أن دراسة النظام الذى يخضع له ترتيب الأصوات داخل الصيغ عمل صرفى ؛ لأن الصرف هو العلم الذى يدرس الصيغ والمفردات من حيث ترتيب أصواتها وأصالتها وزيادتها واشتقاقات الصيغ . . . الخ هذه الدراسات التى يرتكز فيها هذا العلم بصورة أساسية على الناحية الشكلية من الصيغة أو الكلمة تاركا لعلم المعاجم دراسة الدلالات المعجمية . ومع أن هذه الدراسة تدخل فى البحث الصرفى ، فإن الفصل بين مادتى النحو والصرف ليس حاسما فى البحث اللغوى ، ومن ثم فإن من الممكن أن نلحظ ـ بصورة سريعة وموجزة ـ الأسس التى يعتمد عليها ترتيب الأصوات فى الصيغ

والمفردات ، باعتبار أن هذه الأسس تمثل وحدة من الوحدات الأولى فى التركيب النحوى .

وبتحليل ماقدمه اللغويون العرب ، ونحاتهم وصرفيوهم ، عن القوانين التى تحكم ترتيب الأصوات فى الصيغ يتضح أنهم سلموا بوجود مؤثرين لهما أهمية كبرى فى هذا المجال .

أول هذين المؤثرين هو ماانتبهوا إليه من وجود مااصطلحوا على تسميته بالمادة اللغوية . فكل صيغة من الصيغ يجب أن ترتب الأصوات فيها على حسب الترتيب الذى تخضع له مادتها اللغوية ، وسواء فى ذلك الصيغ المجردة أوالمزيدة ؛ إذ أن فقدان هذا الترتيب على أى صورة من الصور - كتقديم بعض الحروف على بعض أو تأخير بعضها عن بعض - يسلم إلى الاضطراب فى ترتيب الأصوات ، ومن ثم يفقد الصيغة مايراد بها من دلالة محددة .

والمؤثر الثانى هو ما انتهى إليه علم الصرف من قواعد ووصل إليه من قوانين يجب أن تراعى فى ترتيب الأصوات داخل الصيغ والمفردات ، ومن ثم فإن عدم مراعاة هذه القواعد ينتهى بأن تفقد الصيغة ما يقصد بها من معنى خاص، وسواء فى ذلك أكان عدم الخضوع لهذه القواعد ناتجا عن عدم مراعاة ماانتهى إليه فى علم الصرف من قواعد الذكر أو الحذف أو القلب أو التسكين أوالاشتقاق أو التعويض ، أم كان مرده إلى تطبيق بعض هذه القواعد وعدم تطبيق بعضها ؛ إذ أن القواعد الصرفية - فى نظر اللغويين العرب - تمثل سلسلة لاانفصام بين حلقاتها ، بحيث تعد محاولة الأخذ ببعضها وتجاهل بعضها الآخر عملا ممعنا فى الجهل بطبيعة القوانين الصرفية ذاتها .

وعلى ذلك فإن أية عملية من عمليات الاشتقاق الصرفى يجب أن يخضع

رتيب الأصوات فيها للمؤثرين السابقين معا ، وسنضرب مثالا على ذاك نحو : (استنتاج مدروس) . فإن كلمة (استنتاج) قد خضعت أولا لترتيب المادة ، هذا الترتيب الذى يصطلح عليه بجعل النون فاء الكلمة ، والتاء عين الكلمة ، والجيم لام الكلمة ، ثم رتبت حروف الزيادة فيها طبقا لقواعد الصرف وقوانينه فقدمت الألف فالسين فالتاء للدلالة على الطلب السابق والجهد المبذول ، ثم زيدت ألف الاستفعال بين العين واللام . والأمر كذلك فى (مدروس) أيضا ؛ فإن ترتيب الأصوات فيها خضع أولا لترتيب الأصوات فى المادة ، ثم لما تفرضه قواعد علم الصرف وقوانينه . ولو أن أيا من هاتين الكلمتين اضطرب ترتيب الأصوات فيها بحيث خرج عما يفرضه كل من هذين المؤثرين لما صلحت أى منهما للدلالة على مايقصد بها من دلالة محددة ومعنى خاص .

* *

ترتيب الصيغ فى التركيب :

إن تحليل الاتجاهات العامة فى التراث النحوى بغية الوقوف على القواعد الأساسية التى توصل إليها النحاة فى ظاهرة الترتيب فى التراكيب اللغوية يكشف عن تصور محدد للنحاة العرب حول هذه القواعد . إذ أن التراكيب اللغوية تتبع فى ترتيبها قانونا دقيقا يلحظ فيه تأثر هذا الترتيب بمؤثرات ثلاثة:

المؤثر الأول : التأثير فى المضمون .

والمؤثر الثانى : العمل .

والمؤثر الثالث : الترابط بين الصيغ .

ونحب أن نسجل - بادىء ذى بدء - أن هذه المؤثرات الثلاثة لا توجد بصورة مباشرة فى التراث النحوى ، وأن التوصل اليها لذلك يتسم بصعوبتين:

أولاهما استخلاص الشكل العام لنظام الترتيب فى الجملة العربية من خلال الركام الهائل الذى يحتويه التراث النحوى ، وثانيهما تحليل هذا الشكل لمعرفة المؤثرات المباشرة فيه . وفى كل ذلك صعوبات عدة ؛ لما يتطلبه من الوقوف الدقيق على التراث النحوى ، ثم الإلمام الكامل بالأساليب اللغوية ، لتجنب ماعساه يكون قد وقع فى البحث النحوى من أخطاء .

وإنى لأرجو أن يكون تحليلنا لهذه المؤثرات الأساسية فى ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية فى الفصول التالية نقطة بدء موفقة لدراسة نظام الجملة وتحديد جميع المؤثرات فيها وفيه .

الفصل الأول

التأثير فى المضمون

١ ـ مفهوم هذا المؤثر.
٢ ـ دراسة تطبيقية .

هذا هو المؤثر الأول فى ترتيب الصيغ داخل التركيب اللغوى ، والمقصود بالتأثير فى المضمون كما ذكر الرضى « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وإن كان حرفاً »(١) وحكمه هو التصدر ، فيجب أن يكون فى صدر الجملة . « كحروف النفى والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك »(٢) . ويؤيده ما ذكره ابن الحاجب فى أماليه من أن « سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شىء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفى والتحضيض وإن وأخواتها »(٣). وقد يبدو بين الرضى وابن الحاجب خلاف ؛ إذ أن الرضى يجعل سبب التصدر هو التأثير فى مضمون الكلام وتغيير معناه . ويؤيده ما ذكره ابن الأنبارى نقلا عن البصريين .(٤) على حين يذكر ابن الحاجب أن السبب فى ذلك هو الدلالة على بعض ما يفيده الكلام

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣ (والنسخة مرقة خطأ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) .
(٢) الأشباه والنظائر فى النحو ١/٢٤٣ ، وفى النسخة خطأ مطبعى وهوحروف (التثنية) وصحتها ما أثبتناه .
(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٤٣ .
(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/١٠١ .

من معان . والواقع أنه لا خلاف بين الرجلين ، إذ أن الأدوات المتصدرة تفيد بعض ما يفيده التركيب بجملته ، وهي — في الوقت نفسه — تغير من مضمون التركيب بما تضيفه إلى هذا المضمون من معنى جديد . فالرضى نظر إلى هـذا المعنى الجديد الذى تضيفه ، وما يحدثه هذا المعنى من تغيير فيما يفيده التركيب من معان . أما ابن الحاجب فقد نظر إلى وحدة التركيب اللغوى ، وتأثير الصيغ المصدرة في بعض ما يقصد إليه ويدل عليه . ويؤيد وحدة المفهوم بين الرجلين وحدة الأمثلة التي قدماها ، إذ لو كان بينهما خلاف حقيقى لا نعكس ذلك في الأمثلة التي قدمها كل منهما .

وهذا التحديد لمفهوم المؤثر الأول ـ وهو التأثير في مضمون الكلام ـ أفضل مما ذكره صاحب البسيط ، إذ قال : « الأسماء المتضمنة للمعانى تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشارة على العلم في قولك : هـذا زيد ـ وإن كان العلم أعرف ـ لتضمنه معنى الإشارة » (١) .

وتحديد الرضى وابن الحاجب يفضل ما ذكره الاستراباذى من ناحيتين :

الأولى : أن تعريف الرضى وابن الحاجب أكثر شمولا ودقة ، أما أنه أكثر شمولا فلأن محوره هو التأثير في مضمون التركيب ، سواء كان المؤثر اسماً أو حرفاً ، وأما أنه أكثر دقة فلأنه ارتكز على التحليل المباشر للتراكيب اللغوية ، على حين اعتمد تعريف الاستراباذى على استيحاء معان لا تخضع للتحليل العلمى . ولذلك وجد الرضى وابن الحاجب أمثلة عدة توضح ما قصداه وتبين ما حدداه ، على حين لم يجد الاستراباذى إلا مثالا واحدا ينطبق عليه ما ذكر .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٤٣/١ .

والثانية : أن تعريف الاستراباذى يعتمد على نوع من المصادرة المذهبية ، وهى قابلة للمناقشة ، إذ أن الزعم بأن اسم الإشارة يتضمن معنى لا يتضمنه العلم يمكن أن يرد بأن العلم أيضاً يتضمن معنى لا يتضمنه اسم الإشارة ، وهو ما يفيده من تحديد دقيق لا سبيل إلى الاشتراك فيه . وتعريف الرضى وابن الحاجب يخلو من هذه المصادرة ، إذ أنه يبدأ من التركيب اللغوى لا من فكرة سابقة عليه .

والصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام قد تكون عاملة ، كما يمكن أن تكون غير عاملة ، ولكنها سواء عملت أم لم تعمل لها الصدارة فى التركيب اللغوى ، وذلك لأن صدارتها للتركيب ليست مستمدة من عملها ، وإنما هى ممتدة عن تأثيرها فى المضمون ، وعلى ذلك فإنه لا تناقض بين ما يوجبه تأثيرها فى مضمون التركيب من حتمية التقدم ، وبين ما قد يجيزه نوع عملها من إمكان التأخر ؛ لأن نوع العمل وما ينتج عنه من جواز تقدم المعمول أو عدم جوازه مقيد بما عدا هذا النوع من الصيغ التى تغير معنى الكلام وتؤثر فى مضمونه .

والصيغ التى يتحتم تصدرها عند النحاة لتأثيرها فى مضمون الكلام هى الصيغ التى تفيد : النفى أو التنبيه أو الاستفهام أو التحضيض أو التأكيد أو الشرط أو التعجب ، وأيضاً كم الخبرية وضمير الشأن . والواقع أن هذا الحكم الذى يطلقه النحاة من ضرورة تصدر هذه الصيغ يحتاج إلى تحليل عميق لأبعاده وتحديد دقيق لمعناه ، إذ أن التصدر يتضمن بالضرورة وجوب تقدم الصيغة على كل الصيغ الأخرى فى التركيب اللغوى . وهذا الحكم يصدق فى بعض الصيغ السابقة ـ كأدوات الشرط والاستفهام ـ دون بعض ، كصيغ النفى والتأكيد ، فإن أدوات النفى ـ مثلا ـ كما تكون فى صدر التركيب تقع كذلك فى أثنائه أيضاً . إذ كما تقول : لم يحضر محمد ، تقول : محمد لم يحضر . وإذاً فماذا

يعنى النحاة بالتصدر ؟ وهل هو حكم عام فى كل الصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام ؟ وهل وقع النحاة فى تناقض مع الواقع اللغوى الذى لاشك فيه والذى يقرر أن بعض الصيغ ذات التأثير فى مضمون الكلام تقع فى حشو الكلام لا فى صدره ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب أولا دراسة الصيغ التى قرر النحاة لها هذا الحكم ، وتحليل العلاقات التى جمعتها والصلات التى ربطت بين بعضها وبعض . مما أوحى للنحاة سلكها فى حكم ورصفها فى قاعدة .

الاستفهام .

يتحتم — عند النحاة — أن تتصدر صيغ الاستفهام الجملة فى كل تركيب لغوى — سواء كانت صيغ الاستفهام اسمية أو حرفية [1] ، وسواء كانت الجملة الداخلية عليها اسمية أو فعلية . ويستوى فى هذا الحكم كون صيغة الاستفهام للتصديق أو للتصور ، [2] أى سواء كانت تهدف إلى السؤال عن مضمون الجملة أو تقصد إلى الاستفسار عن طرف من أطرافها.

والمختص بطلب التصديق أم المنقطعة وهل .

والمختص بطلب التصور أم المتصلة ومَن وما وأين (وأيان وأنى) ومتى وكم وكيف وأى ولماذا .

وتستعمل الهمزة للسؤال عن أيهما فهى مشتركة بينهما [3] .

والواقع اللغوى يؤيد ما قرره النحاة من وجوب تصدر أدوات الاستفهام وسبقها جملها ؛ إذ المحفوظ من الأساليب اللغوية يؤكد أن الصدارة هى الموقع

(١) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٠١/١ .

(٢) الجنى الدانى فى توضيح حروف المعانى غير مرقم ، رسالة فى حروف المعانى ، شرح اللمع ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ ، اللباب للعكبرى ٣٦٧.

(٣) انظر : الأشباه والنظائر حـ ٣/٤،وحاشية الدسوقى على المغنى ١٦/٢ ، ١١/١ ، ٥٦، همع الهوامع ٢٥٤/١ ، اللمع لابن برهان — مخطوط — ٨٩ ب — ٩٠ ب .

الذى تحتله هذه الأدوات فى بداية الجمل فيا عدا (أم) ، فإنها تقع فى أثناء التركيب ومع ذلك فإنها تتصدر جملة ، ومن ثم لا تتناقض مع الحكم الذى قرره النحاة من وجوب التصدر، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور) وقول علقمة بن عبدة : (١)

هل ما علمت وما استودعت مكتوم إذ حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

كذلك يجب عند النحاة ترتيب جملة الاستفهام ، أو بتعبير أدق : إعادة ترتيب الجملة بحيث تصور فى دقة المستفهم عنه ، سواء كان المستفهم عنه الزمان أو المكان أو الذات أو الكيف أو الكم أو العلة أو النسبة . فيجب أن يعقب أدوات الاستفهام المستفهم عنه إذا كانت حروفا ، كما يجب أن توضع فى الاعتبار من حيث العمل إذا كانت أسماء . أى أن يوجه العامل التالى لها توجيها يتناسب مع السؤال بها . أما فى (كم) و (أى) فإنه يجب فضلا عن ذلك أن يعقب صيغة الاستفهام فيهما المستفهم عنه صراحة ، منصوباً مع كم ، ومجروراً مع أى . شأنهما فى ذلك شأن الترتيب بين صيغ الاستفهام الحرفيه ومدخولاتها . وهذا هو معنى قول النحاة : إن كم بحسب مميزها ، وإن أى بحسب ما تضاف إليه (٢) .

الشرط :

يوجب النحويون أن تتصدر أدوات الشرط الجمل التى تدخل عليها ، ومن ثم لا يجيزون أن تقع أداة الشرط حشوا فى الكلام ، أى أنه لا يجوز عندهم أن يجعل ما يقع قبلها من الصيغ عاملا فيها ، كما لا يجوز أن يعمل

---

(١) انظر : ديوانه ٤٣ ، الأشباه والنظائر ٤/٦ ، طبقات فحول الشعراء ١١٧ .

(٢) انظر : الجنى الدانى ــ مخطوط الحروف الثنائية ، رسالة فى أى ــ مخطوط ، رسالة فى حروف المعانى ــ مخطوطة ، رسالة فى النحو للفستالى : باب الاستفهام .

ما بعدها فيما قبلها ، [1] إذ أنه فى الصورة الأولى — أى إذا عمل ما قبلها فيها — لن تكون لها الصدارة ، كما أنها فى الصورة الثانية تفقد الصدارة بما تقدم من معمول وإن كان أصله التأخير .

كذلك يجب عند النحاة أن تلى هذه الأدوات صيغ معينة ، مع نوع من الترتيب بين هذه الصيغ يوجبونه ، إذ تلى أداة الشرط المصدرة الفعل ، إما المضارع أو الماضى ، فإذا كان مضارعاً اشترط فيه أن يكون غير دعاء وغير مسبوق بتنفيس ، ويستوى بعد ذلك أن يكون مثبتاً أو منفياً بلا أو لم . أما إذا كان ماضياً فإن شروطه ألا يكون دعاء أو جامداً ، وألا يكون مسبوقاً بقد أو بحرف من حروف النفى [2] .

والواقع اللغوى يؤيد ما أوجبه النحاة من ضرورة تصدر أدوات الشرط فى أول الجمل الشرطية . وليس فى النصوص اللغوية المحفوظة ما يتناقض مع ما قرره النحاة من فساد التركيب الذى تقع فيه أداة الشرط حشوا فى الكلام . ولكن من النصوص اللغوية ما يؤكد عدم اشتراط وقوع الفعل ماضياً أو مضارعاً بعدها ، إذ أن ما روى من نصوص يوضح أن من الممكن أن تقع بعدها الأسماء الظاهرة أو الضمائر ، وإن لم يرد ما يجيز وقوع فعل الأمر بعدها .

ويشهد لوقوع الأسماء الظاهرة بعد أدوات الشرط آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله تعالى : (إذا السماء انشقت ...) ، الآيات وقول كعب بن جعيل التغلبى [3] :

---

(١) من المواضع التى كانت محور خلاف بين النحاة تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط ، فقد أجازه الكوفيون مستندين إلى أن الأصل تقديم الجواب على الأداة، انظر : الانصاف فى مسائل الخلاف ٣٦٣ — ٣٦٧ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٥٩/٢.

(٣) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الدرر اللوامع ٧٦/٢،وكعب شاعر أموى فحل ، وهو الذى رفض أن يهجو الأنصار حين طلب إليه يزيد بن معاوية ذلك، ودله على الأخطل . انظر : الشعر والشعراء ٢٤٧ ، طبقات فحول الشعراء ٤٨٥ ، الموشح ٨١ ، المؤتلف ١١٤ .

صعدة نابتة فى حائر أينما الريح تميلها تمل

وقول عدى بن زيد [1] :

فتى واغل بينهم يحيو ويعطف عليه كأس الساقى

ويشهد لوقوع الضمائر بعدها قول لبيد بن ربيعة [2] :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول السموءل بن عاديا الغسانى اليهودى [3] :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقول هشام المرى [4] :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعاً

التعجب :

صيغ التعجب كثيرة ، منها ما ورد فى الكتاب وما جاء فى السنة وما حفظ عن العرب ، فما ورد فى الكتاب قول الله تعالى : (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم) ، ومما جاءت به السنة قول النبى لأبى هريرة رضى الله عنه : (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) ، ومما روى عن العرب قولهم : لله دره فارساً [5] .

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ ، الدرر اللوامع ٢/٧٥ ـ ٧٦ ، وفى البيت روايات متعددة أشهرها ما ذكرناه .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ ، الدرر اللوامع ١/٤٠ ، ٢/٧٥ ، الشعر والشعراء ٩١.

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ ، الدرر اللوامع ٢/ ٧٥ .

(٤) المصدران السابقان . وهشام شاعر أموى معاصر لجرير والفرزدق وذى الرمة . انظر: طبقات فحول الشعراء ٤٧٢ـ٤٧٥ .

(٥) انظر : التصريح على التوضيح ٢/٨٦ ، أوضح المسالك ١٦٥.

وعلى الرغم من تعدد الصيغ التى تفيد التعجب فإن البحث النحوى لم يتناول منها بالتقعيد غير صيغتين هما : (ماأفْعَلَه) و(أفْعِلْ به). وقد أضاف إليهما بعض النحاة صيغة ثالثة[1] ، ولكنا سنقتصر نحن هنا على درس إحدى هاتين الصيغتين ، وهى التى تتصدرها (ما) الدالة على التعجب .

يقرر النحاة أنه يجب أن تتصدر ما التعجبية جملة التعجب ، ويمنعون أن تقع حشوا فى الكلام . ولهذا لا يجيزون أن يتقدم عليها معمولها[2] . كذلك يوجب النحاة أن تلى (ما) التعجبية صيغة محددة هى أَفْعَل [3] . وعلى الرغم من اختلافهم فى هذه الصيغة اختلافا يصل إلى درجة التناقض — إذ يرى البصريون أن هذه الصيغة فعل ماض وأن فتحتها تبعاً لذلك فتحة بناء ويوافقهم فى ذلك الكسائى وهشام ، على حين يرى بقية الكوفيين أنها اسم وأن فتحتها بناء على ذلك فتحة إعراب[4] — على الرغم من كل هذا الخلاف فإنهم متفقون على أنه يجب أن تلى (ما) هذه الصيغة ، ولا يجيزون أن يفصل بين ما وبينها فاصل ، ويستوى فى الفصل كون الفاصل ظرفا أو جاراً ومجروراً أوغيرهما.[5] كذلك يوجب النحاة أن تلى هذه الصيغة (صيغة أفعل) المتعجب منه أو ضميره ، فيقال : ما أحسن محمد أو محمد ما أحسنه . ولا يجيزون الفصل بين صيغة أفْعَل وبين ضمير المتعجب منه مطلقاً ، و باتفاق . كذلك لا يجيزون باتفاق الفصل

---

(١) حاشية العليمى على التصريح ٢/٨٦ — ٨٧.

(٢) منار السالك ٢/٤٣ ، التصريح ٢/٩٠ .

(٣) يجيز النحاة زيادة (كان) بين (ما) و (أفعل) للدلالة على المضى ، ولذلك فإنها عند بعضهم تكون ملغاة ولا عمل لها . وهذا هو الاستثناء الوحيد من حكمهم عدم جواز الفصل بين ما وأفعل . انظر تفصيل ذلك :فى شرح المفصل ٧/١٥٠ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ١٦٣ . منار السالك ٢/٣٩ — ٤٠ ، شرح التصريح ٢/٨٧، شرح المفصل ٧/١٤٣ ، الانصاف ١/٠٨١ وأيضا : اصلاح الخلل ٤٣

(٥) التصريح على التوضيح ٢/٩٠

بين صيغة (أفْعَل) وبين المتعجب منه – إذا كان اسماً ظاهراً – بأجنبي . أما الفصل بينهما بالظرف أو بالجار والمجرور فموضع خلاف ، إذ يمنعه جمهور النحاة وعلى رأسهم الأخفش والمبرد ، على حين يجيزه بعضهم وعلى رأسهم الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين ، مستدلين بقول أوس بن حجر[1] :

أقيم بدار الحزم مادام حزمها وأحْرِ – إذا حالت – بأن أتحولا

فقد فصل بين صيغة : أحْرِ (أفْعِلْ) وبين معمولها ، ويقيسون عليه الفصل بين صيغة (أفْعَل) وبين معمولها أيضاً . هذا إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بصيغة (أفْعَل) وأما إذا تعلقا بمعمول هذه الصيغة فلا خلاف بين النحاة في عدم جواز الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور[2] . فلا يجوز في نحو : ما أحسن معتكفاً في المسجد : ما أحسن في المسجد معتكفاً .

وبذلك يتضح أن النحاة قد لاحظوا ضرورة الترتيب الدقيق في صيغة التعجب الأولى ، وهو أمر محتوم في صيغة التعجب الثانية وإن خلت من وجود (ما) في صدرها . وأما نعم وبئس ونحوهما – وهي صيغ التعجب الثالثة – ففيهما خلاف بين النحاة يعود إلى الأساليب الكثيرة التي يمكن أن تردا فيها[3] . وهو مالا سبيل إلى تفصيله هنا ، ويكفي أن نقرر أن النحاة – على الرغم مما بينهم من خلاف كثير في نعم وبئس – يتفقون على عدم جواز تقدم معمولها عليهما[4]، وهو مايؤيده الواقع اللغوي وإن لم يتفق النحاة على علته .

(١) روى وهذا البيت في شعراء النصرانية بصورة أخرى تجعله لا شاهد فيه ، انظر : شعراء النصرانية ٢/٤٩٤ .
(٢) التصريح على التوضيح ٢/٩٠ .
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٤ .
(٤) التصريح ٢/٩٤ ، منار السالك ٢/٥٠ ، غاية الاحسان ٩ب ، النكت ٤٦ب .

وحسبنا أن نصل إلى أن الواقع اللغوى تطرد فيه صدارة (ما) التعجبية لجملة التعجب وإن لم تتصدر التركيب اللغوى جملة .

ضمير الشأن :

ويسمى أيضاً ضمير الحال وضمير القصة ، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول ، وتطلق عليه اصطلاحات أخرى . بيد أن هذه الاصطلاحات الأربعة هى أشهرها . « وهو الضمير المبين بجملته عائداً على متأخر لفظاً ورتبة »(١) .

والقصد من هذا الأسلوب هو استثارة ذهن السامع وشحذ رغبته وإذكاء تشوفه ، ولذلك يلقى إليه بادىء ذى بدء ضمير دون أن يتقدم مرجعه ، فيلفت انتباهه ويوقظ حاسة الترقب عنده ، ثم يلقى إليه بما يريد ، ولذلك يشترط النحاة فى هذا الأسلوب شروطاً ، ليتحقق ما يهدف إليه المتكلم عند استعماله (٢) .

أولها : أن يتصدر ضمير الشأن . بحيث يعود على ما بعده لا على ما قبله.

ثانيها : أن تقع الجملة المفسرة له بعده . فلا يصح أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه .

ثالثها : أن مفسره لا يكون إلا جملة . خلافاً للأخفش والكوفيين الذين أجازوا تفسيره بمفرد .

رابعها : أنه لا يتبع بتابع . فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

خامسها : أنه ملازم للإفراد . فلا يثنى ولا يجمع .

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ٤٩٠ ، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/١٧٥ تحفة الغريب ــ مخطوط .

(٢) انظر : مغنى اللبيب ٤٩٠ ــ ٤٩١ ، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/١٧٥ ــ ١٧٦ ، حاشية الأمير على المغني ٢/١٠٣ ، شرح شواهد المغنى ٢٩٦ ، رسالة فى المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ــ مخطوط ــ ١٠١ ــ ١٠٣ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٣٧ .

سادسها : أنه يقع في موضع رفع أو نصب ، إما بالابتداء أو بأحد نواسخه .

وهذه الشروط في الواقع يمكن أن تنقسم إلى قسمين : شروط في الضمير ، وشروط في مفسر الضمير ، وكلا هذين النوعين من الشروط لا بد منه ليحقق هذا الأسلوب غايته عند المتكلم والسامع معا . فإثارة تشوف السامع يستدعي أن يتصدر الضمير ، وأن يتأخر مفسره ، كما تستلزم عدم ارتباطه بجملة سابقة عليه . ولذلك فإنه لا يعمل فيه غير الإبتداء أو أحد نواسخه ؛ لأن النواسخ في الواقع ليست جملا منفصلة وإنما هي نوع من التحديد لجملة الإبتداء في الدرجة أو في الزمن . كما يتطلب أيضاً أن لا يتبع بشيء حتى لا يغفل عن الهدف الأساسي من التركيب .

وأما الشرطان اللذان يجب تحققهما في مفسره فلا بد منهما أيضاً ؛ إذ أن من المحتم أن يلي المفسر هذا الضمير ليكون موضحاً لما أبهم منه ، كما أنه ينبغي أن يكون جملة — وهو اتجاه الجمهور — لأن إثارة الإنتباه التي تكفّل الضميرُ المتقدم بإحداثها يجب أن تكون حول علاقة ما ، وهي لا تحتملها إلا جملة ، إذ لا يقصد بالإثارة لفت النظر إلى شيء أو طرف .

وأما الشرط الخامس وهو ملازمة هذا الضمير للإفراد فإنه يكشف عن أن هذا الأسلوب قريب من أساليب الأمثال ، فلا ينبغي التصرف فيه

والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر هذا الضمير ، بحيث لا يعمل ما بعده فيما قبله ، كما لا يعمل ما قبله فيه أو فيما بعده ، ولا يستثنى من ذلك إلا النواسخ حيث إنها لا تعدو كونها محددة لزمن التركيب المثبت أو درجته . وتختص كان وأخواتها بتحديد الزمن ، على حين تفيد إن وأخواتها وظن وأخواتها الدرجة متنوعة بين التأكيد والتوهم . وليس في النصوص المروية — على تنوعها وتعدد مستوياتها — ما يتناقض مع ما قرره النحاة في هذا المجال .

كم الخبرية وكأى :

تنقسم (كم) إلى : استفهامية ، بمعنى أى عدد ، قليلا أو كثيراً ، ويستعملها من يسأل عن كية الشيء . وخبرية ، بمعنى عدد كثير ، ويستعمها من يريد الافتخار والتكثير [1] . وقد سبق أن ذكرنا أن كم الاستفهامية يجب تصدرها شأنها فى ذلك شأن غيرها من أدوات الاستفهام [2] .

وأما (كم) الخبرية فقد أوجب النحاة أن تتصدر الكلام كأختها الاستفهامية « لشركتها كم الاستفهامية فى اللفظ » [3] « فلا تقول : ضربت كم رجلا ، ولا : ملكت كم غلمان » .

ولذلك لا يجوز عند النحاة أن يعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها ، كذلك لا يجيزون أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، حتى لا تفقد الصدارة لفظاً فى أى صورة من الصور .

ويوجب النحاة أيضاً أن يلى (كم) مميزها . ويكون مفرداً كثيرا وجمعاً قليلا ، حتى إن العكبرى حكم بشذوذه فى شرح الإفصاح ، ولجأ بعض النحاة إلى تأويله بمعنى المفرد [4] .

والشاهد على اتصال (كم) بمميزها المفرد قول الفرزدق [5] :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى

والشاهد على اتصال كم بمميزها الجمع قوله الآخر [6] :

كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا

(١) أوضح المسالك ٢٥١ — ٢٥٢ ، منار السالك ٢/٢٥٦ ، شرح التصريح ٢/٢٧٩ ، حاشية العليمى على التصريح بهامشه ، شرح ابن عقيل ٢/٣٣٠ ، مغنى اللبيب ١/١٥٧ .

(٢) انظر الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الدراسة .

(٣) اللمع لابن برهان — مخطوط — ٦٢ أ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٢/٣٣٠ ، مغنى اللبيب ١/١٨٥ ، الامير على المغنى ١/١٥٨ ، الدسوقى على المغنى ١/٢٦٨ ، تحفة الغريب — مخطوط — .

(٥) انظر : همع الهوامع ١/٢٥٤ — ٢٥٥ ، ديوان الفرزدق ٢/٤٥١ .

(٦) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الدرر اللوامع ١/٢١١ ، شرح التصريح ٢/٢٧٠ ، مغنى اللبيب ، الدسوقى على المغنى ١/٢٦٩ ، شرح شواهد المغنى ١٧٤ .

وفى الاستشهاد بهذا البيت الأخير نظر ؛ إذ أنه لم يذكر سواه فى كون مميز كم الخبرية جمعا ، ثم إنه مجهول القائل[1] . وذلك مما يدعم اتجاه جمهور النحاة الذين يرون أن الأفصح كون مميز كم الخبرية مفردا لا مجموعا .

وإذا كان حكم (كم) هو وجوب التصدر ، ووجوب أن يليها مميزها ، فهل يجوز الفصل بينها وبين مميزها أو لا يجوز ؟ .

إن النصوص المروية تكشف عن أن الفصل بين كم ومميزها جائز . فقد قال القطامى :[2]

كم نالنى منهم فضلا على عدم   إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

وقال أنس بن زنيم :[3]

كم بجود مقرف نال العلى   وكريم بخله قد وضعه

وأما (كأى) — ويجوز أن تكتب أيضا بالنون، أى (كأين) — فإنها تفيد ماتفيده كم الخبرية من التكثير[4] ،ولذلك يحتم النحاة تصدرها — شأنها فى ذلك شأن كم — مستندين فى ذلك إلى المروى من النصوص اللغوية ، إذ يكشف الاستقراء لها عن تصدرها ، كما يكشف عن أن مميزها لايكون جمعا، وقد نص على ذلك السيوطى فى الهمع[5]، ومن ذلك قول الشاعر[6] :

---

(١) المصادر السابقة .

(٢) الدرر اللوامع ٢١١/١ ، همع الهوامع ٢٥٤/١ .

(٣) همع الهوامع ٢٥٤/١ ، الدرر اللوامع ٢١٢/١ .

(٤) انظر : الدسوقى على المغنى ٢٧٠/١ ، الأمير على المغنى ١٥٩/١ ، تحفة الغريب — مخطوط — ، شرح ابن عقيل ٣٣٠/٢ ، شرح التصريح ٢٨١/٢ .

(٥) ٢٥٥/١

(٦) انظر : همع الهوامع ٢٥٥/١ — ٢٥٦ ، الدرر اللوامع ٢١٢/١ — ٢١٣ ، الدسوقى على المغنى ٢٧١/١ ، منار السالك ٢٠٩/٢ ، شرح التصريح ٢٥٩/٢، شرح شواهد المغنى ١٧٤ . وهذه الأبيات مذكورة فى بعض المصادر السابقة وقد أبدلت فيها كلمة كأين بكلمة كائن خطأ .

وكأين لنا فضلا عليكم ونعمة ... قديما ولا تدرون ما مَنُّ مُنعِم

وقول الآخر :

اطرد اليأس بالرجاء فكأين ... آلما حُمَّ يسره بعد عسر

وقوله :

وكأين رددنا عنكم من مدجج ... يجيء أمام الألف يردى مقنعا

وقوله[1] :

وكأين بالأباطح من صديق ... يراني لو أصبت هو المصابا

وفي القرآن نجد آيات كثيرة تتصدر (كأى) جملها فيها ، ومن ذلك قوله تعالى : (وكأين من دابة لا تحمل رزقها) ، (وكأى من آية) (وكأين من نبي) .

النفي :

ذكرنا من قبل أساليب النفي المختلفة من حيث دلالتها على التطابق بين التركيب والموقف اللغوى[2] . ولكنا سنشير هنا إلى دور صيغ النفي في مالاحظه النحاة من الترتيب بين أجزاء التركيب . وماقدروه لها من وجوب التصدر لتأثيرها في المعنى وتسلطها على المضمون[3] .

يوجب النحاة أن تتصدر أدوات النفي ــ دون استثناء ــ جملها[4] ، سواء كانت هذه الأدوات بسيطة أومركبة ، وسواء كانت مختصة بالأسماء أو مختصة بالأفعال أو مشتركة بينها ، وسواء كانت عاملة في غيرها أو عاملا

(١) تابع المقدسي الفارسي في نسبة هذاالبيت لجرير ، انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٥ ب.
(٢) انظر : ص ١٠٦ ومابعدها من هذه الدراسة .
(٣) انظر : الاشباه والنظائر ٢٤٢/١ — ٢٤٣ .
(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠١/١ .

فيها غيرها. وذلك لأن هذه الأدوات تغير مضمون الجملة من الإثبات إلى النفى . وقد قرر هذا الحكم المطلق صراحة من النحاة الرضى وابن الحاجب[1] .

ولكن الواقع اللغوى الذى وقف عليه هؤلاء النحاة أنفسهم لا يؤيد هذا الإطلاق . وليس ممكنا أن يكون النحاة قد جهلوا هذا الواقع بعد أن تناولوا بالتحليل مايقدمه من نصوص لغوية ، شعرية ونثرية ، كما أنه ليس معقولا أن يكون النحاة قد أغفلوا هذه النصوص وما تدل عليه من جواز عدم تصدر أدوات النفى فى أول الجمل . ويبقى بعد ذلك أن يكون للنحاة فهم خاص لمسألة التصدر ، لعلنا إذا وقفنا عليه هنا فهمنا قضية التصدر جملة .

من الواضح أولا أن أدوات النفى تنصب حقيقة على الجمل ، أولنقل تنصرف إلى العلاقة بين طرفى الجملة . ولعل ذلك كان السبب الذى حدا بالرضى وابن الحاجب أن يقررا أن أدوات النفى تغير من مضمون الجملة ، وهى تغير ـ بالضرورة ـ من ألفاظ الجملة أيضا ، وأدنى تغيير يتحقق هو زيادة صيغة النفى ذاتها .

ومن المقرر ـ ثانيا ـ أن الجملة النحوية متعددة الصور ، وأن صورها تشير إلى أن من الممكن أن تقسم إلى أقسام ، وقد قسمها النحاة فعلا إلى قسمين ، هما : الجملة الصغرى ، والجملة الكبرى .

فالكبرى هى : « الاسمية التى خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم »[2] ويلحق بها أيضا الجملة الفعلية إذا كانت ناسخة وكان أحد معموليها جملة نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) انظر : مغنى اللبيب ٢/٤٥ ، حاشية الأمير بهامشه ، حاشية الدسوقى عليه ٢/٥١ .

والصغرى هى المبنية على المبتدأ حالا أو أصلا ، كالجملة الواقعة خبرا أومفعولا ثانيا فى الأمثلة السابقة .

ويمكن أن نضيف إليهما على نحو ماقعل الدسوقى[1] قسما ثالثا هو الجملة البسيطة كما فى نحو : قام محمد ، أو محمد قائم .

ومن المسلم به ــ ثالثا ــ أن نفى الجملة البسيطة يتم بأحد وسيلتين : فإما بوساطة النفى التركيبى المعتمد على الصيغ أو الصيغ واللواصق ، أو بوساطة استخدام صيغة (غير) . واستخدام صيغة (غير) يحيل النفى إلى نفى غير تركيبى ؛ إذ أنه مستمد من الصيغة وحدها دون أن يمتد عن التركيب . والنفى التركيبى للجملة البسيطة لا يكون إلا بوساطة الصيغ المحددة التى تدخل على الجملة ، أى تتصدرها . سواء اشتركت معها اللواصق أم لا .

والأمر كذلك فى الجملة الصغرى ، فإن النفى التركيبى لها يكون باستخدام صيغ النفى المتصدرة للجملة .

وأما الجملة الكبرى فإن النفى لا يتوجه إليها ؛ إذ هى من حيث المعنى تمهيد للجملة الصغرى ، وليس مقصوداً بها علاقة محددة أو حدث معين حتى يقبل النفى والإثبات . وهى فى الاعتبار النحوى ليست إلا طرفا غير مكتمل إلا بما تفيده الجملة الصغرى . والنفى لا ينصب على طرف واحد ، وإنما يتوجه إلى علاقة بين أكثر من طرف .

نستنتج من ذلك أن الأصل فى النفى أن يتصدر الجمل ، وأن عدم تصدره الجملة الكبرى لا يشكل تناقضا جوهريا مع هذا الحكم . فهل يؤيد الواقع اللغوى ذلك أو لا يؤيده ؟

ثمة عدد من النصوص اللغوية التى لم تتصدر فيها ــ فى تصور النحاة ــ صيغ النفى الجملة البسيطة ، وسندرس منها نصاً واحداً يقدم صورة لهذا التصور

(١) حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٥١ .

ويكشف عن المشكلة التي تحكمه ، وهو قوله تعالى : (ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فإن أداة النفي هنا ـ وهي ليس ـ قد تقدمت عليها جملة هي معمول خبرها ، أي متصلة بما بعدها . « فإن قوله : (يومَ يأتيهم) يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس »(١) ـ وقد استنتج من ذلك جمهور البصريين جواز تقديم خبر ليس عليها ، لأنه « لو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل »(٢). وفي ذلك شيء من التناقض مع ما قرروه هم أنفسهم من أن « النفي له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام ، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الإسم والفعل ، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا »(٣). وقد يؤول هذا الحكم العام الذي قرروا فيه أن النفي له صدر الكلام ، فيجعل مختصا بحروف النفي لا بصيغ النفي جملة ، ليسلم لهم ما قرروه من جواز تقديم خبر ليس — وهي إحدى صيغ النفي — عليها . ولكن ذلك لا يخلص البصريين من التناقض ، فقد ذهب كثير من نحاتهم إلى أن ليس حرف . مستدلا على ذلك بما روى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه كان يقول : ليس الطيبُ إلا المسك ، مستنداً — بدوره — إلى لهجة بني تميم(٤) . وما حكى عن بعض العرب وقد قيل له : فلان يتهددك ، فقال : عليه رجلا ليسى ، فأتى بالياء

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١ .

(٢) المصدر السابق . وفيه زيدت كلمة (وإلا) في قوله : لو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم ... والأولى على ما أثبتناه .

(٣) الإنصاف ١٠١/١ ، وقد زيدت في المطبوعة الواو في قوله : (والسر فيه وهو أن الحرف) والصحيح ما أثبتناه .

(٤) انظر : طبقات النحويين واللغويين ٣٨ — ٣٩ ، شرح نهج البلاغة ٤ /٤٢٤ ، المعرب ٣١٠ .

وحدها من غير نون الوقاية . ولو كانت فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال »[1] .

وقد حاول الكوفيون أن يتخلصوا مما وقع فيه البصريون ، فلجئوا إلى نوع آخر من التأويل، هو تأويل النص نفسه مع اطراد القاعدة ، ووافقهم على ذلك المبرد من البصريين . كذلك ذهب بعض النحاة إلى أنه مذهب سيبويه أيضاً ، « وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس فى ذلك نص عن سيبويه » كما يقول ابن الأنبارى[2] .

ونحن نرفض مبدأ التأويل جملة ، سواء أكان تأويلا للقاعدة أم تخريجاً للنص ، ونحسب أن هذه الآية القرآنية يمكن أن توضع وضعاً آخر هو الوضع الصحيح لها ، وهو تحدد ماله الصدارة فيها ، إذ أن فيها أداة تنبيه ، وأداة نفى ، وكل أداة من الأداتين لها الصدارة إذا وجدت وحدها فى الجملة ، فما العمل عند اجتماعهما معا ؟ هذه هى المشكلة التى كان على النحاة أن يتناولوها . والتى نرجو أن نوضحها فى ختام دراسة المؤثر الأول من المؤثرات فى ترتيب الصيغ داخل التركيب ، وهو التأثير فى المضمون .

التنبيه :

الهدف من استخدام أسلوب التنبيه هو لفت نظر المخاطب لتركيز انتباهه فيما يلى هذه الصيغ من مضمون . فهو أسلوب يعتمد على الصيغ التى تفيد استثارة اهتمام السامع بمضمون الجمل التى تليها . وقد تقف فائدة صيغ التنبيه عند هذا القدر ، كما قد تتجاوزه إلى إسباغ معان خاصة على المضمون ، كالحزن عليه والتألم منه وله ، أو طلبه والحاجة إليه .

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/١٠٣ .

(٢) الانصاف ١/١٠٢ وقارنه بكتاب سيبويه ١/٢١ وما بعدها .

والصيغ التى تفيد الاهتمام بالمضمون بحسب ثلاثة هى : (ها) و (ألاَ) و (أمَا) والصيغ التى تفيد معانى أخرى فوق ما تكشف عنه من أهمية لمضمون الجمل التى تليها تنقسم إلى قسمين بحسب ما تفيده من معنى : فإما أن تفيد التألم والحزن والتحسر — ويصطلح عليها النحاة بصيغ الندبة والاستغاثة — وإما أن تفيد الطالب للشيء والدعوة له ، ويصطلح عليها النحاة بصيغ النداء .

ويوجب النحاة أن تتصدر أدوات التنبيه — على اختلاف ما تفيده — الجمل التى تدخل عليها [1] . ومن ثم لا يعملون ما بعدها فيما قبلها ، كما لا يعملون ما قبلها فيها ولا فيما بعدها . والواقع اللغوى يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر أدوات التنبيه جملها . ومن ذلك تصدر (ها) فى قول لبيد [2] :

نحن اقتسمنا المال قسمين بيننا فقلت لهم هـــذا لها هاوذاليا

وقول النابغة [3] :

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

ويشهد لتصدر (ألا) قوله تعالى : (ألا إن أولياءَ الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) وقول عمرو بن كلثوم [4] :

ألا لا يجهلن أحـــد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقول طرفة [5] :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢٤٢/١ — ٢٤٣ والنسخة مرقمة خطأ ٢٢٢ — ٢٢٣ ، المغنى : ٥٤ ، ٦٨ ، ٣٤٩ ، الدسوقى على المغنى ٧٨/١ ، ٩٨ ، ٢٠٩ /١٥/٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، شرح شواهد المغنى ٦٢ ، ٧٤ .
(٢) ديوانه : ط ليدن ٥٩ .
(٣) ديوانه : (ص) ٣٤ ، ورواية الديوان : مشارك النكد
(٤) شرح القصائد العشر للتبريزى ٤٢٨
(٥) رواية الديوان ٣٢ (اللائمى) .

وقول الشماخ[1] :

ألا ياصبحانى قبل غارة سنجال وقبل منايا غاديات وآجال

وقول جرير[2] :

ألارب جبار عليـــه مهابة سقيناه كأس الموت حتى تضلعا

ويشهد لتصدر (أما) قول أبى صخر الهزلى[3] :

أما والذى أبكى وأضحك والذى أمات وأحيا والذى أمره الأمر

لقد تركتنى أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر

وأما تصدر صيغ الندبة والاستغاثة فأمثلتها كثيرة ، ومنها قول أبى الطيب[4] :

واحر قلباه ممن قلبه شبم ومن بجسمى وحالى عنده سقم

وقول الراجز ـ مستبدلا (يا) بوا وذلك مطرد فى الاستغاثة ـ :

يامرحباه بحمار ناجيـــة إذا أتى قربته للسانيـــة

وتصدر أدوات التنبيه مطرد فى النصوص اللغوية ، فكل النصوص المروية تشهد بوجوب تصدر أدوات التنبيه فى أوائل الجمل التى تدخل عليها ، وقد أدرك النحاة ذلك وقرروه ، ولكنهم ذكروا مايشبه أن يكون استثناء من هذه القاعدة ، حين جوزوا دخول بعض أدوات التنبيه على المفردات .
ومن ذلك ـ فى نظرهم ـ صيغ النداء إذ لاتتصدر أدوات النداء فيها جملة .
وكذلك ـ عندهم ـ (ها) فإنها كما تدخل على الجمل تدخل على الإشارة والضمير .

وهذا التصور النحوى لايرتكز على التحليل الموضوعى للنصوص اللغوية ،

(١) ديوانه ٢٦٥.
(٢) ديوانه ٢٦٥.
(٣) شرح شواهد المغنى ٦٢ ، والبيتان بصورة مغايرة فى : أمالى القالى ١٤٩/١ .
(٤) ديوانه ٢٧٥

وإنما يستند إلى بعض الاعتبارات النحوية الخالصة ، التى هى أقرب إلى المصادرات المذهبية منها إلى الأسس العلمية . فإن صيغة المنادى وأداة النداء معا لاتعد جملة ـ عند النحويين ـ لمجرد كونها طرفا واحدا من أطراف ثلاثة يجب أن توجد طبقا لما أملته نظرية العامل[1] ، وهما ركن واحد من ركنين ينبغى أن يتوفرا تبعا لما تقرره نظريتهم فى تكوين الجملة[2] . وهذا كله خطأ خالص؛ فإن أداة النداء والمنادى جملة كاملة ، إذ تحقق ماتهدف إليه الجملة عند النحاة من الإفادة[3] ، فالنداء يفيد معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم والسامع جميعا . ومن ثم فإن ماترتب على ذلك من زعم بأن أداة النداء ـ التى للتنبيه ـ لم تدخل على جملة فكرة خاطئة لأنها ارتكزت على مقدمات لازمة الخطأ .

والأمر كذلك فى (ها) ، فإنها ـ بدورها ـ لاتدخل على مفردات حين تدخل على الضمائر وأسماء الإشارة ، كما قرر النحاة معللين له بأن أسماء الإشارة « مبهمة لوقوعها على كل شىء من حيوان وجماد ، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها كما افتقرت إلى الصفة »[4] . كما ذكر ابن يعيش متبعا فى ذلك الرمانى الذى قرر أن (ها) التنبيه تدخل على اسم الإشارة « من حيث كان يصلح لكل حاضر والمراد واحد بعينه ، فقوى بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه ، إذ لم تكن علامة تعريف فى لفظه »[5] . ثم مدواهذا التعليل إلى الضمائر أيضا . وهذا كله كما أشرنا فى تحليلنا لجملة النداء نوع من المصادرات التى لاتقوم على أساس صحيح . فإن هذا التعليل إن صدق على

---

(١) انظر ص ٨٨ ومابعدها من هذه الدراسة.
(٢) انظر ص ٦٩ من هذه الدراسة ، كتاب سيبويه ١/ ٧ ، شرح المفصل ١/ ٢٠ .
(٣) انظر : شرح المفصل ١/ ٢٠ ، ٨/ ٥٩ ، المغنى ٣٧٣ ، اللغة لفندريس ١٠١ .
(٤) شرح المفصل ٨/ ١١٤ .
(٥) السابق .

أسماء الاشارة فإنه لايصدق على الضمائر ؛ إذ هى أولا معارف ، ثم هى لاتحتمل اشتراكا من أى نوع كان ، ألا ترى أن (ها) تدخل على ضمير المتكلم ؟ فهل يتصور أن شبهة الاشتراك فى هذا الضمير ممكنة ؟! إن ذلك قد يكون قرينة تشير إلى عدم صحة ماذكره النحاة من تعليل ، ثم عدم سلامة ماتصوروه من قاعدة ينصب بتقتضاها التنبيه على المفرد : ضميرا أو إشارة .

التحضيض :

ثمة عدد من الصيغ التى يفيد استعمالها الحث على الشىء ، ومايتصل به من ترغيب فيه أولوم على عدم فعله . وهذه الأدوات ـ بهذا المعنى ـ تستوجب أولا الصدارة فى نظر النحاة ، طبقا لما قرره من أن كل الصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام بعدها نوعا مامن التأثير تستحق الصدارة[1] . ثم هى تستحق ثانيا الدخول على الجملة الفعلية ، سواء صدرت بفعل ماض أو بفعل مضارع ، وذلك لأن الجملة الفعلية هى التى تستحق عندهم الحث عليها . وهو معنى لاتفى به فى تصورهم الجملة الاسمية . ولذلك يحتم النحاة ـ بحكم وجوب التصدر ـ الفصل بين صيغ التحضيض ومايليها وبين ماقبل هذه الصيغ . فلا يجعلون لما قبلها عملا فيها ولافيما بعدها ، كما لايجعلون لما بعدها عملا فيما قبلها[2] .

والنصوص اللغوية تشهد بصحة ماقرروه من ضرورة التصدر ، ومن ذلك قول الله تعالى : (لولا أخرتنى إلى أجل قريب) ، وقوله : (فلولا إن كنتم غير مَدينين) . ولكن فى النصوص مايؤكد وقوع الاسم بعدها ، ومن ذلك

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ — ٢٤٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨/١٤٤ — ١٤٥ .

قول جرير[1] :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمى المقنعا

ومنهج النحاة في تأويل التركيب على تقدير عامل ينتج شيئاً من التناقض[2]؛ إذ أن العامل المقدر من نوع السابق، فكأن السابق مفسر له. فأى تصدر له بعد هذا التقدير ؟ !.

التوكيد :

ثمة عدد من الصيغ التي تستخدم لتأكيد مضمون الجملة، فتستحق الصدارة بناء على ماقرره النحاة من أن التصدر مرتبط بتأثير الصيغ والأدوات في مضمون الجمل التي تليها[3] . وهذه الصيغ هي (إنَّ) المكسورة الهمزة وأختها المفتوحة . و (وكأنّ) و(لكنَّ) .

ويستثنى النحاة من هذه الصيغ (أنَّ) المفتوحة الهمزة . ومرد هذه التفرقة بين المكسورة والمفتوحة عند النحو بين أن (إنَّ) « المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ولذلك يحسن السكوت عليها ؛ لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه ، فلا فرق بين قولك : إن زيدا قائم ، وبين قولك : زيد قائم ، إلا معنى التأكيد . . . وليست (أنَّ) المفتوحة كذلك، بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد، وتصير في مذهب المصدر المؤكد، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع ، وكنت تقول مكان : بلغني أن زيدا قائم : بلغني قيام زيد ، والذي يدلك على أن (أنَّ) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء

(١) نسب ابن الشجري هذا البيت في أماليه خطأ للأشهب بن رميلة — انظر : الأمالي الشجرية ٢/٢١٠ ، ديوان جرير ٢٦٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ — ٢٤٣ .

يكون معها ويضم إليها ، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول ، فلا يكون كلاما مع الصلة إلا بشيء آخر »(١) .

هذا هو أساس التفرقة بين إن المكسورة والمفتوحة ، فإن المكسورة عند النحاة جملة كاملة ، أما المفتوحة فهي في ظنهم بمنزلة المفرد ، وقد جعلها ابن يعيش في النص السابق حينا بمنزلة المصدر ، وحينا آخر بمنزلة الاسم الموصول ، وقد كان هذا الأساس هو الركيزة التي انبنى عليها عدد من الأحكام التفصيلية الهامة ، التي تجمعها القاعدة النحوية التي تقرر عدم جواز استعمال (إن) المكسورة في المواضع التي لايجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها . ووجوب استعمال (أن) المفتوحة في المواضع التي يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها(٢) .

والواقع أن بناء التفرقة بين إن وأن على هذا النحو الذي فعله النحاة لايقوم على أساس موضوعي ، ويتسم بالخطأ المنهجي . أما أنه لايقوم على أساس موضوعي فلأن كلا من (إن) و(أن) يدخل على الجمل الاسمية فيغير فيها تغييرا إعرابيا معينا ، وكل منهما يفيد معنى واحد ، وكل منهما لايجوز أن يتقدم عليه أحد معموليه ولامايتصل بهما . أي أن كلا منهما يتصدر الجملة التي يدخل عليها فيفيد التركيب التأكيد . والفارق الوحيد بين الاستعمالين هو أن (إن) المكسورة لاتتصل بما قبلها من حيث العمل ، فلا يعمل ماقبلها فيها ولا فيما بعدها . وإن كان من الممكن أن تتصل بما قبلها في المعنى على نحو آخر — بوساطة

(١) شرح المفصل ٨/٥٩ .

(٢) انظر : تحفة الاخوان على العوامل ٣٠ — ٣١ ، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٧٤ — ٧٥ ، همع الهوامع ١ / ١٣٨ ، الدرر اللوامع ١ / ١١٥ ، شرح التصريح ١ / ٢١٤ — ٢١٨ .

أدوات العطف مثلا — على حين إن (أن) المفتوحة يمكن أن تتصل بما قبلها من حيث المعنى والعمل معا . ولكن هذه التفرقة لاتنهض مسوغا لما قرره النحاة من استثناء (أن) من حتمية تصدر ماتدخل عليه من جمل؛ فإن تصدر (أن) على الجملة المؤكدة ليس موطن شك ، ونحو : بلغنى أن محمدا قائم ، الذى يستدل النحاة به وبمثله على عدم تصدر أن يتضمن فى الواقع حدثين : أولهما حدث الإبلاغ لمضمون معين ، وثانيهما حدث القيام المسند إلى محمد ، وهو مضمون مابلغ به المتكلم. (وأن) دخلت على الحدث الثانى ، فهى تفيد تأكيده ، ثم هى تتصدره . ولسنا فى حاجة إلى جهد لإثبات ذلك ؛ لأن هذا المحتوى الثنائى الدلالة واضح لايحتاج إلى إيضاح .

وأما أن التفرقة النحوية بين (إن) (وأن) وماتبعها من استثناء (أن) من الصدارة تتسم بالخطأ المنهجى ، فلأن النحاة ساروا فى خطواتهم التى انتهت إلى هذا الحكم سيرا عكسيا ؛ إذ كان المفروض أن يبدءوا بدراسة المواضع التى تدخل كل من إن وأن عليها ، ثم يحللوا هذه المواضع تحليلا دقيقا من الناحية اللغوية ، ثم ينتهوا إلى تحقيق الفوارق التى تصاغ آخر الأمر فى القاعدة . أما هم فقد بدءوا من الفوارق وانتهوا إلى المواضع التى يتحتم استعمال إن فيها دون أن ويجب استعمال أن فيها لا إن . ومن ثم أوقعهم ذلك فى تناقض حين أرادوا أن يجدوا لما يقولون نظيرا ، فشبهوا أن ومدخوليها مرة بالمصدر ، وأخرى باسم الموصول .وفاتهم أن ثمة فوارق أسلوبية وتركيبية بين هذه الثلاثة بحيث يعد جمعها معا من قبيل الجمع بين متناقضات(1) .

* * *

(1) انظر مثلا : شرح الرضى على الكافية ٢/٣٤٥ .

وبعد أن انتهينا من دراسة الصيغ التى أوجب النحاة لها التصدر لتأثيرها فى مضمون الجمل ، نريد أن نصل إلى تحليل دقيق لمعنى التصدر الذى قرروه حكما واجب الاتباع فى الأساليب اللغوية . وتحديد للعلاقة بين الصيغ التى يجب لها هذا الحكم .

أ — معنى التصدر عند النحاة :

من الواضح بعد العرض السابق لصيغ التصدر أن للتصدر عند النحاة صورتين :

الصورة الأولى هى تصدر الصيغة للتركيب اللغوى مهما تنوعت جمله ، أى سواء كانت هذه الجمل بسيطة : اسمية أو فعلية أو ظرفية — عند من يجعلها قسما مستقلا — أو جملة صغرى أو جملة كبرى ، ويتضمن بالضرورة أمرين: الأول عدم ارتباط الصيغ التى يجب لها التصدر وما يليها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل ، وإن ارتبطت بها من حيث المعنى ، كالعطف بالأداة والقسم بالواو ونحوها . والأمر الثانى هو عدم تقدم مايقع فى حيز الجملة التى تليها عليها سواء كان طرفا من أطراف هذه الجملة أو متعلقا بأحد طرفيها .

والصورة الثانية هى تصدر الجملة غير الكبرى . ولاتتضمن غير شرط واحد ينبغى أن يتحقق ، وهو تقدم الصيغة فى بداية الجملة التى تغير من مضمونها نوعا ما من التغيير ، بحيث لايجوز أن يتقدم على الصيغة شىء من الجملة التى يتأثر معناها أو شىء مما يتصل بها . ولا يستلزم هذا النوع من التصدر الفصل الحاسم فى العلاقة التركيبية بين الصيغ أو الجمل السابقة على ماله التصدر وبين مايليها . بمعنى أنه يجوز أن يعمل ماقبل هذه الصيغ فيما بعدها . ومن ثم يجوز أن تكون حشوا فى الجمل الكبرى .

ومن الواضح — ثانيا — أن وجوب التصدر الذي يجعله النحاة حكما ينطبق على المعنى الثاني له ؛ إذ هو الذي يمكن أن يتحقق في جميع الصيغ التي تؤثر في الجمل التي تليها . ولا نجد استثناء في هذا الحكم في صيغ الاستفهام والشرط والتعجب وضمير الشأن والتكثير والنفي والتنبيه والتحضيض والتأكيد . حتى التوكيد (بأن) — وهي مستثناة عند النحاة من وجوب التصدر — لا يختلف حكمها عن بقية الصيغ في وجوب تقدمها على الجملة المؤكدة بها .

أما الصورة الأولى للتصدر فإنها لا تنطبق على هذه الأدوات جميعا ، بل لا تتحقق إلا في الصيغ التي تفيد الشرط والاستفهام والتكثير والتنبيه ؛ إذ هي الصيغ الوحيدة التي يجب أن تتقدم التركيب اللغوي بأسره ، وإن تعددت جمله المتداخلة ، ولهذا فإنه يتحتم وقوعها في أول الجمل على اختلافها : بسيطة أو صغرى أو كبرى . وأما بقية الصيغ فإنه وإن تحقق لها وجوب الصدارة في الجمل البسيطة أو الصغرى لا يشترط أن تتصدر الجمل الكبرى .

(ب) العلاقة بين الصيغ التي يجب لها الصدارة :

في مجال العلاقة بين الصيغ التي يجب لها الصدارة نلحظ :

أولا : أن جميع الصيغ ليست في مستوى واحد من حيث التصدر ؛ إذ تختلف باختلاف نوع التصدر الذي يجب لها .

ثانيا : أن الصيغ التي يجب أن تتصدر التركيب اللغوي — وهو اصطلاح موجز يشمل الجمل بأسرها - بسيطة أو صغرى أو كبرى — إذا اجتمعت مع الصيغ التي يجب أن تتصدر الجمل البسيطة أو الصغرى ، يجب أن تتقدم الأولى على الثانية . وسنكتفي بأن نقدم أمثلة لاجتماع النفي مع غيره من صيغ

الاستفهام والشرط والتنبيه والتكثير . لتدل على وجوب تقدم هذه الصيغ الأخيرة على النفي ، نحو قول عمرو بن كلثوم[1] :

ألا لايجهلن أحـد علينا فنجهل فوق جهـل الجاهلينا

وقوله تعالى :

(وكأين من دابة لاتحمل رزقها)

وقول لبيد[2] :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول علقمة بن عبدة[3] :

هل ماعلمت وما استودعت مكتوم إذ حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

ففي الشاهد الأول اجتمع النهي — وهو في البحوث النحوية شقيق النفي — مع أداة التنبيه فتقدمت الأداة ، وفي الثاني اجتمع مع كأين الدالة على التكثير فتقدمت أداة التكثير ، وفي الثالث اجتمع مع أداة الشرط فتقدم الشرط ، وفي الرابع اجتمع مع أداة الاستفهام فتقدم الاستفهام .

* * *

(١) شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٢٨ .
(٢) همع الهوامع ٢/٥٩ ، الدرر اللوامع ٢/٧٥—٧٦ ، الشعر والشعراء ٩١ .
(٣) انظر : ديوانه ٤٣ ، الأشباه والنظائر ٤/٦ ، طبقات فحول الشعراء ١١٧ ، وهو المشهور بعلقمة الفحل تمييزا له — في أرجح الأقوال — عن علقمة بن سهل الملقب بالخصي ، انظر : الحيوان ١/ ١٢٠ — ١٢١ ، وانظر في ترجمته أيضا : الإصابة ٣ / ١١١ ، الأغاني ٢١ / ١٧٢ ، الخزانة ١/ ٥٦٥ ، الشعر والشعراء ٥٨ ، المؤتلف والمختلف ٢٢٧ .

الفصل الثانى

العمل

١ — قوانين العمل النحوى .
٢ — دراسة تطبيقية.

العمل هو المؤثر الثانى عند النحاة فى ترتيب الجملة العربية ؛ إذ الأصل عندهم أن يتقدم العامل على المعمول [1] ، وأن المعمول تابع للعامل ، وأن التابع لا يقع فى موضوع لا يقع فيه المتبوع [2] . ولكن العوامل — بعد ذلك تختلف درجاتها وتتعدد مراتبها ، فتختلف علاقاتها بمعمولاتها ، وتتعدد صور تراكيبها ، ومن ثم ينعكس كل ذلك على الترتيب الذى ينبغى تخضع له الجملة .

ومحور الاختلاف بين العوامل هو تعدد مستوياتها من حيث القوة والضعف ، ولهذا الاختلاف فى القوة والضعف اعتبارات :

الاعتبار الأول : ينبثق عن مدى أصالة العامل فى العمل أو عدم اصالته فيه . فإن من العوامل ما يكون عمله أصيلا ، ومن ثم يكون قويا ، حريا بالتصرف فى المعمول ، ومنها ما يكون عمله فرعاً لآخر ، فهو ضعيف بالنسبة إليه ، ومقيدفى علاقته بمعموله دونه ، إذ ليس له من الأصالة ما يبيح له التصرف فيه . يقول ابن عصفور : « العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها » . وأضاف السيوطى : « ولا المجرور والمنصوب

(١) الأشباه والنظائر ٢٧٦/١ . (٢) الأشباه النظائر ٣٥٤/١ .

والمجزوم على الجار والناصب والجازم ، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه . . . ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل »[1] .

وقد اختلف النحاة فى أصالة العمل : هل هى مطردة فى الحروف أم فى الأفعال ؟.

ذهب إلى الأول السهيلى ، معللا ذلك بأن الحروف « ليست لها معان فى نفسها وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل فى غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل مادل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظاً ؛ لأن الألفاظ تابعة للمعانى ، فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملا[2] » .

وذهب ابن عصفور إلى الثانى — وهو اتجاه جمهور النحويين —[3] وقد دلل ابن عصفور على موقفه بأن « الأفعال كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال[4] » ، وفى هذا يقول ابن يعيش : « حروف الجر إنما عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء[5] » ، وابن برهان : « أصل العمل للفعل ، فعمله الرفع والنصب ، وما يعمل من الأسماء رفعا ونصبا ففرع فى العمل على الفعل ، كما أن ما أعرب من الأفعال فرع على الأسماء[6] » . ويقول أبو حيان

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٧٧ عن شرح المقرب .
(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٦٩ — ٢٧٠ .
(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢/٢٤ أ ، شرح اللمع للثمانينى ٢/١٧٥ ، اللباب للعكبرى ٢٤٦ ، شرح المقدمة لابن بابشاد ٨١ ب ، المقدمة فى النحو له ١٠ أ ، الدرة النحوية ، العباب فى شرح اللباب ، ارتشاف الضرب ٣٥٨ .
(٤) المقرب والموفور .
(٥) شرح المفصل حـ ٩/٨ .
(٦) اللمع لابن برهان ٥٨ ب .

فى شرح التسهيل : « أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة » . [1] ولهذا كله قرر السيوطى نقلا عن شرح الجمل أن « العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله » [2] ، دون أن يضع فى الاعتبار الاتجاه الثانى الذى يجعل الأصالة للحروف لا للأفعال .

ونص أبى حيان السابق يشير إلى أن العوامل الفرعية تتفاوت درجاتها أيضاً بحسب قوة العمل فيها وضعفه ، فإذا اعتبرنا — مع الإتجاه الغالب — أن الفعل يحتل المرتبة الأولى ، فإننا نجد اسم الفاعل واسم المفعول فى المرتبة الثانية لشبههما بالفعل . ونجد الصفة المشبهة فى المرتبة الثالثة لشبهها باسم الفاعل المشبه بالفعل ، أو لأنها شابهت الأفعال الناقصة التى هى فرع عن الأفعال المتعدية ، و (أنْ) الناصبة للمضارع فى المرتبة الرابعة لأنها فرع عن (أن) الثقيلة ، التى هى فرع عن الأفعال الناقصة ، التى فرع عن الأفعال المتعدية ، والاسم التام الناصب للتمييز فى المرتبة الخامسة لأنه مشبه بـ (أفعل من) ، و (أفعل من) مشبه بالصفة المشبهة ، وهى مشبهة باسم الفاعل ، وهو بالفعل » [3] .

والاعتبار الثانى : يعود إلى ما يتسم به العامل من تصرف أو جمود ،

(١) شرح التسهيل — مخطوط — ٢/٢١٠ ، وقد نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر ١/٢٦١ — ٢٦٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٦١ وانظر : الجمل الكبيرة للزجاجى ، شرح الجمل لابن الصائغ ، المرتجل فى شرح الجمل للخشاب ، شرح الجمل لابن العريف ١٤ ب — ١٧ ب .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٨٥ ، همع الهوامع ١/٢٥٠ ، شرح الكافية للرضى ١/٢١٨ ، ٢/٦٤ ، شرح المفصل ٢/٧٢ ، شرح التسهيل — مخطوط ٢/٢١٠ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/٢٢١ ، حاشية الصبان على الأشمونى ٣/٢٩٢ ، شرح التصريح ٢/٢٠٠ .

فالعامل المتصرف أقوى من العامل الجامد ، ولهذا يتصرف فى معموله صوراً من التصرف لاتباح للعامل الجامد . ولذلك تأثيره فى الترتيب . إذ يلزم هذا الترتيب مع العامل الجامد ، أما مع العامل المتصرف فلا يلزم إلا إذا كان ثمة سبب آخر غير العمل ، وصور الخروج على الترتيب كثيرة ، منها تقديم المعمول على العامل ، ومنها حذف المعمول ، ومنها الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى أو غير أجنبى .

ويريد العلماء بالعامل المتصرف ماورد فى الأساليب العربية الأصيلة مستخدما بطرق مختلفة وصيغ متعددة ، وأما العامل الجامد فيقصدون به ما التزم فى الأساليب العربية حالة واحدة ، ومن هذا يتضح أن الحروف كلها جامدة ، وكذلك الأسماء مشتقة أو غير مشتقة ، أما غير المشتقة فأمرها واضح ، وأما المشتقة فلأن نوع الاشتقاق لاتتغير صيغته ، فهو نوع من الجمود !! وتبقى بعد ذلك الأفعال التى يمكن أن نعثر فيها على العوامل الجامدة كـ : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب[1] ، كما يمكن أن نجد بينها الكثير من العوامل المتصرفة . وهى الغالبية فيها .

وعلى هذا فإن هناك نوعاً من الترتيب الحتمى بين العوامل الاسمية والحرفية وبين معمولاتها . كذلك فإن هذا الترتيب يطرد مع الأفعال الجامدة .

والاعتبار الثالث : أن العامل اللفظى عامة أقوى من العامل المعنوى

---

(١) لم ابن جنى ١٤ أ — ب ، ١٥ أ ، أسرار العربية ٤٤ أ ، شرح اللمع ١٩٧/٥ ، ٢٠١ — ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، اللباب للعكبرى ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٨ — ٩٩ العباب فى شرح اللباب ، المقدمة ١٢ أ ، شرح المقدمة ٥٩٣ ، شرح ابن الصائغ ٣١/٢ و٣٤ ، غاية الإحسان ٩٠ ب ، النكت الحسان ٤٦ ب ، ٤٨ ب .

عامه (١) ؛ ولهذا فإن الترتيب بين العوامل المعنوية ومعمولاتها أمر لازم ، بكل ما يتطلبه هذا الترتيب من ذكر المعمول ووضعه فى موضعه دون فصل بينه وبين عامله . ولعل قائلا يقول : إن الفصل لا يتضح هنا لأن العامل غير منطوق به ، ولكن ذلك مراعاة لاعتبار واحد ، وثمة اعتبار آخر وهو أن العمل المعنوى له مواضعه الخاصة التى تعد تحديداً لمكان العامل بصورة ما . ولهذا فإن الترتيب بين العامل والمعمول ممكن على نحو من الاعتبار النحوى .

وكما أن العوامل اللفظية تتفاوت قوة وضعفا فإن العوامل المعنوية أيضاً تختلف درجتها قوة وضعفاً . وبقدر قوتها بقدر تحللها النسبى من الترتيب الذى يطرد — على العكس من ذلك — مع العوامل الضعيفة . وأضعف العوامل المعنوية ما اختص بالعمل فى الأفعال — أو بتعبير أدق - فى الفعل المضارع ، وأقواها ما كان يعمل فى الأسماء ، وقد دلل على ذلك ابن جنى بقوله : « يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بإنْ وفعل الشرط ، كخبر المبتدأ بالمبدأ والابتداء ، فجرت (إنْ) مجرى الابتداء (٢) » .

والاعتبار الأخير : أن العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر ، ولهذا لا يتأخر عن معموله مع بقاء عمله إلا العامل القوى ، والعامل القوى يضعف إذا تأخر عن معموله ، ويفقد كثيراً من قوته ، مما يحتاج معه إلى التقوية ، ومن ذلك أن الفعل المتعدى — الذى يعد أقوى العوامل النحوية على الإطلاق — إذا تقدم عليه معموله فقد بعض قوته ، ولذلك يقوى على العمل باللام الداخلة على المعمول ، كما يقوى بها اسم الفاعل فى نحو : محمد عابر

---

(١) انظر : اللمع لابن برهان ورقة ١٩ أ ، الأشباه والنظائر ٢٦٢/١ ومابعدها .
(٢) انظر : اللمع لابن جنى ورقة ٣ أ ، الأشباه والنظائر ٢٧٨/١ .

للرؤيا : لانحطاطه عن الفعل فى القوة . وعليه قوله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون) »[1] .

هذه هى الاعتبارات التى تحكم المؤثر الثانى من مؤثرات الترتيب عند النحاة . وهى كما نرى تتسم بكثير من التجريد والتعميم ، كما تتصف بكثرة التقسيم والتفريع ، ولعل أفضل مايكشف عن التأثير الحقيق لنظرية العامل فى ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية هو تحليل الأبواب المختلفة التى راعت الترتيب وخضعت له .

---

(١) انظر : العوامل النحوية ١٤٨ ، اللمع لابن برهان ١٩ أ ، ٢٠ أ ، اللمع لابن جنى ورقة ٦ أ .

الفعل والفاعل والمفعول به

يعرف النحاة الفاعل بأنه « اسم صريح — ظاهر أو مضمر ، بارز أو مستتر — أو مافى تأويله ، أسند إليه فعل تام — متصرف أو جامد — أو مافى تأويله ، مقدم ذلك الفعل أومافى تأويله على ما أسند إليه ، أصلى والمحل والصيغة » [1] .

ومن هذا التعريف يستمد النحاة حكما من أحكام الفاعل ، وهو « وقوعه بعد المسند » لأن التعريف يجعل المسند مقدما على المسند إليه» [2]. ومن ثم فإنه « لايصح تقديم الفاعل على الفعل لأن المعمول إذا تقدم على عامله ضعفت علقته بدلالة امتناع (ضربت لزيد) ، وصحة (لزيد ضربت) « ألا ترى أن المعمول لما تقدم على العامل ضعفت علقته فساغ لذلك أن يقوى الفعل بحرف الجر كما يقوى بهمالا يتعدى من الأفعال »[3] . وهكذا فإن الأصل والأساس وقوع الفعل أو ما أول به أولا ثم وقوع الفاعل الصريح أو المؤول به بعد ذلك. وقد ذهب البصريون إلى وجوب ذلك بحيث لا يعدل عنه إلا فى الضرورة ، فإذا وقع فى اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على مسنده ، وجب عندهم تقدير الفاعل ضميرا مستترا فى المسند وكون المسند إليه المقدم إما مبتدأ وإما فاعلا محذوف الفعل .

ويرفض الكوفيون أن يكون الأصل واجبا ، ويرون أنه كثير

(١) انظر : منار المسالك ٢١٣/١ ، شرح التصريح ٢٦٧/١ — ٢٦٨ .
(٢) التصريح على التوضيح ٢٧٠/١ — ٢٧١ ، اللمع لابن برهان ١٨ ب — ١٩ أ
(٣) اللمع لابن برهان ١٩ أ .

فحسب ، وأنه لذلك يجوز تقديم الفاعل على مسنده ، مستدلين بنحو قول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا   أجندلا يحملن أم حديداً

ووجه الاستشهاد بهذا البيت عندهم أن (مَشْيُهَا) روى مرفوعا ، وليس جائزا أن يكون مبتدأ ؛ إذ لا خبر له فى اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلا بوئيداً مقدما عليه ، وهكذا تقدم الفاعل — فى البيت — على مسنده[1] .

وكما أن الأصل وقوع الفاعل بعد مسنده ، فإن الأصل أيضاً اتصاله به دون فصل بينهما ، ولو بمفعولهما ؛ لأن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزئه ثم يجىء المفعول بعدها »[2].

ويجب الأصل — وهو اتصال الفاعل بفعله وتقديمه على مفعولهما — فى ثلاث مسائل[3] :

١ — أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر ، نحو : أكرمته .

٢ — أن يخشى اللبس فى الفاعل عند عدم وجود القرينة التى تميزه من المفعول ، وذلك بأن يكون الفاعل والمفعول مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم .

---

(١) شرح التصريح ٢٧١/١ ، حاشية العليمى على التصريح (بهامشه)

(٢) التصريح على التوضيح ٢٨١/١ ، شرح الجمل لابن الصائغ جـ ١ ، اللباب للعكبرى ٦٨ ، لباب الإعراب ٣٦ — ٣٧ ، لب اللباب ٨ ، العباب فى شرح اللباب .

(٣) شرح التصريح ٢٨٢/١.

وهذا اتجاه أبى بكر بن السراج والمتأخرين من النحاة كالجزولى وابن عصفور وابن مالك .

وخالفهم فى هذه المسألة ابن الحاج فى نقده على المقرب لابن عصفور ، إذ قال : « لايوجد فى كتاب سيبويه شىء من هذه الأغراض الواهية ، محتجا بعدد من الأدلة ، من بينهما أن العرب تجيز تصغير (عمرو) و (عمر) على (عمير) مع وجود اللبس ، وأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، فان لهم غرضا فى الإجمال كما أن لهم غرضا فى البيان ، وبأنه يجوز أن يقال : زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر ؛ إذ لايبعد أن يقصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الأصوليين ، ولغة عند النحويين ، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجه كمختار ومنقاد فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول ، وبأن الزجاج نقل فى معانيه أنه لاخلاف بين النحويين فى أنه يجوز فى نحو : (فمازالت تلك دعواهم) كون (تلك) اسم زال و (دعواهم) الخبر ، وبالعكس »[1] .

وبتأمل صور النقد التى قدمها ابن الحاج نلحظ أنها تنقسم إلى قسمين : أولهما يتناول الاستدلال العقلى على جواز الإجمال ، وثانيهما يقدم نماذج متعددة لوقوعه بالفعل فى المفردات والتراكيب اللغوية . ويرتكز نقده كله على أساس الخلط بين الإجمال واللبس وعدم التفرقة بينهما ، ومادام الإجمال جائزا عقلا وواقعا فعلا فقد دل — عنده — على جواز اللبس . وذلك غير صحيح ؛ إذ الإجمال أن لاتتضح الدلالة ، أما اللبس فهو أن يدل اللفظ على غير المراد ،

---

(١) شرح التصريح ١/٢٨٢ .

ومن ثم فإن جواز الإجمال ووقوعه لاينهض دليل على جواز اللبس فضلا عن وقوعه .

٣ — أن يكون المفعول محصورا :

بإنما باتفاق بين النحاة ، لأنه لو تأخر لانعكس المعنى « وذلك لأن معنى قولنا : إنما ضرب زيدٌ عمراً ، انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر . فاذا أخر وقيل : إنما عمراً زيدٌ ، جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر »[1].

وكذلك إذا كان محصورا بإلا عند جماعة من النحاة منهم أبو موسى الجزولى وكثير من المتأخرين ، فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بالإ نحو ما ضرب زيدٌ إلا عمراً .

وقد أجاز البصريون والكسائى والفرّاء وابن الأنبارى تقديم المفعول المقترن بإلا على الفاعل[2]، واستشهدوا بأبيات منها قول دِعبل بن على الخزاعى :

ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ... ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

وقول مجنون بنى عامر :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة ... فمازاد إلا ضِعْفَ مابى كلامها

وقول زهير بن أبى سلمى[3] :

وهل ينبت الخطىَّ إلا وشيجه ... وتغرس إلا فى منابتها النخل

* * *

(١) السابق . وانظر أيضا : لباب الإعراب ٣٦ — ٣٧ ، لب الألباب ٨ ، المباب .
(٢) منار السالك ٢٢٦/١ ، أوضح المسالك ١/ ٨٣ ، الإنصاف ١١٣ — ١١٤ .
(٣) شرح ديوان زهير ١١٥ .

ويجب عكس الأصل — أى الفصل بالمفعول بين الفاعل وفعله — فى مسائل ثلاث :

(١) أن يكون المفعول ضميراً متصلا والفاعل اسما ظاهراً — بلا خلاف بين النحاة — نحو : أكرمك محمد(١) .

(٢) أن يكون الفاعل محصوراً .

بإنما باتفاق نحو : (إنما يخشى الله من عباده العلماء).

وبإلا عند جمهور النحاة بصريين وكوفيين — عدا الكسائى — الذى أجاز تقديم الفاعل المحصور بالا ، مستشهدا بأبيات ، منها قول الشاعر :

ماعاب إلا لئيمٌ فعلَ ذى كرم ولا جفا قط إلا جُبّاً بطلا

وقوله :

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار

وقوله :

فلم يدر إلاالله ما هيجت لنا عشية أناء الديار وشامهـا

وقد أول الجمهور ما استشهد به الكسائى فقدر عاملا محذوفا للمنصوب والمجرور فى هذه الأبيات ونحوها(٢) .

٣ — أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو : (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ) و (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) . لأن فى تقديم الفاعل فى هذه المسألة عود للضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهى مسألة خلافية بين النحاة فى هذا الموضع :

فقد أجازها فى الشعر والنثر جميعا الأخفش وابن جنى من البصرين ،

---

(١) حاشية العليمى على التصريح ١/١٨٣ .

(٢) انظر : منار المسالك ٢٢٦ — ٢٢٧ ، التصريح ١/٢٨٤.

وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين ، ثم ابن مالك من الأندلسيين(١) . محتجين فى النثر بقولهم : ضربونى وضربت قومك — بإعمال الثانى . وقد حكاه سيبويه فى كتابه . وبقولهم : ضربته زيدا وهو جائز بإجماع حكاه ابن كيسان. وفى كليهما ما فى مسألة تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول من عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ومحتجين شعرا بقول الشاعر — قيل : النابغة ، وقيل أبو الأسود ، وقيل : عبد الله هُمَارق(٢) .

جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم   جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

وقد صحح ابن هشام فى التوضيح جوازه فى الشعر فقط(٣) . وفسره الشيخ خالد بأنه فى الشعر ضرورة(٤) .

* * *

وفى غير المواضع التى يجب فيها الأصل من تقديم الفاعل وتأخير المفعول . أو عكس الأصل من تقديم المفعول وتأخير الفاعل ، يجوز كل منهما مع مراعاة أن الأصل والكثير هو مراعاة الترتيب . وهو ما نص عليه صراحة أبو على الفارسى كما نقله ابن جنى(٥) .

ويتضح مما مر أن الأصل فى المفعول به أن يلى الفاعل الذى يتحتم أن يعقب فعله ، وأنه فى بعض مسائل قد يتقدم المفعول على الفاعل . وهى صورة لعكس الأصل ، وثمة صورة أخرى هى تقدمه على الفعل أيضا حيث يجوز فى نحو : (فريقاً كَذَّبْتُم وفريقاً تَقْتُلُونَ) . ويجب فى موضعين :

---

(١) شرح التصريح ٢٨٣/١ ، حاشية العليمى على التصريح (بهامشه) .
(٢) المصدران السابقان ، وانظر فى ضبط الاسم الخزانة ١٣٩/١ ، والفاخر ٢٣٠ .
(٣) منار المسالك ٢٢٨/١ ، أوضح المسالك ٨٣ .
(٤) التصريح على التوضيح ٢٩٣/١ .
(٥) الخصائص ٢٩٥/١ .

١ — أن يكون المفعول مستحق الصدارة ، نحو : (فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) . ونحو : (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسماء الحسنى) .

٢ — أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية فى جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة ، ولم يفصل بين أما والفاء بفاصل ، وإنما وجب تقديم المفعول فى هـذا الموضع « حذرا من أن تلى الفاء أما الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول »[١] . نحو : (وربَّكَ فَكَبِّرْ) ونحو :(فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ) .

ترتيب المفاعيل:

يرى النحاة أن ذكر المفاعيل لا يتم عفوا وإنما يتم ترتيبها طبقا لنظام دقيق يحدده ، بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقد التركيب ركنا من الأركان التى تسم النص اللغوى بالاتساق . وفى هـذا النظام يكون « لبعض المفاعيل الأصالة فى التقديم على بعض ، وأصالة المفعول إما بكونه مبتدأ فى الأصل والآخر خبر كما فى باب ظن ، أو بكونه فاعلا فى المعنى والآخر مفعول معنى كما فى باب أعطى ، أو بكونه مُسَرَّحًا — أى مطلقاً لم يتقيد بجار لفظا أو تقديرا والآخر مقيد بحرف جر لفظا أو تقديراً — كما فى باب اختار . فيقدم كل من المبتدأ فى الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره »[٢] .

وليس فى النص السابق ما يشـير إلى وجوب هذا الترتيب . ولـكن التحليل الدقيق للمفاعيل يكشف عن أن الترتيب بينها قد يكون لازما ، بحيث إذا فقد الترتيب بينها لم يفقد التركيب الاتساق الجمالى فحسب ، بل فقد أيضا سلامته كأسلوب لغوى ، ويأخذ وجوب مراعاة الترتيب إحدى صورتين ؛ لأنه إما أن تجب مراعاة الأصل ، وإما أن يجب عكس الأصل .

---

(١) شرح التصريح ١/٢٨٥ .
(٢) التصريح ١/٣١٣ .

(أ) وتجب مراعاة الأصل — وهى تقديم المفاعيل التى أصلها مبتدأ ، أو فاعلا فى المعنى ، أو مسرحا ، على غيرها — فى مواضع [1]:

١ — إذا خيف اللبس ، نحو : ظننت زيدا عمرا ، وأعطيت زيدا عمرا ، وأخذت الشجعان الجند .

٢ — إذا كان الثانى محصورا ، نحو : إنما ظننت زيدا قائما ، وإنما أعطيت زيدا درهما ، وإنما أخذت زيدا القوم . وكذلك لو كان الحصر بإلا .

٣ — إذا كان الثانى اسما ظاهرا والأول ضميرا نحو : العالم ظننته مجتهدا ، و (إنا أعطيناك الكوثر) والفرسان أخذتهم القوم . وعدم مراعاة الأصل فى هذه المواضع يخل بالمعنى ويفسده ، ومن ثم يفسد التركيب الذى ينبغى أن يراعى التعبير الدقيق عن المعنى .

(ب) ويجب عكس الأصل — وهو تأخير المفاعيل السابقة وتقديم غيرها عليها فى مواضع [2] :

١ — أن يكون الأول محصورا نحو : إنما ظننت قائما عمرا ، وإنما أعطيت المال زيدا ، وإنما اخترت القوم بكرا .

٢ — أن يكون الثانى مضمرا والأول ظاهرا ، نحو : الفاضل ظننته زيدا ، والدرهم أعطيته بكرا ، والقوم اخترتهم عمرا .

٣ — إذا اتصل المفعول الأول بضمير المفعول الثانى ، نحو : ظننت زيدا غلامه ، وأعطيت المال مالكه ، واخترت قومه عمرا .

---

(١) شرح التصريح ٣١٤/١ ، شرح المفصل ٦٤/٧ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٩٥ ، شرح اللمع الثمانينى — مصور — ١٠٣/١ — ١٠٥ ، لباب الإعراب ٢٣ ، العباب فى شرح اللباب ، ارتشاف الضرب ٦٤١ وما بعدها .

(٢) المصادر السابقة .

وعدم مراعاة الترتيب فى هذه المواضع يفسد المعنى أيضا ، فيضم التركيب بالخطأ .

* * *

المصدر والمشتقات

المصـــدر :

يعمل المصدر عمل فعـله ، لازما ومتعديا إلى واحد فأ كثر ، أصـلا أو إلحاقا على خلاف فى ذلك بين البصريين والـكوفيين ، تبعا لاختلافهم فى الأصالة بين المصدر والفعل(١) .

وقد مثل سيبويه لعمل المصدر بعدد من الشواهد ، منسوبة وغير منسوبة ، مثال الأبيات غير المنسوبة ، قول الشاعر(٢) :

يمرون بالدهنا خِفَافاً عيابُهُمْ ... ويَرْجِعْنَ من دارين بُجْرَ الحقائب
على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم ... فندلاً زُرَيْقَ المال ندل الثعالب

وقول الآخر :

بِضَرْبٍ بالسيوف رؤوسَ قوم ... أزلنا هامهن عن المقيل

وقول الآخر :

فلولا رجاء النصر منك ورهبةٌ ... عقابَكَ قد صاروا لنا كالموارد

وقول الآخر :

أخذت بسجلهم فنفخت فيه ... محافظـة لهن أخا الذمام

---

(١) انظر : الانصاف فى مسائل الخلاف ١٤٤ — ١٥١ .

(٢) انظر الجزء الأول من كتاب سيبويه الشاهد الأول ص ٥٩ . والثانى ٦ ، ٩٧ والثالث والرابع ٩٧ والخامس ٩٩ ، والشاهد الأول نسبه العينى للأحوص أو أعشى همدان والشاهد الثانى نسبه أيضا للمرار بن منقذ . أما الشواهد الأخيرة فهى من أبيات سيبويه الخمسين غير المنسوبة . انظر : المقاصد النحوية ٣/٤٦ ، ٤٩٩ .

وقول الآخر :

ضعيف الشكاية أعداءه   يخال الفرار يراخى الأجل

ومثال شواهده المنسوبة قول لبيد :[1]

عهدى بها الحى الجميع وفيهم   قبل التفرق ميسر وندام

وقول رؤبة :

ورأى عينى الفتى أخاكا   يعطى الجزيل فعليك ذاكا

وقول المرار الأسدى :

لقد علمت أولى المغيرة أننى   كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وقول المرار أيضا :

أعلاقة أم الوليد بعدما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

* * *

ولا يعمل المصدر عمل فعله إلا بشروط ، بينها فيما يتعلق بالترتيب بينه وبين معموله الواحد أو المتعدد شرطان :

الأول ـ ألا يتقدم معموله عليه . وهو اتجاه جمهور النحويين « لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى موصول ، ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول »[2] .

وأجاز ابن السراج تقديم معموله عليه . قال : ويجوز : يعجبنى عمراً ضرب زيد[3] . وقد وافق ابن السراج كل من الجرجانى والبيضاوى[4] .

---

(١) الشاهد الأول ٩٨/١ ، الثانى ٩٨ ، الثالث ٩٩ ، الرابع ٦٠ .
(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١٨١/٢ .
(٣) همع الهوامع ٩٣/٢ .
(٤) تحفه الاخوان على العوامل ٤٩ .

الثاني – ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل ، وهو مذهب الجمهور أيضا ، سواء كان الفاصل تابعا أو غيره[1] ، وسواء في التوابع النعت وسواه ، خلافا لأبي حيان في التسهيل . فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد زيدا ، ولا من شربك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخيره .

وتحليل الشواهد السابقة التي وردت في كتاب سيبويه يؤيد الشرط الأول من هذين الشرطين ؛ إذ أن المصادر العاملة فيها جميعا متقدمة على معمولاتها . لكنها لا تؤيد ماينطق به الشرط الثاني من عموم . فقد فصل بين المصادر ومعمولاتها بالجار والمجرور حينا وبالمنادى حينا آخر . وإذا كان من الممكن أن نعد جملة النداء مقحمة فليس متصورا أن نجعل الجار والمجرور مقحما لاتصالها بالمصدر . ومن ثم فإن في عموم الحكم السابق تجوزا لا تؤيده النصوص اللغوية المروية . ولعل موقف النحاة يكون أكثر دقة لو أنهم اشترطوا عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، لا بفاصل أي فاصل مطلقا من كل قيد .

اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل المفرد عمل الفعل المضارع ، لأنه شبيه به في معناه وفي لفظه وفي استعمالاته[2] ، وقد مثل له سيبويه[3] بقول النمر بن تولب :

إني بحبلك واصـــل حبلي   وبريش نبلك رائش نبـلي

وقول عمر بن أبي ربيعة :

ومن مالىء عينيه من شيء غيره   إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

---

(١) همع الهوامع ٢/٩٣ ، لباب الإعراب للاسفرايينى (مخطوط) ١٢٥ – ١٢٦ ، شرح اللمع للثمانيني ٢/٢٥٨ .
(٢) انظر : الاظهار ٣١ ، الانصاف ٣١٧ – ٣١٨ ، اللمع لابن برهان ورقة ١٤أ – ب .
(٣) كتاب سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤ ، وبيت زهير في ديوانه برواية أخرى تجعله لا شاهد فيه . انظر: ديوان زهير ٢٧٨ .

وقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان آتيا

وقول الأحوص الرياحي :

مشائيم ليسـوا مصلحين عشيرة ولا ناعبـا إلا ببين غرابها

ومراعاة الترتيب بين اسم الفاعل ومعموله مسألة تناولها النحاة فيما وضعوه من شروط لإعماله عمل فعله . ومن بين هذه الشروط شرطان ينظمان وضع اسم الفاعل ومكانه في الجملة[1] :

الشرط الأول : أن يتقدم اسم الفاعل على معموله المرفوع ، فإذا لم يتحقق شرط التقدم فقد اسم الفاعل قدرته على العمل في المتقدم .

الشرط الثاني : ألا يتصدر اسم الفاعل التركيب ، بل يسبقه إما (أل) الموصولة ، ويكون صلة لها ، ومنه قول الشاعر[2] :

أنا ابن التارك البـكري بشر عليه الطـــير ترقبه وقوعا

أو يسبقه غير أل مما يصلح للاعتماد عليه ، كالاستفهام أو النفي أو المخبر عنه أو الموصوف أو صاحب الحال أو النداء[3] . وفي الاعتماد على النداء خلاف بين النحاة ؛ فقد أجازه ابن مالك في ألفيته إذ قال[4] :

كفعله اسم فاعل في العمـل إن كان عن مضيه بمعزل

وولي استفهاما أو حرف ندا أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

وقد خرج عليه بعض النحاة نحو : يا طالعا جبلا ، إذ جعل طالعا تعمل

---

(١) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٥ — ١٨٧ ، همع الهوامع ٢/٩٥ — ٩٦ .
(٢) انظر : المصادر السابقة ، وأيضا : شرح التصريح ٢/٦٥ — ٦٦ .
(٣) انظر : الاظهار ٣٨ ، همع الهوامع ٢/٩٥ ، شرح التصريح ٢/٦٦ .
(٤) ألفية ابن مالك ٣٩ .

النصب فى جبلا ، لاعتمادها على حرف النداء لا على موصوف مقدر كما يرى الجمهور[1] . وقد رفض جمهور النحاة الاعتماد على حرف النداء ، وعلل ابن هشام لهذا الرفض بأن « المعتمد ما يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح لذلك لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته ، فكيف يكون مقربا من الفعل »[2] ؟ ! .

وكما يعمل اسم الفاعل المفرد عمل الفعل المضارع يعمل اسم الفاعل أيضا إذا ثنى أو جمع جمعا سالما تذكيرا أو تأنيثا ، أو جمع تكسير ، وشروط عمله هى الشروط التى يعمل بها اسم الفاعل المفرد[3] .

وشاهد عمل اسم الفاعل المثنى قول عنترة العبسى[4] :

الشاتِمَيْ عِرْضِي ولم أشتمها والناذِرَيْنِ إذا لم ألقهما دمى

وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع ـ المقترن بأل ـ قوله تعالى :(والذاكرين الله) .

وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع ـ غير المقترن بأل ـ قوله تعالى : (خُشَّعًا أبصارهم) . وقول أبى كبير الهذلى[5] :

ممن حملن به وهن عواقدٌ حُبُكَ النطاق فشب غير مُهَبَّل

وقول العجاج :[6] أَوَ الفًا مكةَ من وُرْقِ الحمى

أمثلة المبالغة :

على الرغم من أن أمثلة المبالغة ـ فى نظر النحاة ـ محولة عن اسم الفاعل

---

(١) شرح التصريح ٦٦/٢

(٢) منار السالك ٩/٢ ، اوضح المسالك ١٥٦ ، ونقله صاحب التصريح ٦٧/٢ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٥٦/١ .

(٤) انظر : ديوان عنترة ط بيروت ٣١ ، ط التجارية ١٥٤ .

(٥) ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، والرواية فى الديوان (غير مثقل) .

(٦) ديوانه : لوحة ٧٩ ، وصدر البيت : والقاطنات البيت غير الريم .

لقصد المبالغة ، وعلى الرغم من أن اسم الفاعل لاخلاف فى عمله إذا استكمل شروطه ، فإن فى عمل أمثلة المبالغة خلافاً بين النحاة كبيراً :

١ — فيرى سيبويه وأصحابه أنها تعمل ، وأنه يجب مراعاة الترتيب بينها وبين معمولها المرفوع ، وأما المنصوب فحكمه حكم منصوب الفعل المتعدى ، وحجتهم فى ذلك السماع ، إذ وردت أمثلة المبالغة عاملة ، على اختلاف صيغتها ، مثال (فَعَّال) قول رؤبة [1]

برأس دَمَّاغٍ رؤوس العز

وقول الآخر [2] :

يالرَزَّام رشحوا بى مقـدماً على الحرب خواضاً إليها الـكتائبا

ويقول القُلاخ [3] :

أخا الحرب لَبَّاساً إليها جِلاَلَها وليس بولاج الخوالف أعقـلا

ومثال (مِفعَال) قول الآخر [4]: إنه لمنحار بوائكها .

ومثال (فَعُول) قول أبى طالب بن عبدالمطلب [5] :

ضروب بنصل السيف سوقَ سمانها إذا عدموا زادا أفإنك عاقر

وقول ذى الرمة [6] :

هجوم عليها نَفْسَهُ غـير أنه متى يُرْمَ فى عينيه بالشبح ينهض

---

(١) كتاب سيبويه ١/٥٧ .
(٢) شرح الكافية للرضى ٢/١٨٧ .
(٣) كتاب سيبويه ١/٥٧ .
(٤) كتاب سيبويه ١/٥٨ .
(٥) كتاب سيبويه ١/٥٧ .
(٦) كتاب سيبويه ١/٥٦ .

ومثال (فَعِيل) قول ساعدة بن جُؤَيَّة[1] :

حتى شآها كليل موهنا عمل   باتت طرابا وبات الليل لم ينم

ومثال (فَعِل) قول الآخر[2] :

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمن   ما ليس منجيه من الأقدار

ويقول أبان اللاحقي، وقيل أبو الحسن الأخفش[3] :

أو مسحل شنج عضادة سمحج   بسراته ندب له وكلوم

٢ — ويرفض الكوفيون إعمال أي مثال كان من هذه الأمثلة الخمسة ؛ لأن إعمال اسم الفاعل عندهم مبنى على مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى واستعمالا، وهذه الأمثلة مخالفة للمضارع فى هذه الجوانب جميعاً[4] . وقد رد البصريون ذلك بأن أمثلة المبالغة « تعمل مع فوات الشبه اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان »[5] .

٣ — ويرى بعض البصريين عدم إعمال صيغتى (فَعِيل) و (فَعِل) ، وإعمال الصيغ الثلاث الأخرى : (فَعَّال) و (مِفْعَال) و (فَعُول) ، ويستند هذا البعض إلى أن الأمثلة الكثيرة إنما وردت فى هذه الصيغ الثلاث الأخيرة دون الأولى .

٤ — ويرى الجرمى جواز إعمال (فَعِل) بالإضافة إلى الصيغ الثلاث

---

(١) كتاب سيبويه ١/٥٨ ، والبيت فى ديوان الهذليين ١/١٩٨ .
(٢) السابق
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٩٤، تحصيل عين الذهب « بهامش الكتاب » ٢/٥٨ .
(٤) شرح الرضى ٢/١٨٧ — ١٨٨، همع الهوامع ٢/٩٧ ، شرح التصريح ٢/٦٨ .
(٥) شرح الرضى ٢/١٨٨ .

المتفق على عملها عند البصريين ، وعدم جواز إعمال (فَعِيل) « لأن الأولى على وزن الفعل دون الثانية »[1] .

وكما أنه يجوز تثنية اسم الفاعل وجمعه مع بقاء عمله مادام مستوفيا للشروط، فإنه يجوز تثنية صيغ المبالغة وجمعها مع بقاء عملها إذا استكملت شروطها . ومن ذلك قول الكميت[2] :

شُمٌ مهاوين أبدان الجزور مخا ... ميص العشيات لاخور ولاقزم

فقد أعمل (مهاوين) وهو جمع (مِهْوَان) . ويقول طرفة[3] :

ثم زادوا أنهم فى قومهم ... غُفُرٌ ذنبهم غير فُخُر

فقد أعمل (غفر) وهو جمع (غفور) . ويقول الآخر[4] :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب

فقد أعمل (خفافا) وهو جمع (خفيف) . ويقول زيد الخيل بن مهلهل الطائى[5] :

أتانى أنهم مزقون عرضى ... جحاش الكرملين لها فديد

فقد أعمل (مزقون) وهو جمع (مزق) .

ومن هذه الأمثلة يتضح أن الترتيب بين أمثلة المبالغة وبين مرفوعها واجب عند النحاة ، فلا يجوز عندهم تقديم معمولها المرفوع عليها ، سواء كانت فى حالة الإفراد أو فى حالتى التثنية أو الجمع ، وأما منصوب هذه الأدوات فيعامل معاملة منصوب الفعل المتصرف . أى أن الأصل فيه والغالب هو أن يعقب المعمول المرفوع ، وقد يجب هذا الأصل كما قد يجب عكسه ، كما أوضحنا ذلك فيما سبق[6] .

---

(١) شرح التصريح ٢/٦٨ ، وانظر حاشية العليمى على التصريح بهامشه .

(٢) كتاب سيبويه ١/٥٩

(٣) كتاب سيبويه ١/٥٨

(٤) كتاب سيبويه ١/٥٩

(٥) تحصيل عين الذهب ١/٥٩

(٦) انظر ص٢٥٨ وما بعدها من هذه الدراسة.

اسم المفعول :

ويشترط فى إعماله عمل فعله المبنى للمجهول عدد من الشروط[1] . من بينها فيما يتعلق بالترتيب بينه وبين معموله واحدا أو متعددا :

١ — ألا يتقدم معموله عليه ، وخصه بعض النحاة بالمرفوع .

٢ — ألا يتصدر التركيب ، بل يتلو (أل) إن كانت موصولة ويكون صلة لها ، أو يتلو مايعتمد عليه إذا لم يكن صلة لها .

الصفـة المشبهة :

تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله وفى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، ومن ثم تلحق به فى العمل أيضاً ، وفى شروط العمل كذلك . ومن بين هذه الشروط فيما يتعلق بترتيب وضع الصفة المشبهة ومعمولاتها فى الجملة :

١ — ألا تتصدر صيغة الصفة المشبهة ، بل تكون تالية لأل إذا كانت موصولة وكانت صلة لها ، أو تالية لبعض مايعتمد عليه إذا لم تكن صلة لأل .

٢ — ألا يتقدم شىء من معمولها عليها ، فيجب أن تتأخر معمولاتها ، وذلك باتفاق النحاة[2] .

اسم الفعل :

يرى النحويين أن اسم الفعل قد ناب عن الفعل فى المعنى والاستعمال ،

(١) انظر . العوامل المائة ١٠ ، الكافية ١٩ ، تحفة الإخوان على العوامل ٤٦ — ٤٧ ، شرح الكافية ٢/١٨٩ ، همع الهوامع ٣/٩٧ ، شرح التصريح ٢/٧١ .

(٢) كتاب سيبويه ١/٩٩ .

أما فى المعنى فلدلالته على الحدث والزمان ، وأما فى الاستعمال فلكونه دائما عاملا غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية[1] .

وهو يعمل عمل مسماه فى التعدى واللزوم غالبا[2] ، فإن كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك ، فيقتصر على رفع الفاعل ، كقول جرير[3] :

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله

وإن كان مسماه لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم الفعل كذلك نحو : شتان زيد وعمرو .

وإن كان مما يحتاج إلى منصوب كان اسم فعله كذلك نحو : دراك زيدا .

وسواء عمل الرفع فى واحد أو أكثر ، أو عمل النصب ، فإنه يلزم فيه الترتيب بينه وبين معموله ، ويجب تأخر معموله عنه فلا «يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه فى العمل »[4] ، وهو ماعليه جمهور النحاة « نظراً إلى الأصل ، لأن الأغلب فيها إما مصادر ، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها . وإما صوت جامد فى نفسه منتقل إلى المصدرية ، ثم منها إلى اسم الفعل . وإما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل[5] » .

وللكسائى رأى ينفرد به ، فقد رفض حتمية الترتيب وأجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، مستدلا بأمرين :

---

(١) انظر : منار السالك ٢/١٦٠ — ١٦١ ، شرح التصريح ـ٢/١٩٦ ، حاشية العليمى على التصريح بهامشه ، شرح المفصل ٤/٥ ، الكافية ١٦ .
(٢) شرح الرضى ٢/٦٣ — ٦٤ شرح المفصل ٤/٢٥ ، شرح التصريح ٢/١٩٩ .
(٣) شرح التصريح ٢/٢٠٠ ، ديوان جرير ٣٨٥ .
(٤) شرح التصريح ٢/٢٠٠ .
(٥) شرح ارضى ٢/٦٤ .

الأول : القياس الذى يقتضى إلحاقه بأصله .

والثانى : السماع ، فقد ورد فى الكتاب قوله تعالى : (كتاب الله عليكم)، وورد فى الشعر لجارية من بنى مازن [1] :

أيها المائح دلوى دونكا   إنى رأيت الناس يحمدونكا

وقد رفض الجمهور ما استدل به الكسائى ، وأول الآية والبيت ، ليسلم ماقرره من حتمية الترتيب بين اسم الفعل ومعموله، وواضح أن الخلاف فى ترتيب المعمول المنصوب، وأما المعمول المرفوع فلا خلاف بين النحاة فى تأخره عن عامله .

المبتدأ والخبر

الأصل عند النحاة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر « لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به [2] .

ويرى النحاة أن الترتيب بين المبتدأ والخبر له ثلاث حالات : وجوب الأصل وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، ووجوب عكسه وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وجوازهما . يقول اللقانى تعليقا على هذا التحديد : « اعلم أن الخبر باعتبار حاله فى نفسه — حالتين لاغير ، وهما : التقدم والتأخر . والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا . وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال : وجوب التأخر ، ووجوب التقدم وجوازهما »[3] .

---

(١) ذكر ابن هشام هذا البيت فى سيرته الحديبية ، وعلى ذلك فإنه ليس صحيحا نسبته إلى رؤبة كما فعل ابن الشجرى . انظر : سيرة ابن هشام ٢/٢٧ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/١٧٠.

(٣) حاشية العليمى على شرح التصريح ١/١٧٠.

أولا : وجوب الأصل :

يجب الأصل — وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر — في مواضع :

١ — أن يخاف التباسه بالمبتدأ[١] . « وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر[٢] » .

فالمعرفتان نحو : زيد أخوك ، فإن كلا منهما صالح لأن يخبر عنه بالآخر ، ويختلف المعنى باختلاف الغرض . وعلى ذلك فإنه « إذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت : زيد أخوك ، ولا يصح أن تقول : أخوك زيد . وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على اليقين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك »[٣] يقول ابن برهان : « فإن كانا معرفتين فالذى تاخصت المعرفة به أولا غاية التلخيص هو المبتدأ . ومثاله أن يكون لك أخ ببلدة لم تشاهده قط ولا عرفت شيئا من أحواله ، ثم ترى بعد زمان رجلا بسيط اللسان بالعلم فتأنس به غاية الأنس ثم تلاقى من يعرف أخاك فتسأله عن أخيك فيقول لك : فقيهك أخوك ، ففقيهك المبتدأ وأخوك الخبر . ولو كان لك أخ معك ثم أغرب عنك وانقطع خبره ثم بلغك خبر فقيه نجم وعلا ذكره وبهرك فضله بقراءه كتبه ولقاء أصحابه ، ثم سألت عنه من لاقاه ممن كان يعرف أخاك فقال لك : أخوك الفقيه ، لكان أخوك المبتدأ والفقيه الخبر[٤] » .

وقد قنن ابن هشام لما مثل له هؤلاء النحاة فقال . « إن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر[٥] » .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٥٣ .
(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/١٧١ .
(٣) شرح التصريح ١/١٧١ — ١٧٢ .
(٤) اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ١٥ ب — ١٦ أ .
(٥) مغنى اللبيب ٤٥٢ .

والنكرتان المتساويتان نحو : أفضل منك أفضل منى ، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله فى المجرور بعده ، فإذا جعلت (أفضل منك) مبتدأ (وأفضل منى) خبره ، امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة .

٢) أن يكون الخبر محصورا فيه ، نحو : (إنما أنت منذر) ، فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإنما ، والمحصور فيه إنما يجب تأخيره دائما .

ونحو : (وما محمد إلا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بالا لفظا ، وهو واجب التأخير .

وقد أجاز بعض النحاة تقديم الخبر المحصور بالا إذا تقدمت معه إلا واستشهد بقول الكُمَيْت :

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول

وقد رفض جمهور النحاة ذلك ، جاعلين البيت من قبيل الضرورة الشعرية[1]

٣) أن يكون المبتدأ مستحق الصدارة . لأحد أسباب ثلاثة :

ا — أن يكون له صدر الكلام ، كأسماء الشرط والاستفهام ونحوهما ، نحو : ما أحسن زيداً ، ومن فى الدار ؟ ، ومن يقم أقم معه ؟ وكم صديق لزيد ؟ فالخبر فى هذه الأمثلة واجب التأخير .

ب — أن يكون مُشَبَّهاً بماله الصدارة ، كاسم الموصول ، نحو : الذى يؤدى واجبه فله أجر ، فالذى مبتدأ ويؤدى واجبه صلته ، وجملة فله أجر خبره ، وهو واجب التأخير ، لأن « المبتدأ هنا — وهو الذى — مشبه باسم الشرط

١) منار السالك ١٠١/١ ، التصريح على التوضيح ١٧٣/١ — ١٧٤ .

لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذى بعده وهو يأتينى ، وكون جملة الصلة سببا فى جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب ، ولهذا السبب دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب » .[1]

جـ — أن يكون متصلا بماله الصدارة .

متقدما عليه نحو : لَزيدٌ قائم ، «فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه »[1] .

أو متأخراً عنه نحو : غلامُ مَنْ فى الدار ؟ مالُ كَمْ رجل عندك ؟

٤) وأضاف الدنوشرى وبعض النحاة إلى المواضع الثلاثه السابقة مواضع أخرى هى[2] :

ا — إذا كان الخبر طلبا ، نحو : زيد أكْرِمْهُ .

ب — إذا كان المبتدأ دعاء ، نحو : سلام عليكم .

جـ — إذا كان فى مَثَل ، نحو : الجارُ قبل الدار .

د — إذا كان الخبر متعددا ، نحو : الرمان حلو حامض .

هـ — خشية التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيد قام ، أو يقوم .

و — خشية التباس المبتدأ بالتأكيد ، نحو : أنا قمت ، أو أقوم .

والحق أن منع تقديم الخبر فى هذين الموضعين الأخيرين ليس قائما على ملاحظة الأساليب اللغوية ، وإنما ينبنى على مراعاة القواعد النحوية التى تجعل من العمل — بمفهومه الذى سبق تحديده[3] — فكرة أساسية فى كل تركيب

(١) شرح التصريح ١ — ١٧٤ .
(٢) السابق .
(٣) حاشية العليمى على شرح التصريح ١ — ١٧١ ، ١٧٤ .
(٤) انظر ص ٨٨ — ٩١ ، ٢٥١ — ٢٥٦ من هذا البحث .

لغوى . بحيث يتحتم هنا ــ فنيا ــ عدم تقديم الخبر ، إذ لو تقدم لوجب إلغاء عمل الابتداء لضعفه وعمل الفعل أو ما فى معناه لقوته .

ثانياً : وجوب عكس الأصل :

وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، ويجب فى مواضع :

١) أن يكون المبتدأ محصورا ، إذ لو تأخر الخبر فى هذا الموضع لانعكس المعنى .

٢)أن يكون الخبر لازم الصدارة .

بنفسه نحو : أين زيد ؟ أو لاتصاله بماله الصدارة ، سواء كان ماله الصدارة مقدما عليه نحو : أقائم زيد ؟ أو مؤخراً عنه نحو : صبيحة أى يوم سفرك ؟

٣) أن يوقع تأخير الخبر فى لبس .

نحو : عندى أنك فاضل ، إذ يوقع تأخير الخبر فى هذا الموضع فى التباس أن المفتوحة بإنّ المكسورة ، وفى التباس أنّ المؤكّدة للفتوحة بأن المفتوحة التى بمعنى لعل . « وهذا إلباس لا يتأتى مع تقدم الظرف ، لأن إن المؤكّدة المكسورة وأنّ التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما »[١]

ونحو : فى الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه رجل .

إذ تأخير الخبر فى هذه الأمثلة يوقع فى إلباس الخبر بالصفة : «لأن النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا . فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات . فالتزم النحاة التقديم دفعا لهذا الالتباس » .[٢]

---

(١) منار السالك ١ / ١٠٣ ، شرح التصريح ١ / ١٧٤ .
(٢) شرح التصريح ١ / ١٧٥ .

٤) أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق بالخبر . نحو قوله تعالى: (أَمْ عَلَى قلوب أَقْفَالُهَا) . فلا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ومثله قول نُصَيْب :

أَهَابُكِ إجلالا وما بِكِ قـدرةٌ عَلَيَّ ولـكنْ ملءُ عينٍ حبيبُهَا

٥) وقد أضاف الدنوشرى إلى المواضع السابقة موضعين آخرين هما[1] :

١ — أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء ، نحو : أمَّا في الدار فزيد .

ب — أن يكون الخبر اسم إشارة ، نحو : هنا زيد وثم عمرو .

ثالثاً . جواز الأمرين .

وذلك في غير المواضع التي يجب فيها واحد منهما .

كان وأخواتها

تناول النحاة قضية الترتيب بين كان ومعمولاتها بالدرس . ويمكن تحليل ما قدموه بصورة واضحة في قضيتين : الأولى تتناول الترتيب بين اسم كان وخبرها ، والثانية تتناول ترتيب كان مع الاسم والخبر جميعا .

القضية الأولى . ترتيب اسم كان وخبرها .

الأصل مراعاة الترتيب الطبعى بين اسم كان وخبرها ، وهو أن يلي كان اسمها ثم يعقبه خبرها ، ولكن قد يحدث ما يغير من هذا الأصل الكثير . فيتقدم خبر كان على اسمها . وهو موضع خلاف كبير بين النحاة . وهذا الخلاف يمكن أن يتضح اذا قسمنا هذه المجموعة من الأفعال الناسخة الى قسمين:

القسم الأول : يضم ليس ودام .

والقسم الثاني : يشمل بقية الصيغ .

(١) حاشية العليمى على التصريح ١٧٥/١ .

وفى القسم الثانى لاخلاف فى جواز تقديم الخبر على الاسم ما دام ليس هناك ما يمنع من تقديمه عليه . بل قد يجب — ومن ثم يتوسط الخبر بين أفعال هذا القسم وبين أسمائها — أما إذا كان هناك مانع يمنع من تقديم الخبر — كحصره مثلا — فلا يجوز تقديمه ، ومنه قوله تعالى : (وما كانت صلاتهم عند البيت إلا مكاء) .

من هذا يتضح أن النحاة يجعلون للخبر مع الاسم ثلاث حالات :

(١) وجوب تقديم الخبر .

(٢) منع تقديم الخبر .

(٣) جواز الأمرين : أى تقديم الاسم على الخبر — وهو الأصل الكثير وتقديم الخبر على الاسم[١] .

أما القسم الأول فإن جمهور النحويين يعامله معاملة القسم السابق ، فيجيز أيضاً تقدم خبر كل من ليس ودام على اسمهما ، مادام ليس هناك مانع منه ولا موجب له ، قياساً على ذلك القسم ، واستدلالا بقراءة حمزة وحفص قوله تعالى : (ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم) بنصب (البر) على أنه خبر ليس مقدم ، وأن تولوا اسمها مؤخر . وبقول الشاعر :

لاطيبَ للعيش ما دامت منغصةً ... لذاتُه بادكار الموت والهرم

وقول الآخر :

ما دام حافظَ سرى مَنْ وثقت به ... فهو الذى لست عنه راغباً أبداً

وقد رفض ابن درستويه ما أجازه الجمهور من إجازة تقديم خبر ليس على اسمها ، كذلك منع ابن معطى فى ألفيته تقديم خبر دام على اسمها ، وأول كل منهما ما استدل به الجمهور من نصوص[٢] .

(١) انظر اللمع لابن برهان ورقة ٢٢ أ — ب ، التصريح ١٨٨/١ ، الخصائص ٢٧٣/١ ، همع الهوامع ١٨/١ ، البحر المحيط ، ١٠٩/٥ .

(٢) انظر : التصريح ١٨٨/١ .

القضية الثانية — الترتيب بين كان ومعموليها ..

أولا : الأصل أن تتقدم كان ويتأخر معمولاها ، ولكن وردت نصوص تقدم فيها خبر كان على كان واسمها جميعاً ، وقد أثار ذلك خلافا بين النحاة :

فقد ذهب البصريون إلى جواز تقديم أخبار هذه الأفعال الناسخة عليهن. إذا لم يوجد ما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير — مستدلين بقوله تعالى : (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ، وأنفسهم كانوا يظلمون) فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. كما قرر ابن مالك فى شرح التسهيل ، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسى وابن جنى وغيرهما من متقدمى البصريين [1] . ويستثنون من ذلك :

(١) خبر دام . فلا يجيزون تقديمه . وقد نقل الشيخ خالد فى توضيحه اتفاق البصريين جميعا على ذلك [2] . ويؤيده قول ابن مالك فى ألفيته : [3] .

وفى جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حظر

(٢) خبر ليس . وفى تقديمه على ليس واسمها خلاف :

فجمهور المتأخرين من البصريين وجمهور الكوفيين يمنعون ذلك قياساً على عسى ، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا ، والجامع بينهما الجمود .

وأما متقدموا البصريين فيجيزونه . وقد نسب الجواز أيضاً إلى الفراء وابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور ، مستدلين بنحو قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فيوم يأتيهم معمول مصروفا وقد تقدم

---

(١) انظر : شرح التسهيل (مخطوط) .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٨٨/١.

(٣) ألفية ابن مالك ١٩ .

على ليس واسمها « وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر . . . يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها »[1] .

(٣) خبر المنفى بما ، ولتقدمه صورتان :

ا — تقدمه على الفعل وحده دون ما .

ب — تقدمه على الفعل وما معا .

وقد أجاز البصريون الصورة الأولى ، سواء كان النفى شرطا فى العمل أم لا ، نحو : ماقائما كان زيد ، وماقائما زال زيد .

ومنعوا الصورة الثانية ، لأن (ما) لها الصدارة .[2]

وأما الكوفيون فقد اختلفوا فى الصورة الثانية :[3]

فقد منعها الفراء مستدلا بما استدل به البصريون ، وجعل حكم المنع مطردا فى جميع حروف النفى .

وخص ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب .

وأجازه بقية الكوفيين ، بناء على أنها لاتستحق التصدير قياسا على أخواتها .

ثانيا : وإذا كان الأصل هو مراعاة الترتيب بين كان ومعموليها ، فإن تقدم معمول خبرها على اسمها قد أثار خلافا بين النحاة ، على الرغم من كونهم أجازوا تقديمه عليه وحده إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا . أما إذا كان لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا :

---

(١) الانصاف ١٠٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب (مخطوط) ٥٤٩ ، أسرار العربية ٤٦أ ، لباب الاعراب ١١٠ ، العباب فى شرح اللباب ، شرح التسهيل ١٣٩ .

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٠١ ، وقد حكى ابن برهان أن ابن كيسان يجيز الصورة الثانية ، وهو رأى لاوزن له . انظر : اللمع لابن برهان ٢٤ أ .

(٣) التصريح على التوضيح ١٨٩/١ .

فجمهور البصريين يمنعون تقديمه مطلقا «لما فى ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبى»[1] .

والكوفيون يجيزونه مطلقا «لأن معمول معمولها فى معنى معمولها»[2] ويستشهدون بقول الفرزدق[3] :

قنافذ هداجون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطية عودا

وقول الآخر :

باتت فؤادى ذات الخال سالبة   فالعيش إن حم لى عيش من العجب

وقد خرج البصريون البيت الأول على زيادة كان بين الموصول وصلته ، أو على إضمار اسمها وهو ضمير الشان .

وفصل ابن السراج والفارسى وتبعهما ابن عصفور فأجازوا تقديم معمول الخبر إذا تقدم معه الخبر ، نحو : كان طعامك آكلا زيد . ومنعوه إن تقدم وحده نحو : كان طعامك زيد آكلا[4] .

* * *

أفعال القلوب

من الشروط التى يتحتم عند النحاة تحققها لإعمال أفعال القلوب المتصرفة تحقق الترتيب بين صيغ التركيب الذى تدخل عليه . بأن يلى صيغة الفعل فاعله ثم مفعوله الأول فالثانى . فاذا فقد التركيب ترتيبه تأثر العامل فألغى عمله حينا ، وعلق عن العمل حينا آخر .

---

(١) السابق وانظر أيضا ١/١٩٠ .
(٢) السابق .
(٣) هذه هى الرواية المشهورة فى كتب النحو ، ورواية الديوان ١/٢١٤ : دراجون خلف جحاشهم .. لما كان .
(٤) التصريح ١/١٩٠ — ١٩١ ، وحاشية العليمى على التصريح بهامشه .

أما الإلغاء فيكون فى موضعين أولهما يكثر فيه حتى إنه لا يجوز سوء عند كثير من النحاة، وثانيهما يقل فيه حتى إن الأعمال عند كثير من النحاة أفضل منه .

وأول هذين الموضعين : إذا تأخر العامل عن المبتدأ والخبر اللذين لوتقدم لعمل فيهما، نحو : زيد قائم ظننت .

قال أبو سيدة الدبيرى[1] :

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا غنين لا يجرى علينا غناهما
هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إلى أيسرت غناهما

وثانى هذين الموضعين إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر، نحو : زيد ظننت قائم، قال منازل بن ربيعة المنقرى :

أبالأراجيز ياابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور[2]

قال الدنوشرى : « إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين ففى هذه الحالة أنت بالخيار فى الإعمال والإلغاء ، ولكن قد يرد ما يوجب أحدهما : فيجب الإلغاء إن تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء، نحو . لَزيدٌ ظننت قائم ، ويجب الإعمال إن كان الفعل منفيا نحو : زيدا لم أظن قائما[3] » .

وأضاف العليمى فى حاشيته على التصريح مواضع أخرى يجب فيها الإلغاء منها[4]

ا وقوعها بين معمولى إنّ ، نحو :

إنّ المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

(١) المقاصد النحوية للعينى ٤٠٣/٢ ، الدرر اللوامع ١٣٥/١ .

(٢) يروى أيضا : «أبا الأراجيز» انظر : الدرر ١٣٥ ، وكتاب سيبويه (ط الأستاذ هارون) ١٢٠/١، ط بولاق ٦١/١ ، الحيوان ٢٦٦/٤ .

(٣) انظر : حاشية العليمى على التصريح ٢٥٣/١ .

(٤) السابق .

ب — وقوعها بين سوف ومصحوبها ، نحو :

وماأدرى وسوف إخال أدرى   أقوم آل حصن أم نساء

جـ — وقوعها بين معطوف ومعطوف عليه ، نحو :

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى   ولكن دعاك الخير أحسب والبر

د — إذا تقدمها لام التوكيد ، نحو : إن زيدا لظننت أبوه قائم .

وإلغاء عمل أفعال القلوب فى هذه المواضع الأربعة يعود إلى فقدان التركيب ما كان ينبغى أن يتسم به من ترتيب ؛ إذ هى فى هذه المواضع جميعا مقحمة فى تركيب آخر ، فهى فى الموضعين الأول والأخير مقحمة بين معمولى إن ، وفى الثانى مقحمة بين سوف والفعل ، وفى الثالث مقحمة بين المعطوف والمعطوف عليه . فلما أقحمت فى هذه المواضع ألغيت لعدم خضوعها للترتيب الذى ينبغى أن يتسم به التركيب .

وأما تعليق هذه الأفعال عن العمل فلا يعود إلى اضطراب فى التركيب ، وإنما مرده إلى وجود بعض الصيغ بعدها مما يستحق الصدارة . فأبطل النحاة عملها لفظا وأبقوه محلا ، وهو نوع من تقدير الحركة الإعرابية الذى يلجأ إليه النحاة كأسلوب من أساليب التأويل[1] .

* * *

الأدوات العاملة

أولا : إنّ وأخواتها :

سبق أن تناولنا إنّ وموقعها فى التركيب من حيث كونها مؤثرة فى مضمون الجملة بعدها ، وسنتناول هنا إنّ وأخواتها من حيث ضرورة

---

(١) انظر : مناهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع) .

الترتيب فى الجملة التى تليها ، وأصل الترتيب يكون بأن تتصدر إن أو إحدى أخواتها التركيب ، ثم يليها اسمها ، ثم يليه خبرها ، ثم يليه ماقد يكون معمولا له .
ونقض هذا الترتيب يكون بصور متعددة، منها ما أجازه النحاة ومنها مامنعوه، وصور الخروج على الترتيب خمسة :

١) تقدم خبر إن ـ أو إحدى أخواتها ـ على الأداة والاسم معا .
٢) تقدم خبر إن ـ أو إحدى أخواتها ـ على الاسم وحده .
٣) تقدم معمول خبر إن ـ أو إحدى أخواتها ـ على الأداة واسمها وخبرها.
٤) تقدم معمول خبر إن ـ أو إحدى أخواتها ـ على الاسم والخبر معا .
٥) تقدم معمول خبر إن ـ أو إحدى أخواتها ـ على الخبر وحده .

١ ـــ ويرفض النحاة الصورة الأولى ، ولا استثناء فى هذا المنع ، وقد علل ذلك النحاة بأن هذه الأدوات غير متصرفة ومن ثم لايجوز تقدم معمولها عليها يقول ابن يعيش : « لايجوز تقديم خبر إن وأخواتها واسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ... لكونها فروعا عن الأفعال فى العمل فانحطت عن درجة الأفعال[١] » .

٢ ـــ كذلك يمنع النحاة الصورة الثانية ، إذا كانت الأداة واحدة من الأدوات الملحقة ، إذ شرط عملها اتصال اسمها بها .

ويمنعونها أيضا إذا كان العامل واحدا من الأدوات الست الأصيلة العمل : وذلك إذا كان الخبر غير ظرف أو جار ومجرور .

ويجيزونها مع الأدوات الست إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا «للتوسع فيهما لكثرتهما » .

(١) شرح المفصل : ١٠٣/١ ، وانظر تفصيل وجوه فرعيتها فى ١٠٢/١.

٣ — ويمنع النحاة ـ باتفاق ـ الصورة الثالثة .

٤ — وكذلك يمنعون الرابعة إذا لم يكن المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، ويجيزونها إن كان المعمول واحدا منهما .

٥ — ويجيزون الصورة الأخيرة ، وإن كان الأصل والكثير مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول .

ثانيا : ما ولا ولات وإن :

١ — ما :

وإعمالها لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيلغونها مطلقا[1] .ويشترط النحاة لإعمالها عمل ليس متابعة للحجازيين شروطا عدة ، من بينها شرطان يتعلقان بترتيب الاسم والخبر وماقد يكون للخبر من معمولات .

وأول هذين الشرطين ألا يتقدم الخبر على الاسم ، فإن تقدم بطل عملها، كقولهم : مامسيء من أعتب ، فمسيء خبر مقدم ، ومن أعتب مبتدأ مؤخر . ومنه قول الشاعر :

وما خُذَّلٌ قومى فأخضع للعدى ولكن إذ أدعوهم فهم هم

وخالف فى ذلك الفراء فرأى جواز إعمال مامع تقدم خبرها على اسمها . سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما،ووافقه ابن عصفور إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا . وقديؤيدهم قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ مامثلهم بشر

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢٨٥/١ ، أسرار العربية ـ مخطوط ـ ٤٦ أ ـ ب ، الإنصاف ١٠٧ ، كتاب سيبويه ٢٨/١ .

بنصب مثلهم مع تقدمه . وقد اختلف موقف النحاة من هذا البيت :

فقد رفضه سيبويه وحكم بشذوذه ، وقال : « هذا لا يكاد يعرف »[1] .

وذهب بعض النحاة إلى أن البيت خطأ ، لأن الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين ، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط[2] .

وذهب بعض النحاة إلى تأويله ، لكي لا نحكم بتخطئته ولا بشذوذه[3] .

وثاني هذين الشرطين ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز إعمال (ما) مع تقدمه على اسمها[4] .

٢ — لا :

وإعمالها أيضا لغة أهل الحجاز[5] ، ويشترط النحويون لإعمالها تبعا للحجازيين شروطا ، من بينها الشرطان اللذان يحددان الترتيب بين لا ومعموليها . وهما الشرطان نفسهما اللذان سبق ذكرهما في (ما) .

٣ — إن :

وإعمالها لغة أهل العالية[6] . ويشترط النحويون لإعمالها متابعة لأهل العالية شروطا ، من بينها شرطان يحددان الترتيب في الجملة التي تدخل عليها (إن) عاملة عمل ليس . وقد سبق ذكر هذين الشرطين في عمل ما .

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٩ .
(٢) التصريح على التوضيح ١/ ١٩٨ .
(٣) السابق .
(٤) شرح التصريح ١/ ١٩ — ١٩٩ .
(٥) شذور الذهب ٢٠٩ ، رسالة في حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة (مخطوط غير مرقم .
(٦) شذور الذهب ٢١٠ .

٤ — لات :

وأما لات فإن أحد شرطي عملها أن يحذف أحد معموليها ، ومن ثم فإن الترتيب لايظهر فى التركيب بل يقدر [١] .

ثالثا : حروف الجر :

لزوم الترتيب بين الجار والمجرور لاخلاف فيه ، كما أن لزوم الاتصال بين الجار والمجرور لاخلاف فيه أيضا ، فلا يجوز عند النحاة تقديم المجرور على الجار [٢] ، كذلك فإن الأصل عدم الفصل بين الجار والمجرور .

ولا استثناء فى الترتيب الجار والمجرور . وأما فى الاتصال فقد استثنى منه :

أولا : الفصل بالظرف نحو قول الشاعر :

إن عمراً لاخير في - اليومَ - عمرو   إن عمرا مكثر الأحزان

ثانيا : الفصل بالجار والمجرور نحو قول الآخر :

رب - فى الناس - موسر كعديم   وعديم يخال ذا يسار

ثالثا : الفصل بالمفعول نحو قوله :

وإنى لأطوى الكشح من دون ما انطوى   وأقطع بـ الخرقَ - الهيوع المراجم

رابعا : الفصل بالقسم ، وقد سمعه الكسائي فى النثر ، نحو : اشتريته بـ والله درهم ، وقاسه تلميذه على بن المبارك الأحمر إذا كان الجار رب ، نحو : رب - والله - رجل عالم لقيته . قال أبو حيان : « ولا يبعد ذلك إلا أن الاحتياط أن لايقدم عليه إلا بسماع [٣] » .

---

(١) منار السالك ١/١٣٣ ، التصريح ١ / ٢٠٠ .
(٢) كتاب سيبويه ١/٢٠٩ ، اللمع لابن برهان ٥٨ ب ومابعدها .
(٣) انظر : همع الهوامع ٢/٣٧ .

ويلحظ على المسائل السابقة أنها تعتمد على أمثلة قليلة لا يعرف أصحابها.[1] ومن ثم جعل النحاة الفصل فى هذه المسائل من قبيل الضرورة الشعرية . يقول السيوطى فى جمع الجوامع : « وفصله – أى الجار – من مجروره وتأخيره عنه كلاهما ضرورة »[2] . ويقول الأشمونى : « لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور »[3] .

خامساً : الفصل بلفظ (ما) بعد : من وعن والباء واللام ، إذ يجوز الفصل بها مع بقاء عمل الأدوات الجارة[4] .

مثال الفصل بما بعد من قوله تعالى : (مما خطيئاتهم) .

وبعد عن قوله تعالى : (عما قليل) .

وبعد الباء قوله تعالى : (فبما نقضهم ميثاقهم) .

وبعد اللام قول الأعشى (5) :

إلى ملك خـــير أربابه   فإن لما كل شىء قرارا

والواقع أن هذا الاستثناء من النحاة لا يتسم بالدقة ؛ لأنه لا يقوم على أساس من التحليل الدقيق للأدوات ، ذلك التحليل الذى يوجب التفرقة بين حروف الجر وما الداخلة على الأسماء ، والأخرى الداخلة على الأفعال . أما الداخلة على الأفعال فمن الممكن أن تعد (ما) من قبيل الموصول الحرفى ، وليست مقحمة بين الجار والمجرور . أما الداخلة على الأسماء فإنها تكون من قبيل الأدوات المركبة ، أى أن حرف الجر ليس (من) وحدها مثلا ، وإنما هو (مما) كلها ، فما على

(١) انظر : الدرر اللوامع ٢/٤٠ .
(٢) همع الهوامع ٢/٣٧ .
(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٠٢ ، حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٢٣٦ .
(٤) شرح التصريح ٢/٣١ .
(٥) ديوانه ٨٣ .

هذا الاعتبار جزء من الأداة المركبة ، ومن ثم فإنها ليست فاصلة بين الجار والمجرور . وبخاصة أن الأدوات المركبة موجودة بكثرة فى الصيغ العاملة ، سواء عملت الجزم كأدوات الجزم والشرط ، أو النصب والرفع كبعض أخوات إن . فلم لاتعمل الجر كما فى بعض الأمثلة السابقة ؟ .

* * *

رابعا : نواصب الأفعال :

الأدوات التى تنصب الفعل المضارع أربعة هى : أن ولن وإذاً وكى . وقد درس النحاة الترتيب بين كل واحدة من هذه الأدوات وبين معمولها ، وانتهوا إلى وجود شرطين يحددان سمات هذا الترتيب ينبغى توفرهما فى الجملة المصحوبة بواحدة من هذه الأدوات حتى تعمل ، فإذا لم يتوفر واحد من هذين الشرطين أو كلاهما معا فقد التركيب سلامته ، ومنعت هذه الأدوات من العمل .

وأول هذين الشرطين : ألا يفصل بين أداة النصب وبين الفعل . ويتضمن — بالضرورة — أن يلى الأداة معمولها .

١ — أما فى (أن) فبإطلاق — سواء كان الفاصل ظرفا أو مجرورا أو قسما أو غيرها — وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة .

وقد جوز بعض النحاة الفصل بالظرف والجار والمجرور ، كما جوز الكوفيون الفصل بالشرط[1] .

٢ — وأما فى (لن) فلأنها « محمولة على سيفعل ، وكما لايجوز الفصل بين السين والفعل لا يجوز الفصل بين لن والفعل ، ولأن لن وأخواتها من

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٣ ، شرح التصريح ٢/٢٣٢ ، شرح الفصول الخمسين (مخطوط) ورقة ٢١٢ ، شرح الجمل لابن العريف ٩٣ أ .

الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل».[1] وهو مذهب البصريين وهشام.

وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل، ووافقه الفراء في القسم. وزاد جواز الفصل بأظن، وبالشرط[2].

٣ — وأما في كي فبإطلاق أيضا. وهو مذهب جمهور النحاة.

وأجاز ابن مالك الفصل بينها وبين معمولها بمعموله، وبالقسم، وبالشرط، مع بقاء عملها.

وأجاز الكسائي الفصل مع عدم إعمالها[3].

٤ — وأما في (إذن) «فلضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها»،[4] وهو مذهب الجمهور.

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم أو بمعمول الفعل مع بقاء العمل، وأجاز ابن هشام الفصل بلا النافية، وجوز ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء، وهشام بمعمول الفعل.. كل ذلك مع بقاء العمل[5].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح التصريح ٢/٢٣٠ — ٢٣١، همع الهوامع ٢/٥ — ٦، حاشية العطار على متن الازهرية ١١٢، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٢١٩ — ٢٢٠، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/١١١ — ١١٢، على الازهرية ١١٢.

(٤) شرح التصريح ٢/٢٣٥. لباب الإعراب ١١٧، الجمل ٣٩ ب — ٤٠ أ.

(٥) السابق، وانظر أيضا: همع الهوامع ٢/٦، الدرر اللوامع ٢/٥ ومابعدها، مغني اللبيب ٢٢، الأمير على المغني ١/٢٠ — ٢١، شرح الفصول الخمسين ٢١٢ — ٢١٣، الموفور من شرح ابن عصفور — مخطوط —.

والشرط الثانى ألا يتقدم معمول معمولها عليها :

١ — أما فى (أن) فعند جمهور النحاة « لأنها حرف مصدرى ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، وكما لاتتقدم الصلة لايتقدم معمولها »[١] .

وأجاز الفراء تقديمه ، وكذلك نقله ابن كيسان عن الكوفيين[٢] .

٢ — وفى تقدم معمول معمول (لن) على لن خلاف بين النحاة : فقد أجازه بعضهم « خلافا لمعمول معمول أن لأنه لامصدرية فيها » ومنعه الأخفش الصغير « لأن النفى له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفى »[٣] .

٣ — وأما فى (كى) فباتفاق بين النحاة على ضرورة توفر هذا الشرط . وعلى عدم جواز تقدم معمول الفعل الذى تنصبه كى ،وصور هذاالتقدم ثلاثة :

(ا) أن يتقدم على المعمول فقط نحو : جئت كى النحوَ أتعلم .

(ب) أن يتقدم على كى نحو : جئت النحوَ كى أتعلم.

(جـ) أن يتقدم على المعلول أيضا (أى على التركيب كله) نحو : النحوَ جئت كى أتعلم .

وكل هذه الصور ممنوعة[٤].

٤ — وأما فى (إذن) فلأن لها الصدارة ، فلو تقدم لوقعت حشوا[٥] .

* * *

(١) انظر همع الهوامع ٣/٢ ، أنوار الربيع ١٤٣ .
(٢) شرح المفصل ١٥/٧ ، همع الهوامع ٣/٢ .
(٣) همع الهوامع ٤/٢ ، النكت الحسان ٥١ ب .
(٤) انظر شرح التصريح ٢٣٠/٢ ، همع الهوامع ٦/٢ .
(٥) المصدران السابقان .

خامسا : جوازم الأفعال :

وهى قسمان لأنها إما أن تجزم فعلا واحداً وإما أن تجزم فعلين كما هو الشائع فى البحث النحوى [1] . وقد درسنا الأدوات الجازمة لفعلين وعلاقتها ببقية صيغ التركيب فى المؤثر الأول من مؤثرات الترتيب . وبقى أن ندرس هنا جوازم الفعل الواحد فى ترتيب الجملة .

ويلاحظ – على وجه العموم – أن جوازم الفعل الواحد تنقسم إلى قسمين: أولهما يدل على الطلب ، وثانيهما يدل على النفى ، وإذا فإن لجوازم الفعل الصدارة بحكم تأثير صيغها فى مضمون الجملة التى تليها ، دلالة على الطلب كما فى نحو : (لاتشرك بالله) و (لاتؤاخذنا) و (لينفق ذو سعة من سعته) و(ليقض علينا ربك) . ودلالة على النفى كما فى نحو : (أو لم يتفكروا مايصاحبهم من جنة) و (لم يلد ولم يولد) و (لما يقض ما أمره) و (بل لما يذوقوا عذاب » .

وتحليل الآيات السابقة – وغيرها من التراكيب اللغوية التى تدخل فيها الصيغ التى تجزم فعلا واحدا – يشير إلى أن الترتيب مراعى بين هذه الصيغ من ناحية وبين معمولاتها من ناحية أخرى . ثم إن التركيب فى الذكر بين هذه الأدوات العاملة ومعمولاتها جانب يكمله جانب آخر لابد منه ، وهو الترتيب بين هذه الأفعال وبين معمولاتها التى تليها بحكم كونها معمولات

(١) كون هذه الأدوات جوازم لفعلين هو مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن الأدوات تجزم كلا من الشرط والجواب لاقتضائها لها ، وقد نسبه السيراف إلى سيبويه ، وثمة اتجاهات ثلاثة أخرى تخالف ماسبق من كون هذه الأدوات تجزم فعلين . الاتجاه الأول يرى أن الفعلين تجازما — وهو ما عليه الكوفيون . والثانى محاولة فردية من الأخفش الذى يرى أن الشرط مجزوم بالأداة ، وأن الجواب مجزوم بالشرط ، وأما الثالث فرأى فردى للمازنى يرى أن الجواب مبنى على الوقف — انظر تفصيل هذا الخلاف فى: همع الهوامع ٦١/٢ ، شرح التصريح ٢٤٨/٢ ، شرح المفصل ٤١/٧ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٥٢ .

لمعمولات هذه الأدوات ، وبهذا يتضح أن جوازم الفعل الواحد قد حددت الترتيب في الجملة التي تدخل فيها على النحو التالي :

١ — أن تتصدر أدوات الجزم الجملة التي تدخل عليها ، بسيطة أو صغرى.

٢ — أن يلي هذه الأدوات معمولاتها

٣ — ألا يتقدم على هذه الأدوات معمولات معمولاتها .

* * *

الحـــال

أ — بين الحال وصاحبها :

يأخذ الترتيب بين الحـــال وصاحبها صورتين : إحداهما وجوب مراعاة الترتيب ، وينبغي فيه إما مراعاة الأصل من ذكر صاحب الحال أولا قبل الحال، أو مراعاة عكسه أي أي ذكر الحال أولا ثم صاحبه . وتتضمن هذه الصورة حتمية الخضوع للترتيب بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقـد التركيب صحته . والصورة الثانية هي جواز الترتيب ، ويشمل في أحـوال معينة استحسان مراعاة الأصل ، بيد أنه حتى مع استحسان مراعـاة الأصل في بعض المواضع لا يتسم بالخطأ التركيب الذي يفقد الترتيب .

ولوجوب الترتيب — كما أشرنا — وجهان : الأول مراعـــاة الأصل . والثاني مراعاة عكسه .

مراعاة الأصل :

يجب تأخر الحال عن صاحبها في مسائل :

١ — أن تكون الحال محصورة : نحو (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين

ومنذرين) ، « لأن تقديمه يؤدى إلى انعكاس المعنى المراد ؛ لما يلزم عليه من قصر الصفة قبل تمامها » [1] .

٢ — أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلى ، نحو : مررت بهند جالسة . وهو مذهب جمهور النحويين ، الذين عللوا ذلك بأمرين [2] :

الأول : أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، ولكن منع ذلك أن الفعل لايتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير .

والثانى : أن الباء من حروف الصفات وهى تتعلق بالحدث ، وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا بهند لا مطلقا . وجالسة أو ضاحكة من صفات هند وقيد لها . فقد اجتمع صفتان : إحداهما الباء المقيدة للمرور ، والأخرى الحال المقيدة لهند ، وفى مثل ذلك لايجوز أن تلى صفة أحدهما غير موصوفها .

وقد خالف هذا الرأى أبو على الفارسى وابن جنى وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيون ، فأجازوا التقديم ، مستشهدين بقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافةً للناس) ، وقول الشاعر :

تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندى

وقول الآخر – وهو عُرْوَةُ بن حزام — :

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلىَّ حبيبـــاً إنها لحبيب

(١) حاشية العليمى على التصريح ٣٧٨/١ ، شرح اللمع – مصور – ١١٣/١–١١٥ .
(٢) السابق ، وانظر أيضا : شرح التصريح ٣٧٨/١ – ٣٧٩ ، شرح ابن عقيل ٥٤١/١ — ٥٤٣ ، الخضرى على ابن عقيل ٢١٤/١–٢١٥ .

وقول طُلَيْحَةَ بن خُوَيْلِد الأسدى :

فإن تك أذواد أصبن ونسوة   فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

وقد أول الجمهور الآية الكريمة ، وجعل الأبيات من قبيل الضرورة الشعـــرية .

٣ – أن يكون صاحب الحال مجرورا بالإضافة المحضة ، نحو : أعجبنى وجهها مسفرة . وأما إذا كانت الإضافة غير محضة ففى منع تقديم الحال على صاحبها خلاف ؛ إذ يرى ابن مالك فى شرح التسهيل جواز تقديم الحال على المضاف « لأن الإضافة فى نية الانفصال فلايعتد بها » . على حين منعه كثير من النحاة [1] .

مراعاة عكس الأصل :

يجب تقديم الحال على صاحبها فى موضعين :

١ — إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ملابسها ، نحو : جـــاء زائرا هندا أخوها . لما يلزم التأخر من وجوب عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

٢ — إذا كان صاحب الحال محصورا فيه ، بإنما باتفاق ، نحو : إنما جاء راكبا زيد . وبإلا عند الجمهور ، لما يلزم التأخر من فساد المعنى بجعل غير المحصور محصورا وجعل المحصور غير محصور [2] .

وفى غير هذه المواضع التى يجب مراعاة الترتيب فيها يجوز الترتيب ، مع ملاحظة أن الأصل والغالب الحفاظ على الترتيب بين الحال وصاحبها ومن ثم لاينبغى الخروج على هذا الأصل إلا لسبب يدعو إليه .

---

(١) شرح التسهيل (مخطوط) ورقة ١٥١ .
(٢) حاشية العليمى على التصريح ١/٣٨١ .

ب — بين الحال وعاملها .

الترتيب بين الحال وعاملها يأخذ بدوره صورتين شبيهتين بالصورتين اللتين كانتا للحال مع صاحبها ، فقد يكون الترتيب واجبا كما قد يكون جائزا . ووجوب الترتيب له أيضا صورتان ؛ لأنه إما أن يجب فيه تقدم العامل فى الحال على الحال وإما أن يجب عكسه . ولأن المفروض والأصل أن يتقدم العامل على المعمول فإن الصورة الأولى تعد من قبيل وجوب مراعاة الأصل ، على حين تعد الصورة الثانية مراعاة لعكس الأصل .

مراعاة الأصل :

تجب مراعاة الأصل — وهى تقدم العامل فى الحال عليها — فى مسائل [1]:

أن يكون العامل فعلا جامدا ؛ لأن الفعل الجامد لا ينصرف فى نفسه فلا ينصرف فى معموله بالتقديم عليه .

٢ — أن يكون العامل اسم تفضيل ، نحو : أنت أفصح الناس خطيبا ؛ لأن أفعل التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد فى عدم قبول العلامة الفرعية — أى علامات التأنيث والتثنية والجمع — [2] .

٣ — أن يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى ؛ لأن معمول المصدر المقدر بأن والفعل لا يتقدم عليه .

٤ — أن يكون العامل اسم فعل ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

---

(١) شرح التصريح ٣٨٢/١ ، منار السالك ٣٣٠/١ — ٣٣١ ، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٤٨/١ ، الخضرى على ابن عقيل ٢١٦/١ — ٢١٧ .

(٢) يستثنى من هذه المسألة ما إذا كان أفعل التفضيل عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفين وإحداهما مفضلة على الأخرى فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة نحو : هذا البلح بسرا أطيب منه رطبا . انظر تفصيل ذلك فى شرح التصريح ٣٨٣/١ — ٣٨٤ ، ابن عقيل ٥٤٩/١ .

٥ ــ أن يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون وحروفه .

كاسم الإشارة نحو : (فتلك بيوتهم خاوية) .

وأداة التشبيه ــ وحصرها بعضهم فى كأن ــ نحو قول امرىء القيس [١]:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى

وحروف التمنى ، وكذلك أيضاً حروف الترجى ، والظرف الجار والمجرور [٢].

(٦) أن يعرض عارض للعامل يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، نحو : لأصبر محتسباً ، ولأعتكفن صائماً ، فإن ما فى خبر لام القسم لا يتقدم عليهما ؛ لأنهما من الأدوات التى تستحق الصدارة . فمنع هذا العارض من تقديم معمول العامل على العامل ، لأن العارض صير العامل ــ لاتصاله به ــ مما له صدر الكلام .

مراعاة عكسه :

يجب عكس الأصل ــ وهو تقدم الحال على العامل فيها فى موضع واحد ، وهو أن يكون للحال صدر الكلام ، نحو : كيف جاء زيد ؟ [٣].

ومراعاة الترتيب الأصلى جائزة لا واجبة فى موضعين عند جمهور البصريين هما :

(١) أن يكون العامل فعلا متصرفا ، ويكون تصرفه كما ذكر أبو البقاء العكبرى « بتنقله فى الأزمنة الثلاث » [٤].

---

(١) ديوانه ط بيروت ١٤٥ ، ط السندوبى ١٤٦ ، ط المعارف ٣٨ .

(٢) منار السالك ١/٣٣١ ، ابن عقيل ١/٥٤٨ ــ ٥٤٩ ، الخضرى على ابن عقيل ١/٢١٦ ، اللباب فى علل البناء والاعراب ١٥٧ ــ ١٥٨ .

(٣) التصريح ١/٣٨٢ ، منار السالك ١/٣٣٠ .

(٤) العباب فى شرح اللباب ــ مخطوط ــ غير مرقم .

(٢) أن يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة « لأن كلا منها صفة شبيهة بالفعل المتصرف فى تضمنها معنى الفعل وقبول علاماته الفرعية »[١].

ويستشهد جمهور البصريين بتقدم الحال فى قوله تعالى : (خاشعاً أبصارهم يخرجون). وقول العرب : شتى تئوب الحلبة . وقول يزيد بن مفرغ الحميرى :

عدس ما لعباد عليك إمارة   أمنت وهـــذا تحملين طليق

ويرى الكوفيون أن مراعاة الأصل — وهو الترتيب الذى يتقدم فيه العامل فى الحال ثم صاحبها ثم الحال — واجبة مادام صاحب الحال اسما ظاهراً[٢].

ويرى الأخفش أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل ، على حين يجيز تقديمها على صاحبها ، أى أن مراعاة الترتيب الأصلى واجبة بين الحال وعاملها ، وجائزة فقط بين الحال وصاحبها[٣].

ويرى الجرمى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، فعلا أو وصفاً[٤].

* * *

التمييز

يقسم النحاة التمييز إلى تمييز المفرد ، وتمييز الجملة ؛ وذلك لأن الإبهام الذى يرفعه التمييز إما أن يكون فى مفرد أو فى جملة . فالإبهام فى جملة نحو : طاب

---

(١) اللمع لابن جنى (مخطوط) ٧ أ .
(٢) التصريح على التوضيح ١ / ٣٨١ ، شرح اللمع للثمانينى — مصور — ١ / ١١٤ — ١١٥ ،
(٣) المصدران السابقان .
(٤) شرح التصريح ١ / ٣٨١ .

زيد ، إذ لم يحدد مناط هذه الطيبة ، ثم جاء التمييز فوضح ذلك بنحو : قلباً مثلا. والإبهام فى مفرد نحو : عندى رطل ، إذ لم يحدد نوع الموزون . فإذا قيل أرز ارتفع هذا الإبهام [1] .

« وتمييز المفرد بنصبه مميزه ، كعشرين مثلا فى عشرين درهما . . . وجاز لمثل هذه أن تعمل وإن كانت جامدة لأن عملها على طريق التشبيه » [2] .

وأما تمييز الجملة فإنه « ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولا من فاعل نحو : طاب زيد نفساً ، و (اشتعل الرأس شيباً) ، والأصل : طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس . وتارة من المبتدأ نحو : (أنا أكثر منك مالا) ، والأصل : مالى أكثر من مالك . وتارة من المفعول نحو : (وفجرنا الأرض عيونا) والأصل فجرنا عيون الأرض » [3] .

والواقع أن فى فكرة تحول التمييز خلافا كثيراً . مرده بطبيعة الحال إلى أن هذه الفكرة لا تعتمد على تحليل لغوى دقيق وإنما ترتكز على فروض لا مسوغ لها فى البحث اللغوى . ولكن على الرغم من ذلك تركت هذه الفكرة بعض التأثير فى دراسة النحاة لترتيب التمييز وجملته جميعاً :

فيرى سيبويه ضرورة الترتيب بين التمييز وعامله مطلقاً ، بحيث يتقدم العامل فى التمييز عليه . سواء كان فعلا أو اسماً جامداً ، فلا « يجوز أن تقول : عوناً تصيب زيد ، ولا نفسا طبت . وكذلك لا يجوز سمناً عندى منوان ، ولا براً عندى قفيزان ، على تقدير : عندى منوان سمناً ، وقفيزان

(١) شرح المفصل ٢/٧٠ .
(٢) همع الهوامع ١/٢٥٠ .
(٣) همع الهوامع ١/٢٥١ .

برأ . أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله»[1] .

وقد فصل كثير من النحويين. ففرقوا بين تمييز المفرد وتمييز الجملة. ووافقوا سيبويه على منع تقديم تمييز المفرد على عامله إلا فى الضرورة[2] . وأما تمييز الجملة فقد أجازوا توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه — وهو مالم يتناوله سيبويه نصاً — نحو : طاب نفسا زيد ، قال أبو حيان : وقياسه جواز التوسط بين الفعل ومنصوبه أيضا نحو : فجرت عيونا الأرض . وأما تقديمه على الفعل العامل فيه ففيه خلاف :

فقد ذهب ابن عصفور إلى عدم جوازه مطلقاً ، سواء كان الفعل متصرفاً أو غير متصرف . وذلك « بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها[3] » .

وذهب الكسائى وأبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد والجرمى وكثير من الكوفيين والمغاربة إلى جواز تقديم التمييز على عامله بشرط أن يكون العامل فعلا متصرفاً . قياسا على سائر الفضلات ، ولوروده فى نحو قول الشاعر[4]:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقد رد ابن يعيش قياس المجيزين بأنه قياس مع الفارق ؛ لأننا إذا قلنا مثلا : « جاء زيد راكباً ، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقى المنصوب فضلة فجاز تقديمه . وأما إذا قلنا . طاب زيد نفساً ، فقد استوفى الفعل فاعله

---

(١) شرح المفصل ٢/٧٤ وانظر أيضاً : ابن عقيل ١/٥٦٥ ، الخضرى على ابن عقيل.
(٢) همع الهوامع ١/٢٥٢ .
(٣) السابق ، عن المقرب ، وانظر أيضاً : الموفور من شرح ابن عصفور ـ مخطوط ـ ٣٣.
(٤) فى البيت روايات كثيرة . انظرها فى :الدرر اللوامع ، وانظر نسبته أيضاً التى اختلف فيها بين أعشى همدان والمخبل السعدى وقيس بن الملوح ١/٢٠٨ — ٢٠٩ .

لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى ، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع »(١) .

وأما البيت ففيه روايات أخرى. وذكر الزجاج أن الرواية الأصيلة فيه هي (٢):

وما كاد نفسي بالفراق تطيب

وذكر أبو الحسن الأخفش أن البيت مروى فى ديوان الأعشى بصورة ثالثة هى (٣) .

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب

وإذا صحت رواية الأخفش أو الزجاج فإنها تكشف عن تورط النحاة — فى بعض الأحيان — فى تحريف الشواهد لتتفق مع ما يقررونه من قواعد . وهو ما سجله عليهم أبو أحمد العسكرى فى كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » حين عقد فصلا تحدث فيه عن « ما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه » (٤) .

---

(١) شرح المفصل ٧٤/٢ . (٢) شرح المفصل ٧٤/٢ .

(٣) الدرر اللوامع ٣٠٨/١ ، والبيت ليس فى ديوان الأعشى ط بيروت ، انظر: حرف الباء ٧ — ٢٩ .

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣٠٧ ، وانظر تحليل هذه الظاهرة فى : مناهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع) .

الفصل الثالث

الترابط بين الصيغ

١ — مفهوم هذا المؤثر .

٢ — دراسة تطبيقية .

يرى النحاة أن المؤثر الثالث من المؤثرات في ترتيب الصيغ في الجملة العربية هو ما يمكن الاصطلاح عليه بالترابط بين الصيغ، أي العلاقة الخاصة التي تربط بين بعض الصيغ وبعض ، بحيث يتحتم عند وجود شيء من هذه الصيغ وجود ماترتبط به ، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما .

وليس في البحث النحوي دراسة مفصلة لهذا المؤثر ، ولا تناول مجمل له إلا في إشارة وردت في كلام أبي الحسن بن أبي الربيع في شرحه للإيضاح ، ثم شرحها السيوطي شرحا بالغ الإيجاز دون أن يضيف إليها جديدا . فقد قال أبو الحسن : « خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد : الجار والمجرور كالشيء الواحد ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، والصلة والموصول كالشيء الواحد[1] » . وقال السيوطي :

« ما كان كالجزء من متعلقة لايجوز تقدمه عليه كما لايتقدم بعض حروف الكلمة عليها . وفيه فروع :

---

(١) شرح ابن أبي الربيع للايضاح مفقود في مصر وذكر بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس رقم ١١٨٩ ولكن نقولا كثيرة عنه ذكرها السيوطي في كتابيه : الأشباه والنظائر ، وهمع الهوامع .

الأول : الصلة لاتتقدم على الموصول ولا شيء منها ؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لايتقدم على فعله ؛ لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصفة لاتتقدم على الموصوف ؛ لأنها — من حيث إنها مكملة له ومتممة — أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه .

الخامس : حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور(١) .

وواضح أن السيوطي لم يغير من الأمثلة شيئا ، وواضح أيضا أنه جعل الذي يضم هذه الأمثلة الخمسة كون الكلمة كالجزء من غيرها . وهو مضمون قول أبي الحسن إن العلاقة بين الصيغ في هذه الأبواب تجعلها « بمنزلة شيء واحد » ومتابعة السيوطي المطلقة لأبي الحسن بن أبي الربيع هي التي جعلته لايفطن إلى أن هذا الجامع لاينطبق على بعض هذه الأبواب ، ومن ذلك الفعل والفاعل ، فإن العلاقة التي بينهما لايمكن أن تسلم إلى الزعم بأنهما شيء واحد أو كالشيء الواحد ؛ إذ الفاعل إذا كان ذاتا له امتداده الخاص في الزمان والمكان ، والحدث الفعلي بالنسبة له مجرد صورة من الصور الممكنة بالنسبة إليه ، أي التي يصح انتماؤه إليها كما يصح انتسابه إلى غيرها . وسواء اتصف بها أو بغيرها فليست هي هو . والأمر كذلك إذا كان الفاعل معنى ؛ لأنه — بحكم كونه فكرة — تمتد صلاحيته في الإسناد إلى أكثر من الفعل الخاص الذي يسند إليه في تركيب من التراكيب . فالسر في ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله لايعود كما توهم أبو الحسن بن أبي الربيع وتابعه السيوطي إلى أنهما كالشيء

(١) الأشباه والنظائر ١/٣٠٩ .

الواحد ، بل إلى قضية العمل وماتوجبه من ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله حتى لاتختلط الجملة الفعلية بالجملة الاسمية . مع أن لكل منهما دلالته التى يقصد بها إلى الوفاء بحاجات موقف لغوى معين .

الصلة والموصول :

الموصول عند النحاة إما حرفى وإما إسمى ، وضابط الموصول الحرفى أن يؤول مع صلته بمصدر[1] وهو حروف خمسة ، فى بعضها اتفاق على تأويله مع صلته بمصدر -- وفى بعضها اختلاف . والحروف التى لاخلاف فيها ثلاثة ، هى[2] :

١ — أنْ ـ بالفتح وسكون النون ـ وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا خلافا لابن طاهر ، أو مضارعا أو أمرا بلا خلاف .

٢ — كى وتوصل بالمضارع .

٣ — أن — بالفتح وتشديد النون — وتوصل باسمها وخبرها .

والحرفان المختلف فيهما هما[3] :

٤ — لو . وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنها لاتكون مصدرية ، بل تلازم التعليق . وذهب الفراء والفارسى والتبريزى وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وذلك إذا وليها مفهم تمن .

٥ — ما. وذهب الجمهور أنها توصل بفعل متصرف غير أمر ، والأكثر كونه ماضيا . وجوز قوم منهم السيرافى والأعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية.

---

(١) الأشمونى ٨٢ ، الصبان على الأشمونى ١/١٧٥ .

(٢) المصادر السابقة وانظر أيضا : المغنى (أن وأن وكى) ، الدسوقى على المغنى ١/٣٨ ، ٢٦٦ ، ٥٠٥ ، شرح اللمع ٢/٢٥٦ .

(٣) مغنى اللبيب ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، الأمير على المغنى ١/٢١١ ، ٢/١٣٠٦ .

وذهب المبرد والمازنى والسهيلى وابن السراج والأخفش إلى أنها من قبيل الموصول الاسمى ، وتفتقر إلى ضمير .

ويتحد الترتيب بين الموصول الحرفى وصلته مظهره فى أمرين :

أولا : أنه يجب أن يلى الموصول الحرفى عند النحاة صلته . فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، كما لا يجوز تقديم بعض الصلة عليه .

ثانيا : أنه يجب أن ترتب الجملة عقب الموصول ترتيبا دقيقا يراعى فيه ألا يتقدم المعمول على عامله .

والموصول الاسمى ينقسم إلى عدد من التقسيمات التى تتعدد بتعدد اعتباراتها، ولكنا سنكتفى منها بتقسيم واحد بحسب مايوصل به . وهو ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين :

الأول : أل ، وقد توصل بصفة محضة ، وهى اسم الفاعل واسم المفعول[١] .

وفى وصلها بالصفة المشبهة خلاف ، ذهب ابن مالك إلى أنها توصل بها ، وذهب أبو حيان إلى أنها لا تتصل بها . ورجحه ابن هشام فى المغنى[٢] .

كذلك فى وصلها بالفعل المضارع خلاف ، فذهب ابن مالك أنها تتصل به، ويستشهد بقوله الفرزدق[٣] :

يا أرغم الله أنفا أنت حامله   يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل
ما أنت بالحكم الترضى حكومته   ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

---

(١) شرح التصريح ٢/٦٥ — ٦٦ ، شرح الرضى على الكافية ٢/١٨٥ — ١٨٧ ، همع الهوامع ٢/٩٥ - ٩٦ .

(٢) انظر: حاشية الدسوقى على المغنى ١/٦٩ ، شرح التسهيل (مخطوط) ص ٧١ — ٧٢.

(٣) انظر : همع الهوامع ١/٨٥ ، الدرر اللوامع ١/٦١، وليس فى الديوان ٢/٦٠٢-٧٤٥.

وقول الآخر :

كاليروح ويغدو لاهيا فرحا مشمرا يستديم الحزم ذو رشد

وقول ذى الخرق الطهوى[1] :

أتانى كلام الثعلبى ابن ديسق ففى أى هـذا ويله يتترع
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربه صوت الحمار اليجدع

ويرفض الجمهور ما استشهد به ابن مالك ، ويجعل هذه الأبيات من قبيل الضرورة الشعرية القبيحة[2] .

ولا توصل أل بالجملة الاسمية ولا بالظروف إلا فى الضرورة[3] ومن وصلها بالجمل الاسمية قول الشاعر :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى سعد

ومن وصلها بالظرف قول الراجز :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه

الثانى : بقية صيغ الموصول الاسمى ، وصلته تكون « جملة خبرية معهود معناها غالبا »[4] .

ولا توصل بالجملة الانشائية ولا الطلبية عند الجمهور .

وأجاز الكسائى لوصل بجملة الأمر والنهى ، وجوزه المازنى بجملة الدعاء

---

(١) انظر : المؤتلف والمختلف ١٧٢ .

(٢) همع الهوامع ١ / ٨٥ .

(٣) همع الهوامع ٨٥/١ ، الأشمونى ٧٦ ، الصبان على الأشمونى ١٦٥/١ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن العريف ١٩ أ ، شرح ابن الصائغ حـ ١ .

إذا كانت بلفظ الخبر ، وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى[1] .

وفى جملة التعجب خلاف أيضا . تبعا لاختلافهم فيها هل هى إنشائية أو خبرية[2] .

وسواء أكان الموصول الاسمى موصولا بجملة أم موصولا بمشتق ، فإنه ينبغى مراعاة الترتيب بين الموصول وصلته ، ثم بين أجزاء الصلة بعضها وبعض.

وفيما يختص بالترتيب بين الموصول الاسمى وصلته فإنه يتحتم عند النحاة ذكر الموصول قبل صلته ، كما يتحتم عندهم عدم الفصل بين الموصول وصلته[3].

وأما فى العلاقة بين صيغ الصلة فإن النحاة يوجبون الترتيب فيها بذكر العامل أولا ثم المعمول واحدا أو أكثر ، بحيث لا يصح أن تتقدم أى من المعمولات على العامل ، كما لا يصح أن يتقدم مايتعلق به عليه[4] .

وهكذا سواء أكان الموصول إسميا أم حرفيا فإن مراعاة الترتيب معه ضرورة أدركها النحاة . والسر فى ذلك أن ثمة نوعا من العلاقة الخاصة بين الصلة والموصول . وتتحدد هذه العلاقة فى الموصول الحرفى باعتبار الموصول أداة لإعادة سبك الجملة ، وأما فى الموصول الإسمى فإن هذه العلاقة أشبه ماتكون بالصفة ، لكن الموصول أكثر حاجة إليها من الموصوف ، لأن الصفة تزيد الموصوف بيانا بتخصيصه أو توضيحه . أما الصلة فإنها تحدد الموصول إذهو قبلها مبهم ، فإذا ذكرت تحددت معالمه . ومن ثم كان ذكرها ضروريا فى التركيب اللغوى الذى يلجأ فيه المتكلم إلى استخدام الموصولات الاسمية لسبب أو لآخر .

(١) انظر : الصبان على الأشمونى ١٦٣/١ .
(٢) همع الهوامع ٨٦/١ .
(٣) شرح التصريح على التوضيح ١٤٠/١ ، الخصائص ٣٨٥/٢ .
(٤) اللباب فى شرح اللباب ، شرح الجمل لابن الصائغ ح١ (وكلاهما غير مرقم) .

الصفة والموصوف :

للوصف أسلوبان : أسلوب مباشر ، وأسلوب غير مباشر . والأسلوب المباشر يصطلح عليه في البحث النحوي بالنعت كما يصطلح عليه بالصفة ، وإن نقل عن ابن إياز في شرح الفصول الخمسين التفرقة بين الاصطلاحين[1] . أما الأسلوب غير المباشر فهو أسلوب الإضافة ، ويكون باضافة الصفة إلى الموصوف ، لا تبعية الصفة للموصوف . وسنتناول هذا الأسلوب بالتحليل في موضعه من من هذا الفصل حين ندرس المضاف والمضاف إليه .

وفي الأسلوب المباشر في الوصف يتحتم ذكر الموصوف أولا ثم تتبعه الصفة[2] التي لا تخلو من أن تكون إما مفردا أو جملة . والمفرد أحد أشياء ثلاثة[3] :

١ — المشتق ـ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .

٢ — الجامد المشبه المشتق ـ كأسماء الإشارة غير المكانية ، وذي الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل، وأسماء النسب .

٣ — المصدر بشروط ، وقيل إنه مقصور على المسموع[4] .

وللوصف بالجملة شروط ثلاثة هي[5] :

١ — أن يكون الموصوف منكرا .

---

(١) انظر المحصول ٥٩٤ ، وشرح الفصول الخمسين ٢٤٨ ، حاشية العليمي على التصريح ١٠٨/٢ ، الصبان على الأشموني ٥٦/٣.

(٢) الخصائص ٣٨٥/٢ ، اللباب للعكبري ٢٢٧ ، العباب (غير مرقم).

(٣) الاشموني ، الصبان على الاشموني ٦٢/٣

(٤) العليمي على التصريح ١١٣/٢.

(٥) انظر : منار السالك ٧٢/٢ ، التصريح ١١١/٢ — ١١٢ ، الصبان على الأشموني ٦٣/٣ — ٦٤ .

٢ — أن تكون جملة الصفة خبرية .

٣ — أن تشمل جملة الصفة على ضمير يربطها بالموصوف .

وسواء أكان الوصف بمفرد أم بجملة فإن النحاة يحتمون ضرورة الترتيب بين الموصوف وصفته، فإذا كان الوصف عاملا وجب مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول أيضا . ووجب ألا يتقدم على الموصوف معمول الوصف ، كما لا يتقدم الوصف على الموصوف إذ لو تقدم لفقد الترتيب وصار كتقديم بعض حروف الكلمة على بعض[1] .

المضاف والمضاف إليه :

تتعدد تقسيمات الإضافة عند النحاة كما تتعدد معانيها[2] . ولكن جميع أقسامها ودلالاتها سواء في ضرورة الخضوع لنمط خاص من الترتيب الذي ينظم العلاقة بين أجزائها . وتتحدد معالم هذا الترتيب بملاحظة القواعد التالية :

أولا — أنه لابد من ذكر كل من المضاف والمضاف إليه . ولاسبيل إلى حذف أحدهما إلا في مواضع محددة ، وبشرط أن يتطلب الموقف اللغوي ذلك[3] .

ثانيا — أن يذكر المضاف ثم يعقبه المضاف إليه ، مع تحقيق شروط الإضافة للدلالة على اتصال الصيغ فيها .

---

(١) الاشباه والنظائر ٣٠٩/١ .

(٢) تنقسم الإضافة إلى لفظية ومعنوية أو محضة وغير محضة ، وقد أضاف صاحب التسهيل قسما ثالثا هو المشبه بالمحضة . وتتعدد معاني الاضافة تبعا لتعدد مواقف النحاه من تقديرها بالحرف أو عدم تقدير الحرف ، ثم باختلاف الحرف عند من يقدرها به . انظر مثلا : الأشموني ٣٠٤ — ٣٠٥ ، الصبان على الأشموني ٢٣٨/٢ وما بعدها ، اللمع لابن برهان — مخطوط — ٦٩ ب ومابعدها ، شرح التسهيل — ورقة ٢٢٠ — ٢٢١ .

(٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٥٨ ومابعدها .

ثالثا — لا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف مع بقاء الإضافة.[1] كما لا يجوز أن يتقدم معمول المضاف إليه. فمراعاة الترتيب بين المضاف والمضاف إليه ثم معموله الواحد أو المتعدد - إن وجد - لازمة. وإغفالها يخرج التركيب عن الإضافة.

رابعا— وكما أن مراعاة الترتيب لازمة، فإن الاتصال بين المضاف والمضاف إليه واجب أيضا. ولا يجوز الفصل بينهما إلا في مواضع محددة. حتى إن جمهور البصريين يمنعها في غير الشعر، فكأنه يجعلها من قبيل الضرورة الشعرية[2]، وهذه المواضع هي[3]:

١ — أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله.

فيجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: (زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم).

وبالظرف نحو: « ترك - يوماً - نفسِك وهواها سعى لها في رداها ».

٢ — أن يكون المضاف وصفا عاملا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني، نحو: (فلا تحسبن الله مخلف وعدَه رسلِه).

أو يكون الفاصل الظرف أو الجار والمجرور نحو قول النبي: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي). وقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرةٍ بعسيل

٣ — أن يكون الفاصل قسما، نحو: هذا كتاب - والله - زيد.

وزاد ابن الأنباري الفصل بالشرط نحو: هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك.

---

(١) الخصائص ٣٨٧/٢.
(٢) أوضح المسالك ١٥٠، منار السالك ٤٠٨/١، التصريح ٥٧/٢.
(٣) المصادر السابقة.

وزاد ابن مالك الفصل بإما كقول تأبط شرا :

هما خطتا - إما - إسار ومنة وإما دم - والقتل بالحر أجدر

ويرى الكوفيون أن المسائل السابقة تجوز شعرا ونثرا . ويوافقون البصريين على اختصاص المسائل الآتية بالشعر، وهي[1]

(١) الفصل بمعمول غير المضاف :

(٢) الفصل بفاعل المضاف بينه وبين مفعوله الذي أضيف له .

(٣) الفصل بنعت المضاف .

(٤) الفصل بالمنادى .

* * *

(١) انظر : شرح التصريح ٢/٥٨ — ٦٠

خلاصة

من هذا العرض السريع لما فى التراث النحوى مما يتصل بظاهرة الترتيب ودورها فى تركيب الجملة العربية يتضح عدد من الحقائق التى لا ينبغى إغفالها أو إهمال دلالاتها ، لما لها من أهمية بالغة فى تحليل آثار النحاة وتقويم مناهجهم .

أولى هذه الحقائق :

أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور التركيب فى تكوين الجملة فى العربية الفصحى ، وأكدت دراساتهم أنها تصدر عن تصور محدد أنه بدون مراعاة الترتيب يصعب فى كثير من الأحيان تحقيق الاتساق فى التراكيب اللغوية ، ويستحيل فى أحيان أخرى فهم ما تقصد إليه ، إذ تصبح مجرد جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال .

والحقيقة الثانية :

أن تصور النحاة لكون الترتيب عنصراً من العناصر المؤثرة فى تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس الفج ، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمى الموضوعى ، بمحاولاتهم المتتابعة وضع عدد من القوانين العامة لتنظيم هـذه الظاهرة وتحديد آثارها . ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإلمام بكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها .

والحقيقة الثالثة .

أن دراسات النحاة العرب للقوانين المنظمة للجملة العربية من حيث الترتيب بين وحداتها لم تنعزل عن دراساتهم لغير الترتيب من العناصر المؤثرة فى تكوينها

وقد فطن النحاة بذلك إلى حتمية الاتصال الوثيق بين البحوث النظرية المقننة للظواهر التركيبية. كضرورة يفرضها الالتحام الكامل بين معطيات هذه الظواهر.

والحقيقة الرابعة.

أن النحاة فى تحديدهم للقوانين العلمية التى يخضع لها ترتيب الجملة العربية قد استطاعوا أن يقدموا أسسا موضوعية صالحة للأخذ بها منطلقا لدراسة هذه الظاهرة اللغوية ، لما تمتاز به هذه الأسس من الدقة وتتسم به من الشمول معا. ولعل متابعة ما خلفه التراث النحوى فى هذا المجال بالتحليل يمكن أن يقدم إضافة جديدة تجلو ما عساه يكون قد غمض فى الآثار النحوية أو عزب عن فكر النحاة.

الخاتمة

قضايا للمناقشة

لعل من الخير فى ختام هذه الدراسة أن نتحرر من الاتجاه التقليدى الذى يجعل موضوع الخاتمة محدودا برصد كافة النتائج التى وصل البحث إليها ، أو مقصوراً على تسجيل أهمها ؛ فإن هذا البحث — فى جوهره — نظرة جديدة إلى التراث النحوى ، وهى نظرة تتعاطف معه ، وتحاول أن تستخلص ما يفيد منه . وهى لذلك لا ترفضه ، ولا تتجنى عليه بتجسيد مافيه من أخطاء . ثم إنها — فى نفس الوقت — لا تضل فى شتاته الممزق ، ولا تضيع فى مساربه العديدة ، ولا تتوه فى ركامه المظلم . ومن ثم فإن الكثير من صفحات هذه الدراسة تتضمن آراء صححت فكرة ، أو بلورت اتجاها ، أوحددت ظاهرة ، أو وضحت غامضا . ولذلك فإن أية محاولة لاستخلاص نتائج هذه الدراسة بأسرها — أو حتى تسجيل المهم منها — أمر بالغ العسر شديد الإرهاق ، إذ معنى ذلك أن نقدم موجزا لكل ما تضمنته من أفكار ، ونحسب أنه لم يعد لدى القارىء الذى يعنينا أمره وقت نكرر فيه . وليس فيه — بالضرورة — غفلة يحتاج معها إلى تكرار .

سنحاول إذن أن نتناول عوضا عن ذلك الاتجاه التقليدى بعض القضايا التى أثارتها وتثيرها هذه الدراسة ، بصورة مباشرة حينا وبشكل غير مباشر أحيانا ، والتى تحتاج لذلك إلى وقفة لم تساعد طبيعة المنهج الذى التزمت به هذه الدراسة على الوفاء بها . وليس القصد من إثارة هذه القضايا فرض وجهة نظرنا فيها بتقريرها حقائق ثابتة فى البحث العلمى ؛ فإننا ندرك أنه — على الرغم من أى موقف يمكن أن نتخذه — أنها لازالت مثار خلاف كبير بين الدارسين . ثم إننا لا نبتغى — أيضاً — حسم ما يتصل بهذه القضايا من خلاف ؛ فإن ذلك يتطلب تحليلا لكثيرا من الأصول المقررة فى التراث النحوى ، وهو هدف لا تحتمله هذه الدراسة ، ولاتسعى إليه بالضرورة هذه الخاتمة .

قصدنا إذن من عرض هذه القضايا أن تكون أولا موضع الاعتبار فى أية محاولة مقبلة لتناول التفكير النحوى ، أو لاتخاذ موقف من آثار النحاة ، ويستوى عندنا أن تهدف المحاولة إلى البرهنة على صحة كل اتجاهات الفكر النحوى أم ترمى إلى تزييفها ، وسيان أيضا أن يتسم الموقف المتخذ من الآثار النحوية بالتبعية المطلقة لأصحابها أو يتصف بالرفض الحاسم لها ؛ فإن تعدد وجهات النظر واختلافها يساعد — فى تصورنا — على جلاء كل ما يتصل بهذه القضايا وينير كافة جوانبها ، ومن ثم فإنها تسهم فى تبيان الحقيقة دون أن تعميها . وثانياً لأننا نرجو أن نحتكم إلى الموقف الذى نتخذه من هذه القضايا فى كل ما يتصل بهذه الدراسة ، ابتداء من منهجها الكلى إلى تفاصيلها الجزئية جميعاً . كما نأمل أن يكون هذا الموقف هو الأساس فى كل محاولة لنقد اتجاهنا فى الدراسات النحوية كما يشير إليه هذا العمل ، هذا الاتجاه التى يبتغى إعادة بناء النحو العربى بوحدات مستمدة منه ، ولبنات أصيلة فيه .

وأولى هذه القضايا :

هى تحديد مجال البحث النحوى ، وهل تقتصر الدراسة النحوية على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير فى الحركة أو ثبوت . أم تتسع لتشمل كل مايتصل بتكوين الجملة من ظواهر ؟ .

ليس من شك فى أن من النحاة العرب من يقصر حدود النحو على أواخر الكلمات لا يتجاوزها ، ويحدد وظيفته بمدى تغير الحركة أو ثبوتها ، وكثيرا ما نقرأ فى كتب المتأخرين منهم بصورة خاصة أن النحو هو « دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء » . ولقد شاع هذا التصور لوظيفة النحو بين المعاصرين من الدارسين حتى ظن كثير منهم أن النحو العربى ليس فيه شىء يتصل بغير الإعراب والبناء ، حتى لقد قطع الأستاذ إبراهيم مصطفى

رحمه الله بأن النحو العربى قد قصر نفسه على « تعرف أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء ، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه وهى الإعراب والبناء»[1] .

على أن طغيان هذا التصور لحدود البحث النحوى ووظيفته لاينبغى أن يحجب عنا تصورا آخر يمكن أن نلمس آثاره فى اتجاهات البحث النحوى ذاته وتنوعه ، ثم فى تعريفات كثير من النحاة أنفسهم له ، فقوانين النحو العربى تتناول كل مايتعلق بتركيب الكلمات داخل الجملة من ظواهر ، كما أن من بين تعاريف النحاة مايقطع بأن النحو هو « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى أحكام أجزائه التى ائتلف منها[2] » ، فهو « علم بالأحوال والأشكال التى بها تدل ألفاظ العرب على المعانى ، ويعنى بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى التركيبية ، أى : المعانى التى تستفاد بالأشكال مايعرض فى آخر طرفى اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التى تدل بها ألفاظ العرب على المعانى»[3] . ومن ثم فإن وظيفة النحو هى « البحث فى المركبات »[4] وحدوده ليست مقصورة على تعرف أحوال أواخر الكلمات ، بل تتناول « أحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها» .[5]

هذان فهمان فى البحث النحوى مختلفان إلى حدود التناقض فى تصور

(١) إحياء النحو ١ .
(٢) انظر : الصبان على الأشمونى ١/١٥ ، النكت الحسان ٢ أ .
(٣) انظر : شرح الألفية للشاطبى – مخطوط – غير مرقم .
(٤) رسالة ابن كمال باشا – مخطوط – ١٩٧ – ١٩٩ .
(٥) أنوار الربيع ٥٨ .

غاية الباحث النحوى وتحديد الحقل الذى يعمل فيه . وهذا الاختلاف يفرض علينا أن نتخذ منه موقفا ؛ لأنه ليس تعددا فى وجهات النظر بقدر ماهو تفاوت بين الصواب والخطأ ، ثم لأنه مع ذلك لا يتناول موضوعا جزئيا يمكن إغفاله وإنما يدور حول جوهر العلم نفسه وتحديد آفاقه . ونحن ندرك ـ فى مجال تحديد موقف من هذا الخلاف ـ أن كثيرا من المعاصرين لا يترددون فى الالتزام بما فى تعريفات المتأخرين من النحويين من تحديد لوظيفة البحث النحوى ، ولكننا نعفى أنفسنا ـ عن غير رضى ـ من هذا الالتزام ؛ إذ يفرض علينا هذا الموقف مانلحظه من وقوع تناقض بين التعريفات المقيدة للنحو بالبحث فى أواخر الكلمات من ناحية ، وطبيعة المادة نفسها كدراسة لمستوى الجملة من بين مستويات النشاط اللغوى من ناحية أخرى . والتراث النحوى ذاته ـ بما فيه المأثور عن متأخرى النحاة أنفسهم ـ لا يقتصر كما رأينا فى هذه الدراسة على أواخر الكلمات وحدها ، ولا ينصب على الإعراب والبناء فحسب . وإنما يتناول كافة الظواهر التى تنتج عن تركيب الكلمات والصيغ داخل الجملة العربية ، وأبرز هذه الظواهر ـ كما تحدد فى هذه الدراسة ـ ظاهرة التطابق ، وظاهرة الترتيب ، بالإضافة إلى ظاهرة التصرف الإعرابى .

القضية الثانية :

هى استخلاص الظواهر الرئيسية التى عالجتها البحوث النحوية بشكل عام ، والوقوف على مايتصل منها بالعناصر المؤثرة فى تكوين الجملة العربية بصورة خاصة ، وتمتد حيوية هذه القضية وضرورة اتخاذ موقف فيها ـ القائم على دعامات من الإلمام الشامل بالتراث النحوى والإحاطة الدقيقة باتجاهات النحاة كافة ـ عن حقيقة نرجو ألا يكون فيها تجوز كبير ، وهى أن من بين أبرز الأخطاء فى دراسات المعاصرين للتراث النحوى عدم قدرتهم على تحديد

الظواهر المختلفة فى هذا التراث ، ثم خلطهم بين مايستطيعون إدراكه من هذه الظواهر ، وليس من شك فى أن لهؤلاء الدارسين عذرهم ؛ إذ ثمة صعوبتان أساسيتان تواجهان الباحث فى ميدان النحو العربى :

أولاهما أن الإلمام الكامل بالتراث الذى خلفه النحاة العرب يكاد يبلغ - فيما يسببه من عسر ومايصحبه من مشقه - درجة الاستحالة ، فهو أولا تراث عظيم الثراء بالغ التنوع ، وهو ثانيا يكاد يكون بأسره مخطوطا ماعدا القلة القليلة منه التى نشرت لأسباب مدرسية حينا ومظهرية حينا آخر . ومن ثم لم يتح للكثرة البالغة فيه أن ترى النور وقبعت حيث هى فى الأقبية الرطبة تأكلها القرضة لتعالج بالمواد الكيماوية ، وتعالج بالمواد الكيماوية لتأكلها القرضة من جديد . والواقع أن هذه الظاهرة لا تقتصر على التراث النحوى وحده ، بل تصحب تراثنا الفكرى كله . وهذا وضع يحتم على الجامعات أن تتخذ فيه موقفا محددا ، وليكن مثلا حصر موضوعات الرسائل الجامعية الأولى - كالدبلومات والماجستير - فى مجال التحقيق . حتى يمكن تذليل بعض الصعوبات القائمة فى عملية الاتصال المباشر بالتراث .

والثانية أن التراث النحوى مختلط بطبيعته ، تتداخل فيه المسائل والقضايا وتتشابك فيه الاتجاهات والأصول ، ويعسر معه لذلك كل العسر أن يحاول باحث التماس أسسه الفكرية التى تنبنى عليها قواعده التفصيلية ، وبلورة عناصره الجوهرية التى تنتظم جزئياته المبعثرة ومزقه المتنافرة .

ولقد عانت هذه الدراسة من محاولاتها التغلب على هاتين الصعوبتين ، وخرجت من هذه التجربة بهذا التصور المحدد للخصائص التركيبية للجملة العربية كما وردت فى التراث النحوى . ولسنا نزعم فى هـــذا المجال أن هذا التصور للظواهر التركيبية نهائى ، وأنه لا سبيل إلى إضافة إليه

أو تعديل فيه ، بل إن العكس من ذلك صحيح ، فإن ماقدمته هذه الدراسة لايعدو أن يكون أساسا نأمل الأخذ به في إعادة دراسة هذا التراث وتحليل اتجاهاته بصورة لا تغفل بشكل كامل الجزئيات الماثلة الموجودة فيه ، ولا تذوب في مساربها المتشعبة في الوقت نفسه . وفي يقيننا أن مقدرة الباحث المنهجي على حسن استخدام هذه الجزئيات غير محدودة ؛ إذ يستطيع أن يفيدها بتقويمها وتحديد مدى فاعليتها ، في نفس الوقت الذي يستفيد منها بوضعها في مكانها الملائم لها وتحقيق التناغم بينها ، تمهيدا لتجسيد النسق الكامل للفكر النحوي بأسلوب موضوعي دون ادعاء أو تجن .

القضية الثالثة :

وتمتد هذه القضية عن القضيتين السابقتين وتلتحم بهما ، ومن ثم فإن اتخاذ موقف فيهما يساعد على تحديد هذا الموقف بالنسبة لها ، ومضمون هذه القضية الوقوف على طبيعة العلاقة التي تربط النحو بغيره من العلوم التي تدرس النشاط اللغوي .

ويبرز في هذا المجال عدد من الحقائق أهمها حقيقتان :

أولاهما : أن النحو علم يتناول بالتحليل مستوى واحدا من مستويات النشاط اللغوي ، وهو مستوى الجملة . وهو لا يتناول المفردات إلا باعتبارها وحدات تتشكل علاقاتها بالتركيب داخل الجملة نفسها . ومن ثم فإن هذا العلم لايدرس الأصوات وخصائصها ولا الكلمات واشتقاقاتها . كما أنه لا يقصد إلى المعنى أيا كان نوعه : أصليا أو هامشيا ، مقررا في المعجم أو مستفادا من الموقف والمقام .

الثانية : أنه على الرغم من أن النحو لايدرس غير الجمل ، ولا يتناول إلا ظواهر التركيب ، فإن الاتساق اللغوي لا يمكن أن يعزل مستوى من

مستويات النشاط اللغوى عن غيره من مستويات هذا النشاط ، ويستحيل أن يكون الأداء اللغوى صحيحا مع فقدان الصحة فى أى مستوى من مستوياته : الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية . ومن هنا فإنه لابد فى تحليل أى مستوى من مستويات هذا النشاط أن يوضع فى الاعتبار نتائج تحليل المستويات الأخرى . وبذلك يتضح أن تلاحم مستويات النشاط اللغوى ينبغى أن يقابل بتضافر العلوم المتوفرة على دراسة هذا النشاط . وليس من شك فى أن محاولة تحقيق هذه الغاية أمر بالغ الصعوبة ؛ إذ يتطلب قدرة على النظر الشامل ، ويستلزم دقة فى تلمس العلاقات المتشابكة ، ويحتاج إلى بصر بأساليب تشكيل الظواهر المشتركة . ولكن لاينبغى أن تقف هذه الصعوبات كلها حائلا دون التصدى المباشر للوصول إلى تلك الغاية التى لابديل لها فى البحوث اللغوية . ولا يصح أن تكون حاجزا أمام الحقيقة العلمية القائلة إن الحدود بين العلوم اللغوية ليست فواصل جغرافية لها صفة الثبات . وإنما هى ـ على العكس من ذلك ـ مناطق اتصال ومراكز اشتراك ونقاط تلاق .

* * *

ويتصل بهذه القضية إلى أبعد الغايات تحديد العلاقة بين علمى النحو والمعانى ، وهى مسألة شائكة وحيوية معا ، أما أنها شائكة فلأنه قد استقر فى الفكر اللغوى العربى فصم الصلة بين مستويين من الدراسات : مستوى الدراسة التصويبية ثم مستوى الدراسة الجمالية . وليس من شك فى أن الأساس الذى استند إليه هذا التصور فى الفكر العربى كان مرتبطا بمراحل تاريخية معينة وفهم لمضمون كل علم من العلوم اللغوية محدد . ولكن الذى حدث أن هذه التفرقة مالبث أن أخذت بفضل الامتداد التاريخى وحده طابع الحقيقة ، حتى لتوشك أية محاولة لمناقشتها أن تتصف بالعبث ، إذ تصبح فى نظر كثير

من الدارسين التقليديين بحثا لاجدوى منه ، ولا جديد فيه . وأما أنها مسألة حيوية أيضا فلأن النحو – كما رأينا – دراسة لمستوى معين من مستويات النشاط اللغوى وهو الجملة ، وتحليل لأنظمتها ، وعلم المعانى أيضا ينصب على الجمل ويحلل نظمها . ووضع المسألة على هذا النحو يعنى ضرورة وجود صلة من نوع ما بين هذين العلمين . فما هى هذه الصلة ؟ وما الحدود التى تفصل بين نشاط كل منهما ؟ .

فى الإجابة على هذين السؤالين نجد اتجاهين مختلفين فى التراث اللغوى العربى . الاتجاه الأول يعبر عنه ابن كمال باشا فى قوله : « ما يبحث عنه فى علم النحو من جهة الصحة والفساد يبحث عنه فى علم المعانى من جهة الحسن والقبح »[1] فكل من النحو والمعانى إذن بحث فى المركبات « إلا أن النحوى يبحث عنها من جهة هيآتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد . وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة فى التركيب وقبحه »[2] . ومعنى هذا عند أصحاب هذا الاتجاه – وهم الكثرة بين النحاة والبلاغيين معا – أن موضوع علم النحو يلتقى مع موضوع علم المعانى ، بيد أنهما وإن التقيا فى الموضوع إلا أنهما يختلفان فى المستوى الذى يعنى به كل منهما ، فالمعانى دراسة فنية جمالية أما النحو فهو دراسة تصحيحية ، وإذن فإن علم النحو ينتهى ليبدأ علم المعانى ، وعلم المعانى يبدأ حيث ينتهى علم النحو بعد أن يتأكد من صحة التركيب اللغوى واستيفائه للقواعد الضابطة .

---

(١) رسالة فيما بين اللغوى وصاحب المعانى – مخطوط : ١٩٧ – ١٩٩ .

(٢) المصدر السابق .

وأما الاتجاه الثانى فيعبر عنه الإمام عبد القاهر بقوله عن نظريته فى النظم ـ وهى محور علم المعانى عنده ـــ : « إعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشىء منها »[1]

ثم يقدم أمثلة لنظريته فى تطابق علمى النحو والمعانى فيقول :

« إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه :

فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج .

وفى الحال إلى الوجوه التى تراها فى قولك : جاءنى زيد مسرعاً ، وجاءنى يسرع ، وجاءنى وهو مسرع ، أو وهو يسرع ، أو هو يسرع ، وجاءنى قد أسرع ، وجاءنى وقد أسرع . فتعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجىء به حيث ينبغى له .

وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى ، فيضع من ذلك فى خاص معناه ، نحو أن يجىء بما فى نفى

---

(١) دلائل الاعجاز ٦١ .

الحال ، وبلا إذا أراد نفى الاستقبال ، وبإن فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن .

وينظر فى الجمل التى تسرد فيعرف موضع الفصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل . ويتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير فى الكلام كله ، وفى الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيضع كلا من ذلك فى مكانه ، ويستعمله على الصحة وما ينبغى له » [1] .

ويعقب عبد القاهر على هذا العرض القاطع بتطابق النحو والمعانى عنده بتقريره الذى يجزم فيه أنك « لست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه . ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل فى غير ما ينبغى له . فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه » [2] .

ومن الواضح أن هذين النصين اللذين آثرنا نقلهما كاملين يقطعان بوجود اتجاه مغاير لذلك الاتجاه الغالب الذى عبر عنه ابن كمال باشا ، ومحور هذا الاتجاه الجديد وحدة المستوى الذى يتناول به كل من النحو والمعانى الجملة العربية ، وفى هذا المستوى الواحد لا تصبح دراسة النحو دراسة تصويبية مجردة من ملاحظة الموقف اللغوى ، ولا تكون دراسة المعانى دراسة فنية

---

(١) المصدر السابق ٦١ — ٦٢ .
(٢) المصدر نفسه .

لا علاقة لها بملاحظة الحقائق النحوية . بل على العكس من ذلك ، إذ النحو هو دراسة الجملة العربية من خلال الموقف الذى تقال فيه، وعلم المعانى — بدوره — ليس إلا الوقوف إلا على مدى الأخذ بنتائج هذه الدراسة فى النصوص المختلفة من حيث مواءمتها للمواقف المتعددة .

ومعنى هذا أن عبد القاهر يدعو إلى تحطيم تلك الفوارق التقليدية بين مستويى الدراسة اللغوية : الجمالى والتصحيحى فى دراسة الجملة العربية . وأغلب الظن عندنا أن عبد القاهر قد تأثر فى دعوته هذه — أولا — بما لاحظه فى دراسات اللغويين من وجود صور من التطابق بين الأصوات ومدلولاتها ، وما تقرر فى بحوث النحاة من تحتم هذه الصور بين أجزاء التركيب اللغوى ، ثم ما تأخذ به الدراسات البلاغية من ضرورة وجود تطابق بين التركيب ككل والموقف المقول فيه والمعبر عنه . وثانيا بما هو معروف منهجيا من أن تفتيت الظاهرة الواحدة قد يسلم إلى فقدان الوحدة فيها بتمزيق العلاقة بين جزئياتها . وهو ماحدث بالفعل بالنسبة لظاهرة التطابق . فقد ظن البلاغيون العرب أن التطابق بين التركيب والموقف اللغوى دراسة فنية خالصة . لا صلة لها بالبحوث النحوية . متأثرين فى ذلك بوهم التفرقة بين المستوى الجمالى والمستوى التصحيحى . ومن ثم حسبوا أن النحو لا علاقة له بما بين : خرج محمد ، ومحمد خرج ، والخارج محمد ... الخ ... من فوارق . مع أن كل واحد من هذه الأمثلة ونحوها يعبر عن موقف خاص ويلبى احتياجاته ، حتى ليكاد يمتد — فى تطابقه — عنه . بحيث يعد قول غيره فيه أو قوله فى غيره خلطا لا سبيل إلى إقراره . وخطأ لا معنى لتجاوزه فضلا عن تصحيحه .

ونحسب أنه قد آن الأوان لكى نعيد النظر فى كل هذه المسائل : فى علاقة علم النحو بالمعانى ، وفى علاقة العلوم الجمالية بشكل عام بالعلوم التصحيحية ،

ثم فى علاقة جزئيات الظاهرة الممتدة على أكثر من مستوى من مستويات النشاط اللغوى بالمنهج الذى ينبغى أن تدرس على أساسه ، وهل يكون منهجا يقف عند كل مستوى على حدة فينحصر فى إطار الجزئيات ، أم يمكن أن يتجاوز الحدود الضيقة ليبرز صورة الظاهرة كاملة ؟.

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تقدم إجابات على كل هذه الأسئلة ، مباشرة حيناً وغير مباشرة أحياناً ، ولكن هذه الإجابات — فى شكلها العام — أخذت طابعا تطبيقيا ، وذلك لا يغنى — أغلب الظن — عن ذكر الأسس النظرية التى استند إليها فى هذا التطبيق .

فما هى هذه الأسس ؟ إن ذلك يستلزم تحديد موقف من المناهج النحوية. وهو موضوع القضية التالية .

القضية الرابعة :

تحديد موقف من المناهج المختلفة فى الدراسات اللغوية .

ولعل هذه القضية أكثر القضايا التى نعرضها هنا خطورة وأعمقها تأثيراً ، حتى ليمكن القول دون تجوز كبير إن كافة القضايا السابقة ليست سوى صور تطبيقية لهذه القضية الأساسية ، بحيث يستطاع تقليل ما فى تلك القضايا من خلاف وتقريب ما فيها من تباعد إذا تم الاتفاق على الأسس الجوهرية للمنهج الذى ينبغى الالتزام به فى الدراسات اللغوية بوجه عام ، وفى البحوث النحوية بصورة خاصة . وليس ثمة شك فى أن مناقشة المناهج النحوية وتحليل اتجاهاتها والكشف عن دلالاتها يحتاج إلى دراسة مستقلة ليس هذا مجالها [1] . ولذلك سنكتفى بعرض بعض الحقائق التى تحكم تصورنا لهذه القضية ، وتسهم — فى الوقت نفسه — فى تحديد أبعادها .

---

(١) انظر رسالتنا للدكتوراه وموضوعها :(مناهج البحث عند النحاة العرب) فقد حللنا فيها المناهج المتبعة فى البحوث النحوية وانتهينا إلى رأى فيها .

الحقيقة الأولى : أنه يجب التفرقة بوضوح بين القيمة التاريخية والقيمة المطلقة . ومعنى ذلك أن رصد الحقائق تاريخيا بما فيه من تحليل علاقاتها وتسجيل دلالاتها عمل بالغ الأهمية ، ولكنه يظل — مع أهميته — محصورا في إطار الحقيقة التاريخية ، ومن ثم لا تعدو قيمته حقلها التاريخي ، الذي يظل — مهما كانت درجة أهميته — شكلا نسبيا للوجود الإنساني ، ويظل من المحتم استخلاص ما في الحركات التاريخية من قيم مطلقة ، هي وحدها التي يستطيع بها الإنسان تأكيد وجوده الحي الفعال المؤثر في محيطه وواقعه ، وعلى امتداد أيامه المقبلة أيضاً .

والحقيقة الثانية : أن الأخذ بمنهج ما — في جوهره — موقف حضاري؛ لأن أي منهج يتصل أوثق الاتصال بروح الحضارة حتى ليمكن اعتباره معبراً عنها في المجال العلمي المحدود الذي يتناوله وينصب عليه . ومن هنا يعبر المنهج المنطقي في دقة عن خصائص الحضارة اليونانية ، وهي حضارة القلة المستغنية بعمل الكثرة ، والمستمتعة إلى أبعد الغايات باللهو والفراغ والترف . والبحث العلمي عندها من قبيل الترف العقلي ، وسبك القضايا النظرية في دقة عمل لا ينفصل عن المتعة المادية ؛ إذ هو نتاجها من ناحية ، وموصل اليها بشكل أو آخر من ناحية أخرى . وجوهر الحضارة اليونانية الانفصال بين الفكر والمجتمع ، وقبول كافة الأخطاء في النظام الاجتماعي على أنها حقائق مقررة مبررة قدريا وتاريخياً ، ولذلك ليس غريباً أن يكون جوهر الفلسفة والمنطق اليونانيين الانعزال بشكل حاسم عن كل مضمون اجتماعي ، وفراغهما من كل دلالة على العناية بهذا المضمون . والأمر كذلك في الحضارة المعاصرة والمناهج المعبرة عنها ، فإن الوضعية المنطقية مثلا تعكس بأصالة روح النظام الرأسمالي وقيمه :الفرد قبل المجتمع،والعزل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . وهذا

العزل للحقائق المترابطة والكلية ، وهذا التفتيت في الوحدات المتصلة بالطبيعة . هو محور منهج الوضعية المنطقية ، الذى يرى أنه لا سبيل إلى تحليل حقيقة من الحقائق إلا بعزلها إلى مجموعة ألفاظ ، ولا مجال لفهم هذه الألفاظ إلا بتناول كل لفظ منها مستقلا عن باقيها . والأمر كذلك فى المادية الجدلية أيضاً التى تمثل فى دقة النظام الماركسى ، ذلك الذى يعكس دعامتى النظام الرأسمالى ، فالمجتمع عنده قبل الفرد، ومايعبر عنه بالحرية الاجتماعية مقدم على الحرية السياسية . وعلى الرغم مما فطن إليه هذا المنهج من وحدة الظواهر واتصالها ، فإنه وقف عند المادى منها فحسب ، وعلى الرغم مما أدركه أيضاً من حدوث عدد من التغيرات والتحولات فيها فإنه لم يفطن إلى دور الفكر فى إحداثها أو الاستجابة لها ، ولذلك كان محور المادية الجدلية يلتقى مع جوهر النظام الماركسى : المادة قبل الفكر ، والمادة مؤثرة فى الفكر . ومن ثم كان التفسير الاقتصادى للتاريخ ، والتفسير الماركسى للأديان ، والتحليل المادى للمجتمع ، والاهتمام بتغيير علاقات الإنتاج .

والحقيقة الثالثة : أن ثمة تلازما لا سبيل إلى الفكاك منه بين المنهج والمادة التى يتناولها هذا المنهج . والنحو يتناول مستوى معينا من مستويات النشاط اللغوى وهو الجمل ، أو بتعبير آخر : تركيب الكلمات والصيغ داخل الجمل ، ومن ثم ينبغى فى البحوث النحوية أن يلتزم الباحث بموضوعه ومادته . ويجب أن يتحرى استخلاص قواعده وقوانينه الضابطة من التراكيب اللغوية بحيث ينعكس كل ما فى هذه التراكيب من خصائص فى القواعد النحوية ، وتمتد كل القوانين النحوية عن الظواهر المتصلة بالتراكيب اللغوية ذاتها . وبذلك تصبح غاية البحث النحوى وصف الواقع اللغوى وظواهره ، والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقفه .

أما الحقيقة الرابعة : فهي أن العربية الفصحى تلتحم التحاما يكاد يكون عضويا بالنص القرآني، وقيمة القرآن مطلقة وليست نسبية تقتصر على مراحل تاريخية بعينها فكريا واجتماعيا . ومن ثم فإنه يتصف بالثبات والدوام ، ولذلك فإن لغته التي صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد . ومن هنا فإن نقطة البدء في دراسة العربية الفصحى يجب أن تختلف عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى، وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالانجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلا أن تقسم إلى مراحل تخلف صوتيا وتركيبيا ودلاليا ، وتصور كل مرحلة منها عصراً محدداً بخصائصه الفكرية والثقافية ، المنعكسة عن واقعه الاجتماعي ، المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية . فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتاً من كل تطور سياسي واجتماعي وبخاصة في مجال التركيب، حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني كما أريد له أن يكون : نصا لغويا معبرا عن القيم الكلية للعقيدة الدينية .

في ضوء هذا الحقائق جميعاً ينبغي أن نتخذ موقفاً من المناهج النحوية التقليدية ، دون أن يأسرنا الاحساس التقليدي بالولاء للأسلاف، أو يضللنا ما قد يكون لتلك المناهج من أهمية تاريخية في تحديد مدى ما لها من قيمة حقيقية .

كذلك ينبغي أن نتخذ موقفا أيضا من المناهج اللغوية المعاصرة ، دون أن تصدنا عنها حساسية فكرية أو تعصب عقدي . أو تدفعنا إلى الالتزام المطلق بها تبعية مطلقة أو خواء عقلي .

وبعد :

فإني أرجو — مخلصا — أن تكون هذه القضايا مثار نقاش جاد في الدراسات النحوية ، ينقلها مما تعانيه الآن من جمود وتخبط ، إلى مرحلة جديدة تتسم بالوضوح المنهجي وتفتح الباب لإنتاج نحوي خصيب .

الفهارس

(١)

الأعلام(١)

---

(١) يلاحظ حذف (أب) و (أم) و (ابن) و (أل) و (ذو) من الاسم الأول فقط كما يلاحظ أن علامة (*) تعنى أن العلم موجود بالهامش .

(٢)

القبائل والطوائف والشعوب والأماكن

(٣)

الآيات

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٣٩ ، ٥٩ ، ٢٦١	إنما يخشى الله من عباده العلماء	٢٨	فاطر	٣٥
٣٩ ، ٥٩	أن الله برىء من المشركين ورسوله	٣	التوبة	٩
٣٩	وإذ ابتلى إبراهيم ربه	١٢٤	البقرة	٢
٣٩	وإذا حضر القسمة أولوا القربى	٨	النساء	٤
٤٠	وهذا لسان عربى مبين	١٠٣	النمل	٢٧
٦٩ ، ٢٦٢	فريقا كذبتم وفريقا تقتلون	٨٧	البقرة	٢
٦٩ ، ٢٦٣	فأى آيات الله تنكرون	٨١	غافر	٤٠
٦٩	وإن أحد من المشركين استجارك	٦	التوبة	٩
٦٩	والأنعام خلقها	٥	النحل	١٦
٦٩	والليل إذا يغشى	١	الليل	٩٢
١٠٢	إن الأمر كله لله	١٥٤	آل عمران	٣
١٢٤	أخذ عزيز مقتدر	٤٢	القمر	٥٤
١٣٧	واتخذوا من دونه آلهة ... الآية	٣	الفرقان	٢٥
١٣٧	وإذا جاءوكم قالوا آمنا ... الآية	٦١	المائدة	٥
١٣٨	فإنها لاتعمى الأبصار ... الآية	٤٦	الحج	٢٢
١٣٨	إنه لايفلح الكافرون	١١٧	المؤمنون	٢٣
١٤٠	قل هو يستوى الذين يعملون... الآية	٩	الزمر	٣٩
١٤٠	وأنه هو أضحك وأبكى ... الآيات	٤٣	النجم	٥٣
١٤١	وأوتيت من كل شىء	٢٣	النمل	٢٧
١٤٤	سورة أنزلناها وفرضناها	١	النور	٢٤
١٤٤	كأنهم يوم يرون مايوعدون.. الآية	٣٥	الأحقاف	٤٦
١٤٧	وما أدراك ماهيه نار حاميه	١٠	القارعة	١٠١
١٤٧	أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	٧٢	الحج	٢٢
١٤٧	من عمل صالحا فلنفسه	١٥	الجاثية	٤٥

قم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
١٤٧	قالوا أساطير الأولين	٥	الفرقان	٢٥
١٤٩	ومايستوى الأعمى والبصير ـ الآية	١٩ ـــ ٢٢	فاطر	٣٥
١٦٢	دكت الأرض دكا ... الآية	٢١	الفجر	٣٩ ٧
١٦٦	وانطلق الملأ منهم أن امشوا	٦	ص	٣٨
١٦٦	ماقلت لهم إلا ماأمرتني به .. الآية	١١٧	المائدة	٥
١٦٨	قالت رب إني وضعتها أنثى	٣٦	آل عمران	٣
١٦٨	قال رب إن قومي كذبون	١١٧	الشعراء	٢٦
١٧٠	إنما يستجيب الذين يسمعون	٣٦	الأنعام	٦
١٧٠	إنما تنذر من اتبع الذكر	١١	يس	٣٦
١٧٠	إنما أنت منذر من يخشاها	٤٥	النازعات	٧٩
١٧٠	إنما يتذكر أولوا الألباب	٩	الزمر	٣٩
١٧٠	إنما تنذر الذين يخشون ربهم	١٨	فاطر	٣٥
١٧١	أهؤلاء الذين أقسموا بالله	٥٣	المائدة	٥
١٧١	أقسموا بالله جهد أيمانهم	١٠٩	الأنعام	٦
١٧١	فلا أقسم بمواقع النجوم	٧٥	الواقعة	٥٦
١٧١	فلا أقسم بما تبصرون	٣٨	الحاقة	٦٩
١٧١	فيقسمان بالله إن ارتبتم	١٠٦	المائدة	٥
١٧١	والسماء والطارق ... الآيات	١	الطارق	٨٦
١٧١	والليل إذا يغشى ... الآيات	١	الليل	٩٢
١٧١	والفجر وليال عشر	١	الفجر	٨٩
١٧١ ـــ ١٧٢	والشمس وضحاها ..الآيات	١ ـــ ٧	الشمس	٩١
١٧٢	والضحى والليل إذاسجى	١ ـــ ٢	الضحى	٩٣
١٧٧	أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين	٣ ـــ ٤	القيامة	٧٥
١٧٧	أو لم تؤمن قال بلى	٢٦٠	البقرة	٢
١٧٨	قل بلى وربى لتبعثن	٧	التغابن	٦٤
١٨٤	نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك	٣	يوسف	١٢
١٩١	من شجرة أقلام	٢٧	لقمان	٣١
١٩١	وأرجلكم إلى الكعبين	٦	المائدة	٥
١٩١	فاضربوا فوق الأعناق	١٢	إبراهيم	١٤
١٩١	وأفئدتهم هواء	٤٣	ابراهيم	١٤
١٩٨	قالت امرأة عمران	٣٥	آل عمرن	٣

٢٧٧	وما محمد إلا رسول	١٤٤	آل عمران	٣
٢٨٠	أم على قلوب أقفالها	٢٤	محمد	٤٧
٢٨١	ليس البر أن تولوا وجوهكم	١٤٤	البقرة	٢
٢٨٢	أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون	٤٠	سبأ	٣٤
٢٨٢	وأنفسهم كانوا يظلمون	١٧٧	الأعراف	٧
٢٨٢	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم	٨	هود	١١
٢٩١	مما خطيئاتهم	٢٥	نوح	٧١
٢٩١	عما قليل	٤٠	المؤمنون	٢٣
٢٩١	فبما نقضهم ميثاقهم	١٥٥	النساء	٤
٢٩٥	لا تشرك بالله	١٣	لقمان	٣١
٢٩٥	لا تؤاخذنا	٢٨٦	البقرة	٢
٢٩٥	لينفق ذو سعة من سعته	٧	الطلاق	٦٥
٢٩٥	ليقض علينا ربك	٧٧	الزخرف	٤٣
٢٩٥	أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة	١٨٤	الأعراف	٧
٢٩٥	لم يلد ولم يولد	٣	الإخلاص	١١٢
٢٩٥	لما يقض ما أمره	٢٣	عبس	٨٠
٢٩٥	بل لما يذوقوا عذاب	٨	ص	٣٨
٢٩٦	وما نرسل المرسلين إلا مبشرين	٤٨	الأنعام	٦
٢٩٧	وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	سبأ	٣٤
٣٠٠	فتلك بيوتهم خاوية	٥٢	النمل	٢٧
٣٠١	خشعا أبصارهم يخرجون	٧	القمر	٥٤
٣٠٢	اشتعل الرأس شيبا	٤	مريم	١٩
٣٠٢	أنا أكثر منك مالا	٣٤	الكهف	١٨
٣٠٢	وفجرنا الأرض عيونا	١٢	القمر	٥٤
٣١٣	زين لكثير المشركين قتل أولادهم	١٣٧	الأنعام	٦
٣١٣	فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله	٤٧	إبراهيم	١٤

(٤)

اهم المصادر العربية

أولا : المخطوطات والمصورات

الرموز المستخدمة ودلالاتها :

أزهر = المكتبة الأزهرية .

جامعة = مكتبة جامعة القاهرة.

دار = دار الكتب المصرية.

مجمع = مكتبة المجمع اللغوى بالقاهرة .

ن = نسخة المؤلف

ارتشاف الضرب لأبى حيان . دار ٨٢٨ نحو .

أسرار العربية لابن الأنبارى . دار ٥٧٨٢ هـ .

أسرار النحو لابن كمال باشا . دار ٩٩٢ نحو .

الأمالى النحوية لابن الحاجب . دار ٢٦ نحو .

الإيضاح لأبى على الفارسى . دار ١٠٠٦ نحو .

تحفة الغريب للدمامينى . دار ١١١٦ نحو .

التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان دار ٦١ نحو .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . دار ٢١ نحو حليم .

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى . دار ١٠١٠ نحو حليم .

التكملة لأبى على الفارسى . دار ١٠٠٦ نحو .

التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى . دار ٢٢ لغة ش .

الجمل الكبيرة للزجاجى . دار ٦٧ ش .

الجنى الدانى فى توضيح حروف المعانى لابن قاسم . دار ١٢٦٣ نحو .

حاشية الاسفراينى . دار ١٣ م .

الحدود النحوية للأبدى . دار ٧٠ نحوم .
الحدود النحوية للأميرى . دار ٥٢٧٠ .
الحدود النحوية للفاكهى دار ٦٥٠ مجاميع .
الحذف والتقدير فى النحو العربى للمؤلف . مكتبة كلية دار العلوم .
الحقائق النحوية للسرميني . دار ١٠٠٤ نحو .
داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان . أزهر ٩٥ نحو .
الدرة النحوية فى شرح الآجرومية للحسيني . دار ٧٠ نحوم .
ديوان رؤبة . دار ١٠٣١٤ ز .
ديوان الشماخ . تحقيق محمد صلاح الدين الهادى . مكتبة كلية دار العلوم
ديوان العجاج . دار ١٠٢٤٣ ز .
رسالة فى اختصاص الجر بالاسم . دار ٦٢٥ مجاميع .
رسالة فى أى للحنبلى . دار ٧٠ نحوم .
رسالة فى التفرقة بين بعض حروف الاستفهام . دار ١٤٥ مجاميع م .
رسالة فى التفرقة بين بعض فصول النحو لابن كيران . دار ٥٧٦٩ هـ .
رسالة فى حروف المعانى . دار ١٠٧٧ نحو
رسالة فى حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة . دار ١٤٠٠ نحو .
رسالة فيما بين اللغوى وصاحب المعانى لابن كمال باشا . دار ١١٦ مجاميع .
رسالة فى المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة . دار ١٤٥ مجاميع .
رسالة فى النحو الفستالى . دار ٧٠ نحوم .
شرح الألفية للشاطبى . دار ٤ نحو ش .
شرح التسهيل لابن مالك . دار ١٠ نحو ش .
شرح التسهيل للمرادى . دار ١٢٦٢ نحو .
شرح الجمل الكبيرة لابن الصائغ . دار ٢٠ نحو .
شرح الجمل الكبيرة لابن العريف . دار ٤٦٤ نحو .
شرح حدود الفاكهى للفاكهى . دار ٤٥٤ نحو طلعت .
شرح شواهد الإيضاح للقدسى . دار ٣٠ نحو .
شرح شواهد الجمل لابن السيد . دار ١١١٠ نحو .
شرح الفصول الخمسين لابن أبان . دار ١٩١٨ نحو .
شرح الفصول الخمسين لابن الخليل . دار ١٢٥٣ نحو .

شرح كتاب سيبويه للسيرافى . دار ١٣٧ نحو .
شرح اللمع للثمانينى . دار ١٥٧٠ نحو .
شرح المقدمة لابن بابشاذ . دار ٦٧ ش .
العباب فى شرح اللباب لنقرة كار دار ٤٥ نحوم .
غاية الإحسان فى علم اللسان لأبى حيان . دار ٢٤ نحوش .
القواعد لابن إياز البغدادى . دار ٢٢ نحوش .
القواعد المحكمة البناء على نظم أسباب البناء للحمامصى . دار ٩٤٥ نحو .
كتاب فى النحو للزجاجى. دار ٤٨٦ مجاميع .
لباب الإعراب فى علم العربية للاسفراييني . دار ١٩١٩ نحو .
لب اللباب فى معرفة أصول الإعراب للاسفراييني . دار ٣٦٩ نحو .
اللمع لابن برهان . دار ٥ م .
اللمع لابن جنى . دار ٥٧٨٢ هـ .
ماتفرد به بعض أئمة اللغة للصاغانى . دار ٤١٨ لغة .
مجالس أبى مسلم . دار ٧٧ أدب ش .
المحصول فى شرح الفصول للرازى . دار ١٩٠٨ نحو .
المرتجل فى شرح الجمل للخشاب . أزهر ١٩٠٥ .
المسائل الخلافية للعكبرى . دار ٢٨ نحو ش .
المقرب لابن عصفور . دار ٦٠٩ نحو تيمور .
مناهج البحث عند النحاة العرب . للمؤلف . تحت الطبع .
موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم وحسين بن عبد الحليم : دار ١١٦ مجاميع .
الموفور من شرح ابن عصفور لأبى حيان . دار ٢٤ نحو ش .
النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حيان . دار ٣٦٤ نحو .

ثانيا : المطبوعات

إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١ .
الأساس فى الأمم السامية ولغاتها : د على العنانى وآخرين ط ١ المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٥
أسرار العربية لابن الأنبارى : ط ليدن ١٨٨٦ (وانظر المخطوطات) .
الإسلام والحضارة العربية : لمحمد كرد على ط ٢ . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠
الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى : ط دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣١٦
الاشتقاق لابن دريد : تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨ .
الاشتقاق . لعبد الله أمين : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٦ .
الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى : مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .
الاظهار للبركلى : ضمن مجموعة مطبوعة فى سنة ١٢٧٩ هـ .
إعجاز القرآن للباقلانى : تحقيق السيد أحمد صقر . ط دار المعارف بمصر .
إعراب القرآن : المنسوب للزجاج . تحقيق إبراهيم الأبيارى : نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف .
الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى : ط : دار الكتب ، ط بولاق . ط الساسى . بدون تحديد = دار .
الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى : ط دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد أولى سنة ١٣١٠ هـ وثانية سنة ١٣٥٩ هـ
ألفية ابن مالك = الخلاصة .
الأمالى لأبى على القالى ط ٢ : دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
أمالى السيد المرتضى : تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطى ط ١ سنة ١٩٠٧ .
الأمالى الشجرية ط ١ : دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٤٩ هـ .
الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى : تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ط ٢ : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .
إنباه الرواة للقفطى : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ دار الكتب المصرية .
الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى : تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط ٢ : ١٩٥٣ . محمد على صبيح .

أنوار الربيع : (الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع) للشيخ محمود العالم .
ط ١ : مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢ .
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق عبد المتعال الصعيدى ط٣ :
مطبعة محمد على صبيح ١٩٦٤ .
الإيضاح فى علل النحو للزجاجي. تحقيق مازن المبارك . دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩
البحر المحيط لأبى حيان : مطبعه السعادة ١٣٢٨ هـ .
البيان والتبيين للجاحظ : تحقيق عبد السلام هارون ط ١ لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٣٦٩ .
تاريخ بغداد للخطيب ط ١ : مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١ .
تاريخ العرب قبل الإسلام : لجواد على . طبع المجمع العلمى العراقى .
تاريخ اللغات السامية : لإسرائيل ولفنسون . مطبعة الاعتماد ١٩٢٩ .
تحصيل عين الذهب الشنتمرى (شرح لشواهد كتاب سيبويه) بهامش الكتاب
ط بولاق .
تحفة الإخوان على العوامل : مصطفى بن إبراهيم . دار الطباعة العامرة ١٢٧٦ .
تشقيق المعنى : د تمام حسان : بحث منشور بمجلة الأزهر . المجلد ٣١ .
التصريف للمازنى = انظر المنصف شرح التصريف .
التطور النحوى للغة العربية لبراجستراسر . مطبعة السماح ١٩٢٩ .
تفسير الفخر الرازى : المطبعة المصرية ١٣٥٢ .
تفسير القرطبى = الجامع لأحكام القرآن .
تحرير التحرير على حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب (مطبوع مع الحاشية) .
التمثيل والمحاضرة الثعالبى : تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو : عيسى الحلبى ١٩٦١ .
الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير للسيوطى : الميمنية ١٣٢١ هـ .
الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ط ١ . دار الكتب المصرية .
جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى : ط بولاق ١٣٠٧ .
جمهرة أنساب العرب لابن حزم : تحقيق بروفنسال . ط دار المعارف بمصر ١٩٤٨ .
حاشية الامير على متن مغنى اللبيب ط عيسى البابى الحلبى .
حاشية الخضرى على ابن عقيل . ط ٥ المطبعة الأزهرية المصرية ١٩٢٤ .

حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب ط مصر ١٢٨٦ .
حاشية السجاعي على ابن عقيل ط ١ : المطبعة العثمانية بمصر ١٣٨٩ .
حاشية السجاعي على القطر ط ١ . المطبعة الخيرية ١٣٢٣ .
حاشية الصبان على شرح الاشموني ط عيسى البابي الحلبي .
حاشية العطار على شرح الأزهرية ط المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩ .
حاشية يس على التصريح على هامش شرح التصريح .
حسن التوسل إلى صناعة الترسل الشهاب محمود . المطبعة الوهبية ١٢٩٨ هـ .
حضارة العرب لغستاف لوبون . ترجمة عادل زعيتر . عيسى البابي الحلبي ١٩٥٦
الحيوان للجاحظ : تحقيق عبد السلام هارون ط ١ مصطفى البابي الحلبي .
خزانة الأدب البغدادي ط بولاق .
الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار . ط ١ دار الكتب المصرية .
الخلاصة لابن مالك ط ٣ . دار الكتب المصرية ١٩٥٣ .
دراسات في العربية وتاريخها . الشيخ محمد الخضر حسين ط ٢ : دمشق ١٩٦٠ .
دراسات في فقه اللغة : د . صبحي الصالح ط ٢ . المكتبة الأهلية ببيروت .
دراسات في اللغة : د . إبراهيم السامرائي . مطبعة العاني ببغداد ١٩٦١ .
الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ط ١ : ١٣٢٨ بمصر .
دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني . نشر محمد رشيد رضا ط ٣ دار المنار بمصر ١٣٦٦ .
الدولة الإسلامية وامبراطورية الروم : د . إبراهيم العدوي . الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .
ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق عبد الكريم الدجيلي ط ١ بغداد ١٩٥٤ .
ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي : تحقيق : د محمد عبده عزام ط دار المعارف بمصر .
ديوان أبي الطيب المتنبي . نشر سليم صادر . المطبعة العلمية . بيروت ١٩٠٠ .
ديوان الأخطل (رواية اليزيدي عن السكري عن ابن الأعرابي) نشر أنطون صالحاني اليسوعي . المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٨٩١ .
ديوان الأعشى . ط بيروت ١٩٦٠ .

ديوان الأفوه الأودى (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) تحقيق عبد العزيز الميمنى . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .
ديوان امرىء القيس ط بيروت ١٩٥٨ (بدون تحقيق) ، ط التجارية ، تحقيق السندوبى ، ط المعارف تحقيق أبو الفضل ابراهيم ١٩٦٤ .
ديوان البحترى مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٣٠٠ هـ .
ديوان جرير ط بيروت ١٩٦٠ .
ديوان جميل . تحقيق د . حسين نصار . مكتبة مصر بالفجالة .
ديوان حسان بن ثابت ط بيروت ١٩٦١ .
ديوان الحطيئة (بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستانى) تحقيق نعمان أمين طه ط مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٨ .
ديوان ذى الرمة ط كمبردج ١٩١٩ .
ديوان رؤبة — ضمن مجموع أشعار العرب نشرها وليم بن الورد ط ليبسج ١٩٠٣ . وانظر المخطوطات (بدون تحديد = المخطوطة)
ديوان زهير بشرح ثعلب — نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية .
ديوان سحيم . تحقيق عبد العزيز الميمنى . ط دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
ديوان طرفة ط بيروت ١٩٦١
ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د . محمد يوسف نجم ط بيروت ١٣٧٨ .
ديوان علقمة الفحل . تحقيق السيد أحمد صقر ط ١ . القاهرة ١٩٢٥ .
ديوان عمر بن أبى ربيعة . بشرح محمد العنانى . مطبعة السعادة بمصر .
ديوان عنترة ط بيروت ١٩٥١ ، ط عبد المنعم عبد الرءوف شلبى بمصر .
ديوان الفرزدق بشرح الصاوى ١٣٥٤ هـ .
ديوان لبيد ط ليدن . تحقيق د . هابر .
ديوان النابغة ط بيروت ١٩٦١ ، ضمن خمسة دواوين العرب طبع المكتبة الأهلية ببيروت (ض = ضمن . . . .) .
ديوان الهذليين طبعة دار الكتب المصرية لنشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥
الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى . تحقيق د . شوقى ضيف ط ١ دار الفكر العربى ١٩٤٧ .

سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . ط ١ سنة ١٩٥٤ مصطفى البابي الحلبي .
سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ط الرحمانية بالقاهرة ١٩٣٢
سمط اللآلي للبكري . تحقيق عبدالعزيز الميمني . لجنة التاليف والترجمة ١٩٣٦
شذور الذهب = شرح شذور الذهب.
شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري . مطبعه التقدم العلمية ١٣٢٥ هـ .
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . نشر محمد محي الدين عبدالحميد ط ١ النهضة المصرية ١٩٥٥ .
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ١٠ التجارية ١٩٥٨ .
شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . العلوية بالنجف الأشرف ١٣٤٢ هـ .
شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط ٢ المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥هـ.
شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام . تحقيق محمد عبده عزام . دار المعارف بمصر .
شرح ديوان الحماسة للمرزوقي . تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون . ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر
شرح ديوان زهير لثعلب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
شرح شذور الذهب لابن هشام . تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ط ١٩٤٨
شرح شواهد الأشموني للعيني ، على هامش حاشية الصبان . ط عيسى الحلبي .
شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص لابن العباس . البهية ١٣١٦ .
شرح شواهد المغني للسيوطي . المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .
شرح القصائد العشر التبريزي . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط ٢ محمد علي صبيح ١٩٦٤ .
شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ التجارية ١٩٤٨ .
شرح الكافية لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي . ط مصر ١٢٧٥ .
شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري . تحقيق عبدالعزيز أحمد ط ١ مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٣ .

شرح المعلقات العشر للشنقيطي.
شرح المفصل لابن يعيش المطبعة المنيرية بالقاهرة.
شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد . بدون تحقيق ط الحلبي ١٣٢٩ ، بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . (بدون تحديد = بدون تحقيق) .
الشعر والشعراء لابن قتيبة . تحقيق مصطفى السقا . ط ٢ التجارية ١٩٣٢ .
شعراء النصرانية جمع الأب لويس شيخو . مطبعة الآباء اليسوعين : بيروت ١٨٩٠ .
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .
صبح الأعشى في صناعة الإنشا القلقشندي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
الصناعتين : الكتابة والشعر للعسكري . تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ط ١ عيسى البابي الحلبي ١٩٥٢ .
الضرائر وما يسوغ الشاعر دون الناثر الألوسي . شرح محمد بهجة الأثري . ط السلفية بمصر ١٣٤١ .
طبقات الشعراء لابن المعتز : تحقيق عبد الستار فراج . دار المعارف بمصر .
طبقات فحول الشعراء لابن سلام . ط المعارف بتحقيق محمود محمد شاكر ، ط السعادة بمصر . (بدون تحديد = ط المعارف) .
طبقات النحويين واللغويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط . الخانجي ١٩٥٤ .
العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فك . ترجمة د : عبد الحليم النجار . ط ١ دار الكتاب العربي ١٩٥١ .
العربية الفصحى لهنري فليش . ترجمة د . عبد الصبور شاهين : المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٦٦ .
العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .
علم اللسان . مايه . ترجمة د . محمد مندور (ضمن منهج البحث في الأدب واللغة الذي نشرته في مجلد واحد مع النقد المنهجي عند العرب دار نهضة مصر بالفجالة) .
علم اللغة . د . علي عبد الواحد وافي السلفية ١٩٣٨ .

علم اللغة : مقدمه للقارىء العربى . د . محمود السعران . دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .
العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط ٢ التجارية ١٩٥٥ .
العوامل المائة الجرجانى — ضمن مجموعة مطبوعة سنه ١٢٧٩ .
عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير لابن سيد الناس . القدسى ١٣٥٦ هـ .
عيون الأخبار لابن قتيبة . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
الفاخر المفضل بن سلمة الضبي . تحقيق عبد العليم الطحاوى . ط ١ عيسى البابى الحلبى ١٩٦٠ .
الفاضل المبرد . تحقيق عبد العزيز الميمنى ط ١ دار الكتب المصرية ١٩٥٦ .
فقه اللغة د على عبدالواحد وافى ط ٥ لجنة البيان العربى ١٩٦٢ .
فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبى . مصطفى الحلبى ١٣١٨ هـ .
فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك ط ٢ دار الفكر الحديث بلبنان ١٩٦٤
الفهرست لابن النديم . التجاريه الكبرى ١٣٥٨ هـ .
فى النحو العربى : نقد وتوجية . د . مهدى المخزومى . ط ١ المطبعة العصرية بصيدا . بلبنان ١٩٦٤ .
قضايا لغوية : د . كمال بشر . ط ١ — ١٩٦٢ .
قطر الندى = شرح قطر الندى.
الكافية لابن الحاجب — ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩ .
الكامل فى اللغة والأدب للمبرد التجارية ١٣٦٥ .
كتاب سيبويه (بدون تحديد = ط بولاق) ، ط دار القلم بتحقيق عبد السلام هارون .
كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ط أوربا مطبعة و . ن . بيز ١٨٦٢ .
كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للجراحى ط مصر .
كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . حاجى خليفة ط ١ مطبعة العالم ١٣١٠ .

لسان العرب لابن منظور . نسخة مصورة عن طبعة بولاق .
لسان الميزان لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٢٩
اللغة لفندريس . ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص . الأنجلو
المصرية ١٩٥٠ .
اللغة بين المعيارية والوصفية : د . تمام حسان . الانجلو المصرية ١٩٥٨ .
اللغة والنحو . د . حسن عون ط ١ — ١٩٥٢ .
المؤتلف والمختلف الآمدى . تحقيق عبد الستار أحمد فراج . عيسى الحلبي ١٩٦١ .
مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق : عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ .
محاضرات فى علم اللغة : د . كمال بشر . ألقيت على طلبة كلية دار العلوم فى
العام الجامعى ٥٨ — ١٩٥٩ .
محاضرات فى النحو . للمؤلف . ألقيت على طلبة كلية دار العلوم فى العام
الجامعى ٦٤ — ١٩٦٥ .
المخصص لابن سيدة . المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٨ هـ .
مذكرات فى النحو أنظر : محاضرات فى النحو .
مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى . تحقيق : محمد أبو الفضل . نهضة مصر ١٩٥٥ .
المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى . تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين
ط ٣ عيسى الحلبي .
المعارف لابن قتيبة ، مصر ١٣٠٠ .
معاهد التنصيص = شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص .
معجم الأدباء لياقوت . نشر : أحمد فريد رفاعى . ط دار المأمون .
معجم الشعراء للمرزبانى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج عيسى الحلبي ١٩٦٠ .
معجم مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق : عبدالسلام هارون ط ١ عيسى الحلبي .
المعرب للجواليقى . تحقيق : أحمد محمد شاكر . دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ .
مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . نشر : محمد محيى الدين عبد الحميد
التجارية الكبرى .
مقاتل الطالبيين لأبى الفرج الأصفهانى . تحقيق : السيد أحمد صقر . ط ١ .
عيسى الحلبي ١٩٤٩ .

المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى — على هامش خزانة الأدب ط بولاق .
مقدمة ابن خلدون . التجارية الكبرى (بدون تاريخ) .
من أسرار اللغة . د . إبراهيم أنيس ط ٢ — الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .
منار السالك إلى أوضح المسالك . محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن . الفجالة الجديدة ٣٣ — ١٩٥٤ .
مناهج البحث فى اللغة . د . تمام حسان . الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .
المنصف شرح التصريف لابن جنى . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . ط ١ مصطفى الحلبى .
المنهج الإسلامى ودوره فى نشأة الدراسات اللغوية . للمؤلف . تحت الطبع .
الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء للمرزبانى . السلفية ١٣٤١ هـ .
النثر الفنى فى القرن الرابع الهجرى . د . زكى مبارك ط ٢ التجارية الكبرى .
النحو الوافى لعباس حسن . ط ١ دار المعارف بمصر .
النحو والنحاة . محمد أحمد عرفه . مطبعة السعادة ١٩٣٧ .
نزهة الألبا لابن الأنبارى طبع حجر ١٢٩٤ هـ .
نكت الهميان فى نكت العميان للصفدى ١٩١٠ .
نهاية الأرب للنويرى . ط دار الكتب المصرية .
النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق الطاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى ط ١ عيسى البابى الحلبى .
همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطى ط ١ سنة ١٣٢٧ هـ .
يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر الثعالبى . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٢ التجارية الكبرى ١٩٥٦ .

الموضوعات

تصويب الأخطاء(١)

ص	س	الخطأ	الصواب
٣٢	٩	وهذا	ولهذا
٤٨	١٧	شبه	فى شبه
٨٠	١٤	مبهمة	مبهمة مضافة
٨٥	٧	وضع	وضعت
٩٨	١١	يصح بالاسم	يصح
٩٩	١٨	محدود	محدد
١٠٢	هامش ٢	٠٧	٧٠
١١٢	١٠	إلى	قصد إلى
١٤٦	هامش ١	الآن	لابن
١٤٧	٥	هل أنبئكم	أفأنبئكم
١٧٢	٦	اللغوى	المنهج اللغوى
١٧٤	٤	تقديرا	تقديرا(١)
٢٠٤	٨	نماذجها —	نماذجها(١) —
٢٦٠	١	دليل	دليلا
٢٧٠	١٤	أفإنك	فإنك
٢٨٤	٥	عمودا	عودا
٢٨٥	٧	غنين ـ غناهما	غنيين — غناهما
»	٨	إلى	إن
٣٠١	٤	خاشعا	خشعا
٣٠٤	١٠	العكرى	العسكرى

(١) وقع عدد من الأخطاء فى طبع هذه الدراسة ، وسنكتفى بالإشارة إلى أهمها تاركين لفطنة القارىء مالا يخفى أمره منها .

تحت الطبع

من

المكتبة النحوية

للمؤلف

المنهج الإسلامى

ودوره فى نشأة الدراسات اللغوية

دراسة للخصائص الفكرية للمنهج الإسلامى وأثرها فى نشأة الدراسات اللغوية فى العالم العربى ومناهجها .

مناهج البحث عند النحاة العرب

دراسة لأصول التفكير النحوى وخصائصه والمؤثرات العربية والإسلامية والإغريقية فيها والتطورات المتعددة لها .